



جمهورية السودان
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري
(دراسة تطبيقية على الاقتصاد الفلسطيني 1995-2018)

**Analysis of the Relationship between Budget Deficit
and Balance of Trade Deficit (An Empirical Study on
Palestinian Economy 1995-2018)**

بحث مقدّم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

إشراف الأستاذ الدكتور

مصطفى أحمد حمد منصور

إعداد الدّارس

محمود حسين علي عيسى

2020 م



الاستهلال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا
يُفْسِحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة المجادلة، الآية 11

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة .. رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى نبع الحنان والعطاء الذي لا ينضب .. والدتي الحبيبة حفظها الله

إلى رفيقة الدرب وشريكة العمر .. زوجتي الغالية منار

إلى بناتي وأبنائي الأعزاء .. كعدة وزينة ومريم وبشار وكان

إلى من كانوا دوماً سنداً وعوناً لي .. إخوتي وأخواتي

إلى أهلي وأصدقائي وزملائي في العلم والعمل

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

محمود عيسى

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً. أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لكل من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وسفارة دولة فلسطين بجمهورية السودان الشقيق لمنحي هذه الفرصة لإكمال مسيرتي التعليمية.

وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور مصطفى أحمد حمد منصور الذي تكرم بالإشراف على رسالتي، ولم يدخر جهداً في تقديم النصح والإرشاد والمساعدة. وأتقدم بالشكر أيضاً للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة والحكم، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، بما يضمن تصويبها وإثرائها.

كما أتوجه بجزيل الشكر لصديقي وأستاذي الدكتور مازن العجلة الذي جاد عليّ بالكتب والمراجع المتنوعة، وكان لتوجيهاته وملاحظاته كبير الأثر في إنجاز هذه الرسالة. والشكر موصول للأخ الدكتور رائد حلس على المساعدة في استكمال الإجراءات الخاصة بالمناقشة.

كما أتقدم بشكرٍ خاص إلى أبناء أخوتي عمار عيسى والمجد أبوندا وزين العابدين أبوندا للجهود الكبيرة التي بذلوها في مساعدتي على إخراج هذه الرسالة.

محمود عيسى

مستخلص الدراسة

تمحورت مشكلة الدراسة حول التحقق من وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الفلسطيني، أم أنهما تشكّان ظاهرتين منفصلتين، وبالتالي هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فرض التكافؤ الريكاردي القائل بعدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وكذلك اختبار الفرض الكينزي القائل بوجود علاقة سببية طردية تتجه من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري.

استعرضت الدراسة الأساس النظري للعلاقة بين العجزين وفق المدارس الاقتصادية المختلفة، وناقشت أسباب تطوّر وتزايد العجزين في الاقتصاد الفلسطيني. وكذلك استعرضت الدراسة تطوّر المؤشرات الرئيسية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة محلّ الدراسة.

استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي، لعرض وتحليل البيانات، كما تمّ استخدام أسلوب التحليل القياسي، لاستقصاء طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وتحديد اتجاهها السببي، وذلك باستخدام سلسلة من الاختبارات الحديثة.

أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري في الأجل القصير، بما يتوافق مع الفرض الكينزي. كما أظهرت نتائج التحليل الوصفي أنّ كلاً من الموازنة العامة والميزان التجاري الفلسطيني عانا من عجز هيكلي كبير ومزمنٍ طوال فترة الدراسة 1995-2018، متأثرين بضعف القطاعات الإنتاجية، وعدم امتلاك السلطة الفلسطينية الصلاحيات الكاملة لصياغة سياسات مالية وتجارية ملائمة نتيجة القيود التي فرضها اتفاق باريس الاقتصادي.

لذلك أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بإجراء إصلاحات مالية صارمة، لمراقبة العجز في الموازنة، وتحسين الانضباط والاستدامة الماليين، وتقليل الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية، وإصلاح النظام التجاري الفلسطيني، وذلك من خلال تقليص التبعية التجارية لإسرائيل بشكلٍ تدريجيّ، وتنويع الصادرات الفلسطينية، وأسواق التصدير، وتوجيه أنماط التجارة نحو منتجات عالية القيمة المضافة.

Abstract:

The problem of this study revolved around ascertaining whether there is a statistically relationship between the budget deficit and the trade balance deficit in the Palestinian economy, or whether they constitute two separate phenomena. Therefore, the study aimed to test the Ricardian equivalence hypothesis, which says that there is no relationship between the budget deficit and the trade balance deficit, and test the Keynesian hypothesis, which says that there is a direct causal relationship that leads from the budget deficit towards the trade balance deficit.

The study reviewed the theoretical basis for the relationship between the two deficits according to the various economic schools, and discussed the reasons for the development and increase of deficits in the Palestinian economy. The study also reviewed the development of the main indicators of the Palestinian economy during the period under study.

The study used the descriptive and analytical statistical method to present and analyze the data, and it also used the econometric analysis method to investigate the nature of the relationship between the study variables and determine its causal trend, by conducting several recent tests.

The findings of the econometric analysis showed that there is a one-way causal relationship moves from the budget deficit to trade balance deficit in the short term, consistent with the Keynesian hypothesis. The findings of the descriptive analysis also showed that both of the public budget and the trade balance in Palestinian suffered from a large and chronic structural deficit throughout the study period 1995-2018, affected by the weakness of the productive sectors, and the lack of the Palestinian Authority having full powers to formulate appropriate financial and trade policies as a result of the restrictions imposed by Paris economic agreement.

Therefore, the study recommended that Palestinian government has to implement strict financial reform in order to monitor the budget deficit, improve financial discipline and sustainability, reduce dependence on foreign grants and aid, and reform the Palestinian trade system by gradually reducing trade dependency on Israel, diversifying Palestinian exports and export markets, and directing trade patterns towards high-value-added products.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	مستخلص الدراسة
هـ	Study abstract
و	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال
26-1	الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة
5-2	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة
26-6	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
80-27	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة
47-28	المبحث الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة
70-48	المبحث الثاني: مفهوم عجز الميزان التجاري
80-71	المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين عجز الموازنة والميزان التجاري
156-81	الفصل الثالث: تطوّر وتحليل عجز الموازنة والميزان التجاري الفلسطيني
110-82	المبحث الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الفلسطيني
132-111	المبحث الثاني: تحليل عجز الموازنة العامة الفلسطينية
156-133	المبحث الثالث: تحليل عجز الميزان التجاري الفلسطيني
173-157	الفصل الرابع: قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري الفلسطيني
161-158	المبحث الأول: تقديم متغيرات وأدوات الدراسة
170-162	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشة الفرضيات
173-171	المبحث الثالث: التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية
178-174	الخاتمة
174	أولاً: النتائج
176	ثانياً: التوصيات
179	المراجع
195	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
53	حساب السلع والخدمات (الميزان التجاري)	1-2
91	نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة	1-3
96	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي 1995-2018	2-3
113	تطور الإيرادات العامة الفلسطينية (مليون دولار) خلال الفترة 1995-2018	3-3
123	تطور عجز الموازنة العامة في فلسطين خلال الفترة 1995-2018	4-3
163	نتائج اختبار جذر الوحدة	1-4
163	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	2-4
164	نتائج اختبار فترات التباطؤ الزمني	3-4
164	نتائج اختبار السببية	4-4
165	المعلومات المقدرة لنموذج VAR	5-4
167	تشخيص نموذج الانحدار الذاتي (VAR)	6-4

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
92	تطور نمو الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين خلال الفترة 1995-2018	1-3
99	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين 2018-1995	2-3
100	نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين 2018-1995	3-3
102	الإنفاق الاستهلاكي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين 2018-1995	4-3
104	التكوين الرأسمالي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين 2018-1995	5-3
107	حجم الناتج الحقيقي الفعلي والناتج المحتمل في فلسطين 2018-1996	6-3
109	حجم الناتج الحقيقي الفعلي والناتج المحتمل في فلسطين 2014-2018	7-3
114	تطور الإيرادات العامة الفلسطينية ومكوناتها الأساسية 2018-1995	8-3
116	إيرادات الجباية المحلية وإيرادات المقاصة كنسبة من الإيرادات العامة 2018-1995	9-3
118	تطور النفقات العامة ومكوناتها الأساسية خلال الفترة 2018-1995	10-3
119	نسبة الأجور وصافي الإقراض من الإيرادات العامة 2018-1995	11-3
127	تطور عجز الموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة 2018-1995	12-3
135	الصادرات الفلسطينية كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي 2018-1995	13-3
138	الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها 2018	14-3
140	الواردات الفلسطينية كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي 2018-1995	15-3
143	الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها للعام 2018	16-3
145	عجز الميزان التجاري الفلسطيني للفترة 2018-1995	17-3
147	عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج الحقيقي للفترة 2018-1995	18-3
153	مصادر تمويل عجز الميزان التجاري الفلسطيني وتطورها خلال الفترة 2018-1995	19-3
155	تطور عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في فلسطين 2018-1995	20-3
168	نتائج تحليل دالة الاستجابة الفورية لمتغيرات الدراسة	1-4

الفصل الأوّل

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأوّل: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة:

• مقدمة:

يحدث عجز الموازنة العامة عندما يزيد ما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات عما تحصّله من ضرائب ورسوم وإيرادات عامة، أي أنّ هذا العجز ينجم أساساً بسبب قصور معدلات نموّ الإيرادات العامة، عن مواكبة معدلات نموّ النفقات العامة، بينما يحدث عجز الميزان التجاري عندما تنخفض قيمة صادرات الدولة عن قيمة وارداتها، أي أنّ عجز الميزان التجاري يمثل الجانب السلبي لحالة الميزان التجاري (داود، وآخرون، 2002، ص20).

وقد استحوذت دراسة كلّ من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري على اهتمام العديد من الباحثين، حيث ركّز الاقتصاديون في ثمانينات القرن الماضي على دراسة أسباب الخلل في الموازنة العامة، وأسباب الخلل في الميزان التجاري، ثمّ تزايد الاهتمام بعد ذلك بهذين العجزين، وبالعلاقة المفترضة بينهما، نتيجة استمرارهما متزامنين ولفتراتٍ طويلةٍ في العديد من الاقتصادات المتقدّمة والنامية على حدّ سواءٍ (جديتاوي، وطراونة، 2015، ص1).

على صعيد الاقتصاد الفلسطيني، ترافق كلا العجزين معاً منذ نشأة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ولأنّ العجزين في الاقتصاد الفلسطيني يأتيان في إطار اختلالاتٍ هيكليةٍ متعدّدةٍ يعاني منها هذا الاقتصاد، فإنّ السياق العام لتطوّرها ارتفاعاً وانخفاضاً مرتبطٌ بالاختلالات الأخرى وعلى رأسها الخلل في القطاعات الإنتاجية، من حيث انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، لحساب زيادة نسبة مساهمة القطاعات الخدمية، الأمر الذي انعكس سلباً على الصادرات، التي لم تتجاوز الزيادة في معدّل نموّها نصف الزيادة في معدّل نموّ الواردات خلال العقدين الماضيين، ممّا تسبّب في تفاقم العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، ليصل هذا العجز إلى (5827.4) مليون دولارٍ عام 2018، كما تسببت زيادة الواردات السلعية عن الصادرات، في زيادة الاعتماد على الرسوم الجمركية على الواردات في تمويل الإنفاق الجاري، ممّا فاقم العجز في الموازنة العامة الفلسطينيّة، ليصل هذا العجز بعد محاولاتٍ مستمرّةٍ لتخفيضه إلى (467.8) مليون دولارٍ في العام 2018 (سلطة النقد الفلسطينيّة، البيانات التراكمية).

• مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تمحورت مشكلة الدراسة حول التحقق من وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الفلسطيني، أم أنهما تشكّان ظاهرتين منفصلتين، وتحديد اتجاه هذه العلاقة وطبيعتها (إن وجدت)، أي تحديد أيّ العجزين يؤثر في الآخر، أم أنّ هناك تأثيراً متبادلاً بينهما، وبناءً عليه فقد تمّ صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري الفلسطيني؟

وقد تفرّع من السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- هل يؤثر عجز الميزان التجاري في عجز الموازنة الفلسطينية؟
- هل يؤثر عجز الموازنة في عجز الميزان التجاري الفلسطيني؟
- هل هناك تأثير متبادل بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري الفلسطيني؟

• فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، اعتمدت الدراسة فرضياتٍ عمليةً ساعدت الدارس على القيام بالعمل المنهجي المناسب، للوصول إلى إجاباتٍ واضحةٍ تحقق أهداف الدراسة، وهي كالتالي:

الفرضية الرئيسية: انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أنّ هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري الفلسطيني.

وتفرّع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك علاقة معنوية تتّجه من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة الفلسطينية.
- هناك علاقة معنوية تتّجه من عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري الفلسطيني.
- هناك تأثير متبادل بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري الفلسطيني.

• أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق هدفٍ رئيسٍ وهو التّحقق من وجود علاقة بين عجز الموازنة والميزان التجاري من عدمه، كما سعت أيضاً إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التَّحَقُّق من طبيعة العلاقة بين عجزى الموازنة العامّة والميزان التجاري الفلسطيني واتّجاهها.
– تحليل العلاقة بين عجزى الموازنة العامّة والميزان التجاري الفلسطيني قياسياً، واستخلاص المضامين الاقتصادية.

– الاستئناس بنتائج التحليل القياسي لتقديم بعض التوصيات والآليات التي قد تساعد في ضبط وتقليص عجزى الموازنة العامّة والميزان التجاري بشكلٍ متزامنٍ.

• أهميّة الدراسة:

الأهميّة العلميّة:

تجلّت أهميّة الدراسة من خلال مساهمتها في سدّ الفجوة العلميّة في الدّراسات السابقة، وذلك من خلال تحقيق إضافة علميّة وإثراء الجانب المعرفي، وإرفاد المكتبات العلميّة بمساهمة جديدة في تحليل العلاقة بين العجزين المالي والتجاري، تُضاف إلى المساهمات المستمرة التي تسلط الضوء على الأسباب المتداخلة والآثار النّاجمة عن تزامن واستمرار هذين العجزين في العديد من الاقتصادات.

الأهميّة العمليّة:

يمكن لهذه الدراسة من خلال تحليل العلاقة بين عجزى الموازنة العامّة والميزان التجاري، أن توفر رؤيةً لصانعي القرار الاقتصادي الفلسطيني، لتمكينهم من صياغة السياسات الاقتصادية التي قد تساهم في تحفيز النمو والتّمية المستدامة، فمثل هذا التحليل يفضي إلى استشراف الخيارات والبدائل الممكنة لصياغة سياساتٍ ماليّةٍ وتجاريّةٍ فلسطينيّةٍ تساهم في معالجة التّشوهات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والتي يمثّل تزامن العجزين أحد أهمّ مظاهرها.

• منهجيّة الدراسة:

لمعالجة الفرضيات المقترحة، والإجابة على الأسئلة المطروحة، قام الدّارس باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي، لعرض وتحليل البيانات، كما تمّ استخدام أسلوب التحليل القياسي، لاستقصاء طبيعة العلاقة بين متغيريّ الدراسة، وتحديد اتّجاهها السببي، وذلك باستخدام سلسلة من الاختبارات الحديثة، مثل اختبار جذر الوحدة، واختبار التّكامل المشترك لجوهانسن، واختبار السببيّة لجرانجر، كما تمّ الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي الذي يُستخدم للتّغلب على الارتباطات المتعدّدة بين السّلاسل الزّمنيّة، وقياس تأثير العلاقات الدّالية بينها. واعتمد الدّارس

على المصادر التّانويّة في جمع البيانات من خلال الكتب والمراجع العربيّة والأجنبيّة، والأبحاث والدراسات السابقة والدّوريات والمجلّات والتّقارير الماليّة الصّادرة عن الجهات الرّسميّة.

• حدود الدّراسة:

الحدّ الزّمني: 1995-2018.

الحدّ المكاني: داخل حدود الدّولة الفلسطينيّة، وتحديدًا مناطق الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة دون القدس.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

من خلال البحث المكتبي للأدبيات التي بحثت في موضوع الدراسة، توصلت الدارس إلى مجموعة من الدراسات المحليّة والعربيّة التي تناولت موضوع الدراسة بالبحث والتحليل، كان من أهمّها دراسة (الأشقر، 2016) بعنوان: "دور اتفاق باريس الاقتصادي في تعميق عجز الميزان التجاري الفلسطيني"، حيث بحثت مشكلة الدراسة في مدى تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على عجز الميزان التجاري الفلسطيني، وافترضت الدراسة أنّ لهذا البروتوكول تأثيراً كبيراً في تعميق العجز التجاري الفلسطيني، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز أهميّة التجارة الخارجيّة في الاقتصاد الوطني، ودراسة اتفاق باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك دراسة وتحليل مكونات الميزان التجاري الفلسطيني، والوقوف على مكان القوة والضعف فيه، بالإضافة إلى تحليل دور العوامل الداخليّة والخارجيّة المتسببة في استمرار عجز الميزان التجاري الفلسطيني. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من حيث الوقوف على الواقع الاقتصادي في مجال التجارة الخارجيّة، وانعكاسات بروتوكول باريس الاقتصادي على حالة الميزان التجاري، ووضع حلّ لأزمة هذا الميزان من خلال التّعرف على أسباب المشكلة على أرض الواقع استناداً إلى تفسير الوضع الحالي، وتحليل أبعاد السياسات الاقتصاديّة والتجاريّة في هذا الميزان. وبيّنت نتائج الدراسة أنّ اتفاق باريس الاقتصادي ساهم بصورة كبيرة في استمرار ضخامة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، وارتفاع التكلفة العالية للمواد الأوليّة المستوردة، والنظام الجمركي الموحد مع إسرائيل، وضعف القدرة التنافسيّة للمنتجات الفلسطينية في النفاذ إلى الأسواق الخارجيّة، وأنّ تحكّم إسرائيل بجباية عائدات الضرائب والبالغ 75% من إجمالي الإيرادات الوطنيّة أضعف السياسات الماليّة الفلسطينيّة وسلبها أدوات التأثير. لذلك أوصت الدراسة بضرورة تطوير وتنمية الإيرادات الوطنيّة وتشجيع الاستثمار، وإيجاد فرص عمل من خلال تفعيل الاتفاقيّات الاقتصاديّة بين السلطة الفلسطينيّة والدول العربيّة وخاصّة مصر والأردن، والعمل على إعادة تقييم بروتوكول باريس الاقتصادي، سواءً بإلغائه أو إجراء تعديلات جوهريّة عليه، وضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني الذي شكّل ولا يزال عنصراً سلبياً على مسيرة الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، كما ساهم في إضعاف الموقف الفلسطيني محليّاً

ودولياً، وانفراد إسرائيل بمزيد من السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وتعزيز مفهوم الاقتصاد المقاوم بغية تقليل مستوى التبعية لإسرائيل.

في حين تمحورت مشكلة دراسة (حلّس، 2016) بعنوان: "فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحدّ من تعاضمها" حول تحديد حجم الفجوة الخارجية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، ومناقشة الأسباب التي ساهمت في تعميق هذه الفجوة. وافترضت الدراسة أنّ فجوة التجارة الخارجية تمثل خلافاً هيكلياً في الاقتصاد الفلسطيني، وأنّ ضعف مصادر التمويل المحليّة تؤثر سلباً على حجم هذه الفجوة. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل تطورات الفجوة، والتعرّف على أسباب وجودها واستمرارها، وكذلك دراسة طرق تمويل فجوة التجارة الخارجية من المصادر المختلفة، واقتراح آليات مناسبة للحدّ من تعاضم فجوة التجارة الخارجية. حيث اعتمد الدّراس على المنهج التحليلي الوصفي لبيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالاستعانة بالتقارير الصادرة عن المؤسسات الدوليّة مضافاً إلى ذلك الأدبيات السابقة في هذا المجال، كما استخدم الدّراس أيضاً أسلوب التحليل القياسي لبناء نموذج انحدارٍ يقيس أثر فجوة التجارة الخارجية على الناتج المحليّ الإجمالي، ونموذجٍ يقيس أثر مصادر التمويل المختلفة على حجم فجوة التجارة الخارجية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ هناك فجوةً واختلالاً في قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني، يعكس خلافاً وتشوهاً عميقاً في بنية الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام، وبنية قطاع التجارة الخارجية بشكلٍ خاصٍ، متمثلاً في الصادرات والواردات، وتؤدّي ظروف عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة حجم فجوة التجارة الخارجية، بسبب تراجع الإنتاج، وزيادة الاعتماد على الواردات، حيث تعتمد دولة فلسطين على الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية العجز في مواردها المحليّة والخارجيّة، إذ بلغت مرونة متغيّر الأوضاع السياسيّة (0.089)، وهذا يعني أنّه في حالة عدم الاستقرار السياسي في دولة فلسطين يزيد حجم فجوة التجارة الخارجية بمقدار (0.974 %)، كما بيّنت الدراسة أنّ حجم الناتج المحليّ الإجمالي يتأثر إيجاباً بفجوة التجارة الخارجية، فعند تحسّن فجوة التجارة الخارجية يتحسّن معها الناتج المحليّ الإجمالي، حيث بلغت مرونة هذا التغيّر (0.955)، ممّا يعزّز قبول فرضيّة أنّ تعاضم فجوة التجارة الخارجية يؤدّي إلى تراكم المديونيّة العامّة لدولة فلسطين، ويؤثر سلباً على الناتج المحليّ الإجمالي فيها، كما أنّ معدّلات نموّ حجم فجوة التجارة الخارجية تتأثر بشكلٍ مباشرٍ بالأوضاع والظروف السياسيّة المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني، وأنّ ضعف الموارد

المتاحة والممارسات العسكرية الإسرائيلية، والاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي، والعقوبات الجماعية حالت دون تطور قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني، وجعلته تابعاً ويدور في فلك الاقتصاد الإسرائيلي. لذلك أوصت الدراسة بضرورة استغلال الدعم الخارجي في تمويل أنشطة إنتاجية، وتبني السلطة الفلسطينية سياسات اقتصادية وتجارية للحد من تعاضم فجوة التجارة الخارجية، وتقليص الاعتماد على الديون والإيرادات الجمركية لتمويل الموازنة.

وبحثت دراسة (ناصر، 2016) بعنوان: "أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1996-2014)" في تأثير عرض النقود على عدد من المؤشرات الكلية مثل الناتج المحلي وعجز الموازنة ومعدل التضخم، وهدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر عرض النقود على عجز الموازنة للفترة 1996-2014، وبيان أثر وأهداف السياسة النقدية على عرض النقود، وتحديد مدى تأثير عجز الموازنة على الاستقرار الاقتصادي في السودان في المدين القصير والطويل. حيث افترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين عرض النقود وبين المؤشرات الثلاث محل الدراسة. واختبار الفروض استخدم الدارس المنهج الوصفي لتفسير أثر بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة على عرض النقود، وكذلك المنهج التحليلي لتحليل البيانات ومعرفة اتجاه تأثيرها، بالإضافة إلى أسلوب التحليل القياسي لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد بينت نتائج الدراسة أن الفترة 1998-2007 شهدت زيادة في الإيرادات على الإنفاق العام، مما أحدث فائضاً في الموازنة، ولم تكن هناك حاجة للتمويل بالعجز مما قلل معدلات التضخم، بينما شهدت الفترة 2008-2014 زيادة في الإنفاق العام على الإيرادات، مما أحدث عجزاً في الموازنة، وبالتالي ارتفعت معدلات التضخم، نتيجة انفصال الجنوب وخروج عائدات النفط من الموازنة، وأكدت الدراسة أن ارتفاع عجز الموازنة يتسبب في ارتفاع الطلب على النقود، ومع قلة الإنتاج ترتفع معدلات التضخم. وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالإنتاج وتشجيع المنتجين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، التي تسهم في تخفيض كل من عجز الموازنة ومعدلات التضخم، وتوجيه الإنفاق العام نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة.

وهدفت دراسة أخرى أعدتها الدراسة (الخصري، 2015) بعنوان: "التداعيات الاقتصادية لعجز الموازنة العامة الفلسطينية" إلى التعرف على مراحل تطور العجز في الموازنة العامة الفلسطينية،

وتحديد مؤشرات هذا العجز، والكشف عن أسبابه، وتحديد الآثار الاقتصادية الناجمة عنه. وقد ناقشت مشكلة الدراسة الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة على الاقتصاد الفلسطيني، والتطورات التي طرأت على الموازنة الفلسطينية خلال الفترة 1995-2014. وافترضت الدراسة أن عجز الموازنة يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، ويؤثر إيجاباً على الدين المحلي. ولمناقشة التساؤلات والفروض اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توضيح الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة الفلسطينية على الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2014، كما اعتمدت أيضاً على أسلوب التحليل القياسي من خلال استخدام النماذج المتباطئة لفترة زمنية واحدة. أكدت الدراسة أن المنح والمساعدات الدولية تمثل أهم الوسائل لتمويل العجز في موازنة السلطة الفلسطينية، حيث غطت عام 2014 ما نسبته 150.8% من العجز، وأن انخفاض نسبة المساهمات الضريبية خلال فترة الدراسة (والتي بلغت بالمتوسط 14.8%) أدى إلى تعزيز قصور الإيرادات العامة، ومن ثمّ تزايد العجز وتناميه، كما أوضحت الدراسة أيضاً أن العجز الجاري للموازنة ارتفع حوالي 629% خلال فترة الدراسة، وعجز الموازنة قبل المنح بما يقارب 264%، كما أدى استمرار العجز إلى تراجع معدل نمو النفقات الجارية، مما أثر على قدرة السلطة الفلسطينية على تلبية حاجات المجتمع المتزايدة، وأن الناتج المحلي الإجمالي تأثر سلبياً من وجود العجز وتزايد، نتيجة لتأثر الإنفاق الحكومي من هذا العجز. وأوصت الدراسة بضرورة النظر في أسباب تقادم عجز الموازنة من أجل الحد من آثاره السلبية، واتّباع استراتيجيات تعزّز الإيرادات المحلية، والعمل على زيادة حصة النفقات التطويرية من الموازنة من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

وبحثت دراسة (سعد، 2015) بعنوان: "العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان 1992-2014 (نموذج قياسي)" في العوامل التي تؤثر على الموازنة العامة في السودان، ومعرفة مدى تأثير المتغيرات ذات العلاقة المتداخلة، وقياس كل متغير، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي لتوضيح هذا الأثر. وقد افترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة وكلّ من التضخم وسعر الصرف والاستدانة من البنك المركزي. وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على عجز الموازنة العامة في السودان، ومدى تأثيره ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتعرّف على التحدّيات التي تواجه إعداد الموازنة العامة في السودان، و تقديم توصيات من شأنها تقليص العجز في الموازنة العامة. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج

الوصفي التاريخي لسرد البيانات التاريخية للمتغيرات محل الدراسة خلال الفترة 1992-2014، كما اعتمدت الدراسة أيضاً على أسلوب التحليل القياسي في تقدير معلمات النموذج، باستخدام البرنامج الإحصائي E-views. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ عجز الموازنة العامة قد ازداد خلال فترة الدراسة من العام 2005 حتى العام 2011، ومن ثم بدأ بالانخفاض بعد ذلك، وأنّ الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة طردية موجبة مع عجز الموازنة العامة، وبالتالي أيّ انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي سيؤدّي إلى انخفاض في عجز الموازنة العامة، بينما يرتبط عرض النقود بعلاقة عكسية سالبة مع عجز الموازنة العامة، وبالتالي أيّ انخفاض في عرض النقود سيؤدّي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة، كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أنّ التمويل بالعجز، وسعر الصرف، والتضخم تؤثر مجتمعةً في عجز الموازنة العامة، في حين أنّ كلّ مؤشرٍ من هذه المؤشرات منفرداً يكون تأثيره غير معنويٍّ على عجز الموازنة العامة. وعلى ضوء هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الإنتاج المحلي والاستثمار في مشروعاتٍ تموّيةٍ لا استهلاكيةٍ لتمويل الموازنة، وزيادة إيرادات الدولة من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين نظام الجباية الضريبية، وتقليل الاعتماد على القروض الداخلية والخارجية لتمويل مشاريع التنمية.

وسعت دراسة (جديتاوي، وطراونة، 2015) بعنوان: "العجز التّوأم دراسة حالة الأردن للفترة (1980-2010)" إلى التّحقّق من وجود ظاهرة العجز التّوأم في الاقتصاد الأردني، من خلال تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري الأردني للفترة 1980-2010، وللتّحقّق من ذلك اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل القياسي باستخدام منهجية التّكامل المشترك، واختبار جرانجر للسببية، وتحليل مكونات التّباين بالإضافة لاختبار دالة الاستجابة لرّد الفعل. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الجانب تتّجه من عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري خلال الفترة 1980-1994، وتأتي هذه النتائج منسجمةً مع الفرضية الكينزية، أمّا النتائج في كلّ من الفترة 1995-2010، والفترة الكلية 1980-2010، فأظهرت أنّ العلاقة السببية كانت باتجاه واحدٍ من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة، وتنسجم هذه النتائج كحالة استثنائية للاقتصاد الأردني مع الفرضية الكينزية أو الفرضية الريكاردية، وأنّ وجود تأثيرٍ لعجز الموازنة على عجز الميزان التجاري يمكن تفسيره بأنّ القاعدة الإنتاجية في الأردن محدودة، وبالتالي فإنّ إمكانية التصدير قليلة، والاعتماد على المستوردات كبير، حيث تشكّل ما يقارب 54% من الناتج المحلي للفترة محلّ الدراسة. وأوصت

الدراسة بضرورة الاهتمام بتحسين الإيرادات العامة، من خلال كفاءة استخدام رأس المال وتنويع القاعدة الإنتاجية، واتباع سياسات ضريبية تحفز الاستثمار الأجنبي في الأردن، واتباع سياسات اقتصادية تعزز من تحسين الميزان المالي، وتخفيض العجز في الميزان التجاري.

أما دراسة (دردوري، 2014) بعنوان: "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر - تونس"، فقد هدفت إلى إبراز أهمية ومكانة إجراءات سياسة الميزانية في الوصول لتحقيق توازن الموازنة، وإبراز فعالية سياسة الميزانية في تأثيرها على وضع الموازنة، والكشف عن الأسباب الحقيقية لعجز الموازنة العامة في الجزائر وتونس، وإبراز أدوات سياسة الميزانية وكيفية تأثيرها على الموازنة العامة للدولة في الجزائر وتونس، وتحليل مسار سياسة الميزانية في الجزائر وتونس خلال فترة الدراسة، وكذلك إبراز أهمية سياسة الميزانية بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية، وأهمية تنويع الإيرادات العامة للدولة بالنسبة لرصيد الموازنة العامة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تتبع السياسة الميزانية وعجز الموازنة عبر مختلف المدارس الاقتصادية، ومن ثم عرض المعطيات وتحليلها للوصول إلى جملة من الاستنتاجات، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن عند مقارنة كل جوانب سياسة الميزانية في كل من الجزائر وتونس. وخلصت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أنّ عجز الموازنة العامة للدولة في كل من تونس والجزائر يُعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى مثل ارتفاع نسب التضخم والبطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي، فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية، واستطاعت الجزائر وتونس إصلاح العديد من النقاط السوداء في اقتصادهما عن طريق انتهاج سياساتٍ صحيحةٍ هيكليةٍ مسّت الهيكل الاقتصادي لها، وهو ما أثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني وعلى وضعيتهما المالية بحيث نجد أنّ سياسة الميزانية لكلا الدولتين متشابهة خلال فترة الإصلاحات لاتباعها مجريات الإصلاح برقابة المؤسسات المالية الدولية، وأظهرت النتائج أنّ نسب العجز تختلف بين الجزائر وتونس وذلك بسبب اختلاف طبيعة وهيكل الإيرادات من جهة والسياسة الإنفاقية من جهة أخرى في كلّ دولة، واستطاعت تونس وبفضل الإصلاحات الحديثة والمتواصلة ترشيد نفقاتها وتنمية مواردها وبالتالي التّحكّم في نسبة عجز الموازنة العامة من خلال انتهاج سياسة ميزانية تتماشى مع ظروفها الاقتصادية، حيث ارتكز تمويل عجز الموازنة العامة في تونس على الضرائب والاقتراض بكلّ أنواعه بحيث غالباً ما تلجأ إلى توزيع الأعباء بين الاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي وهو ما يجعلها معرّضةً

لتزايد المديونية العامة، بينما اعتمدت الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية احتياجات مشاريعها التنموية، وتسوية هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، فهو يلعب دوراً كبيراً في تسوية وضعيّة الموازنة العامة للدولة واستهلاك الدين العام، فلقد استطاعت الجزائر من خلال الفوائض الماليّة التّسديد المسبق لديونها. وعلى ضوء ذلك أوصت الدّراسة بضرورة التّسويق بين السياسة الميزانيّة وترشيد الإنفاق العام للتّقليل من عجز الموازنة، وضرورة التّوجّه للاستثمار في القطاعات الإنتاجيّة، وتشجيع الصادرات لتكون بديلاً عن الجباية البتروليّة في الجزائر، وضرورة تفعيل الإيرادات العاديّة للموازنة لتكون بديلاً عن الإيرادات غير العاديّة في تونس.

وتمثّلت مشكلة دراسة (Wong, 2014) بعنوان: "الميزان الخارجي والميزانيّة في ماليزيا" في دراسة تأثير الميزانيّة العموميّة على التّوازن الخارجي في ماليزيا خلال الفترة 1980-2011، وذلك من خلال دراسة أثر التّمويل العام على الميزان التّجاري وميزان الخدمات وميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات في ماليزيا. ولتحقيق هذا الغرض اعتمدت الدّراسة أسلوب التّحليل القياسي لاختبار العلاقة السببيّة بين متغيّرات الدّراسة، حيث تمّ معالجة البيانات من خلال نموذج الانحدار الخطّي، وذلك بهدف تقادي التّنتائج الخاطئة التي قد يسبّبها نقص البيانات المتسلسلة زمنياً، ممّا يجعل البيانات أكثر تجانساً. وقد أظهرت نتائج الدّراسة أنّ هناك علاقة سببيّة طويلة الأجل بين الميزان التّجاري ومحدّداته وبين الميزانيّة ومحدّداتها، كما أنّ هناك تباين في مدى تأثير الميزانيّة العامّة على الموازين الثلاثة (التّجاري، الحساب الجاري، المدفوعات)، وتؤثر سياسة الدّعم الحكومي على الميزان الخارجي بشكلٍ ثانويّ بالمقارنة مع تأثير التّمويل الحكومي. وأوصت الدّراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام والتّوجيه الأمثل له، باعتباره عاملاً مهمّاً لتحسين الميزان الخارجي على المدى الطّويل، مع ضرورة التّركيز على رفع الإنتاجيّة والجودة من خلال التّكنولوجيا المتطوّرة، لزيادة القدرة التّنافسيّة لمنتجات الدّولة.

وهدفت دراسة (أبو وهدان، 2014) بعنوان: "دور الإيرادات غير السياديّة في تمويل موازنة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وطرق تفعيلها"، إلى إلقاء الصّوء على الإيرادات غير السياديّة كأحد مصادر الإيرادات في الموازنة العامّة الفلسطينيّة، والكشف عن حجم الإيرادات غير السياديّة في موازنة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، والبحث عن مصادر تمويل الموازنة العامّة وعدم الاعتماد على الضّرائب بشكلٍ أساسيّ. وافترضت الدّراسة أنّ دور الإيرادات غير السياديّة في تمويل

موازنة السلطة الفلسطينية محدوداً، ولا يتم الإفصاح عن حجم الإيرادات غير السيادية في الموازنة الفلسطينية بشكلٍ مستقلٍ عن باقي الإيرادات. ولمناقشة هذه الفروض اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعتها، وذلك من خلال دراسة وتحليل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومراجعة الأدبيات التي تناولت المالية العامة والإيرادات العامة وتقسيماتها، واعتمدت الدراسة على نوعين من المصادر للحصول على البيانات: المصادر الأولية التي تمثلت في الاستبانة، والمصادر الثانوية التي تمثلت في الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والأبحاث والدراسات السابقة والدوريات والمجلات والتقارير المالية الرسمية. أوضحت الدراسة أن الإيرادات السيادية لا تشكل إيراداً هاماً في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث لم تتعدَّ نسبتها 2% من صافي الإيرادات العامة، ولا يتم الإفصاح عن الإيرادات العامة في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية بشكلٍ مستقلٍ عن باقي الإيرادات العامة، حيث أُجملت تحت بند عوائد استثمارية، كما أنه ليس لدى السلطة الوطنية الفلسطينية مصادرراً للإيرادات السيادية بشكلٍ كبيرٍ، كما أن ممتلكات الدولة من العقارات والاستثمارات لا تشكل مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات العامة، ولا يمكن الاعتماد عليها في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني السلطة الوطنية الفلسطينية خطاً وسياساتٍ ماليةً لتفعيل الإيرادات غير السيادية في موازنتها، وعقد اتفاقياتٍ اقتصاديةٍ جديدةٍ من شأنها رفع حصة إيراداتها غير السيادية، والتخلص من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الفلسطينية الدولية التي تفرض قيوداً على الحكومة الفلسطينية بمجال الاستثمار، وتقيّد نشاط السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال الإيرادات غير السيادية، فهذه الاتفاقيات تُعتبر من أبرز المعوقات التي تحدّ من دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي دراسة بعنوان: "اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه" أعدها الدّارس (القدرة، 2013)، سعى الدّارس من خلالها إلى تبيان أثر اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وسبل علاج الاختلال في الميزان الخارجي، وذلك من خلال دراسة مكونات ميزان المدفوعات وتطورها وتحليلها، ودراسة حجم الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني وأسبابه الداخليّة والخارجيّة. وافترضت الدّراسة أن اختلال ميزان المدفوعات يمثل مشكلةً هيكليةً ترتبط بالاختلال في الأسواق وفي البنية الاقتصادية المتخلفة للاقتصاد الفلسطيني، وأن ضعف القاعدة الإنتاجية يساهم في زيادة اختلال ميزان المدفوعات. وللإجابة على تساؤلات

الدّراسة ومناقشة فرضيّاتها استخدم الدّارس المنهج الوصفي التحليلي في توصيف ظواهر الدّراسة ومتغيّراتها، معتمداً على البيانات والإحصاءات التي توفّرت من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمؤسّسات المحليّة والدّوليّة ذات العلاقة. وقد توصّلت الدّراسة إلى نتائج عديدة أهمّها أنّ تشوّه الاقتصاد الفلسطيني أدّى إلى ضعف القاعدة الإنتاجيّة وعدم قدرة المنتجات الفلسطينيّة على تلبية الطّلب المحلي، ومناستها في الأسواق الخارجيّة، كما وكان ذلك سبباً رئيسياً في عجز ميزان المدفوعات الفلسطيني، وأخفقت السّياسات التجاريّة الفلسطينيّة في تخفيف العجز المزمّن في ميزان المدفوعات الفلسطيني، نتيجة الاتّفاقيّات التجاريّة بين السّلطة الفلسطينيّة وإسرائيل والتي لم تمكّن صانع القرار الفلسطيني من فرض أيّة قيود جمركيّة أو إداريّة، وأنّ الإغلاقات والقيود التي تفرضها إسرائيل على المناطق الفلسطينيّة والشروط المجحفة التي تفرضها على الواردات الفلسطينيّة ساهمت في ترسيخ العجز في الميزان التجاري، وبالتالي في ميزان المدفوعات. وأوصت الدّراسة بضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير البيئة الجاذبة له، لما يلعبه من دورٍ مهمّ في تخفيف حدّة العجز في ميزان المدفوعات، في ظلّ وجود وحدة وطنيّة حقيقيّة وتحقيق نوعاً من الاستقرار السّياسي في الأراضي الفلسطينيّة، وتقليل الاعتماد على المساعدات الأجنبيّة على المستوى الاستراتيجي، لأنّه يشكّل خطراً سياسياً واقتصادياً، فالخطر السّياسي يتمثّل في كونها تصدر القرار الفلسطيني، حيث لا يقمّ شيءٌ بدون ثمن، أمّا على المستوى الاقتصادي فإنّ انقطاعها من قبل الدّول المانحة، سوف يصيب الاقتصاد بصدمة قويّة لا يتحمّلها، كما أوصت الدّراسة أيضاً بضرورة سعي السّلطة الفلسطينيّة نحو عقد اتّفاقيّات تجاريّة مع الدّول العربيّة، والمطالبة بمعاملتها كدولة أولى بالرّعاية، أو المعاملة الوطنيّة للسلع الفلسطينيّة، أو أيّة امتيازاتٍ أو استثناءاتٍ خاصّة، باعتبارها دولةً تحت الاحتلال تحتاج لمساعدة الأشقاء.

أمّا دراسة (أبو عيدة، 2013) بعنوان: "أداء الصّادرات الفلسطينيّة وأثرها على النّمّو الاقتصادي: دراسة قياسيّة للفترة 1994-2011"، فقد تمحورت مشكلة الدّراسة حول قياس أثر الصّادرات الفلسطينيّة على النّمّو الاقتصادي، وبالتالي افترضت الدّراسة أنّ زيادة الصّادرات له تأثيرٌ إيجابيّ على معدّل النّمّو الاقتصادي، وأنّ تطوّر الصّناعات التّحويليّة يلعب دوراً مهمّاً في تطوّر الصّادرات وتحقيق معدّلات نموّ مرتفعة. وللتحقّق من هذه الفرضيّات سعت الدّراسة إلى التّعرف على أداء الصّادرات وتطوّرها خلال فترة الدّراسة، وتحديد العلاقة بين الصّادرات الفلسطينيّة

والنمو الاقتصادي، وتحديد العلاقة بين التطور الهيكلي للصناعة التحويلية وأثرها على الصادرات والنمو الاقتصادي، وكذلك التوصل إلى المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن ترفع من أداء ودور الصادرات الفلسطينية في التأثير على مسيرة التنمية الاقتصادية وتوضيح السياسة التجارية المثلى التي يجب اتباعها في هذا المجال. واعتمدت الدراسة أسلوب التحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير معادلات النموذج القياسي المستخدم. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، مما يؤكد وجوب توجيه السياسات الاقتصادية الفلسطينية نحو تعزيز هذه العلاقة لما لها من أثر واضح ومهم على مسيرة التنمية الاقتصادية الفلسطينية، كما توصلت أيضاً إلى أن نمو قطاع الصناعة التحويلية، كأحد مظاهر التغير الهيكلي، بنسبة 1%، سوف يؤدي إلى نمو الصادرات بنسبة 2.79%، مما يدل على أن توجيه الموارد الاقتصادية إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى سوف يعمل على زيادة فاعلية الإنتاج ويقلل من أثر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ويساعد المنتج الفلسطيني على الدخول إلى الأسواق الخارجية، وأن نمو الصادرات الفلسطينية بمعدل 1% يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 0.40%، وأن نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بمعدل 1% سوف يؤدي إلى نمو الصادرات بمعدل 0.43%. وباعتبار أن انخفاض إنتاجية القوى العاملة في الاقتصاد بشكل عام بسبب نقص مستوى الكفاءة والمهارة، فقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الكفاءة والتدريب في قطاع الصناعات التحويلية مما سوف يؤدي إلى زيادة كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الصادرات والنمو الاقتصادي، كما أوصت الدراسة أيضاً بضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات، لما لها من دور إيجابي في النمو الاقتصادي.

وهدفت دراسة (نجاح، 2013) بعنوان: "تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - (1990-2012)" إلى تسليط الضوء على العلاقة النظرية بين تخفيض العملة والميزان التجاري، وتقديم إطار نظري حول سعر صرف العملة وأهم النظريات المحددة له، ومضمون سياسة تخفيض قيمة العملة، والتعريف على الأسباب الحقيقية وراء تخفيض الدينار الجزائري وتتبع أثر ذلك على الميزان التجاري. حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج التي تتوافق مع طبيعتها، مثل المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة، كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل القياسي لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد

تبيّن من خلال الدّراسة أنّ هناك علاقةً بين تخفيض قيمة العملة والميزان التجاري الجزائري في المدى الطّويل، ولكن لم يكن لتخفيض قيمة الدّينار الجزائري نتائج إيجابيةً كبيرةً على الاقتصاد الوطني خاصّةً فيما يخصّ الصادرات، ولم تحقّق الجزائر الأهداف التي كانت تسعى إليها من خلال سياسة تخفيض قيمة العملة، خاصّةً فيما يتعلّق بالتّوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات، كما أنّ تسوية قيمة الصادرات الجزائريّة تتمّ بعملة الدّولار الأمريكي، بينما تتمّ تسوية قيمة الواردات بعملة الأورو، وكلا العملتين يتأثّر سعر صرفهما بعدّة عواملٍ تتعكس غالباً على رصيد الميزان التجاري. وأوصت الدّراسة بضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصّرف في الدّولة، والتحكّم في الكتلة النقديّة ومحاربة السّوق الموازي، بما يضمن استقرار أسعار الصّرف، مع ضرورة سعي الحكومة الجاد للتحكّم في المستوى العام للأسعار، باعتباره العامل الأكثر تأثيراً على أسعار الصّرف.

وتمحورت مشكلة دراسة (أبو زعيتر، 2012) بعنوان: "دور الإيرادات المحليّة في تمويل الموازنة العامّة للسلطة الفلسطينيّة، مدخل لتعزيز الإيرادات المحليّة لتغطية عجز الموازنة 2000-2010"، حول بيان أثر الإيرادات المحليّة في تمويل الموازنة العامّة الفلسطينيّة. حيث هدفت الدّراسة إلى التّعرفّ على مصادر تمويل الموازنة العامّة للسلطة الفلسطينيّة، والوقوف على أهميّة ودور كلّ مصدرٍ من مصادر التّمويل ودوره، وتحديد مصادر التّمويل المحليّة للسلطة الفلسطينيّة، والوقوف على أهميّتها النسبيّة، والتّعرفّ على أسباب قصور الإيرادات المحليّة عن تغطية العجز في موازنة السلّطة الفلسطينيّة، ومعرفة التّشريعات والقوانين المنظّمة لتمويل الموازنة العامّة للسلّطة الفلسطينيّة، وتوضيح أثر اتفاقيّة باريس الاقتصاديّة على الإيرادات المحليّة للسلّطة الفلسطينيّة. وقد اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل المشكلة موضوع الدّراسة، واستخدم الدّارس المصادر الثانويّة في جمع البيانات من خلال الكتب والمراجع العربيّة والأجنبيّة، والأبحاث والدّراسات السّابقة والدّوريات والمجلاّت والتّقارير الماليّة الصّادرة عن الجّهات الرّسميّة، وبعض التّقارير الماليّة الصّادرة عن صندوق النّقد الدّولي. وقد أظهرت الدّراسة أنّ موازنة السلّطة الفلسطينيّة هي موازنة بنود، وليست موازنة برامجٍ وأداء، وأن بروتوكول باريس الاقتصادي، من خلال قيوده التّعسفيّة، حرم السلّطة الفلسطينيّة من الاستفادة الكبيرة من كافّة الاتفاقيّات والتّفاهات التجاريّة التي وقّعت عليها، كما أدت العلاقات التجاريّة غير المتكافئة بين السلّطة الفلسطينيّة و إسرائيل، واستحواذ الأخيرة على 77.64% من متوسّط حجم التّجارة

الخارجية الفلسطينية، إلى وجود عجزٍ مزمنٍ في ميزانها التجاري، وأظهرت النتائج أيضاً أنّ حجم التّفات العامة استمرّ في التّزايد في ظلّ الظروف السّائدة، وكانت هذه الزّيادة تعود إمّا لأسبابٍ ترجع للنموّ الطّبيعي للحاجات العامة، أو للظروف السّياسيّة والاقتصاديّة المتردّية التي أدت إلى ارتفاع معدّلات البطالة والفقر، كما بيّنت الدّراسة أنّ التّغيّرات السّياسيّة لعبت دوراً هاماً في تحديد حجم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينيّة، فكان أثرها سلبياً في السّنوات التي تبعت اندلاع انتفاضة الأقصى، وفوز حركة حماس بالانتخابات التّشريعيّة. وأوصت الدّراسة بضرورة اتّخاذ الحكومة الفلسطينيّة مزيداً من الإجراءات التّشفيّة لخفض نفقاتها الجارية، والقيام بإجراءاتٍ فاعلةٍ لزيادة الإيرادات المحليّة لها، حتى تستطيع الاستغناء عن المساعدات الخارجيّة لدعم الموازنة الجارية بحلول عام 2013، كما أوصت بضرورة المضي قدماً في استعادة الوحدة الفلسطينيّة وإنهاء الانقسام، حتى تتوحّد الجهود في مواجهة الحصار المالي المفروض على المناطق الفلسطينيّة منذ سنوات.

وفي دراسةٍ أخرى بعنوان: "أثر تغيّرات سعر الصّرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر" أعدتها الدّارسة (عبد الجليل، 2012)، تمحورت مشكلة الدّراسة حول تحديد أثر التّغير في أسعار الصّرف الأجنبيّة (الدولار واليورو) على الميزان التجاري الجزائري، حيث هدفت الدّراسة إلى دراسة أثر سلوك سعر الصّرف على توازن الميزان التجاري، وكذلك معرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بتغيّرات أسعار صرف كلّ من اليورو والدولار. وقد اعتمدت الدّراسة على أسلوب التّحليل القياسي لقياس العلاقة بين متغيّرات الدّراسة، حيث انقسم التّحليل إلى جزأين: الجزء الأوّل أجري فيه اختبار التّكامل المتزامن بين سعر صرف اليورو ورصيد الميزان التجاري، أمّا الجزء الثّاني فقد أجري فيه اختبار التّكامل المتزامن بين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري، بالإضافة إلى إجراء اختبار العلاقات السببيّة، ومن أهمّ النتائج التي خلصت إليها الدّراسة أنّ هناك علاقةً في المدى الطّويل بين تغيّرات سعر صرف اليورو والدولار، ورصيد الميزان التجاري الجزائري، بينما لا توجد علاقةً سببيّةً بين سعري صرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري، وأنّ انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرّئيسة خاصّةً الأورو، يشكّل أصعب تحدّي تواجهه الجزائر خاصّةً وأنّها مرتبطةً تجاريّاً بالدول الأوروبّيّة، كما أوضحت النتائج أيضاً أنّ أثر انخفاض الدولار على الدول النّفطية هو أثرٌ مزدوجٌ، يتمثّل أولاً في انخفاض القيمة الحقيقيّة للإيرادات النّفطيّة بنسبٍ تعادل انخفاض الدولار،

فكلّ ما يتمّ تحقيقه من أرباحٍ جرّاء ارتفاع أسعار النّفط يذهب أغلبه في جيوب الدّول الصّناعيّة، حيث أنّ هذه الأخيرة تشتري النّفط بعملاتٍ قويّةٍ مستفيدةً من الضّعف في سعر صرف الدّولار، ويتمثّل الأثر الثّاني في ارتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدّولار، فيتوجّب على الدّول النّفطيّة شراء الكثير من السّلع من دول ذات عمالاتٍ قويّةٍ، فينتج عن ذلك زيادة في معدّل التّضخم نسبياً. وأوصت الدّراسة بضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري كونه الحلّ الأنسب لمشكلة فوارق العملات، فتصدير سلعٍ متنوّعةٍ بدلاً من النّفط يمكّن الدّولة من تحصيل عائدات صادراتها بعملاتٍ مختلفةٍ، وأيضاً يوفّر لها إمكانيّة تخفيض فاتورة الواردات، لأنّ الإنتاج المحلّي والمتنوّع بتكنولوجيا حديثةٍ، وجودةٍ عاليةٍ، يحقّق الاكتفاء الدّاتي من السّلع و الخدمات، ويقلّل من نسبة الواردات، و يرفع من نسبة الصّادرات.

أمّا دراسة (أبو مصطفى، 2009) بعنوان: "دور وأهميّة التّمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، دراسة تحليليّة مقارنة عن الفترة 1999-2008". فقد هدفت إلى التّعريف على أبعاد ومتطلّبات الحصول على التّمويل الخارجي من الدّين العامّ القروض الخارجيّة "والمنح، وكذلك التّعريف على الآثار الإيجابيّة والسّلبيّة للديون الخارجيّة والمنح والهبات الخارجيّة، وتحليل العوامل المؤثّرة على حجم التّمويل الخارجي، وبيان أهميّة ودور كل نوعٍ من أنواع التّمويل الخارجي في تغطية عجز الموازنة العامّة. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كونه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعيّة والإنسانيّة، ولأنّه يناسب الظاهرة موضوع الدّراسة، كما اعتمدت الدّراسة على المصادر الثّانويّة والأوليّة للحصول على البيانات والإحصاءات، وتكوّنت المصادر الثّانويّة من الكتب والمجلّات العلميّة المتخصّصة، بينما تمثّلت المصادر الأولى في إجراء المقابلات مع الأشخاص ذوي الاختصاص في القطاع محلّ الدّراسة. وتوصّلت الدّراسة إلى نتائجٍ عديدةٍ أهمّها أنّ هناك علاقةً ذات دلالةٍ إحصائيّة بين العجز قبل المنح والقروض وبين الرّواتب والأجور في موازنة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، بحيث وصفت هذه العلاقة بالطّردية، بحيث كلّما زاد مبلغ الإنفاق على الرّواتب زادت قيمة العجز وذلك لأنّ الرّواتب والأجور تمثّل حوالي 45% من النّفقات العامّة في المتوسّط العام للفترة 1999-2008، وتوجد أيضاً علاقةً ذات دلالةٍ إحصائيّة بين العجز وبين النّفقات التّحويليّة في موازنة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ويرجع السّبب في ذلك إلى أنّ مبلغ النّفقات التّحويليّة يمثل حوالي 27% من إجمالي النّفقات العامّة في المتوسّط العام خلال فترة الدّراسة، في حين لم يكن هناك

علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز وبين النفقات التشغيلية في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك لأن نسبة النفقات التشغيلية شكّلت ما بين (7%-14%)، ولم تتجاوز متوسطاً عاماً (11.7%) خلال فترة الدراسة، وهي نسبة قليلة جداً مقارنةً بأوجه الإنفاق الأخرى، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز وبين إجمالي النفقات الرأسمالية والتطويرية في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث لا يتم إدراج مبلغاً لها إلا في حال وجود تغطية من قبل إحدى الدول المانحة، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز وبين إجمالي الإيرادات العامة المحلية في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، ويرجع السبب في ذلك إلى محدودية مصادر الإيرادات المحلية سواءً الضريبية أو غير الضريبية.

وهدف دراسة (Beetsma, Giuliadori, Klaassen, 2008) بعنوان: "أثر التغيير في الإنفاق العام على عجز الموازنة والميزان التجاري في الاتحاد الأوروبي" إلى التحقق من فرضية العجز التّوأم (المزدوج) بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وكذلك دراسة أثر التغيير في الإنفاق العام على عجز الميزانية والميزان التجاري في دول الاتحاد الأوروبي. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي التقريبي الذي يتعامل مع البيانات القاعدية التقريبية، لجودة هذا المنهج في تحليل البيانات ذات التسلسل الزمني القصير نسبياً، كما اعتمدت على أسلوب التحليل الكمي المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي المتجه، الذي يُستخدم في اختبار العلاقة بين المتغيرات المتجانسة، حيث ساعد هذا الأسلوب في تصنيف البيانات ضمن محاور بهدف تقليل تداخل العلاقات الانحدارية بين المتغيرات من جهة، وبين متغيرات كل دولة مع الأخرى من جهة ثانية، مما ساعد في الحفاظ قدر الإمكان على تجانس البيانات، حيث تمّ تجميع البيانات (السّوية وليس الربعية) من 14 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ بالاعتبار استخدام البيانات الختامية الحقيقية وليس الموازنات المقترحة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 1.2% - 1.6%، بينما تؤدي زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% إلى زيادة العجز في الميزانية بنسبة 0.7%، وهذه النتائج تعزز الصلة بفرضية العجز التّوأم (عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية) وعلاقتهم مع الإنفاق العام في دول الاتحاد الأوروبي، كما أظهرت النتائج أيضاً أنّ انخفاض عجز الميزان التجاري (الناتج عن زيادة الواردات وانخفاض الصادرات) بنسبة 0.5% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8%. لذلك أوصت الدراسة بضرورة ضبط الإنفاق العام والتحكّم به كمدخل أساسي

للسيطرة على العجز المالي، مع ضرورة تنمية الصادرات وزيادة تنوع أنواعها ووجهتها لكبح جماح العجز التجاري.

أمّا في دراسة (داغر، والشامي، 2007) بعنوان: "تحليل العلاقة بين القطاعين العام والخارجي في ليبيا للسنوات (1985-2004)"، فقد بحثت مشكلة الدراسة في تحديد مدى قدرة القطاع العام عبر سياساته الماليّة المتجسّدة في طرفي الموازنة العامّة، على التأثير في بنية التبادل الخارجي. حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الموازنة العامّة، ممثلةً للسياسات الماليّة الداخليّة، والحساب الجاري، ممثلاً للسياسة الخارجيّة، وتحديد إذا ما كان للتبادل الخارجي تأثير في بناء السياسة الماليّة. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الدّراسان أسلوب التحليل القياسي باستخدام مقياس السببيّة (Causality) لاختبار العلاقة بين متغيّرات الدراسة، والاستعانة بتحليل السلاسل الزمّنيّة للمتغيّرات، وقياس التكامل المشترك (Co-Integration) للتوطئة باتجاه تقويم السياسات الاقتصاديّة المتّبعة. وقد أثبتت النتائج الإحصائيّة أنّ هناك علاقةً تبادليّةً التأثير بين الموازنة العامّة والحساب الجاري، بمعنى أنّ هناك تأثيراً متبادلاً بين العجز والفائض الذي تحقّقه الموازنة العامّة والحساب الجاري في ليبيا، كما دلّت النتائج الإحصائيّة على وجود هذه العلاقة تبادليّةً التأثير بين الموازنة العامّة والحساب الجاري في الأجلين القصير والطويل. لذلك أوصت الدراسة بضرورة التوجّه نحو مزيدٍ من الاهتمام بتجارة الخدمات وانتقال العمالة وحركة الأصول والخدمات الماليّة التي باتت تحقّق مكاسباً أكبر من تجارة السلع، ولا بدّ من تفعيل معدّل الفائدة ليكون أساساً صحيحاً للاستثمار الخاصّ والعام.

وفي دراسة (أحمد، 2007) بعنوان: "دراسة تحليليّة لحركة التجارة الخارجيّة في سورية في ضوء المتغيّرات الاقتصاديّة والسكانيّة خلال الفترة 1980-2005"، بحثت مشكلة الدراسة في السبيل الكفيلة بتفعيل دور التجارة الخارجيّة السوريّة ضمن الدوائر العربيّة والعالميّة، وذلك من خلال دراسة واقع التجارة الخارجيّة السوريّة ودورها في خلق الروابط الإيجابيّة بين القطاعات في النسيج الاقتصادي السوري، وانعكاساتها على النّمّو الاقتصادي والسكاني في سورية، وبيان مدى أهميّة قطاع التجارة الخارجيّة بالنسبة لقطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسيّة، وكذلك تحديد أهمّ المعوقات التي يواجهها قطاع التجارة الخارجيّة في سورية. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي لتوصيف البيانات المتوفّرة في المراجع والكتب والنشر، وكذلك

أسلوب التحليل القياسي لتحديد مكونات الظاهرة المدروسة. وقد بينت نتائج الدراسة أنّ الميزان التجاري السوري يعاني من عجزٍ مزمّنٍ طوال فترة الدراسة، إذا ما تمّ استثناء الصادرات النفطية، وذلك بسبب تبني استراتيجية إحلال الواردات لفترةٍ طويلةٍ، دون الانتقال في الوقت المناسب لاستراتيجية تشجيع الصادرات، وتعاني التجارة الخارجية السورية من خللٍ واضحٍ، إذ تميّزت بتركزٍ سلبيٍّ في جانبي الصادرات والواردات، ممّا جعل الاقتصاد السوري أكثر تأثراً بتغيرات العرض والطلب على هذه السلع، كما أظهر ميزان التبادل الخارجي لقطاعي الزراعة والصناعة عجزاً مستمراً خلال فترة الدراسة، ممّا يعكس قصور هذين القطاعين عن مواكبة حاجات الاستهلاك المتزايدة المتأثرة بالنمو السكاني. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الحكومة السورية بالصناعات التصديرية، لأنّ التركيز على سياسة إحلال الواردات تسبّب في زيادة المستوردات الصناعية دون أن يرافقها زيادة في الصادرات، ممّا ساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري السوري، و على الحكومة السورية إعادة النظر في السياسات المالية والتجارية المتبعة التي لعبت دوراً سلبياً في أداء قطاع التجارة الخارجية في سورية، ممّا يحتم تطوير هذه السياسات، خاصة في ظلّ تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية، وتقدّم مفاوضات الشراكة السورية الأوروبية، وما يتطلبه ذلك من تأهيل لقطاع التجارة الخارجية.

وفي دراسة (منشد، 2005) بعنوان: "تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)" تركزت مشكلة الدراسة في قياس العلاقة السببية وتحديد اتجاهاتها بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في دول مصر وتونس والمغرب، وذلك من خلال دراسة تطوّر اتجاه السياسة المالية بأدواتها المختلفة في جانبي الإيرادات والتنفقات العامة، وتحليل مسار العجز المالي في مصر وتونس والمغرب، وتحديد مدى استقلال السلطات النقدية عن السلطات المالية، وقياس الآثار التضخمية للعجز المالي في هذه البلدان، وكذلك قياس أثر العجز المالي والدين العام المحلي في كلّ من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، ودراسة وتحليل أثر الدين الخارجي في تحديد رصيد الحساب الجاري. اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل القياسي، لاستقصاء طبيعة العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري، وتحديد اتجاهها السببي، في كلّ من مصر وتونس والمغرب، وذلك باستخدام سلسلة من الاختبارات الحديثة، مثل اختبار ديكي-فولر الموسّع، واختبار السببية لجرانجر، واختبار تناظر التكامل (cointegration). وكان من أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ البلدان الثلاث

حققت نمواً في إيراداتها يفوق النمو في النفقات، وحققت أيضاً نمواً اقتصادياً فاق النمو في إيراداتها العامة، واعتمدت هذه البلدان بشكل كبير على الضرائب في جمع الإيرادات العامة، وارتفاع العبء الضريبي فيها واقترابه من مستوى البلدان المتقدمة، دليل على تطور النظام الضريبي لديها وتوسع القاعدة الضريبية، وتسبب العجز المالي في تفاقم مشكلة الديون الخارجية لهذه البلدان، كما تسببت مدفوعات خدمة هذه الديون في عجز الحساب الجاري من خلال صافي الدخل من الخارج بالقيم السالبة، وقد أظهرت نتائج التحليل عدم وجود أية علاقة سببية بين تغيرات عجز الميزانية العامة وتغيرات عجز الحساب الجاري في كلٍ من مصر وتونس، بينما كانت العلاقة السببية بين العجزين في المغرب ثنائية الاتجاه (أي تبادلية التأثير). وقد أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لهذه البلدان، بغية عدم تضارب أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وكذلك اتباع سياسات مالية في هذه البلدان من شأنها أن تحفز القطاع الخاص على التوسع بالاستثمارات الخاصة، وتنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التصديرية في الأسواق الدولية.

وهدفت دراسة أخرى أعدها الباحث (نصر الله، 2003) بعنوان: "التجارة الخارجية الفلسطينية: تحليل ورؤية نقدية" إلى تحليل واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي، ورصد التغيرات التي طرأت على العلاقات التجارية الفلسطينية منذ عام 1967 وحتى نهاية 2002، وتحديد استراتيجية التصنيع الملائمة والسياسة التجارية الداعمة لها وإمكانية تطبيقها لدعم التجارة الخارجية بهدف الحد من العجز المتفاقم في الميزان التجاري والحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل أبرز المتغيرات التي طرأت على التجارة الخارجية الفلسطينية، واستعان الباحث في حينه بأحدث الدراسات والتقارير والإحصاءات الصادرة في هذا المجال لإثراء الدراسة بكل الأفكار والأدبيات السابقة. وبينت نتائج الدراسة انكشاف التجارة الخارجية للعوامل الخارجية وخاصةً مع إسرائيل بنسبة 76%، مما يدل على قوة العلاقة التجارية مع إسرائيل، وضعفها مع الأردن ومصر بشكل خاص، وبقيّة دول العالم بشكل عام، وقد بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي للنتائج المحلي الإجمالي حوالي 43% عام 2000، يشكل 90% من نسبة هذا العجز مع إسرائيل، كما أنّ نسبة الصادرات السلعية للنتائج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 13.3% خلال الفترة 1992-1999، مما يعكس ضعف الترابط بينهما، وتراجع القدرة التنافسية للصادرات السلعية متأثرة بعوامل

خارجية أهمها التبعية للسوق الإسرائيلية، واعتمادها عليه رغم الاستغلال المتواصل للمنتج الفلسطيني، في حين بلغت نسبة الواردات السلعية للنتائج المحلي الإجمالي 56% خلال الفترة 1992-2000، مما يعبر عن ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يتعلق بتلبية الطلب المحلي من جهة، وارتفاع القوة الشرائية وخاصة على السلع الاستهلاكية من جهة أخرى، كما بينت الدراسة أيضاً أنّ اتفاقية باريس الاقتصادية عمقت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والتجارة الخارجية بشكل خاص للاقتصاد الإسرائيلي، بسبب عدم موضوعيتها من حيث افتقار مضمونها لكثير من النصوص الداعمة لاستقلالية الاقتصاد من جهة، وطبيعة الإجراءات الأمنية والإدارية التي تفرضها إسرائيل على المعابر والموانئ والحوجز الداخلية من جهة أخرى. وأوصت الدراسة بالجمع بين استراتيجية إحلال الواردات، واستراتيجية تشجيع الصادرات بشكل متقارب مع الحد من الآثار السيئة الناتجة عن تطبيقها - إن وجدت - كونها أكثر ملاءمة للتجارة الخارجية الفلسطينية، وذلك من خلال التركيز على سياسة الإحلال للسلع الاستهلاكية التي لها وزن كبير من الواردات الفلسطينية كمرحلة أولى، مع التركيز على تصدير السلع التي لها قدرة تنافسية عالية مع السلع الأجنبية.

أما دراسة (الجعفري، والعارضة، 2002) بعنوان: "السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة"، فقد تمحورت مشكلة الدراسة حول تحليل واقع السياسات المالية والتجارية الفلسطينية، وتأثير كلٍ منهما على الآخر، وعلاقتها بالسياسات المالية والتجارية الإسرائيلية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة لعجز الموازنة وعجز الميزان التجاري والعلاقة التبادلية بينهما، وصياغة نموذج اقتصادي لتحديد العلاقة بين السياسات المالية والتجارية، واستخلاص المضامين الاقتصادية، واستخدام النموذج الاقتصادي لصياغة السياسات المالية والتجارية الفلسطينية في ظل عدد من السيناريوهات المحتملة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحثان أسلوب التحليل الكمي لتحديد العلاقة بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة التجارية، كما استعان الباحثان ببعض الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت العلاقة التبادلية بين السياستين المالية والتجارية لضبط العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة في آن واحد، مما أتاح لهما صياغة نموذج اقتصادي عكس طبيعة التداخل بين متغيرات التجارة الخارجية ومتغيرات

السياسة الماليّة، وبيّنت نتائج الدّراسة أنّ السّياسات الماليّة والتّجاريّة للسلطة الفلسطينيّة خلال فترة الدّراسة أدت إلى تعميق كلّ من عجز الموازنة وعجز الميزان التّجاري، وذلك في ظل غياب رؤية تمويّة شموليّة لعلاقة متبادلة ومتداخلة بين السّياسات الماليّة والتّجارة الخارجيّة الفلسطينيّة، كما أنّ العجز في الموازنة العامّة نتج عن قصور الإيرادات العامّة عن تغطية الإنفاق الجاري، فاتّجهت الحكومة إلى المساعدات الدوليّة لتغطية العجز فيه، كما بيّنت النّتائج أيضاً أنّ نسبة العجز في الميزان التّجاري إلى النّاتج المحلّي الإجمالي زادت عن 50%، الأمر الذي يعني انخفاض قدرة الصّادرات على تغطية الواردات، والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجيّة في تلبية الطّلب الاستهلاكي. وأوصت الدّراسة بتقليل الاعتماد على الرّسوم الجمركيّة والضّرائب المفروضة على الواردات في توليد الإيرادات لتمويل الخزينة، وذلك من خلال زيادة ضريبة الشّراء والقيمة المضافة على السّلع التي يمكن إنتاجها محليّاً، وضرورة زيادة الإيرادات المخصّصة للإنفاق الاستثماري، وتوجيهه نحو مشاريع إنتاجيّة بغية زيادة النّاتج المحلّي الإجمالي.

وفي دراسة أخرى بعنوان: "العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربيّة السّعوديّة: دراسة تطبيقية باستخدام التّكامل المشترك والعلاقة السّببيّة" أعدّها الدّارس (التّويجري، 2000)، تمحورت مشكلة الدّراسة حول قياس العلاقة السّببيّة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الاقتصاد السّعودي، حيث هدفت الدّراسة إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامّة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربيّة السّعوديّة، وتحديد طبيعة هذه العلاقة واتّجاهها. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدّراسة أسلوب التّحليل القياسي باستخدام منهج تحليل العلاقة السّببيّة المقترح من جرانجر، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الإحصائيّة للسّلاسل الزّمنيّة للمتغيّرين محلّ الدّراسة، وكذلك منهج تصحيح الأخطاء الذي يساعد على تحديد العلاقة السّببيّة في الأجلين القصير والطّويل. وقد أثبتت النّتائج الإحصائيّة للدّراسة وجود علاقة سببيّة متبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، حيث يسبّب التّغيّر في عجز الموازنة تغيّراً في عجز الحساب الجاري، وكذلك يسبّب التّغيّر في عجز الحساب الجاري تغيّراً في عجز الموازنة، وأثبتت الاختبارات الإحصائيّة أنّ هذه العلاقة السّببيّة موجودة في الأجلين القصير والطّويل، وهذا يعني أنّ السّياسات الاقتصاديّة التي تستخدمها الدّولة لمعالجة العجز في أحد الحسابين ستؤثّر إيجابياً

في تخفيض العجز في الحساب الآخر. وقد أوصت الدراسة بضرورة اتباع سياسات اقتصادية تستهدف معالجة العجزين معاً، فمثلاً من الممكن لترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق تخفيض الواردات الحكومية أن يعالج العجز في الحساب الجاري.

وتمحورت مشكلة دراسة (Zengin, 2000) بعنوان: "فرضية العجز التّوأم (حالة تركيا)" حول قياس العلاقة بين عجز الميزانية وعجز الميزان التجاري في الاقتصاد التركي، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة التاريخية بين عجز الميزانية والميزان التجاري في الاقتصاد التركي، وتحديد طبيعة هذه العلاقة واتجاهها. واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي المتجه، كأحد أدوات المنهج الكمي لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بالإضافة إلى ذلك النموذج، تم معالجة نتائج المدخلات للحصول على نتائج عالية الثقة، حيث تم تحريك متوسط التمثيل لنتائج متجهة الانحدار للتعرف على مستويات التباين وتحليل دالة الاستجابة الفورية بين تلك المتغيرات. وقد أشارت نتائج الدراسة أن العجز في الميزانية له تأثير مباشر على عجز الميزان التجاري، بينما ليس للعجز في الميزان التجاري تأثير مباشر على عجز الميزانية، وأن التضخم يتأثر بالمعروض النقدي من خلال الإيرادات المحلية (الداخلية)، مما أظهر وجود علاقة سببية مباشرة بين التضخم من جهة، وبين الإيرادات المحلية وأسعار الصرف من جهة أخرى، كما استطاع العجز في الميزانية كمتغير مستقل تفسير 11% من التغير في عجز الميزان التجاري، بينما لم يستطع العجز في الميزان التجاري سوى تفسير 2% فقط من التغير في عجز الميزانية، وهذا يدل على أن اتجاه العلاقة السببية تتجه من العجز في الميزانية إلى العجز في الميزان التجاري. وأوصت الدراسة بضرورة إطلاق برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي لتحقيق التوازن الداخلي مما سينعكس إيجاباً على التوازن الخارجي، باعتبار أن المشكلة الأساسية في الاقتصاد التركي، كما بينت النتائج، تتبع من اختلال الموازين الداخلية وليس الخارجية.

ثالثاً: اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين ما يلي:

1. بحثت الدراسات المحليّة في تأثير وتأثر كلّ من عجز الموازنة العامّة والميزان التجاري بعوامل ومؤشرات اقتصادية مختلفة، بينما لم تبحث أيّ منها في طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامّة والميزان التجاري الفلسطيني.
2. بعض الدراسات الأجنبيّة السابقة اتّجهت لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، وهو ما يُطلق عليه العجز التّوأم (العجز المزدوج)، في دول عربيّة وأجنبيّة نفطيّة، ذات معدّل انكشاف تجاريّ عالٍ، لذلك سعى الدّارس إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامّة والميزان التجاري في الاقتصاد الفلسطيني، لما لهذا الاقتصاد من خصوصيّة فريدة.
3. تميّزت هذه الدراسة عن سابقتها في تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في الاقتصاد الفلسطيني، وليس الحساب الجاري، باعتباره المكوّن الأهمّ والمسبّب الرّئيس لعجز الحساب الجاري، فالعجز التجاري يكاد يصل بالمتوسّط إلى 50% من النّاتج المحليّ الإجمالي، وهذه النسبة تدلّ على الدور الكبير الذي يمارسه عجز الميزان التجاري في تعميق التّشوّهات الهيكلية في القطاع الخارجي بشكل خاصّ، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عامّ، بالإضافة إلى أنّ الميزان التجاري هو الذي يعكس تطوّر الاقتصاد الحقيقي، ويكشف عن مواطن الضّعف فيه، ومدى قصور الطّاقات الإنتاجية في تلبية احتياجاته، أمّا الحساب الجاري فهو يتأثر بمصادر تمويل عجزه، وهي مصادر خارجيّة لا تعكس غالباً تطوّر الاقتصاد الحقيقي.
4. كما تميّزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالحدود الزّمانية والمكانية، حيث أنّها تبحث في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الزّمنية 1995-2018، كما تميّزت الدراسة أيضاً من خلال الفرضيات والنّموذج الذي تقدّمه وأساليب التّحليل المتّبعة.

الفصل الثّاني: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم عجز الموازنة العامّة

المبحث الثاني: مفهوم عجز الميزان التجاري

المبحث الثالث: العلاقة النّظرية بين عجز الموازنة العامّة والميزان التجاري

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة

تُعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة واحدةً من أهمّ المشكلات الاقتصادية التي كثر حولها الجدل، وتفاوتت الآراء بشأنها، خاصّةً في السنوات الأخيرة بعد تزايد هذا العجز، ووصوله إلى مستوياتٍ عاليةٍ، أصبحت تهدّد الاستقرار المالي والتّقدي للعديد من الدّول.

ومع أنّ الدّول النّامية كانت أكثر تَأثراً بالآثار السّلبية لعجز موازنتها العامّة، إلّا أنّ كَيْفِيَّةَ مواجهة هذا العجز، والسياسات المقترحة لذلك، والآثار المترتّبة عليه، والمقابل الاجتماعي له، كان محلّ اهتمامٍ كبيرٍ، وبحثٍ عميقٍ من قبل جميع الدّول المتقدّمة والنّامية على حدٍ سواءٍ.

لقد أصبح عجز الموازنة العامّة سمةً أساسيةً هيكليةً من سمات اقتصاد الدّولة التي تعانيه، وارتبط بخصائص الهيكل الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً طويل الأجل، ترك آثاراً مباشرةً على أداء النّشاط الاقتصادي للدّولة، وعلى مساعيها نحو الاستقرار الاقتصادي.

بدايةً سنحاول إلقاء الضّوء على مفهوم الموازنة العامّة ومكوّناتها، ثمّ سنتطرّق لمفهوم عجز الموازنة العامّة وأشكاله، وأسباب وآثار العجز وطرق علاجه، وذلك من خلال الاستئناس بالأدبيات الأصيلة التي تناولت هذه القضايا.

أولاً: مفهوم الموازنة العامّة ومكوّناتها:

تُعتبر الموازنة العامّة أداة الدّولة في تحقيق أهداف التّمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمثّل الرّكيزة الأساسيّة لنظام المحاسبة الحكوميّة، وترتبط الموازنة العامّة للدّولة ارتباطاً وثيقاً بخطط التّمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تُقسّم الخطّة العامّة للتّمية إلى خطّ تفصيلية يتمّ ترجمتها في شكل موازنة سنوية ترسم برامج العمل للقطاعات المختلفة، وتحدّد مسؤولياتها عن تنفيذ خطّة التّمية الاستراتيجية.

1. تعريف الموازنة العامّة:

تعدّدت المفاهيم الخاصّة بالموازنة العامّة تبعاً لاختلاف وجهات النّظر حول ماهيتها، فالبعض اعتبرها خطّةً شاملةً ومتسقةً، والبعض الآخر اعتبرها مجرد وسيلةٍ للرّبط بين الخطّة العامّة للتّمية

وتنفيذ هذه الخطة، لذلك اختلفت تعاريف الموازنة العامة باختلاف الوظيفة التي يُراد لها أن تؤديها، وتبعاً للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة.

فمنهم من عرفها بأنها "التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع" (درّاز، وأيوب، 2002، ص53). ومنهم من عرفها بأنها "توقع وإجازة للتفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة عادة ما تكون سنة" (بعلي، وأبو العلاء، 2003، ص87). وعُرفت أيضاً بأنها "خطة مالية تتضمن أرقاماً وتوقعات لمشاريع ونشاطات عامة ومصادر الإنفاق عليها، وتحديدتها في برامج شاملة ولمدة محددة" (اللوزي، وآخرون، 1997، ص18). كما عُرفت أيضاً بأنها "برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" (القيسي، 2008، ص89). أو هي "نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة" (ناشد، 2000، ص273).

ورغم التقارب الملحوظ بين جميع التعاريف السابقة شكلاً ومضموناً، واجتهادها في توضيح مفهوم الموازنة العامة، إلا أن هناك بعض التعاريف بدت أكثر شمولية، كالتعريف التالي الذي يعرف الموازنة العامة بأنها "تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للتفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية، فهي خطة مالية تُوضع سنوياً ومعتمدة قانونياً وتتضمن عدداً من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية" (عبد الله، والعجارمة، 1997، ص29). أو التعريف الذي يوضح أن الموازنة العامة "هي الخطة المالية للحكومة عن سنة مالية قادمة، تتضمن تقديراً لإيرادات الدولة ونفقاتها، والمعتمدة من السلطة التشريعية، والتي تجسد سياسات الدولة وخياراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" (صبيح، وآخرون، 2008، ص257). وكذلك تعريف الموازنة بأنها "برنامج عمل مالي يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية، ويتضمن تقديرات مفصلة لكل من الإيرادات العامة والتفقات العامة لسنة قادمة، وهي أداة من أدوات السياسة المالية تُستخدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة" (عبد الحميد، 2005، ص59).

نستنتج من التعاريف السابقة أنّ الموازنة العامة عبارة عن برنامجٍ أو خطةٍ ماليةٍ سنويةٍ تُبنى على أساسٍ رقميٍّ، وتصدر بقانونٍ عن السلطات التشريعية، وهي جزءٌ من استراتيجية التنمية العامة للدولة، بل هي إحدى الأدوات التي تُستخدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لخطة التنمية الاستراتيجية.

2. مكونات الموازنة العامة:

تتكوّن الموازنة العامة للدولة، كما تبين أعلاه، من النفقات العامة والإيرادات العامة، وفيما يلي توضيح تفصيلي لهذين المكونين:

أ- النفقات العامة:

تُعرف النفقة العامة بأنها "مبلغٌ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجاتٍ عامةٍ" (الحاج، 2009، ص122).

وتختلف أنواع النفقات تبعاً لمعايير تصنيفها، وإجمالاً يمكن رصد أهمّ المعايير التي تُصنّف بموجبها النفقات على النحو التالي:

- **التصنيف الوظيفي للنفقات العامة:** حيث تنقسم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى:
 - نفقات عامة اقتصادية: وتتمثل بالنفقات الموجهة للمشاريع الاقتصادية، ومشاريع البنية التحتية، ونفقات توفير الطاقة.
 - نفقات عامة اجتماعية: وتتمثل بنفقات التكافل الاجتماعي، والإنفاق على الصحة والتعليم.
 - نفقات عامة إدارية: وتتمثل برواتب الموظفين العموميين، ومصاريف توفير الأمن الداخلي، ومصاريف تدريب الجهاز الإداري للدولة.
 - نفقات عامة عسكرية: وتشمل النفقات الموجهة لحماية الدولة والدفاع عنها.
 - نفقات عامة مالية: وهي نفقات أداء أقساط وفوائد الدين العام (الوادي، وعزام، 2007، ص134-142).

- **تصنيف النفقات العامة حسب تكرارها في الموازنة:** وتنقسم النفقات وفقاً لهذا التصنيف إلى:
 - نفقات عامة عادية: وهي النفقات التي تتكرر سنوياً في موازنة الدولة، مثل الرواتب والأجور.

– نفقات عامّة غير عاديّة: وهي النفقات التي تظهر بشكلٍ استثنائيّ في الموازنة، مثل نفقات الحروب، ومواجهة الكوارث الطبيعيّة (أبو زعيتر، 2012، ص40).

• تصنيف النفقات وفقاً لآثارها في الناتج القومي: والنفقات وفقاً لهذا التصنيف نوعان هما:

– نفقات عامّة حقيقيّة: وهي تلك النفقات التي تحقّق زيادةً مباشرةً في الناتج القومي.
– نفقات عامّة تحويليّة: وهي النفقات التي لا تحقّق زيادةً مباشرةً في الناتج القومي، بل تعمل على إعادة توزيع الدّخل القومي بين الأفراد (رجب، 2001، ص161).

وكخلاصة لما سبق، فإنّ النفقات العامّة بمختلف أنواعها تحظى باهتمامٍ كبيرٍ لدى صانعي السياسات الماليّة في الدّولة، حيث يتمّ تصنيفها حسب الأولويّات الخاصّة بكلّ دولةٍ، لذلك لا يوجد تصنيفٌ معيّنٌ تلتزم به كلّ الدّول، بل تقوم كلّ دولةٍ بتصنيف نفقاتها العامّة حسب ظروفها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة أيضاً.

ب_ الإيرادات العامّة:

تُعرّف الإيرادات العامّة بأنّها "الأداة الماليّة التي تستطيع الدّولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامّة، والقيام بالخدمات والوظائف الملقاة على عاتقها، وهي أداةٌ لتحقيق أهداف الدّولة الاقتصاديّة والاجتماعيّة" (بشور، 1991، ص173).

وكما في النفقات العامّة، فإنّ تعدّد واختلاف أنواع الإيرادات العامّة يُعزى لتعدّد واختلاف معايير تصنيف هذه الإيرادات، وإجمالاً هناك أربعة معاييرٍ أساسيّةٍ لتصنيف الإيرادات العامّة، وهي (عطوي، 2003، ص46-48):

• تصنيف الإيرادات العامّة وفقاً لمصدرها: حيث تُقسّم الإيرادات وفقاً لهذا التصنيف إلى:

– إيرادات أصليّة: وهي تلك التي تحصل عليها الدّولة من أملاكها.
– إيرادات مشتقّة: وتحصل عليها الدّولة من ثروات مواطنيها والمقيمين داخل حدودها.

• تصنيف الإيرادات تبعاً لسلطة تحصيلها: وهي تنقسم بدورها إلى نوعين:

– إيرادات جبريّة: وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدّولة بطريقةٍ إلزاميّةٍ كالضرائب بأنواعها.
– إيرادات اختياريّة: وتحصل عليها الدّولة دون إكراه، مثل القروض، وثمان منتجات القطاع العام.

• تصنيف الإيرادات العمّة وفقاً لتشابهها مع إيرادات القطاع الخاص: وهي أيضاً نوعان:
- إيرادات الاقتصاد العام: وهي الإيرادات التي تعتمد في تحصيلها على السّيطرة السيادية للدولة، كالضرائب والرّسوم والغرامات.

- إيرادات الاقتصاد الخاص: وهي إيرادات تحصل عليها الدولة من دخل مشروعاتها العمّة والقروض والمنح والإعانات الخارجيّة.

• تصنيف الإيرادات العمّة تبعاً لدوريتها (تكرارها في الموازنة): ونقسّم إلى:

- إيرادات عاديّة: وهي التي تتحصّل عليها الدولة بصورة منتظمة، وتشمل معظم الإيرادات التي تحصل عليها الدولة، كالضرائب بأنواعها، والرّسوم، والغرامات، وإيرادات أملاك الدولة.

- إيرادات غير عاديّة: وتتحصّل عليها الدولة بصورة غير منتظمة، كالإصدارات النقديّة الجديدة، والهبات والمنح الخارجيّة والقروض.

وهناك أيضاً من صنّف الإيرادات العمّة إلى إيراداتٍ ضريبيةٍ وإيراداتٍ غير ضريبيةٍ⁽¹⁾، حيث تشمل الإيرادات الضريبية جميع أنواع الضرائب على الدّخل، ورأس المال، والإنفاق، والتداول والتصرّفات، بينما تشمل الإيرادات غير الضريبية إيرادات أملاك الدولة، والرّسوم، والقروض، والإصدار النقدي الجديد، والإعانات والمنح الخارجيّة (السويسبي، 2005، ص54).

يتّضح لنا ممّا سبق أنّ الإيرادات العمّة أداة مهمّة من أدوات السياسة الماليّة، وهي أداة مكتملة للنّفقات العمّة، باعتبار أنّ أية نفقات عمّة تريد الدولة إنفاقها لتحقيق أهدافها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تحتاج لإيراداتٍ عمّة لتغطيتها. ورغم أنّ تدخّل الدولة في الحياة الاقتصاديّة يختلف من دولةٍ لأخرى، إلا أنّ أهميّة الإيرادات العمّة تزداد بزيادة أهميّة النّفقات العمّة كنتيجةٍ لضرورةٍ لتدخّل الدول في مختلف النّشاطات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. كما تبين لنا أيضاً من خلال تصنيف الإيرادات أنّ وظيفتها لم تعد تقتصر على تغطية النّفقات فقط، بل أصبحت أداة من أدوات التّوجيه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

وكخلاصة لعرضنا لمفهوم الموازنة العمّة ومكوناتها، فقد اتّضح لنا أنّ الموازنة العمّة تتكوّن من جانبين هما الإيرادات العمّة والنّفقات العمّة، وأنّ توازنها لن يكون مستمراً دائماً، فهي قد تتعرّض إلى اختلالٍ إمّا بصورة فائضٍ، عندما تزيد الإيرادات العمّة عن النّفقات العمّة، أو

1 لمزيد من التفصيل انظر: العلي، عادل فليح، الماليّة العمّة والتّشريع المالي والضريبي، دار الحامد، عمان، 2009، ص 93 وما بعدها.

بصورة عجزٍ عندما تنخفض الإيرادات العامة عن النفقات العامة، وهذا العجز سيكون موضوع النقاش والدراسة التالي في هذا المبحث.

ثانياً: مفهوم عجز الموازنة العامة:

هناك عدّة تعاريفٍ لمفهوم عجز الموازنة العامة، تختلف باختلاف المجالات والأغراض المستخدمة من أجلها، وبالمفهوم البسيط عرّف "سامي خليل" عجز الموازنة بأنه الناتج النقدي السلبي المترتب على زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة للدولة، خلال فترة زمنية معينة (خليل، 1994، ص526)، وهذا التعريف يوافق ذلك الذي أورده "المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية" لعجز الموازنة بأنه "المبلغ الذي يفوق إجمالي النفقات بموجبه إجمالي الإيرادات" (المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2000، ص20)، ولم يبتعد "رمزي زكي" كثيراً عن هذا التعريف عندما قدّم مفهوماً تقليدياً للعجز قاسه بالفرق بين النفقات الحكومية الإجمالية، وبين الإيرادات الحكومية (زكي، 1992، ص103).

ودارت في فلك هذا المفهوم التقليدي تعاريفٌ عديدة⁽¹⁾ حصرت عجز الموازنة العامة بقصور الإيرادات العامة المقدّرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدّرة (ريان، 1999، ص29)، بل واعتبرته عجزاً نقدياً تسعى الدولة إلى تغطيته بالاقتراض الداخلي والخارجي (إبراهيم، 2015، ص98)⁽²⁾.

ويرى الدّارس أنّ المفهوم التقليدي لعجز الموازنة العامة لا يعطي صورةً واضحةً وشاملةً عن العجز، فهو مفهومٌ ضيقٌ يحصر عجز الموازنة في عجز موازنة الحكومة المركزية فقط، ويستبعد العجز الذي قد يتحقّق في المؤسسات العامة الأخرى غير مؤسسات الحكومة المركزيّة.

1 أنظر:

- العلي، عادل، الماليّة العامة والقانون المالي الضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمّان، 2011، ص58.
- سالم، منال، العجز في الموازنة العامة وأثارها، الموقع الإلكتروني لكلية الاقتصاد، جامعة عدن، اليمن، 2011.

2 أنظر كذلك:

- سامويلسون، بول، ونوردهاوس، ويليام، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدبّاح، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص769.
- الحسيني، كريمة، تزايد عبء الدين العام الداخلي في مصر وسبل مواجهته خلال الفترة 1990-2009، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد499، القاهرة، 2010، ص52.

وفي تحليله للعلاقة بين عجز الموازنة والأهداف التّموّية، فرّق "عارف دليلة" بين مفهومين لعجز الموازنة، مفهوماً مالياً محاسبياً حصر من خلاله العجز بزيادة النّفقات على الإيرادات، شريطة أن تضمّ الموازنة جميع الإيرادات والنّفقات الماليّة للدولة، ومفهوماً اقتصادياً اجتماعياً يعكس الآثار السّلبية النّاجمة عن السياسات الماليّة للدولة، وعن الطّريقة المتّبعة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامّة (دليلة، 1999، ص3).

ورد في دليل إحصاءات ماليّة الحكومة الصّادر عن صندوق النّقد الدوليّ مقياساً تحليلياً لعجز الموازنة، حيث اعتبر أنّ العجز النّقدي يمثّل الفرق بين نفقات الحكومة وإيراداتها، مستبعداً من الإيرادات تلك المتحصّلة من الاستثمار في أصول غير ماليّة، بينما العجز الكليّ يمثّل صافي الإقراض/الاقتراض (بما في ذلك الإعانات المقدّمة على شكل قروض) مستبعداً منه المنح والمتحصّلات من المعاملات الماليّة الكبيرة الغير متكرّرة (صندوق النّقد الدوليّ، 2001، ص46).

وهناك من عزّف العجز بأنّه زيادة النّفقات عن الإيرادات النّاجم عن قصور الزّيادة في الإيرادات العامّة للدولة عن تغطية الزّيادة المضطّردة في النّفقات العامّة للدولة، بمعنى أنّ النّفقات العامّة هي التي تحدّد غالباً طبيعة عجز الموازنة وحجمه، فالنّفقات تميل غالباً للزّيادة أكثر من الإيرادات في مختلف دول العالم، والسّبب في ذلك هو تطوّر حاجات المجتمعات وتزايدها بشكلٍ مستمرّ، وتوسّع الأجهزة الحكوميّة بوظائفها ومسؤوليّاتها بما يمكّنها من تلبية تلك الحاجات، ومن هنا يحدث العجز في الموازنة العامّة، عندما لا تكون الزّيادة في إيرادات الدولة بحجم الزّيادة في نفقاتها العامّة (حمد النيل، 2011، ص149-150).

بناءً على التّعريف السّابقة يمكننا القول أنّ عجز الموازنة العامّة هو مقدار ما تنفقه الحكومة بما يفوق ما تفرضه من ضرائبٍ ورسومٍ وإيراداتٍ تحصل عليها، وهذا العجز ينجم أساساً بسبب قصور معدّلات نموّ الإيرادات العامّة، عن مواكبة معدّلات نموّ النّفقات العامّة، ومن الأهميّة بمكان قياس رصيد هذا العجز من النّاحية المحاسبية الماليّة، مع الأخذ بالحسبان آثاره الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ثالثاً: عجز الموازنة العامة في المدارس الاقتصادية:

يُعتبر عجز الموازنة العامة للدولة سياسةً ماليةً توسعيةً، تستخدمها الدولة لزيادة حجم التّفات العامة، وتنشيط الطلب الكلي، وتستخدم هذه السياسة في الدول المتقدمة في حالات الكساد لتنشيط الطلب الكلي، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مرونة وقوة الجهاز الإنتاجي للدولة، ففي الدول المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي القوي المرن، فإن سياسة عجز الموازنة (التمويل بالعجز)، ستؤدي إلى تنشيط الاقتصاد، ودفع عجلة النمو إلى الأمام (غدير، 2010، ص 16-17)، أما في الدول النامية، فإن عجز الموازنة العامة ليس سياسةً ماليةً، وإنما ناتج عن تشوهات هيكلية، ناجمة عن نقص الموارد المالية، وعدم المرونة في الأجهزة الإنتاجية الضعيفة، وقد قيّمت المدارس الاقتصادية الرئيسية فعالية هذه السياسة على ضوء الأفكار التي تتبناها كل مدرسة، وذلك على النحو التالي:

أ- عجز الموازنة في المدرسة الكلاسيكية:

تبنت هذه المدرسة مبدأ حيادية الدولة، وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وبالتالي حيادية السياسة المالية، واعتبرت أن مبدأ توازن الموازنة العامة يجب أن يكون هدفاً للحكومة، يتوجب عليها السعي لتحقيقه باستمرار، وعارضت تبني الدولة سياسة عجز الموازنة لزيادة حجم الإنفاق العام، لأنها اعتبرت أن اقتراض الحكومة لن يضيف طاقةً إنتاجيةً جديدةً، وأن الحكومة لن تتمكن من تسديد خدمة أعباء الدين مستقبلاً، والأهم من ذلك أن اللجوء إلى هذه السياسة قد يدخل الحكومة في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني، الناتج عن تدهور قيمة النقود وزيادة الأسعار⁽¹⁾ (درواسي، 2005، ص 145).

ب- عجز الموازنة في المدرسة الكينزية:

على عكس الكلاسيك، نادى كينز بضرورة تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي، وتفعيل السياسة المالية، ورأى أن توازن الموازنة العامة ليس من الضرورة أن يتحقق باستمرار، ولكن من المهمّ توازنها خلال الدورة الاقتصادية (8-10 سنوات)، كما أجاز كينز استخدام عجز الموازنة العامة كسياسة مالية (التمويل بالعجز)، لإعادة التوازن والاستقرار للاقتصاد إذا ما تعرض لخلل (ما عثمان، 2009، ص 117).

1 لمزيد من التوسع انظر:

- المحجوب، رفعت، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة 1980، ص 21.
- خليل، علي، واللوزي، سليمان، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 312.

واستناداً للفكر الكينزي، قدّم "وليام بيفرج" نظريّة العجز المقصود، والتي تقضي بإمكانية تدخّل الدولة وإحداث عجزٍ مقصودٍ في الموازنة العامّة، لتنشيط الاقتصاد، وتحقيق التّوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، مع ضرورة التّحكم بهذه السّياسة لتخفيض العجز، إذا ما تهدّد الاستقرار والتّوازن بفعل التّضخّم⁽¹⁾ (كردودي، 2007، ص21).

ت- عجز الموازنة في المدرسة النقديّة الحديثة:

اتفق الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" مع الكلاسيك بضرورة كفّ يد الدولة عن التّدخّل في النّشاط الاقتصادي، بل إنّه عزا عجز الموازنة العامّة لتدخل الدولة في النّشاط الاقتصادي من خلال سياساتها الماليّة، فالسياسة الماليّة برأيه هي التي تسبّبت في تراجع النّمّو الاقتصادي وزيادة التّضخّم وحدث أزمة الكساد في نهاية عام 1979، واعتبر "فريدمان" أنّ أثر السّياسة الماليّة في المتغيّرات الاقتصاديّة تظهر بعد فترةٍ زمنيّةٍ طويلةٍ، بسبب عدم فعاليّة التشريعات والقرارات الإداريّة من جهةٍ، واختلاف الظروف التي نجحت فيها الأفكار الكينزيّة عن الظروف التي تلتها من جهةٍ ثانيةٍ، وقد لاقت أفكار "فريدمان" قبولاً واسعاً لدى الدّول الصّناعيّة، بعد أن تبنّى كلّ من صندوق النّقد والبنك الدّوليين لهذه الأفكار، عند رسم السّياسات المقترحة لمعالجة الأزمات التي نتجت عن تفاقم عجز الموازنة وآثارها الاقتصاديّة (شحرور، 2013، ص97).

ث- عجز الموازنة في المدرسة الاشتراكيّة:

عارض الماركسيّون بشدّة أفكار الكلاسيك، واعتبروا أنّ للدّولة دورٌ هامٌّ وأساسيٌّ في وضع خطّةٍ مركزيّةٍ شاملةٍ تهدف إلى استغلال كافّة موارد الدّولة من مختلف القطاعات، ولتحقيق هذا الهدف اعتبر أنصار المدرسة الاشتراكيّة تدخّل الدولة في النّشاط الاقتصادي ضرورةً ملحّةً من أجل القيام بعمليات الإنتاج والتّوزيع، لأنّ كفّ يد الدولة عن النّشاط الاقتصادي، وتركه لقوى السّوق لوحدها لا يمكن أن يحقّق النّمّو لهذا الاقتصاد (الخضري، 2015، ص22).

يؤكد ذلك اختلاف الموازنة العامّة في المدرسة الاشتراكيّة عن المدارس الاقتصاديّة الأخرى، بكونها جزءاً من الخطّة الاقتصاديّة الشّاملة للدّولة، بل هي أبرز أدوات تطبيق تلك الخطّة، فالفكر الماركسي يعتمد على أسلوب التّخطيط الشّامل لتحقيق التّطوّر الاقتصادي، وبالتالي فإنّ الإنفاق

1 لمزيد من التفصيل انظر: عبد الواحد، السيد عطية، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربيّة، القاهرة، 2000، ص6-13.

العام يتحدّد في الاقتصاد الاشتراكي وفقاً لمتطلبات الخطة الاقتصادية للدولة، في حين تتولّد إيرادات الدولة داخل القطاع العام، لذلك تكون الموازنة العامة في الاقتصاد الاشتراكي موازنةً موحّدةً ومجمّعةً لكلّ موازنات الهيئات المحليّة كالمبليّة والدائرة والولاية (دردوري، 2014، ص120).

لقد أيّد الماركسيّون بشدّة توازن الموازنة العامة للدولة، وعارضوا إحداث أيّ عجزٍ فيها، وارتكزت قاعدة توازن الموازنة في المدرسة الاشتراكيّة على نوعين من التوازن: التوازن الداخلي للموازنات الجزئيّة المجمّعة لموازنة الدولة الموحّدة، والتوازن المالي للاقتصاد الوطني الذي يتحقّق من خلال تطابق الخطة الاقتصادية الشاملة مع مجموع موازين التّمول المتّوّعة (دردوري، 2014، ص121).

لا يخفى، بناءً على ما سبق، كيف تتباين مواقف المدارس الاقتصادية من عجز الموازنة العامة، وفقاً لتباين وجهات النظر حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتتحدّد وجهات النظر هذه غالباً بناءً على الفلسفة الاقتصاديّة التي تتبنّاها هذه المدارس، حيث تتعكس هذه الفلسفة بشكلٍ مكثّفٍ في مبدأ تدخّل الدولة أولاً، ثمّ في مدى اتّساع هذا الدّور وحجمه ثانياً، فالتدخّل يعني بدهاءةً مزيداً من الإنفاق، الأمر الذي يفتح الباب لحدوث العجز في الموازنة. وعليه، فإنّ الموقف من عجز الموازنة العامة يتحدّد قبلاً ورفضاً، مع ما يترتّب على ذلك من آليات للمعالجة والضّبط، بناءً على فلسفةٍ متكاملةٍ لشكل الهيكل الاقتصادي ومكوّناته ودوره وأهمّيّته.

رابعاً: أشكال العجز في الموازنة العامة:

تختلف أشكال عجز الموازنة العامة وتتعدّد وفقاً لطريقة قياس العجز والهدف منه:

أ- العجز الجاري⁽¹⁾:

يُقاس العجز الجاري بالفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة المحليّة، بمعنى آخر هو ذلك الفرق بين إجمالي الإنفاق العام والإيرادات العامة لكافة الهيئات الحكوميّة، مستبعداً منه الإنفاق العام المخصّص لتسديد أقساط الدّيون المتراكمة، والهدف من قياس هذا العجز هو تحديد صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد التي يجب تمويلها بالاقتراض⁽²⁾ (كردودي، 2014،

1 تميل بعض المراجع لاستخدام كلمة رصيد للدلالة على العجز، فيقال الرصيد الجاري، والأساس دليل إحصاءات ماليّة الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي.

2 يمثّل الاقتراض أحد أهم وأشهر الطرق المتاحة لتمويل العجز، ولكن هناك طرق أخرى كالتّمول التّضخّمي، والمنح الخارجيّة.

ص172)، كما يمكن أن يُستخدم العجز الجاري لقياس مساهمة الحكومة في الادّخار الكليّ (قياس الادّخار الحكومي). ولكن يُعاب على هذا الشّكل من أشكال العجز أنّه يستبعد من القياس أثر النّفقات الرأسماليّة والإيرادات الرأسماليّة، رغم أنّ آثارها الاقتصاديّة والاجتماعيّة أبعاد وأوسع من المفاهيم الحسابيّة للنّفقات والإيرادات الرأسماليّة، إضافةً إلى أنّ الإنفاق العام، سواءً كان جارياً أو تطويرياً، فإنّ أثره على ميزان المدفوعات سيكون متشابهاً في المدى القصير، لذلك فإنّ هذا المقياس للعجز لا يفيد في تحليل أثر السياسات الماليّة على التّوازن الداخليّ أو الخارجي للاقتصاد الكليّ (اشتية، 2003، ص291-292).

ب- العجز الشّامل:

يُقاس هذا العجز بالفرق بين إجماليّ النّفقات الحكوميّة، متضمّنةً مدفوعات الفوائد، مستبعداً منها مدفوعات اهتلاك الدّين الحكومي، وبين الإيرادات الحكوميّة، متضمّنةً الإيرادات الضّريبية وغير الضّريبية، مستبعداً منها الدّخل المتحصّل من الاقتراض، أي أنّ هذا الشّكل من أشكال العجز يقدّم نظرةً شاملةً للقطاع الحكومي، الذي لا يقتصر على الجهاز الإداري (الحكومة المركزيّة) فحسب، بل يشمل العديد من المؤسسات العامّة، كالهيئات المحليّة (الحكم المحلي)، والهيئات اللامركزيّة، والمشاريع المملوكة للدولة، وبالتالي يُقاس هذا العجز بالفرق بين إجماليّ النّفقات والإيرادات للحكومة وللمؤسسات القطاع العام (العناني، 1992، ص142).

والهدف من قياس هذا العجز هو تقديم صورةٍ كاملةٍ لكلّ أنشطة القطاع الحكومي، دون استبعاد العجز الذي قد يتحقّق في المؤسسات العامّة الأخرى غير مؤسسات الحكومة المركزيّة، لما له من آثارٍ على الاقتصاد الوطني لا تقلّ أهميّةً عن تلك الآثار الناجمة عن العجز المالي لمؤسسات الحكومة المركزيّة (دردوري، 2014، ص115).

ويُعاب على هذا الشّكل من أشكال العجز المالي أنّه غير قابلٍ للمقارنة المباشرة بين البلدان المختلفة، بسبب غياب القواعد المحاسبيّة المعياريّة للحكومات، إضافةً إلى اختلاف الرّمن الذي يتمّ خلاله استخدام موارد الدولة (Blejer & Cheasty, 1991, p. 1647).

ت- العجز الأساسي:

يُقاس هذا العجز بالفرق بين الإنفاق العام الجاري، والإيرادات العامّة المحليّة، مستبعداً منه الفوائد المستحقّة على الدّيون، بمعنى أنّه يستبعد من القياس جميع اعتمادات الفوائد التي تُستحقّ نتيجة

عجزٍ تراكمَ خلال سنواتٍ ماليّةٍ سابقةٍ، وبالتالي هذا المقياس للعجز يعكس الآثار المترتبة على السياسات الماليّة الحاليّة وليس السابقة، لذلك يُعرف العجز الشّامل بالعجز بدون فوائدٍ، لأنّه يستبعد الفوائد المستحقّة على الدّين الحكومي (العناني، 1992، ص141).

يهدف هذا المقياس للعجز إلى التّعريف على رصيد مديونيّة الحكومة نتيجة السياسات الماليّة الحاليّة، كما يقدّم تقييماً لقدرة الحكومة على تحمّل العجز المالي (الخصري، 2015، ص4)، ولكن يُعاب على هذا الشّكل من أشكال العجز أنّه يستبعد أثراً هاماً من آثار العجز في الدّول النّامية، وهو الفوائد المستحقّة على الدّيون الخارجيّة، التي باتت تشكّل عبئاً كبيراً على هذه الدّول.

ث- العجز النّشغيلي:

يُقاس هذا العجز بصافي الإقراض/الاقتراض الحكومي والقطاع العام، مستبعداً منه المدفوعات الخاصّة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وانخفاض القوّة الشرائيّة للنقود داخل الاقتصاد (النّضخ)، إضافةً للفوائد الحقيقيّة من مستلزمات القطاع الحكومي من القروض، فالنّضخ يتسبّب في تخفيض القيم الفعلية (الحقيقيّة) للدّيون القائمة، لذلك يشترط الدّائنون عادةً ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتّغيرات في الأسعار (دردوري، 2014، ص116)، وغالباً ما تكون الفوائد التي تُدفع لتغطية الخسائر النّاجمة عن انخفاض القيمة الحقيقيّة للدّين غير كافيةٍ، وبالتالي يزداد حجم العجز إذا استخدم مقياس صافي الإقراض/الاقتراض الحكومي والقطاع العام، دون استبعاد التّشوهات النّاجمة عن ارتفاع معدّلات النّضخ (الخصري، 2015، ص5).

ج- العجز الهيكلّي:

يُقاس العجز وفقاً لهذا المفهوم بمدى انحراف معدّلات نموّ الإيرادات العامّة، عن مواكبة معدّلات نموّ النّفقات العامّة بصورةٍ دائمةٍ، أي أنّه عجزٌ مزمنٌ يتّسم بالديمومة، يستبعد تأثير انحرافات الدّخل وأسعار الفائدة وتغيّرات الأسعار (دراز وآخرون، 2004، ص140)، ويستبعد هذا المقياس أيضاً مبيعات الأصول الحكوميّة لأنّها تشكّل مؤثراً طارئاً، لذلك يُسمّى العجز الهيكلّي بالعجز طويل الأمد، لأنّه يستبعد أثر العوامل الطّارئة التي تؤثر على العجز المالي (دردوري، 2014، ص116).

والعجز الهيكلي لا ينبج عن الدّورة التّجاريّة، بل ينبج عن هيكل ومكوّنات الموازنة ذاتها، التي تودّي إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدّر في الموازنة، وذلك بسبب تزايد حجم التّفقات عن الإيرادات، النّاجم عن عجز الحكومة عن ترشيد الإنفاق العام، وعدم نجاحها في تنمية مواردها الماليّة⁽¹⁾ (يونس، 2012، ص6).

ويظهر هذا الشّكل من أشكال العجز عادةً على شكل عجوزاتٍ ماليّةٍ ضخمةٍ متتاليّةٍ، ولا تؤثر فيه كافّة التدابير التي تتخذها الحكومة من أجل إعادة التّوازن الداخلي (طارق والأمين، 2011، ص5).

وهناك من يفرّق أيضاً بين العجز الكليّ والعجز الصّافي، بحيث يُقاس الأوّل بالفرق بين الإنفاق العام الحكومي، وبين الموارد السياديّة والجارية للدولة مثل الضّرائب والجمارك وأرباح المؤسّسات العامّة والهيئات المحليّة، أمّا الثاني فهو يستبعد مصادر الإيرادات من المدخّرات الحقيقيّة في المجتمع، مثل صناديق التّأمينات والمعاشات، والإيرادات الأخرى المتحصّلة من بنوك الاستثمار القوميّة (الجبالي، 2004).

يتّضح ممّا سبق أنّ هناك مفاهيماً وأشكالاً متباينةً لعجز الموازنة العامّة، تستخدم مقاييساً مختلفةً، وتستخدم لأغراضٍ متعدّدة، ويُعتبر قياس العجز المالي مؤشراً هاماً للدّلالة على الآثار الاقتصاديّة الكليّة النّاجمة عن السياسات الماليّة المتبّعة في الدّولة، وبالتالي فإنّ طبيعة الآثار التي تهدف الدّولة إلى تقييمها، هي التي تحدّد المقياس المناسب للعجز، لذلك يمكن القول أنّه لا يوجد مقياسٌ مناسبٌ، ومقياسٌ غير مناسبٍ، بل يوجد عدّة مقاييسٍ للعجز لكلٍ منها استخدامه وأهدافه.

خامساً: أسباب عجز الموازنة العامّة:

تختلف أسباب عجز الموازنة العامّة من دولةٍ لأخرى، باختلاف طبيعة الدّول، من حيث تقدّم وتطور اقتصاداتها أو تخلفها، ففي الدّول الصّناعيّة الرّأسماليّة المتقدّمة يمكن إرجاع عجز الموازنة العامّة لتأثير أربعة عواملٍ رئيسيّةٍ هي (الحاج، 2007: 6):

1 لمزيد من التفصيل أنظر:

- زكي، رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامّة في العالم الثالث، دار سيناء للنشر، القاهرة، 1992، ص 106.

- عبد المطلب، عبد الحميد، السياسات الاقتصاديّة على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربيّة، القاهرة، 2002، ص77.

أ) توسّع الجهاز الإداري والحكومي، وتزايد حجم العمالة فيه، وتزايد الأجور المدفوعة لها.
ب) تزايد النفقات العسكرية بشكل كبير.

ت) تزايد المدفوعات التحويلية لتمويل مشروعات الضمان الاجتماعي، وإعانات البطالة.

ث) تأثير التضخم (الارتفاع المستمر في الأسعار)⁽¹⁾.

أما في الدول النامية، فإنّ عجز الموازنة العامة يتفاقم بسبب نموّ النفقات العامة بمعدّل أكبر من نموّ الإيرادات العامة في ظلّ هيكل اقتصاديٍّ مشوّهٍ وغير مرِنٍ، وبالتالي فإنّ أسباب عجز الموازنة العامة، منها ما يعود إلى نموّ النفقات العامة، ومنها ما يعود لتراجع أو تباطؤ نموّ الإيرادات العامة، وعموماً فإنّ تفاقم عجز الموازنة العامة في الدول النامية يعود للأسباب التالية (دردوري، 2014، ص122-126):

أ- عمدت الدول النامية إلى تبني سياسة التّمول بالِعجز، لزيادة تراكم رأس المال، ولكن هذه السياسة فشلت، وتسببت في تفاقم العجز، وارتفاع معدّلات التضخم في هذه الدول.

ب- تزايد الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق العام، بمعدّل أكبر بكثيرٍ من الإنفاق على المشاريع الإنتاجية التي من شأنها أن تحقّق عوائد ماليةً.

ت- ساهم تأثير التضخم في الدول النامية، أو تدهور القوّة الشرائية للنقود، في زيادة الإنفاق العام، لأنّ التضخم يرفع كلفة الاستثمارات العامة، ويرفع الأجور والرواتب لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على الدخول الحقيقية نتيجة ارتفاع الأسعار.

ث- تزايد أعباء خدمة الدين العام، المحلي والخارجي تسبب في تزايد الإنفاق العام.

ج- تزايد الإنفاق العام المظهري الترفي (غير الرشيد) في البلدان النامية، حمّل موازنتها العامة عبئاً ثقيلاً، وخاصةً الإنفاق على المباني الحكومية الفخمة، وشراء الأثاث الفاخر، والسيارات الحكومية الحديثة، وغيرها من أشكال الترف والبدخ.

ح- ضعف الطّاقة الضريبيّة في البلدان النامية، أي انخفاض نسبة حصيلة الضرائب - على اختلاف أنواعها - إلى الناتج المحلي الإجمالي.

خ- يساهم جمود النظام الضريبي، وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية، في إضعاف الموارد المالية للدولة.

1 لمزيد من التوسّع أنظر:

- العلي، عادل، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص15.
- الخطيب، خالد، وشاميّة، أحمد، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2007، ص236.

د- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في البلدان النامية، يؤدي إلى تراجع حصيلة الضرائب، فالعقوبات التي تُفرض على المتهربين في الدول النامية، لا ترتقي إلى شدة وحزم العقوبات التي تُفرض على المتهربين في الدول المتقدمة.

ذ- تساهم أيضاً ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة للدولة في تراجع وتدهور الموارد العامة للدولة، وخاصةً فيما يتعلق بالمتأخرات الضريبية، أو المتأخرات المستحقة على بعض الخدمات التي تؤديها الدولة للمواطنين.

ر- ساهمت سياسة الخصخصة التي اتبعتها العديد من الدول النامية في خسارة موارد مالية مهمة كانت تدخل إلى موازنتها، وبالتالي ساهمت في تزايد عجز الموازنة العامة.

وخلاصة القول أنّ هناك كثير من العوامل والمؤثرات المتداخلة والمتشابكة ساهمت في حدوث هذا العجز وتفاقمه، وتختلف أهميّة هذه العوامل من دولة لأخرى، ومن فترة زمنية لأخرى، وهنا تكمن خطورة أنّ تكون هناك وصفاً عامّةً توصف لجميع البلدان النامية لمواجهة وعلاج هذا العجز.

سادساً: طرق علاج عجز الموازنة العامة:

بدأت مشكلة عجز الموازنة العامة تتصدّر أولويات أيّ برنامجٍ يهدف إلى الإصلاح الاقتصادي في الدول التي تعاني من هذا العجز، وخاصةً في ظلّ تفاقم أعباء الدين العام الداخلي والخارجي، وتساعد حدة الضغوط التضخّمية، مع استنزاف الاحتياطات والأصول الخارجية، ويمكن أن نميّز بين منهجين أساسيين لعلاج عجز الموازنة العامة في البلدان النامية، وهما المنهج الانكماشى والمنهج التّموي:

1. المنهج الانكماشى:

يستمدّ هذا المنهج منطلقاته من الأفكار النيوكلاسيكية، التي تبناها لاحقاً صندوق النقد الدولي، واعتمدها كوصفةٍ عامّةٍ في برامج التثبيت الاقتصادي والتكليف الهيكلي⁽¹⁾، التي يضعها

1 يُعرّف التثبيت الاقتصادي وفقاً لصندوق النقد الدولي بأنه جملة من السياسات الاقتصادية قصيرة الأجل الواجب اتباعها من قبل الدول التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حدٍ سواء، وذلك بهدف التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نموّ قابل للاستمرار، أمّا التكليف الهيكلي فهو يشمل السياسات متوسطة وطويلة الأجل التي تهدف لنفس الهدف، وقد تختلف السياسات المقترحة بعض الشيء من دولة لأخرى، ولكنها عادةً تشمل رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات ومؤسسات القطاع العام، وتحرير أسعار السلع والخدمات، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وتخفيض الإنفاق الحكومي، إضافةً إلى تقليل الرقابة على النقد الأجنبي، وتحرير أسعار الفائدة حتى تكون حقيقية، هذا إلى جانب إنهاء الحماية غير الجمركية التي تتمتع بها الصناعة المحلية، وإحكام الرقابة على الائتمان، وتشجيع القطاع الخاص ليقود التنمية الاقتصادية، وذلك بإفساح المجال له في كلّ القطاعات التي كانت حكراً على مؤسسات القطاع العام.

الصندوق للدول النامية، لعلاج عجز الموازنة العامة، تلك الوصفة التي اعتبرت أن عجز الموازنة العامة الذي تعاني منه الدول النامية سببه زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي داخل الاقتصاد، وبالتالي يتمثل علاج العجز في التخلّص من هذه الزيادة في الطلب الكلي، وذلك من خلال تبني مجموعة من السياسات المالية والنقدية تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام، وزيادة الموارد المالية للدولة، وتتمثل أهم السياسات التي تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام في (شحرور، 2013، ص98):

(أ) تقليص بند المدفوعات التحويلية الاجتماعية، وخاصة وقف أو تقليص دعم أسعار بعض السلع التموينية الأساسية.

(ب) تخفيض الأجور، وتحديد حد أقصى لها، ووقف جميع التعيينات والترقيات والعلاوات.

(ت) تخفيض الإنفاق الاستثماري على الصحة والتعليم، كبناء المدارس والمستشفيات العامة.

(ث) وقف الدعم الاقتصادي لوحدات القطاع العام الإنتاجية التي لا تحقق أرباحاً، والتوجه نحو خصخصة هذه الوحدات.

(ج) حصر استثمارات القطاع العام في مشاريع البنية التحتية، وعدم مزاحمة القطاع الخاص في أي استثمارات يقوم بها.

أما فيما يتعلق بالسياسات التي تهدف إلى زيادة الموارد المالية للدولة، فتتمثل في (الحاج، 2007، ص11):

(1) زيادة أسعار الوقود والمحروقات.

(2) زيادة رسوم الخدمات العامة للحكومة، مثل خدمات النقل والاتصالات والبريد.

(3) زيادة الضرائب غير المباشرة على السلع الأساسية والخدمات المحلية.

(4) خصخصة مشروعات القطاع العام.

(5) وضع حدود عليا للانتماء المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع الخاص.

من الواضح أن هذا المنهج يربط علاج عجز الموازنة بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والعودة للحرية الاقتصادية التي تعتمد على آليات السوق والمبادرات الفردية، وبالتالي فهو منهج انكماشية يتضمن سياسات وإجراءات انكماشية وتقشفية صارمة، تلقي بعبء علاج عجز الموازنة على عاتق الفقراء ومحدودي الدخل في الدول النامية.

2. المنهج التّرموي:

يرتكز هذا المنهج على السّياسات والإجراءات التي تعالج العجز، وتضمن في نفس الوقت الاستمرار في طريق التّرمية، وتتمثّل هذه السّياسات بما يلي (زكي، 2000، ص185-194):

أ) ترشيد الإنفاق العام: وذلك بزيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام، من خلال تقنين استخدام المستلزمات السّلعية والخدمية الحكومية، وإخضاع موازنة الدولة لرقابة مالية فاعلة.

ب) إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام: فالتركيز يجب أن يكون على الإنفاق الضّروري الذي يضمن الاستغلال الأمثل لموارد الدولة، فعند التخطيط للإنفاق الرّسمالي يجب أن يكون التركيز على المشاريع الاستثمارية الإنتاجية، أو مشاريع البنية التحتية التي تشكّل مقومات دعم للتّطور الاقتصادي.

ت) تنمية الموارد العامّة للدولة: وذلك من خلال تطوير قوانين الضّرائب المباشرة، ومكافحة التّهزّب الضّريبي، والقضاء على ظاهرة المتأخّرات الضّريبية، وإلغاء الإعفاءات الضّريبية، والعمل بشكلٍ حثيثٍ على زيادة الوعي الضّريبي بين النّاس.

ث) التّحكّم في الدّين العام الداخلي والخارجي، فعلاج مشكلة الدّين العام تُعتبر شرطاً مسبقاً لنجاح الدولة في تحقيق التّوازن المالي، والتّخلّص من عجز الموازنة العامّة.

ج) إعادة النّظر في طريقة إعداد الموازنة العامّة للدولة، وضرورة اعتماد موازنات البرامج والأداء، وليس موازناتٍ تقوم على تقدير النّفقات والإيرادات بشكلٍ جزافيٍّ مرتجلٍ.

يبيّن مما سبق أنّ المنهج التّرموي يربط علاج عجز الموازنة العامّة للدولة بعلاج الاختلالات الهيكلية التي تشوّه الاقتصاد، وهو منهجٌ توسّعيٌّ يعطي دوراً مهماً للدولة في تهيئة المناخ الملائم والفاعل في اتجاه زيادة معدّلات الادّخار والاستثمار، بما يضمن تحقيق التّرمية والعدالة الاجتماعية في ظلّ اقتصادٍ مختلطٍ.

وبناءً عليه يمكن القول أنّ علاج عجز الموازنة العامّة، بات هدفاً أساسياً لأيّة خطةٍ أو برنامجٍ اقتصاديٍّ يسعى لمعالجة الاختلالات الهيكلية المزمّنة، التي تعاني منها الاقتصادات النّامية، فاستمرار العجز ثبت أنّه مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالتّشوّهات النّاجمة عن آثار التّضخّم، وأزمة الدّين العام، وبالتالي لا يوجد خلافٌ حول أهميّة علاج هذا العجز، إنّما الخلاف حول طرق العلاج، وعلى من يقع عبء هذا العلاج.

سابعاً: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة:

وضعت اتفاقية ماسترخت للاتحاد الأوروبي مؤشراً لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامة للدولة، وحددت نسبة هذا العجز في حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي، رغم ذلك فإنه من الممكن تجاوز هذه النسبة شريطة أن يُوجّه تمويل العجز إلى المشاريع الإنتاجية ذات المردود السريع، أما إذا وُجّه هذا التمويل إلى النفقات الاستهلاكية الجارية، فسوف تزيد أعباء الدين العام، ويدور الاقتصاد في حلقة مفرغة بين العجز والدين العام (الصاوي، 2011، ص23).

تلجأ الدول التي تعاني من عجوزات في موازنتها العامة إلى تمويل هذه العجوزات بطرق متعددة، حيث يعتمد اختيار إحداها على حجم العجز، الظروف الاقتصادية، مستوى التضخم، وأسعار الفائدة، لذلك تختلف آثار عجز الموازنة العامة باختلاف الطرق التي يتم بها تمويل هذا العجز، وبالتالي يجب التفريق بين الآثار التضخمية الناجمة عن زيادة الإصدار النقدي، والائتمان الممنوح للقطاع العام، وبين الآثار غير التضخمية الناجمة عن الاقتراض الداخلي والخارجي.

1. الآثار المترتبة على التمويل التضخمي:

أ) تؤثر زيادة عرض النقود، الناجمة عن زيادة الإصدار النقدي والائتمان المصرفي، سلباً على العملة الوطنية، حيث ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية الأخرى، مما يدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بأموالهم بالعملات الأجنبية، فتفقد النقود خاصيتها كمخزن للقيمة (الأشقر، 2007، ص314).

ب) تتسبب الزيادة في عرض النقود في زيادة العجز في الميزان التجاري، لأن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع المستوى العام للأسعار، الذي يتسبب في ارتفاع التكاليف النسبية للصادرات، فترتفع أسعارها، وبالتالي تنخفض حصة الصادرات، ومن جانب آخر تصبح أسعار السلع المستوردة منافسة لأسعار السلع المحلية، بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، فترتفع حصة الواردات، مما يؤثر سلباً على رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات (المغربي، 2010، ص308-311).

ت) تدفع زيادة الائتمان الممنوح للقطاع العام البنوك المحلية إلى خفض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وذلك لمواجهة الزيادة في الطلب على ائتمان القطاع العام، مما يتسبب في مزاحمة

القطاع العام للقطاع الخاص، مما يعني زيادة استثمارات القطاع العام مقابل انخفاض استثمارات القطاع الخاص (الفارس، 1997، ص154).

2. الآثار المترتبة على التمويل غير التضخمي:

أ) تلجأ بعض الدول إلى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة، ببيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة، ولنجاح هذه الطريقة في تمويل العجز يجب توافر عدة شروط، أهمها فعالية السوق المالية داخل الدولة، واستقرار سعر صرف العملة الوطنية، وانخفاض معدلات التضخم، وبدون توافر هذه الشروط سوف يتسبب تمويل العجز بالاقتراض الداخلي في زيادة العجز عوضاً عن علاجه، لأن الإفراط في إصدار السندات الحكومية وأذونات الخزينة، وارتفاع أسعار الفائدة الممنوحة لمشتريها، ستؤدي إلى ارتفاع عبء خدمة الدين الداخلي، مما يزيد الإنفاق الجاري، وبالتالي تزداد فجوة العجز في الموازنة العامة (زكي، 2000، ص122).

ب) تتسبب الزيادة في إصدار السندات الحكومية وأذونات الخزينة أيضاً بمزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، لأن هذه الزيادة تؤدي إلى انخفاض الادخارات في أسواق المال المخصصة لتمويل القطاع الخاص، بمعنى أن عرض الأرصدة النقدية المتاحة لتمويل استثمارات القطاع الخاص سوف ينخفض مقابل زيادة استثمارات القطاع العام (كنعان، 2009، ص209-211).

ت) يؤدي الاقتراض الخارجي إلى زيادة الطلب الكلي، وارتفاع المستوى العام للأسعار، إذا وجهت الدولة حصيلة قروضها الخارجية نحو النفقات الاستهلاكية الجارية، في ظل جمود جهازها الإنتاجي، مما يتسبب في انخفاض حصيلة الصادرات، والتأثير سلباً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما يؤدي تراكم أعباء الدين الخارجي إلى انخفاض احتياطي الدولة من النقد الأجنبي، مما يدفعها إلى انتهاج سياسات اقتصادية انكماشية لتخفيض احتياجها للنقد الأجنبي (زكي، 1992، ص119).

يتضح مما سبق أن عجز الموازنة العامة يمكن أن ينتج عنه آثار اقتصادية مختلفة من دولة لأخرى، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين آثار العجز، وبين الطريقة التي يُمول بها هذا العجز، وأياً كانت الطريقة المتبعة، يجب أن يكون التمويل بالعجز ضمن حدود معينة، بحيث لا تتعدى نسبة التمويل بالعجز معدل زيادة الإنتاج، وألا يُوجه هذا التمويل نحو النفقات الاستهلاكية

الجارية، بل يجب توجيهه نحو المشاريع الإنتاجية ذات المردود السريع، بحيث تستطيع هذه المشاريع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الزيادة في عرض النقود، ويستطيع الدخل المتحصل من هذه المشاريع سداد أقساط الدين العام وخدمة أعبائه، والسيطرة على معدلات الفائدة.

المبحث الثاني: مفهوم عجز الميزان التجاري:

قد لا تتور الاختلافات حول المفهوم العام للميزان التجاري، باعتباره يمثل الجزء الأهم و الأكبر في الحساب الجاري ضمن تركيبة ميزان المدفوعات، لكن ذلك لا يعفينا من تحديد مفهوماً متفقاً عليه للمصطلح، لأنه يمثل جوهر موضوع الدراسة مع قرينه الخاص بالموازنة العامة.

قبل استعراض التعاريف والمفاهيم التي وردت في أدبيات هذا الموضوع، نجد أنه من المناسب الإشارة إلى وجود اختلاف في تسمية مصطلح الميزان التجاري، ففي حين أطلقه البعض على الصادرات والواردات السلعية فقط (الباز، 1996، ص153)⁽¹⁾، استخدمه آخرون للدلالة على التجارة من السلع والخدمات (نصر، 1953، ص85)⁽²⁾. ليس ذلك فحسب، بل إن هناك من استخدم مصطلح "ميزان المدفوعات الجارية" للإشارة إلى تجارة السلع والخدمات معاً (شافعي، 1977، ص59)، ومنهم من أشار إلى هذه التجارة باسم "ميزان المعاملات الجارية" (راضي، 1974، ص74)، بينما فضّل فريق ثالث أن يطلق عليه اسم "العمليات الجارية" (عبد الخالق، 1983، ص90).

ويذهب صندوق النقد الدولي في آخر طبعة من دليل ميزان المدفوعات، إلى استخدام مصطلح "ميزان السلع والخدمات" للإشارة إلى مجمل تجارة السلع والخدمات المسجلة تحت هذا البند في ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي، 2009، ص149).

يميل الدارس إلى استخدام مصطلح الميزان التجاري في هذه الدراسة، للدلالة على تجارة السلع والخدمات، فهو الأكثر شهرة واستخداماً، بالإضافة إلى أنه المعتمد في التقارير الإحصائية الرسمية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية⁽³⁾، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بدايةً سنقوم بإلقاء الضوء على مفهوم الميزان التجاري ومكوناته، ثم سنتطرق لمفهوم عجز الميزان التجاري وأسبابه وأشكاله، وذلك من خلال الاستئناس بالأدبيات الأصلية التي تناولت هذه القضايا.

1 لمزيد من التفصيل انظر:

الحريري، محمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الخامسة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1991، ص79-80. الحبيب، فايز، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الملك سعود، الطبعة الثالثة، الرياض، 1994، ص472.

2 انظر:

عوض، فؤاد هاشم، التجارة الخارجية والدخل الأهلي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1960، ص116. زيني، عبد الحسين، إحصاء التجارة الداخلية والخارجية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص250. 3 انظر: سلطة النقد الفلسطينية، 2016، التقرير السنوي لعام 2015: تموز. رام الله-فلسطين. ص40.

أولاً: مفهوم الميزان التجاري ومكوناته:

1. مفهوم الميزان التجاري:

تعددت وجهات النظر التي قدمت تعاريفاً لمفهوم الميزان التجاري، بتعدد واختلاف التسميات التي أطلقت على هذا المصطلح، فهناك من عرّف الميزان التجاري بأنه كافة البنود المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة (الحجار، 2003، ص55)، وعرفه آخرون بأنه كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والخدمات التي تمرّ بحدود الدولة الجمركية (عوض الله، 2004، ص66)، بينما أطلقه البعض على الحساب الذي يقتفي أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارج، بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج (نجاح، 2013، ص45).

وقد عرّف "هوشيار معروف" الحساب التجاري بأنه ذلك الحساب الذي يحتوي على الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات، وقسمه إلى ميزانين: الأول يحتوي على التجارة المنظورة من السلع المصدرة والمستوردة، والثاني يحتوي على التجارة غير المنظورة من الخدمات التي تمرّ عبر الحدود (معروف، 2006، ص244).

كما عرّف الميزان التجاري بأنه يمثل صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث تكون أسعار الصادرات بالعملة المحلية، في حين تكون أسعار الواردات بالعملة الأجنبية (التعميمي، 2012، ص76).

واقصر تعريف البعض للميزان التجاري على الفرق بين الصادرات والواردات، دون التفريق بين السلع المنظورة والخدمات غير المنظورة (زيني، 2012، ص250)، في حين كان التفريق واضحاً مفصلاً في التعريف الذي أورده آخرون للميزان التجاري بأنه يرصد عمليات التبادل التجاري من السلع المادية كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والوسيلة ونصف المصنعة، والخدمات كالنقل والتأمين والشحن والسياحة وغيرها، التي تتم بين أفراد مقيمين في وحدة سياسية، وبين أفراد مقيمين خارج هذه الوحدة (سبع، 2015، ص6).

وبالمعنى الواسع للميزان التجاري عرفه البعض بأنه رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات (عبد الجليل، 2012، ص96).

وأطلق البعض مصطلح الميزان التجاري الدولي على الميزان التجاري باعتباره يرصد المعاملات التجارية بين المقيمين في دولة ما من جهة، والمقيمين في بقية دول العالم من جهة أخرى (بربور، 2008، ص9)، ولم يفصل "جمال عبد الناصر"، في معجمه الاقتصادي، ميزان التجارة عن ميزان المدفوعات، حيث عرّفه بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلّق بالبضائع أو الأشياء الملموسة، سواءً كانت المستوردة أو المصدّرة (عبد الناصر، 2010، ص387)

يتّضح لنا ممّا سبق أنّ الميزان التجاري شأنه شأن العديد من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية، فقد تعدّدت التعاريف التي تحدّد هذا المفهوم، إلّا أنّ جميع التعاريف لا تخرج عن المضامين والدلالات التي يحملها التعريف التالي، الذي يعرف الميزان التجاري بأنه سجلّ نظامي يرصد البنود المتعلقة بالسلع والخدمات المتبادلة بين المقيمين في بلد ما من جهة، وبين المقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى خلال فترة زمنية معينة.

2. دراسة في مصطلح الميزان التجاري

يشمل الميزان التجاري كلّ ما يتدقّق من سلع وخدمات بين الدولة وغيرها من الدول، وقد جرت العادة على التمييز بين الصادرات والواردات من السلع ونظيرتها من الخدمات، حيث تُسمّى الأولى "التجارة المنظورة"، بينما يُطلق على الثانية "التجارة غير المنظورة"، وترتبط كلمة المنظورة بكونها تتعلّق بحركة السلع الماديّة التي تعبر الحدود من الداخل إلى الخارج وبالعكس (نصر، 1953، ص85).

وتشير الآراء في سياق دراستها للميزان التجاري إلى أنّ كافّة معاملاتها إنّما ترتبط بالإنتاج الجاري في نفس الفترة أو تؤثر في هذا الإنتاج، فالصادرات من السلع والخدمات تمثّل جزءاً من الإنتاج، والواردات تمثّل إضافةً إلى الكمّيات المنتجة محلياً (يشمل ذلك الحالة التي يكون فيها الإنتاج المحلي يساوي الصفر) (عبد الخالق، 1983، ص90)، لذلك يشير دليل ميزان المدفوعات إلى أنّ حساب السلع والخدمات يُقيّد المعاملات في البنود التي تمثّل مخرجات من أنشطة الإنتاج، لكنّ التركيز ينصبّ في هذا الحساب على المرحلة التي يجري خلالها تبادل السلع والخدمات بين وحدة اقتصادية مقيمة وأخرى غير مقيمة، وذلك عكس الحسابات القومية

التي تركز على مراحل أخرى مثل إنتاج هذه السلع والخدمات، أو استهلاكها، أو استخدامها في تكوين رأس المال (صندوق النقد الدولي، 2009، ص149).

غني عن البيان أن معاملات الميزان التجاري تخضع عند رصدها وتسجيلها للتقسيم الأفقي لميزان المدفوعات، الذي يتضمن كلاً من الجانب الدائن والجانب المدين، لذلك فمن الطبيعي، والحال كذلك، أن صادرات الدولة، منظورة كانت أم غير منظورة، تُقيد في الجانب الدائن من الميزان حيث يتولد عنها إيرادات تتلقاها الدولة بمناسبة ما يقدمه الأشخاص المقيمون فيها لغير المقيمين من السلع والخدمات، وعلى العكس، تُقيد واردات الدولة في الجانب المدين حيث تتشأ عنها مدفوعات تؤديها الدولة لغيرها بمناسبة ما يتلقاه الأشخاص المقيمون فيها من غير المقيمين من سلع وخدمات (شافعي، 1977، ص60).

تقتضي هذه التدفقات من السلع والخدمات من وإلى الدولة، وما يترتب عليها من مقبوضات ومدفوعات، أن يكون الميزان التجاري في حالة فائض إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات أو حالة عجز إذا حدث العكس، وإذا عدنا لربط هذه المعاملات بالإنتاج والدخل القومي، فإن وجود فائض في الميزان التجاري لدولة ما، يعني وجود استثمار صافٍ مساوٍ له في القيمة، وله نفس الأثر الذي للاستثمار على مستوى الطلب الفعال داخل هذه الدولة، ذلك أنه يمثل طلباً معيناً على الإنتاج الجاري المحلي، دون أن يصحبه معروض من السلع في السوق المحلية، معنى ذلك أن الميزان التجاري يمثل الدخول المحلية التي اكتسبت نتيجة لبيع السلع في الخارج "الصادرات" مطروحاً منها الدخول المحلية التي أنفقت على شراء السلع من الخارج "الواردات" (عوض، 1960، ص117).

وأشار "محمد الباز" إلى عدة مؤشرات اقتصادية تتعلق بالميزان التجاري، تحدد الاتجاهات التي يتخذها هذا الميزان، من هذه المؤشرات معدل التغطية (أي معدل تغطية الصادرات للواردات)، الذي يبين مدى تحكّم الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها، ومعدل التبعية للخارج (نسبة الواردات إلى الدخل القومي)، الذي يبين درجة اعتماد الدولة على الخارج، ومعامل الاعتماد (نسبة الصادرات والواردات إلى الدخل القومي)، وقد يكون أكثر المؤشرات أهمية حدّ الأمان، الذي يبين النقطة التي يتعيّن على الدولة عندها منع تزايد الاستيراد عن التصدير، حيث حدّد البنك الدولي حدّ الأمان بما يوازي 25% من قيمة الصادرات (الباز، 1996، ص153-156).

من هنا تكمن أهميّة الميزان التجاري فهو، من ناحيةٍ، يعكس موقف الدولة مع العالم الخارجي، ويتأثر، من ناحيةٍ أخرى، بقوة وضعف الاقتصاد الداخلي ممثلاً بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، وقدرتها على التصدير بما يتجاوز قيمة الواردات، إذا كان الهدف هو الوصول لحالة من الفائض في الميزان التجاري، ليس ذلك فحسب، فالميزان التجاري بهذه العلاقات وهذا الدور، يمثل الوزن النسبي الأكبر في الحساب الجاري الرئيسي لميزان المدفوعات، وسيُتضح لاحقاً، وبشكلٍ أكثر دقةً، طبيعة هذه العلاقات من خلال المعادلات الرياضية التي تترجم ما استعرضناه آنفاً بشكلٍ رياضيٍّ يخدم أغراض الدراسة.

3. مكونات الميزان التجاري:

يُعتبر الميزان التجاري مكوناً أساسياً من مكونات ميزان المدفوعات، خاصةً في البلدان التي تلعب التجارة الدولية فيها دوراً كبيراً، وتُسجّل صادرات السلع والخدمات في الجانب الدائن من الميزان التجاري، في حين تُسجّل الواردات في الجانب المدين من الميزان، ويُعتبر الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات رصيد الميزان التجاري، فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات فإن الميزان التجاري يحقق فائضاً، أما إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فإن الميزان التجاري يحقق عجزاً (شهاب، 2007، ص 231-232).

وتُعتبر السلع بنوداً ماديةً منتجةً يمكن إثبات حق ملكيتها، أما الخدمات فهي مخرجات نشاطٍ إنتاجيٍّ، تؤدي إلى تسهيل تبادل المنتجات، ولكنها ليست بنوداً مستقلةً يمكن إثبات حق ملكيتها، وغالباً تُسجّل قيم الصادرات والواردات وفقاً لإحصاءات الجمارك، إلا أن بعض البلدان تلجأ إلى إحصاءات مراقبة النقد، وتختلف إحصاءات الجمارك عن إحصاءات مراقبة النقد، للأسباب التالية:

أ- إحصاءات مراقبة النقد تشمل فقط عمليات الجهاز المصرفي، أي المعاملات التي تؤدي إلى تحويلاتٍ نقديةٍ، وبالتالي لا تشمل عمليات المقايضة والهبات لأنها لا تتطلب تحويلاتٍ بالنقد الأجنبي، ولا تُحتسب فيها العمليات التي تتم خارج السوق الرسمية (بكري، 1995، ص 206).

ب- في إحصاءات الجمارك يتم احتساب الواردات على أسعار سيف CIF، أي قيمة السلعة على حدود البلد المستورد والتي تشمل تكاليف الشحن والتأمين، والصادرات على أساس فوب FOP، أي قيمة السلعة على ظهر السفينة، ويُعاب على ذلك أنه في كثيرٍ من الأحيان

يكون الاستيراد والتصدير وفق شروطٍ مختلفةٍ عن ذلك، ممّا يجعلنا ندرج جزء من الواردات والصادرات في حساباتٍ أخرى مثل النقل والتأمين.

ت- إحصاءات الجمارك تسجّل الصادرات والواردات عند عبور الحدود بصرف النظر عن وقت الدّفع، أمّا إحصاءات مراقبة النّقد فهي تسجّل قيم الصادرات والواردات المدفوعة بصرف النظر عن حركة السّلع، ومن الجدير ذكره أنّ صندوق النّقد الدّولي يفضّل إحصاءات الجمارك، ويطالب البلدان التي تعتمد على إحصاءات مراقبة النّقد عمل تسوياتٍ لكي يتمّ تخفيض الفارق بين أرقام الجمارك وتلك الإحصاءات (القدرة، 2013، ص19)، ويشير صندوق النّقد الدّولي في هذا الشأن إلى تقويم الصادرات أو الواردات من السّلع على أساس (قوب)، وهذا على خلاف ما جرت به عادة بعض الدّول من تقويم الصادرات على أساس قوب، والواردات على أساس (سيف)، وذلك تمييزاً لقيمة السّلع ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلّقة بها نقلاً وتأميناً (يونس، 2000، ص173).

جدول رقم (1-2)

حساب السّلع والخدمات (الميزان التّجاري)

الواردات (مدین)	الصادرات (دائن)	البيان
		<p>حساب السّلع والخدمات</p> <p>البضائع العامّة على أساس ميزان المدفوعات : منها</p> <p>صافي الصادرات من السّلع قيد المتاجرة</p> <p>الذهب غير النقدي</p> <p>إجمالي السّلع</p> <p>ميزان التّجارة في السّلع</p> <p>خدمات الصّناعة التّحويلية للمدخلات المادّيّة المملوكة لآخرين</p> <p>خدمات الصّيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر</p> <p>النّقل</p> <p>السّفر</p> <p>البناء</p> <p>خدمات التّأمين ومعاشات التّقاعد</p> <p>الخدمات الماليّة</p> <p>رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر</p> <p>خدمات الاتّصالات والكمبيوتر والمعلومات</p>

		خدمات الأعمال الأخرى الخدمات الثقافية والترفيهية السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر إجمالي الخدمات ميزان التجارة في الخدمات إجمالي السلع والخدمات ميزان السلع والخدمات
--	--	---

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، 2009، ص150

وتُقيّد في الميزان التجاري البنود التالية (صندوق النقد الدولي، 2009، ص150-180):

أ- السلع:

وتشمل جميع البضائع العامة التي تتغير ملكيتها بين المقيمين وغير المقيمين، بما فيها النقود الورقية والمعدنية غير المتداولة حالياً، الكهرباء والغاز والمياه، برامج الكمبيوتر والتسجيلات السمعية والبصرية المخزنة على وسائط مادية، الوقود والمؤن ومواد التغليف التي تحصل عليها الناقلات في الموانئ، السلع غير المشروعة والمهربة، الهبات والمساعدات الإنسانية العينية.

ب- الخدمات:

وتشمل خدمات الصناعات التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين، خدمات الصيانة والإصلاح، خدمات النقل بما فيها خدمات الركاب وخدمات الشحن، خدمات السفر، خدمات البناء، خدمات التأمين والمعاشات، الخدمات المالية، خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات، خدمات البحوث والتطوير، الخدمات الثقافية والترفيهية، خدمات السلك الدبلوماسي.

ت- الاستثناءات في إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة:

هناك استثناءات نصّ عليها دليل إحصاءات التجارة الدولية الصادر عن الأمم المتحدة في كلّ من حالي الواردات والصادرات، وتشمل هذه الاستثناءات سبائك الذهب المستعملة في معاملات البنك المركزي، النقود الذهبية والفضية وأوراق البنكوت، أمتعة الركاب الشخصية، البضائع الموجودة في المناطق الحرة والترانزيت، الطائرات والسفن المستأجرة، الادخال المؤقت للبضائع الداخلة للبلد للعرض والإعادة إلى مصدرها، الآلات والمعدات بعد الإصلاح، الحاويات القادمة إلى البلد للتعبئة والإعادة إلى مصدرها، العينات ذات القيمة غير التجارية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص23).

4. العوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

أ- التضخم:

يتسبب التضخم في ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، فتصبح أسعار السلع والخدمات الأجنبية أقل نسبياً من أسعار السلع والخدمات المحلية، وأكثر منافسة لها في السوق المحلية، وبالتالي أكثر جاذبية بالنسبة للأفراد المقيمين داخل الدولة، فترتفع بذلك حصيلة الواردات وتتنخفض حصيلة الصادرات، مما يعمق العجز في الميزان التجاري (الحجار، 2003، ص 64).

ب- معدل نمو الناتج المحلي:

ينجم عن زيادة معدل نمو الناتج المحلي زيادة الدخل في الدولة المعنوية، وهذه الزيادة غالباً ما ينجم عنها زيادة في الطلب على السلع الأجنبية، حتى لو كانت أسعارها أعلى من أسعار السلع المحلية، فترتفع حصيلة الواردات، ويزداد العجز في الميزان التجاري، وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض الدخل ينجم عنه انخفاض الطلب على الواردات، فتتنخفض حصيلتها، ويطرأ تحسن على العجز في الميزان التجاري (السعيد، 2007، ص 69).

ت- سعر الصرف⁽¹⁾:

تؤثر التغيرات في سعر صرف العملة المحلية تأثيراً كبيراً على رصيد الميزان التجاري، حيث يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلى ارتفاع قيمتها الشرائية، وبالتالي تصبح السلع والخدمات الأجنبية أكثر جاذبية من السلع والخدمات المنتجة محلياً، وبالتالي يزداد الطلب على الواردات فترتفع حصيلتها، ويزداد العجز في الميزان التجاري، وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض قيمتها الشرائية، وبالتالي تزداد القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتصبح أكثر جاذبية من السلع الأجنبية، فينخفض الطلب على الواردات وتتنخفض حصيلتها، وينخفض العجز في الميزان التجاري (الحجار، 2003، ص 65).

ث- أسعار الفائدة:

تؤثر التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة في دولة ما على حركة رؤوس الأموال من وإلى هذه الدولة، فارتفاع أسعار الفائدة داخل الدولة تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى هذه الدولة بهدف الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي يزيد حجم الصادرات، فيتحسن رصيد الميزان

1 يعتبر سعر الصرف أحد المحددات الأساسية لرصيد الميزان التجاري، لمزيد من التفصيل أنظر: تو مي، صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 225.

التجاري للدولة، والعكس صحيح، فإن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من الدولة⁽¹⁾، مما يتسبب في تراجع الإنتاج، وبالتالي ينخفض حجم الصادرات، فيتأثر بالسلب رصيد الميزان التجاري للدولة (دوحة، 2015، ص126).

ثانياً: مفهوم العجز في الميزان التجاري:

العجز في الدراسات الاقتصادية عموماً، مصطلح اقتصادي يصف وجود تفاوت بين عنصرين، أو متغيرين، ينشأ عن قصور أحدهما عن مساواة الآخر، وعكسه فائض، ويستخدم عادةً للدلالة على وجود رصيد سالب بين متغيري الدراسة الرئيسيين، يُعزى لزيادة أحدهما عن الآخر بشكل مستمر انعكاساً لخلل هيكلي في مجال المتغيرين تأثراً بخلل أكبر في الاقتصاد.

يقترن العجز عادةً بالميزان والموازنة والميزانية، وهو هنا يشير للقيم النقدية لجانبي هذا الميزان والحالة العامة لهما، أي هل هما في حالة تساوي أو فائض أو عجز؟ ولكل حالة مدلولاتها في تقييم اقتصاد الدولة.

وبناءً عليه، فإن هذا البند يستهدف استجلاء معنى العجز في الميزان التجاري وما يرتبط بهذا العجز من علاقات تساعد في تحقيق هذا الهدف.

1. تعريف عجز الميزان التجاري:

يعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما و وارداتها، فإذا انخفضت قيمة صادرات الدولة عن قيمة وارداتها يحدث العجز في الميزان التجاري (داود، وآخرون، 2002، ص20)، أي أن عجز الميزان التجاري يمثل الجانب السلبي لحالة الميزان التجاري، باعتبار أن تحقيق فائضاً في هذا الحساب يمثل الجانب الآخر، وكون القيود في هذا الميزان إما أن تُسجل في الجانب الدائن أو المدين، فإن صافي الصادرات (X_n)، وهو الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والواردات من الناتج في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، والذي يُقاس بعملة ذلك الاقتصاد، يمثل هذين الجانبين لرصيد الميزان التجاري (عجز/فائض).

ولأن البحث هو عن ميزان، أي عن طرفي السجل أو الحساب، فإنه من الممكن القول أن كل صفقة تؤدي إلى كسب عملة أجنبية فإنها تُسجل بنداً موجباً ورصيداً دائماً، وبالمقابل فإن كل

1 عند انخفاض سعر الفائدة في دولة ما، تفقد هذه الدولة قدرتها التنافسية على جذب المستثمرين، لأن رؤوس الأموال تتدفق عادةً إلى الدول التي ترتفع فيها أسعار الفائدة عن الأسعار العالمية، كي تستفيد من فرق السعريين.

صفقةٍ تؤدي إلى إنفاق عملةٍ أجنبيةٍ فإنها تُسجّل بنداً سالباً ورصيداً مديناً، فالصادرات تجلب عملةً أجنبيةً لذلك فهي دائنةٌ، والواردات تتطلب إنفاق عملةٍ أجنبيةٍ لذلك فهي مدينةٌ، ونتيجةً محصّلة طرفي الحساب، أي للجانب الموجب والجانب السالب أو للجانب الدائن والجانب المدين، يظهر رصيدٌ معيّنٌ، فإذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من قيمة الواردات فإن الرصيد يكون إيجابياً، أمّا إذا كانت قيمة المستوردات أكبر من قيمة الصادرات فإن الرصيد يكون سلبياً (عبد الخالق، 1983، ص90).

وعليه، فإنّ عجز الميزان التجاري هو الرصيد الناتج عن زيادة مجموع الواردات السلعية والخدمية عن مجموع الصادرات منها (صندوق النقد الدولي، 2009، ص9)، وهذا يعني أنّ تدفّقات السلع والخدمات من غير المقيمين للاقتصاد الوطني، أكبر من تدفّقاتها من المقيمين داخل الاقتصاد إلى خارجه، والعجز بهذا المعنى يمثل الفرق بين جانبي الدائنية والمديونية، لصالح الأخير، فالمديونية التي تمثّل الواردات تكون هي الأكبر، وينشأ عن ذلك انخفاض الحقوق التي للدولة نتيجة صادراتها عن الالتزامات التي عليها نتيجة وارداتها، أي أنّ الإيرادات الناتجة عن تصدير السلع والخدمات أقلّ من المدفوعات الناشئة عن استيرادها، ومعنى ذلك أنّه قد نشأ للخارج حقٌّ على الداخل، أو بعبارةٍ أخرى صدر صك مديونيةٍ للخارج، وكأنّ الاقتصاد الدولي استورد رأسمالاً (نصر، 1953، ص98).

وقد استخدم البعض مصطلح الميزان التجاري "غير موافقٍ" للدلالة على عجز الميزان التجاري (بكري، 2000، ص211)، بينما اعتبر البعض الآخر أنّ عجز الميزان التجاري يمثّل كلّ تعاملٍ اقتصاديٍّ (من خلال تصدير واستيراد السلع والخدمات) تنشأ بسببه حقوقٌ واجبة الدّفع خلال الفترة التي يجري فيها إعداد الميزان التجاري، وقد تكون هذه الحقوق من جانب فردٍ مقيمٍ أو هيئةٍ أو الحكومة داخل البلد، إلى أيّ فردٍ أو هيئةٍ أو حكومةٍ خارج البلد (راضي، 1974، ص40).

ولمّا كان الميزان التجاري يشمل كافة المعاملات المتعلقة بالتعامل في الدّخل القومي كما أشرنا سابقاً، أي المعاملات التي تترتّب على الإنتاج الجاري في نفس الفترة، أو التي تؤثر في هذا الإنتاج، فالصادرات من السلع والخدمات تمثّل جزءاً من الإنتاج الجاري، والواردات من السلع والخدمات تمثّل إضافةً إلى الكمّيات المنتجة محلياً منها، فإنّه (أي الميزان التجاري) يعكس استخدامات العالم الخارجي والموارد التي يوفرها العالم الخارجي للبلد، والأولى تمثّلها الصادرات

والثانية الواردات (صندوق النقد الدولي، 2009، ص10)، بمعنى أن عجز هذا الميزان يشير إلى اعتماد الاقتصاد القومي على الموارد التي يوفرها العالم الخارجي أكثر من اعتماده على موارده المحلية.

لا شك أن العجز بهذا المعنى، يعكس خلافاً، خاصةً في الاقتصادات الصغيرة، وتلك المرتبطة بهياكل اقتصادية مشوهة، لأنه يعني والحال كذلك، نقصاً مستمراً في أصول الدولة قصيرة الأجل وزيادة مستمرة في خصومها من هذا النوع، الأمر الذي يعني استنزاف موارد الدولة من العملات الأجنبية والذهب، وهي الموارد التي تحتاجها دائماً لتغطية ما قد تتعرض له من عجز مؤقت وعارض في ميزانها (حشيش، 1993، ص125)، والبديل عن ذلك الاستمرار في الاقتراض بلا حدود اقتراضاً قصير الأجل، أو تراكم ديون الدولة الخارجية، أو الاعتماد على تحويلات العاملين في الخارج، أو تلقي المعونات من الدول الأجنبية بهدف تغطية هذا العجز (عوض، 1976، ص178).

ولكن في تحليله للحساب الجاري أشار "عبد الرحمن أحمد" أن هذا الحساب يتكون من ميزانين: ميزان التجارة المنظورة من السلع المادية، وميزان التجارة غير المنظورة من الخدمات، وأكد أنه ليس من الصحيح دائماً أن نعتبر حدوث عجز في أحد الميزانين يعكس خلافاً في الاقتصاد، قبل أن نعرف الأهمية النسبية لكل من الميزانين في ميزان الحساب الجاري، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تحقق خلالها هذا العجز (أحمد، 2001، ص206).

وقد وافقه في هذا الرأي "محمد الحريري" حين اعتبر أن عجز الميزان التجاري (ميزان التجارة المنظورة)، لا يصح أن يؤخذ دليلاً على وجود خلل في الاقتصاد، باعتبار أنه يمكن تعويض هذا العجز عن طريق الفائض في ميزان الخدمات (ميزان التجارة غير المنظورة)، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين اعتبر أن عجز الميزان التجاري قد يكون أحياناً في مصلحة الدولة، عندما يكون حجم استثماراتها الخارجية كبيراً، وتدر عليها فوائد سنوية كبيرة (الحريري، 1991، ص79-80).

ولا ننسى أن عجز الميزان التجاري وهو رصيد مدين خالص، يحتاج محاسبياً، إلى تسويته بقدر مساوٍ دائن في حساب الاحتياطي الرسمي للدولة (خليل، 2001، ص403)، وذلك تأكيداً لما أسلفنا من القول حول استمرار استنزاف هذا الاحتياطي باستمرار العجز التجاري.

2. علاقة عجز الميزان التجاري بعجز ميزان المدفوعات:

يحدّد عجز الميزان التجاري العجز في ميزان المدفوعات حجماً واتّجهاً وتفسيراً، ويرجع ذلك إلى كون العجز التجاري يمثل الرّصيد لأبرز العمليّات التلقائيّة "المستقلّة" التي يترتّب عليها زيادة في الدائنيّة والمديونيّة، ومن ثمّ فإنّ ميزان المدفوعات يُعتبر بأنّه متوازن أو يعاني من عجز/فائض وفقاً لحالة الميزان التجاري وطرق تمويل عجزه من خلال مكوّنات الحساب الجاري (حشيش، 1993، ص 121).

وتتفاوت درجة خطورة عجز ميزان المدفوعات على الاقتصاد بطبيعة العجز في الميزان التجاري، هل هو خاصّ بالسلع فقط أم بالسلع والخدمات معاً؟ هل هناك استدامة في تمويله؟ هل هو نتيجة زيادة في الواردات من السلع الاستثماريّة أم من السلع الاستهلاكيّة؟، ومن ثمّ فإنّ العجز التجاري يمثل الأساس الذي يحدّد منهجية تحليل عجز ميزان المدفوعات، ويحدّد آليات المعالجة وسبل التغلب على مسبباته.

3. علاقة عجز الميزان التجاري بالنتائج المحليّة الإجماليّة:

أشرنا مسبقاً أنّ الفرق بين الصادرات والواردات (جانبي العجز) يُسمّى صافي الصادرات (X_n)، وتشير متطابقات الحسابات القوميّة إلى أنّ صافي الصادرات يُعتبر المكوّن الزايع للإنفاق الكليّ وفقاً للمتطابقة المعروفة وهي:

$$Y = C + I + G + X_n$$

ومن ثمّ فإنّ الأثر الخالص لواردات أكبر من الصادرات هو تحقيق مستوى أقلّ من الإنتاج المحليّ والدخل (خليل، 1994، ص 116)، ويتأكّد ذلك بما سبق أنّ استعراضنا سابقاً من أنّ الميزان التجاري يشمل المعاملات التي تترتّب على الإنتاج الجاري في نفس الفترة، أو التي تؤثر في هذا الإنتاج، بمعنى أنّه يتضمّن المعاملات الدوليّة التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواءً بزيادته أو نقصانه (عوض الله، 1998، ص 102).

ثالثاً: عجز الميزان التجاري في المدارس الاقتصادية:

أ- المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت أفكار الكلاسيك في التجارة الدولية كردّ فعلٍ على أفكار التجاريين، الذين نادوا بفرض قيودٍ على التجارة الخارجية، بهدف الحصول على أكبر كمّية من الذهب، الذي اعتبروه مقياساً للثروة، فالكلاسيك اعتقدوا أنّ الثروة لا تُقاس بالذهب فقط، بل بما تملكه الدولة من مواردٍ طبيعية، وأنّ إزالة القيود عن التجارة الخارجية يزيد ثروة الدولة وقوتها.

عرض الكلاسيك أفكارهم في التجارة الخارجية من خلال نظريتين: نظرية التكاليف النسبية ونظرية كمية النقود، التي حاولت تفسير حركات السلع بين الدول على أساس الفروقات النسبية في أسعارها، وربط قيمة العملة المحلية للدولة بكمية عرض النقود فيها.

ادّعى الكلاسيك أنّ تغيير مستويات الأسعار في بلدٍ ما ينتج عنه بالضرورة تغيير في حجم السلع المتبادلة واتجاهها، وبالتالي يتأثر رصيد الميزان التجاري بالإيجاب أو بالسلب، وأنّ هذا التأثير لا يدوم طويلاً وإنما يزول بصورة تلقائية دون الحاجة إلى تدخل حكوميّ، وذلك بفعل نوعين من العوامل (معروف، 2006، ص 261-262):

– الأسعار الداخلية:

في ظلّ نظام الذهب يتم إعادة التوازن للميزان التجاري بخروج النقود الذهبية من الدولة بما يوازي العجز فيه، ممّا يؤدي إلى انخفاض كمية عرض النقود، وبالتالي انخفاض الأسعار المحلية، فيزداد الطلب على السلع المحلية، ممّا يؤدي إلى زيادة الصادرات بالنسبة للواردات، ومن ثم يتّجه الميزان التجاري نحو التوازن بصورة تلقائية، ولا حاجة لتدخل الحكومة في ذلك.

– سعر الصرف:

في ظلّ نظام النقود الورقية الإلزامية، يتم إعادة التوازن لرصيد الميزان التجاري بتعديل الأسعار المحلية والأجنبية، لأنّ زيادة الواردات عن الصادرات يتسبب في زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وانخفاضه عن العملة المحلية، وبالتالي فإنّ تعويم سعر الصرف، أي عدم اتّخاذ إجراءات حكومية لتثبيت سعر الصرف، سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالتالي ترتفع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين، فتتخفض حصيلة الواردات، وفي المقابل سيؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للمستوردين الأجانب

(غير المقيمين)، فيزداد الطلب على السلع المحليّة، وترتفع حصيلة الصادرات، وفي المحصلة يترتب على انخفاض الواردات وزيادة الصادرات إعادة التوازن للميزان التجاري. وهكذا يتبين لنا أنّ الكلاسيك يحصرون توازن الميزان التجاري فقط في العلاقات السعرية، أي بين مستويات الأسعار المحليّة والأجنبيّة بالنسبة للسلع المتبادلة، دون أن يولون أيّة أهميّة للعوامل الأخرى كالدخل والتشغيل (العمالة) في إعادة التوازن للميزان التجاري.

ب- المدرسة الكينزيّة:

تتلخّص أفكار كينز بأنّ الخلل في العلاقات الاقتصادية الدوليّة يؤدي إلى حدوث تغييرات في حجم الدخل الحقيقي والتشغيل في الدول التي أصابها الخلل، وفي تفسيره للتوازن اعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما: الميل الحدي للاستيراد الذي يفسر العلاقة بين التغير في الدخل والتغير في الواردات، ومضاعف التجارة الخارجية الذي يعبر عن نسبة التغير في الدخل إلى التغير الأساسي في الإنفاق الناتج عن خلل في الميزان التجاري، وبالتالي هناك علاقة تبادليّة بين الدخل القومي وبين الميزان التجاري، فالصادرات تؤثر على مستوى الدخل بفعل مضاعف التجارة الخارجية، والدخل يؤثر على الواردات بفعل الميل الحدي للاستيراد (عوض الله، 2004، ص76-77).

وميّز الكينزيون بين العجز التجاري الناتج عن تغييرات الدخل، وبين العجز الناتج عن أسباب بعيدة عن تغييرات الدخل، ففي الحالة الأولى التي تتمثل بتزايد الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري)، أو تزايد حجم الاستثمار الخاص، فإنّ زيادة الدخل القومي بفعل مضاعف الإنفاق الحكومي أو مضاعف الاستثمار، سوف ينجم عنها زيادة في الطلب الكلي، وبالتالي زيادة في الطلب على الواردات، ممّا يتسبب في حدوث عجز في الميزان التجاري، ولكن هذه الزيادة في الواردات سيكون لها تأثيراً إيجابياً على مستوى الدخل في الدول المصدرة، فيزداد الطلب من هذه الدول على السلع والخدمات المنتجة في الدولة التي أصابها العجز التجاري، فتزداد صادراتها، ويتقلص العجز التجاري، ويرتفع مستوى الدخل، أمّا في الحالة الثانية التي يحدث فيها العجز التجاري لأسباب لا تتعلق بتغييرات الدخل، فإنّ العجز التجاري سوف يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل والتوظيف، ممّا يؤدي إلى تراجع الطلب الكلي، وخاصّةً على الواردات، فيتجه الميزان التجاري نحو التوازن (عوض الله، 2004، ص78-79).

ثم ظهر بعد الحرب العالمية الثانية مدخلٌ آخر غير مدخل الدّخل لتحليل آليات التّوازن في الميزان التّجاري، سُمي بمدخل الاستيعاب، ورغم أنّ هذا التّحليل بُني على التّموذج الكينزي البسيط، إلّا أنّه أخذ بالاعتبار آثار الأسعار مع الدّخل عند تحليل المدفوعات الخارجيّة، ووفقاً لهذا التّحليل فإنّ العجز التّجاري يعني زيادة الإنفاق القومي عن الدّخل القومي، باعتبار أنّ الميزان التّجاري يمثّل الفرق بين ما تنتجه الدّولة، وبين ما تستوعبه من هذا الإنتاج، بمعنى أنّ العجز التّجاري يحدث نتيجة الاختلال بين الناتج المحلي والاستيعاب المحلي، وبالتالي فإنّ علاج هذا العجز يتطلّب تخفيض الإنفاق (الاستيعاب)، وذلك بانتهاج سياسة اقتصادية انكماشية تقشفيّة، تؤدي إلى تخفيض الطّلب الكلي، وخاصّة الطّلب على الواردات⁽¹⁾.

ويرى الدّارس أنّ آليات إعادة التّوازن للميزان التّجاري التي قدّمتها المدرسة الكلاسيكية (الآلية التلقائية عن طريق الأسعار والأجور)، أو تلك التي قدّمتها المدرسة الكينزية (الآلية شبه التلقائية عن طريق الدّخل والتّشغيل)، لم تعد تنطبق على الواقع الاقتصادي المعاصر، فالدّول الآن أصبحت تركز على التّوازن الداخلي وتسعى لتحقيقه إلى حدّ التّغاضي عن التّوازن الخارجي، وأصبحت أدوات السياسات النقديّة والماليّة المستخدمة لتحقيق هذا التّوازن متعدّدة ومتشعّبة، ولم تعد تقتصر على الأدوات التّقليديّة التي أصبحت غير فعّالة، بعد الأزمات الماليّة الكبيرة التي عصفت بكبرى اقتصادات الدّول العظمى.

ت- المدرسة النقديّة:

بنى النّقديّون تحليلهم لدراسة القوى التي تحدّد الاختلال في الميزان التّجاري على الأسلوب النّقدي، حيث اعتبروا أنّ عجز الميزان التّجاري ينتج عن زيادة العرض المحلي من النّقود عن الطّلب المحلي عليها، لأنّ النّقود الزائدة سوف تتسبّب في زيادة الطّلب على السّلع والخدمات الأجنبيّة، فتزداد الواردات ويحدث العجز في الميزان التّجاري، أي أنّهم اعتبروا أنّ الخلل في الميزان التّجاري لا يعدو كونه ظاهرةً نقديّةً، وأكّدوا على وجود علاقة مباشرة بين تغيّر السياسة النقديّة ورصيد الميزان التّجاري (منشد، 2005، ص19).

¹ يتطلّب تحقيق التّوازن التّجاري وفقاً لمدخل الاستيعاب أن تكون قدرة الدّولة على امتصاص السلع والخدمات، مساوية لما تنتجه الدّولة من هذه السلع والخدمات، ويتوضّح ذلك من خلال مطابقة الدّخل والإنتاج : $Y = C + I + G + (X - M)$ حيث يمثّل الميزان التجاري بالفرق $(X - M)$ ، بينما يمثّل الاستيعاب المحلي (المجالات التي يمكن أن تستوعب السلع والخدمات) بالاستهلاك (C) ، والاستثمار الخاص (I) ، والإنفاق الحكومي (G) ، بينما يمثّل الإنتاج المحلي بالدخل (Y) وتعبير الصيغة الأولى للمتطابقة يكون: $(X - M) = Y - (C + I + G)$ أي أنّ الميزان التجاري يكون في حالة توازن عندما يكون الاستيعاب المحلي $(C + I + G)$ مساوياً للناتج المحلي (Y) ، ويكون في حالة عجز عندما يكون الاستيعاب المحلي أكبر من الناتج المحلي.

وفقاً للفكر الاقتصادي النقدي فإنَّ محدّدات الطّلب على النقود تتمثّل بالدّخل الحقيقي، والمستوى العام للأسعار، وسعر الفائدة، وبالتالي فإنّ دالة الطّلب على النقود هي دالة مستقرّة لهذه المتغيّرات الثلاثة، وقد عبّروا عنها بالمعادلة:

$$Md = f(y, p, r)$$

حيث تمثّل: (Md) الطّلب على النقود، (y) الدّخل الحقيقي، (p) المستوى العام للأسعار، (r) سعر الفائدة، ويرتبط عرض النقود (Md) بعلاقةٍ موجبةٍ بكلٍّ من الدّخل الحقيقي (y)، والمستوى العام للأسعار (p)، بينما يرتبط بعلاقةٍ سالبةٍ بسعر الفائدة (r).

وبافتراض ثبات سعر الصّرف، فإنّ زيادة عرض النقود بمعدّلٍ أكبر من معدّل الطّلب عليها، سوف يودّي إلى زيادة الطّلب على السّلع والخدمات، وخاصّةً المستوردة منها، وبالتالي زيادة حصيلّة الواردات وحدوث عجزٍ في الميزان التجاري، أمّا إذا زاد الطّلب على النقود دون أن يقابله زيادةً مماثلةً في عرضها، فإنّ حصيلّة الصّادات سوف ترتفع، وتنخفض حصيلّة الواردات، ويتّجه الميزان التجاري نحو التّوازن (منشد، 2005، ص20).

ث - المدرسة الاشتراكية:

عرض الاشتراكيّون أفكارهم الاقتصاديّة من خلال عدّة نظريّاتٍ أهمّها:

- نظريّة قيمة العمل وفائض القيمة:

التي تقضي بأنّ انخفاض أسعار السّلع، سوف يخفّض عدد ساعات العمل المطلوب لإنتاج هذه السّلع، وبالتالي يرتفع فائض القيمة.

- نظريّة تراكم رأس المال:

التي تربط بين زيادة إنتاج السّلع والخدمات وبين زيادة تراكمات رؤوس الأموال، وبالتالي سوف يزداد عرض السّلع دون أن يقابله زيادةً في الطّلب عليها (القريشي، 2008، ص168).

اعتمدت الأفكار الاشتراكية على التّخطيط المركزي الشّامل لضبط التّوازن الخارجي، بدلاً من تركه لآليات السّوق وحركات الأسعار، وذلك باعتبار أنّ التّخطيط المركزي يضمن تطابق القيم المتوقّعة للقيم الحقيقيّة النّاجمة عن المشروعات المخطّطة، فأطلق الاشتراكيّون عدّة سنواتٍ خطّة النّقد الأجنبيّ التي تضمن تطابق إيرادات الدّولة من النّقد الأجنبيّ مع مدفوعاتها من هذا النّقد، بحيث لن تكون هناك مشكلة في حالة تحقّق فائضٍ في النّقد الأجنبيّ، إذا ما تمّ توجيه هذا

الفائض إلى مزيد من مشروعات التنمية المخططة، أو إضافته إلى الاحتياطي العام للدولة، ولكن المشكلة تبرز في حالة العجز، لأنه ينعكس سلباً على حجم الاستثمارات ومستوى الاستهلاك العام، لذلك اعتبر الاشتراكيون أنّ الحلّ يكمن هنا في نوعين من الإجراءات: إمّا بتخفيض النفقات العامّة عن طريق تخفيض الواردات من بعض السلع والخدمات، أو زيادة حجم الإيرادات عن طريق زيادة الصادرات من بعض السلع والخدمات، وفي كلتا الحالتين قد تزيد هذه الإجراءات من صعوبة تحقيق التوازن، لأنها تؤثر سلباً على رصيد الميزان التجاري (معروف، 2006، ص266).

بعد استعراض الاختلافات الجوهرية لعجز الميزان التجاري في الفكر الاقتصادي، فإنّ الدّارس يرى أنّ أهميّة ضبط التوازن الخارجي في النشاط الاقتصادي، قد برز من خلال تطوّر الفكر الاقتصادي، ففي حين ترك الكلاسيك التوازن الخارجي لآليات السوق وحركات الأسعار، اعتمد الاشتراكيون على التخطيط المركزي الشّامل لضبط هذا التوازن، ثمّ قدّم الكينزيون مداخلهم لتحليل آليات التوازن في الميزان التجاري، مميّزين بين مدخلي الدّخل والاستيعاب في عرضهم لهذا التحليل، ثمّ جاء النقديون الذين ربطوا ضبط التوازن الخارجي بضبط الإصدار النقدي داخل الدولة.

وقد كان لتطوّر هذا الفكر دورٌ كبيرٌ في ترسيخ الأسس النظرية لأية برامج أو خططٍ اقتصاديةٍ تهدف إلى إعادة التوازن للميزان التجاري، حتّى أنّ برامج التصحيح الهيكلي التي أطلقها صندوق النقد الدولي لعلاج الاختلالات البنوية في الاقتصادات النامية، والتي ربطت بين العجز الداخلي والعجز الخارجي للدولة، استمدت تلك البرامج أسسها النظرية من الفكر الكينزي والفكر النقدي، وإن كانت هذه البرامج محلّ خلافٍ بين الاقتصاديين في مدى ملاءمتها لكافة الاقتصادات النامية، كوصفةٍ عامّةٍ لعلاج العجز في موازينها الداخلية والخارجية.

رابعاً: أسباب العجز في الميزان التجاري:

تختلف أسباب العجز في الميزان التجاري باختلاف الهياكل الاقتصادية للدول، والظروف التي تحيط بالدول خلال فترة العجز، ويمكن التمييز بين نوعين من الأسباب التي تتسبب في حدوث عجزٍ في الميزان التجاري، أسباباً اقتصاديةً وأخرى غير اقتصاديةٍ:

1. الأسباب الاقتصادية:

أ- أسباب هيكلية:

تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد، وخاصةً هيكل التجارة الخارجية (الصّادات والواردات)، وتظهر هذه الأسباب جليّةً في الاقتصادات النّامية، حيث يتميّز هيكل صادراتها بالتركيز السّلي، وتعتمد حصيلة صادراتها على سلعٍ أساسيةٍ، ممّا يجعل صادراتها أكثر تأثراً بالطلب الخارجي على هذه السلع (دوحة، 2015، ص121).

ب- أسباب دورية:

ترتبط هذه الأسباب بالتقلبات الدورية التي يتعرّض لها النشاط الاقتصادي، سواءً كان هذا التأثير بفعل عواملٍ داخليةٍ أو خارجيةٍ، فالأزمات الاقتصادية المتكررة التي تتعرّض لها الدول الرأسمالية المتقدمة تنعكس على الدول النّامية، وتؤثر تأثيراً مباشراً على حركة الواردات والصّادات فيها، باعتبار أنّ الدول النّامية تشكّل أسواقاً خارجيةً هامّةً للدول الرأسمالية، كما أنّ التطوّرات التي تطرأ على أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً تؤثر على اتجاهات العرض والطلب، ممّا ينعكس بالتأثير على هيكل التجارة الخارجية (الحسيني، 1999، ص126)، هذا بالإضافة إلى بعض العوائق التجارية التي تعيق حركة التجارة الخارجية، كالتعرفة الجمركية ونظام الحصص، التي تؤثر على القدرة التنافسية للدولة، وعلى حركة الصّادات والواردات فيها (عوض الله، 2003، ص101).

ت- سياسة سعر الصرف المستخدمة في نشاط التجارة الخارجية:

هناك علاقةً قويّةً ومباشرةً بين سعر صرف العملة المحليّة للدولة مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وبين رصيد ميزانها التجاري، لأنّ ارتفاع سعر صرف العملة المحليّة بأكثر من قيمتها الحقيقية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع المحليّة، وبالتالي ينخفض الطلب الخارجي على هذه السلع، فتتخفص حصيلة الصّادات ويزداد العجز في الميزان التجاري، والعكس صحيح، حيث يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحليّة مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلى انخفاض المستوى العام لأسعار السلع المحليّة، فيزداد الطلب الخارجي عليها، وترتفع

حصيلة الصادرات وتنخفض حصيلة الواردات، فيطراً تحسّن على رصيد الميزان التجاري (عوض الله، 2004، ص73).

2. الأسباب غير الاقتصادية:

أ- أسباب طبيعية:

من الممكن أن تتعرض الدولة إلى نفاذ ثرواتها الطبيعية، أو يحدث فيها كوارث طبيعية، كالفيضانات أو التصحر، حيث تتسبب هذه الكوارث بانخفاض مفاجئة في حجم تصدير بعض السلع، خاصة السلع الزراعية، وفي المقابل تحدث زيادات مفاجئة في حجم الواردات من السلع الضرورية، مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات، وارتفاع حصيلة الواردات، فيتأثر سلباً رصيد الميزان التجاري (دوحة، 2015، ص122).

ب- التطور التكنولوجي:

يتسبب هذا العامل في تقادم عجز الميزان التجاري في الاقتصادات النامية من ناحيتين:

الناحية الأولى: أن التطور التكنولوجي ينجم عنه اختراعات حديثة متطورة تساهم في خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار السلع المنتجة بواسطة هذه الاختراعات، وباعتبار أن هذه الاختراعات متمركزة في الدول الرأسمالية المتقدمة، فإن تأثير هذا العامل يكون لصالح الموازين التجارية للدول المتقدمة على حساب الموازين التجارية للدول النامية.

الناحية الثانية: أن التطور التكنولوجي قد يتسبب في الاستغناء عن بعض السلع الأولية (المواد الخام) التي تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وباعتبار أن السلع الأولية ذات الوزن الأكبر في حجم صادرات الدول النامية، فإن حصيلة صادراتها سوف تنخفض، وبالتالي تزداد العجزات في موازينها التجارية (حشيش، وشهاب، 2003، ص123).

ت- أسباب سياسية:

يتأثر حجم صادرات الدولة في حال نشوب حرب بين دول أخرى، خاصة إذا كانت هذه الدولة ذات انكشاف تجاري عالٍ تجاه الدول المتحاربة، كما تتأثر معدلات الصادرات بالمقاطعة

الاقتصادية التي تفرضها بعض الدول على دولة ما، إذا كانت هذه الدول تمثل سوقاً خارجية فعالة لهذه الدولة (دوحة، 2015، ص123).

ث - الإضرابات العمالية:

يتجلى تأثير هذه الإضرابات واضحاً في الدول الصناعية المتقدمة، فهذه الإضرابات تتسبب في حدوث شللٍ في العملية الإنتاجية، فترتفع تكاليف الإنتاج، وترتفع أسعار السلع المنتجة، فتتخفض الصادرات نتيجة انخفاض الطلب على هذه المنتجات، وبالتالي تتخفض حصيله الصادرات، مما ينعكس سلباً على رصيد الميزان التجاري، ويبدو هذا التأثير أكثر وضوحاً إذا ما حدثت الإضرابات العمالية في الصناعات الموجهة للتصدير (عوض الله، 2003، ص102).

بالإضافة إلى الأسباب السابقة، هناك من يعزو العجز في الميزان التجاري لأسباب أخرى تتعلق بالسياسات التجارية المتبعة، والبنية المؤسسية الداعمة للتجارة الخارجية (أحمد، 2007، ص57)، فالدول التي طبقت استراتيجيات إحلال الصادرات محل الواردات، فرضت في البداية هيكلًا حمائياً ورسوماً جمركية منخفضة على الواردات من السلع الوسيطة والآلات والمعدات، وذلك لتشجيع التصنيع، وبالتالي ساهم ذلك في استمرار تدفق واردات تلك السلع من الأسواق الخارجية، فارتفعت حصيله الواردات، وبدلاً من تحقيق هذه السياسة أثراً إيجابياً على عمليات التصنيع، انعكست بأثر سلبي أدى إلى استمرار العجز في الميزان التجاري.

وكذلك الحال بالنسبة للدول التي تعاني من عدم توفر البنية المؤسسية اللازمة للتصدير، والمتمثلة في غياب مؤسسات التسويق الفعالة، وغياب المؤسسات المالية المتنوعة التي تمول الصادرات، فقد عانت تلك الدول أيضاً من تفاقم العجز في موازينها التجارية، مما لهذه البنية المؤسسية من أثر كبير على رصيد الميزان التجاري.

ويرى الدارس أن هناك أسباباً أخرى تتسبب في زيادة العجز في الميزان التجاري، كزيادة معدل النمو السكاني بنسبة أعلى من زيادة معدل النمو الاقتصادي، الذي ينتج عنه زيادة في الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية، كما أن تطبيق سياسة رفع الأجور تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي ترتفع أسعار السلع المنتجة محلياً، فتتخفض قدرتها التنافسية خارجياً، وبالتالي تتخفض حصيله الصادرات، ويزداد العجز في الميزان التجاري.

خامساً: أشكال العجز في الميزان التجاري:

تتعدّد أشكال العجز في الميزان التجاري بتعدّد الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا العجز، ولعلّ التمييز بين هذه الأشكال يساعد في اختيار الأسلوب الملائم لعلاج كلّ شكلٍ منها:

أ- العجز العارض (الطارئ):

وهو ذلك العجز الذي ينجم عن أسباب وأحداثٍ طارئةٍ غير عاديةٍ، لا تعكس مقومات الاقتصاد الحقيقي للدولة، وهذا الشكل من أشكال العجز لا يتطلب تغييراتٍ جوهريةً في السياسات الاقتصادية للدولة، أو في هيكلها الاقتصادي، لأنّه عجزٌ مؤقتٌ يتلاشى بانتهاء السبب الذي أحدثته، ويظهر هذا العجز غالباً في الدول التي تعتمد موازينها التجارية على الصادرات من المحاصيل الزراعيّة، فإذا تعرّض محصولٌ أو أكثر من هذه المحاصيل لآفةٍ زراعيّة، فإنّ حصيله الصادرات سوف تنخفض، وبالتالي يزداد العجز في الميزان التجاري، ويمكن أن يحدث هذا العجز أيضاً نتيجة نشوب حربٍ، يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الصادرات، أو أية حالاتٍ استثنائيةٍ أخرى (خلف، 2004، ص122).

ب- العجز الموسمي:

يتقاطع هذا الشكل من أشكال العجز كثيراً مع العجز الطارئ، من حيث طبيعته المؤقتة، التي لا تتطلب تغييراتٍ جوهريةً في الهيكل الاقتصادي للدولة، أو في السياسات الاقتصادية، ولكن العجز الموسمي هنا يتوقّف على اختيار الفترة الزمنية التي يُحتسب خلالها رصيد الميزان التجاري، فكلّما كانت هذه الفترة قصيرةً كلما زاد احتمال وجود عجزٍ في الميزان التجاري والعكس صحيح. ويحدث هذا العجز أيضاً في الدول التي تعتمد على تنمية الصادرات من المحاصيل الزراعيّة، لأنّ حصيله الصادرات ترتفع في مواسم تصدير المحاصيل، فينخفض العجز في الميزان التجاري، ولكن قد يتفاقم العجز من جديدٍ إذا ما انتهت مواسم التصدير (عوض الله، 2004، ص70-71).

ت- العجز الاتجاهي (طويل الأمد):

يُعتبر هذا العجز من أبرز أشكال العجز التي تحدث في الميزان التجاري، ويظهر هذا العجز خلال تطوّر الاقتصاد من مرحلة التخلّف إلى مرحلة النمو، ذلك أنّه خلال المرحلة الأولى من مراحل النمو الاقتصادي، يزداد الطلب على السلع الرأسمالية والوسيطه التي تستخدمها الدولة في

تكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، وبالتالي ترتفع حصيلة الواردات بنسبة كبيرة، دون أن تكون الدولة قادرة على تحقيق الزيادة في صادراتها بنفس نسبة الزيادة في الواردات، مما يتسبب في زيادة عجز الميزان التجاري، ويمكن علاج هذا الشكل من أشكال العجز عن طريق حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل (يونس، 2000، ص 254-260).

ث- العجز الدوري:

تتعرض الدول عادةً إلى دورات اقتصادية من الزواج والكساد، تنعكس آثارها على الميزان التجاري، لذلك يُسمى هذا الشكل من أشكال العجز بالعجز الدوري نسبةً إلى الدورة الاقتصادية. ينتقل تأثير التقلبات الدورية من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية، فالزواج الذي يحدث في دولة ما سوف يزيد وارداتها من الدولة الأخرى، وبالتالي ينخفض العجز في الميزان التجاري، والعكس يحدث في حالة الكساد، سوف تنخفض الواردات ويتحسن العجز في الميزان التجاري. ويُشترط لتحقيق هذا الأثر أن تكون الدولة التي تتعرض لتقلبات اقتصادية دورية (زواج أو كساد)، لها حصة معتبرة من التجارة الخارجية العالمية، أي ذات انكشاف تجاري عالٍ، وبسبب التباين الكبير في طبيعة الهياكل الاقتصادية بين الدول، فإن التقلبات الدورية سوف يكون لها تأثير متباين على الصادرات والواردات، تبعاً لدرجة المرونة التي يتمتع بها كل نوع من أنواع الصادرات والواردات (دوحة، 2015، ص 124).

ج- العجز الهيكلي:

يرتبط هذا الشكل من أشكال العجزات التجارية بالاختلال البنيوي للهيكل الاقتصادي للدولة، الذي يعاني من ضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي، وانخفاض مرونة هذا الجهاز، وبالتالي ينجم العجز الهيكلي عن تغيرات كبيرة في ظروف العرض والطلب، مما يؤثر في هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد المختلفة بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي قد ينجم هذا الاختلال عن تحول الطلب الخارجي إلى سلع معينة على حساب سلع أخرى، أو تغيير عرض عناصر الإنتاج (كتغيير عرض العمل بسبب زيادة النمو السكاني) أو تغيير فنون الإنتاج، وعلاج هذا النوع من العجز يتطلب تحديث الفن الإنتاجي والارتقاء به، حتى تنخفض تكاليف الإنتاج، بمعنى أن علاج هذا العجز يتطلب تجديداً شاملاً في الطاقات الإنتاجية تعزيزاً لقدرة الدولة التنافسية (خلف، 2004، ص 129-130).

وفي معرض تحليله لأزمة الديون الخارجية للدول النامية وأسبابها، أشار "علي أبو شرار" إلى أن الدولة التي تعاني من عجز هيكلي مستمر في ميزانها التجاري، تبحث عن مصادر التمويل كي تغطي هذا العجز، فتلجأ إلى تغطية جزء منه من خلال التحويلات الرسمية والخاصة إلى هذه الدولة، وتغطي الجزء الآخر عن طريق الاستثمارات الأجنبية أو الاقتراض من الخارج، وهذا يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة، وزيادة عبء خدمة هذه الديون، وبالتالي مزيداً من الضغط على الميزان التجاري بدلاً من إعادة التوازن له (أبو شرار، 2007 ص 226).

يتضح لنا مما سبق أن أشكال العجز في الميزان التجاري تتعدّد بتعدّد الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا العجز، ولعلّ العجز التجاري الهيكلي هو أكثر الأشكال خطورةً وآثاراً سلبيةً على اقتصادات الدول النامية، كونه مرتبطاً باختلال البنيوي للهيكل الاقتصادي للدولة، ولكن مهماً كان شكل العجز التجاري الذي تعاني منه الدولة، فإنه يُقرأ كدليل على ضعف تنافسية الدولة التي أصابها العجز في التجارة الدولية، ويؤدي إلى استنزاف احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، مما يدفعها إلى الاقتراض الخارجي في ظلّ غياب موارد أخرى لتغطية هذا العجز.

وقد تضطرّ الدول التي تعاني من عجوزاتٍ هيكليةٍ في موازينها التجارية إلى تخفيض قيم عملاتها، أملاً في كبح جماح الواردات وزيادة الصادرات، ولكن هذا العلاج ينطوي على خطرٍ كبيرٍ، حيث يمكن أن يدفع الاقتصاد إلى الدخول في ركودٍ تضخميٍّ، دون التمكن من زيادة حجم الصادرات، وإعادة بعض التوازن للميزان التجاري.

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري:

استقطب عجز الموازنة العامة، وعجز الميزان التجاري، اهتمام الكثير من الاقتصاديين منذ ثمانينات القرن الماضي، في كلِّ من الدول المتقدمة والنامية على حدِّ سواء، وذلك عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزاً في كلِّ من الموازنة العامة والميزان التجاري، وقد تمَّ تناول هذين العجزين وفق أسسٍ ومنطلقاتٍ مختلفةٍ، ففي الدول المتقدمة، استهدفت دراسة هذين العجزين، تحديد مدى فعالية السياسات المالية والنقدية والتجارية، التي تتبناها هذه الدول، وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي، أمَّا في الدول النامية، فيُعزى الاهتمام بهذين العجزين وبالعلاقة المفترضة بينهما إلى استمرار هذين العجزين لفتراتٍ طويلةٍ في العديد من هذه الدول، ومعاناة اقتصاداتها من اختلالاتٍ هيكليةٍ مزمنةٍ، أعاقت مسيرة التنمية، وأثرت سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

يحدث عجز الموازنة العامة، كما أوضحنا سابقاً، عندما يكون الفرق بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية سالباً، بينما يحدث عجز الميزان التجاري عندما يكون الفرق بين صادرات الدولة من السلع والخدمات و وارداتها منها سالباً، وعلى الرغم من تزامن هذين العجزين في بعض الاقتصادات، وارتباطهما بعلاقة تأثيرٍ مباشرةٍ لأحدهما على الآخر، كما أشارت معظم الأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة بينهما، إلا أنَّ لكلِّ من العجزين أسباباً وآثاراً وعوامل داخليةٍ وخارجيةٍ تؤثر فيه، تختلف عن الآخر كما تبين لنا من المبحثين السابقين، ومما لا شكَّ فيه أنَّ تحليل تلك العوامل والآثار، وفّر لنا أساساً لفهم طبيعة العلاقة بين العجزين، وتحديد ما إذا كانا يشكلان ظاهرتين منفصلتين، أم أنَّهما ظاهرتين متلازمتين، قد تتسع العلاقة بينهما لتشمل أكثر من مجالٍ على الصعيد السببي أو التأثير المتبادل نتيجة هذا التلازم، وبناءً عليه فإنَّ هذا المبحث يحاول تفسير العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، نظرياً ورياضياً، وكذلك يستهدف المبحث بيان مدى أهمية تحليل العلاقة بينهما.

أولاً: العلاقة النظرية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري:

تباينت وجهات النظر التي سعت إلى تفسير العلاقة التي تربط عجز الموازنة العامة بعجز الميزان التجاري، فقد اعتقد الكلاسيك بعدم وجود علاقةٍ بين العجزين، بينما تبنى الكينزيون وجود مثل هذه العلاقة، ثمَّ ظهرت اتجاهاتٌ أخرى حديثةٍ ربطت العلاقة بين العجزين بالعلاقات

المتداخلة التي تربط كلاً منهما بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى، وفيما يلي توضيح لوجهات النظر المختلفة:

أ- الفكر الكلاسيكي:

قدّم "ديفيد ريكارد" أفكاره حول العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتجارة الخارجية من خلال نظرية التكافؤ (Seater, 1993, p.143)، التي تقضي بعدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، فالآلية التلقائية التي قدمها الكلاسيك لإعادة التوازن للميزان التجاري، وما يرافقها من زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات، لا ترتبط بالعجز في الموازنة العامة، وذلك لأنّ انخفاض حجم الواردات يرافقه انخفاض في الضرائب المفروضة عليها، وبالتالي انخفاض في الادّخار الحكومي، ولكن هذا الانخفاض في الادّخار الحكومي، من وجهة نظر "ريكارد"، سيقابله زيادةً مكافئةً في الادّخار الخاص، ذلك لأنّ انخفاض الادّخار الحكومي، سوف يتسبّب في زيادة الأعباء الضريبية التي يتحمّلها القطاع الخاص، وهذه الزيادة في الضرائب المتوقعة من قبل القطاع الخاص، سوف يتحسّب لها هذا الأخير بزيادة مدّخراته، بمعنى أنّ انخفاض الضرائب يكون مؤقتاً، ولا يعدو كونه تأجيلاً لتحصيل ضرائبٍ حالية، ليُعاد تحصيلها في وقتٍ لاحقٍ، وبالتالي فإنّ حجم الادّخار الكلي المحلي لن يتأثر بانخفاض الضرائب، باعتبار أنّ الانخفاض في الادّخار الحكومي، سوف تعوّضه الزيادة في الادّخار الخاص، وبذلك يتّضح من نظرية "ريكارد" أنّ عجز الموازنة المؤقت، لن يكون له تأثيرٌ على الميزان التجاري (Vamvoukas, 1999, pp. 1093-1100).

ب- الفكر الكينزي:

تبني هذا الفكر وجود علاقة مباشرة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وحدّد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الميزان التجاري، فارتفاع العجز في الموازنة العامة، من وجهة نظر كينز، ينجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي ينخفض حجم الادّخار الحكومي نتيجة الزيادة في الإنفاق الحكومي، وفي ظلّ نظام سعر صرفٍ مرّن، فإنّ ارتفاع معدّل الفائدة الناجم عن انخفاض حجم الادّخار المحلي، سوف يتسبّب في زيادة الطلب على العملة المحليّة، فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية الأخرى، ممّا يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويحدث العجز في الميزان التجاري، وبذلك يكون عجز الموازنة العامة قد تسبّب في عجز الميزان التجاري وترافق معه (الكسواني، 2001، ص9).

ت- الاتجاه الذي يربط العجز في الموازنة العامة بالعجز في الميزان التجاري من خلال العلاقة المتداخلة بين كلٍ منهما وبين الدخل القومي والإنتاج:

تؤدي الزيادة في الدخل والإنتاج إلى زيادة الواردات، كما تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية المفروضة على الدخل والأنشطة الإنتاجية المحلية، والإيرادات الضريبية المتحصلة من الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية (الواردات)، وغالباً ما تكون نسبة الزيادة في الإيرادات الضريبية المتحصلة من الرسوم الجمركية أعلى من نسبة الزيادة في الإيرادات الضريبية المحلية، وبالتالي تعتمد بعض الدول في تمويل العجز في الموازنة العامة على الإيرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية، وكلما زادت نسبة الإيرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات إلى الإيرادات الضريبية المحلية، اتجهت الدولة أكثر إلى زيادة وارداتها لتنمية الإيرادات العامة، وذلك على حساب الإيرادات الضريبية المحلية المتحصلة من الدخل والأنشطة الإنتاجية المحلية، وهذا ما يتسبب غالباً في تزامن العجز التجاري مع عجز الموازنة العامة، وخاصةً عندما يتم توجيه الإيرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، نحو تغطية العجز في الموازنة العامة، دون إيلاء أي اهتمام بحماية الإنتاج المحلي، أو الحد من معدلات التضخم المستورد، ويتجلى هذا التداخل بين العجزين واضحاً في الاقتصادات النامية المفتوحة على العالم الخارجي، أكثر منه في الاقتصادات المتقدمة (الجعفري، والعارضه، 2002، ص25).

ث- الاتجاه الذي يربط العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري بالطلب الفعال:

ينجم عجز الموازنة وفقاً لهذا الاتجاه عن زيادة الإنفاق الحكومي، وباعتبار أن هذا الأخير عنصرٌ من عناصر الطلب الفعال، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تزيد مستوى الدخل بفعل مضاعف الإنفاق الحكومي، وبزيادة مستوى الدخل سوف يزداد الطلب على الإنتاج، وخاصةً على المنتجات المستوردة، وبالتالي تزداد حصيله الواردات أكثر من الصادرات، مما يتسبب في حدوث عجز في الميزان التجاري (Darrat, 1988, pp. 879-887).

ج- الاتجاه الذي يربط العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري بسعر الفائدة والاستثمار الأجنبي:

تتسبب الزيادة في عجز الموازنة العامة، وفقاً لهذا الاتجاه، بارتفاع سعر الفائدة، الذي ينجم عن انخفاض الادخار المحلي، فالزيادة في عجز الموازنة العامة تنجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، الذي يتسبب أيضاً بانخفاض الادخار الحكومي، وبالتالي انخفاض الادخار المحلي، وارتفاع

سعر الفائدة، ويتسبب ارتفاع سعر الفائدة في زيادة الاستثمار الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، فيرتفع سعر صرف العملة المحليّة، وتزداد الواردات وتتنخفض الصادرات، ويحدث العجز في الميزان التجاري (جديتاوي، وطراونة، 2015، ص8).

وأياً كانت وجهة النظر التي تربط بين عجز الموازنة العامّة والميزان التجاري، فإنّ طبيعة العلاقة بين العجزين تحكمها السياسات الاقتصادية للدولة، وخاصّةً الماليّة وفقاً للاعتبارات التالية:

– نسبة الإيرادات الضريبية المتحصّلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات إلى الإيرادات العامة الكلية، فكّما زادت هذه النسبة، زاد توجّه الاقتصاد نحو المصادر الخارجية لتمويل العجز في الموازنة.

– نسبة الإنفاق الحكومي التطويري (الرأسمالي) إلى الإنفاق الحكومي العام، فكّما زادت هذه النسبة، زاد تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الدخل القومي الإجمالي.

– مدى قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة الاحتكار والإغراق والتّهرب، فكّما انخفضت قدرة الاقتصاد على مواجهة هذه الممارسات، زاد العجز في الميزان التجاري، دون زيادة الإيرادات المتحصّلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، وبالتالي زيادة التّسرب المالي من الإيرادات العامّة، ممّا يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامّة.

– مدى قدرة الدولة على توفير الحوافز لدعم الصادرات، فرغم أنّ هذه الحوافز تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، إلا أنّها ستؤدي إلى زيادة الدخل والإنتاج في الأجل الطويل، وبالتالي سوف تزداد الإيرادات الضريبية المحليّة المتحصّلة من الدخل والإنتاج، على حساب الإيرادات المتحصّلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات.

– توجيه الإنفاق الحكومي لدعم القطاعات الإنتاجية الأكثر كفاءة، أو للاستثمار في البنية التحتية اللازمة للتنمية، كالطاقة والنقل والاتصالات والري، فكّما زادت نسبة الإنفاق الحكومي الموجه لهذه القطاعات، كلّما كان الإنفاق الحكومي محفّزاً للتجارة الخارجية، وتنمية الصادرات.

– زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة، وضرائب الشراء المفروضة على الواردات من السلع الاستهلاكية، أكثر من تلك النسبة المفروضة على السلع المحليّة المناظرة لها، ممّا سيؤدي

إلى زيادة تدريجية في الإنتاج والدخل، وزيادة اعتماد الموازنة العامة على التمويل الذاتي من الأنشطة الإنتاجية المحلية (الجعفري، والعارضة، 2002، ص 28-30).

يتضح مما سبق، أن العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية، تكون واضحة ومباشرة في الاقتصادات النامية المفتوحة على العالم الخارجي، التي تلجأ إلى تمويل الخزينة بالاعتماد على الإيرادات الضريبية غير المباشرة، المتحصلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، فأصل أن تهدف الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية إلى حماية المنتج المحلي ودعم قدرته على منافسة الواردات، وتخفيض اعتماد الاقتصاد القومي على الاقتصادات الخارجية في تلبية الطلب المحلي، وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري، ولكن ما يحدث في الاقتصادات النامية، أن اعتمادها على الرسوم الجمركية في تمويل الخزينة، تسبب في انحسار قدرتها على توليد الإيرادات المحلية اللازمة لتمويل الخزينة، فزيادة الواردات يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي والدخل، وينخفض معه الطلب على العمالة، فتزداد معدلات البطالة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية المحلية المتحصلة من الدخل والإنتاج، وفي حال استمرار هذا الاتجاه، فإن تمويل الواردات قد يتطلب الاعتماد على مصادر خارجية، سواء كانت قروضاً أو مساعدات، أو تصدير العمالة المحلية للعمل خارج إطار الاقتصاد القومي، مما يعني إحداث المزيد من التشوّهات والاختلالات في الاقتصاد.

ثانياً: العلاقة الرياضية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري:

تقدم المتطابقة الاقتصادية بين الطلب الكلي والعرض الكلي أساساً نظرياً لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، فمكونات الناتج المحلي الإجمالي تتمثل بالمتطابقة:

$$Y = C + I + G + (X-M) \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

C : الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي.

I : الاستثمار.

G : الانفاق الحكومي.

X : الصادرات من السلع والخدمات.

M : الواردات من السلع والخدمات.

أما استخدامات الناتج المحلي الإجمالي فتتمثل بالمتطابقة:

$$Y = C + S + T \quad \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

S : الادّخار الخاص.

T : إيرادات الحكومة من الضرائب.

وبمساواة المتطابقة (1) مع المتطابقة (2) يكون:

$$C + I + G + (X-M) = C + S + T$$

$$I + G + (X-M) = S + T$$

$$(X-M) = (S - I) + (T - G) \quad \dots\dots\dots(3)$$

$$Td = Sd + Bd$$

يمثل المقدار $(Td = X - M)$ رصيد الميزان التجاري، أي الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ويمثل المقدار $(Sd = S - I)$ رصيد موارد القطاع الخاص، أي الفرق بين الادّخار الخاص والاستثمار الخاص، بينما يمثل المقدار $(Bd = T - G)$ رصيد الموازنة العامة، أي الفرق بين الإيرادات العامة والتّنفقات العامة (Zengin, 2000, pp. 221-222).

تدلّ المتطابقة (3) أنّ عجز الميزان التجاري يساوي مجموع عجز الموازنة العامة وموارد القطاع الخاص، وبالتالي فإنّ زيادة عجز الموازنة العامة $(Bd = T - G)$ سوف يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري $(Td = X - M)$ ، إذ أنّ زيادة عجز الموازنة النّاجم عن زيادة الإنفاق الحكومي (G) ، أو انخفاض الضرائب (T) ، سوف يؤدي إلى زيادة الدّخل (Y) ، وبالتالي سوف يزداد الطلب على الواردات (M) ، وترتفع حصيلتها، ومن ناحية ثانية فإنّ عجز الموازنة العامة قد يتسبّب في ارتفاع سعر الفائدة، وارتفاع سعر صرف العملة المحليّة، ممّا يؤدي أيضاً إلى زيادة الواردات (M) ، وانخفاض الصادرات (X) ، كما أنّ انخفاض الضرائب (T) ، أو زيادة

الانفاق الحكومي (G)، سوف يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي عن احتياجات الاستثمار، وبالتالي يختل شرط التوازن ($S = I$)، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

وبتحليل آخر للمتطابقة ميّر "سامي خليل" بين حالتين مختلفتين، الحالة الأولى التي تفترض ثبات عجز موارد القطاع الخاص، أي يكون الفرق ($S - I$) مستقرًا طوال الوقت، فإنّ التغيرات التي تطرأ على الموازنة العامة ستنتقل تماماً إلى الميزان التجاري، أمّا الحالة الثانية التي تفترض أنّ التغيرات التي تطرأ على الموازنة العامة، سوف يتمّ تعويضها بشكلٍ كاملٍ من خلال التغيير في موارد القطاع الخاص، وبالتالي لن يكون هناك تأثيراً للتغيرات في الموازنة العامة على الميزان التجاري (خليل، 1994، ص 135-137).

ويرى الدّارس أنّ التّحقّق من طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، يتطلّب تحليل مكونات هذين العجزين وتأثيراتها الاقتصادية، فإذا عدنا للمتطابقة (3)، لا بدّ من تحليل مكونات رصيد الموازنة العامة بشكلٍ أكثر تفصيلاً، فإذا كانت نسبة كبيرة من الضرائب (T) تتحصّل من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات (M)، فإنّ هذه الضرائب تزداد كلّما زادت الواردات، وهو ما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري ($Td = X - M$)، أمّا بالنسبة للإنفاق الحكومي (G)، فهو يعتمد تماماً على الضرائب المحليّة والرسوم الجمركية، فكّلما زاد الناتج المحليّ الإجمالي، فإنّ الضرائب المحليّة سوف تزداد، ولكن هذه الزيادة غالباً ما تكون أقلّ من الزيادة في الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، لأنّ زيادة الدّخل عادةً ما تتبعها زيادة في الواردات، وخاصّةً في الاقتصادات النامية.

ثالثاً: أهميّة دراسة وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري:

تركز اهتمام الاقتصاديين خلال العقود الثلاثة الماضية، على تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، لما لهذا التحليل من أهميّة كبيرة على صعيد الدّول المتقدّمة والنامية على حدّ سواء، ففي الدّول المتقدّمة أصبح تزامن العجزين، يؤرّق صانعي السياسات الاقتصادية، فاتّجهوا إلى تحليل العلاقة بين العجزين، لعلّهم يجدوا ضالّتهم في السياسات الماليّة والتجاريّة الكفيلة بتحسين الأداء الاقتصادي، وضمان استمرار النّمو، ودفع عجلة التّسمية الاقتصاديّة المستدامة، أمّا في الدّول النامية، التي عانت اقتصاداتها، طوال سنواتٍ كثيرةٍ، من اختلالاتٍ وتشوهاتٍ هيكليةٍ مزمنةٍ، حالت دون استقرار هذه الاقتصادات، وقوّضت فرص النّمو والتّسمية

فيها، فإنّ تزامن عجز الموازنة العامّة والميزان التجاري، أضاف لهذه التّشوّهات الكثيرة تشوّهاً آخر، كانت له أبعادٌ وآثارٌ سلبيةٌ على أداء تلك الاقتصادات، ولهذا انصبّ اهتمام الاقتصاديين في هذه الدّول على تحليل العلاقة بين العجزين، بهدف تحديد الآليات المناسبة، التي قد تساهم في إعادة التّوازن للميزانين المالي والتّجاري، أملاً في الانطلاق نحو إعادة التّوازن لكافة الاختلالات البنيويّة التي تعاني منها اقتصادات بلدانهم.

وتتجلى أهميّة تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامّة والميزان التجاري من خلال النّقاط التّالية:

أ- تكمن أهميّة دراسة وتحليل العلاقة بين العجزين، كونها تعكس طبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخارجي، وبالتالي فإنّ تحديد مكامن الخلل في هذه العلاقة سوف يساهم في تحديد العلاج المناسب لتصويب هذه العلاقة، بما يعزّز الأداء الاقتصادي، وتحقيق النّمو والتّنمية المستدامة، إذ أنّ وجود علاقةٍ بين عجز الموازنة العامّة والميزان التجاري، أيّاً كانت طبيعتها، يعني أنّ السّياسات الاقتصاديّة الكليّة التي ستقلّص العجز في أحد الميزانين، فإنّها قد تساهم أيضاً في تقليص العجز في الميزان الآخر، بمعنى أنّ تحليل العلاقة بين الميزانين المالي والتّجاري، سوف يحدّد مدى قدرة القطاع العام، من خلال سياسته الماليّة المتجدّدة في طرفي الموازنة العامّة، على التّأثير في بنية الميزان التجاري، ومن جهةٍ ثانيةٍ، سوف يحدّد هذا التّحليل أيضاً مدى قدرة القطاع الخارجي في التّأثير على السّياسة الماليّة للقطاع العام (داغر، والشّامي، 2007، ص120).

ب- إنّ تحديد العوامل المحدّدة للعجز في الموازنة العامّة من جهةٍ، والعوامل المحدّدة للعجز في الميزان التجاري من جهةٍ ثانيةٍ، وربط هذه المحدّدات بالعلاقة المفترضة بين العجزين، سوف يساهم بشكلٍ أكثر كفاءةً في ربط أدوات السّياسات الماليّة والتّجاريّة، التي من شأنها تخفيف الآثار النّاجمة عن عجز الميزانين، ومحاولة التّحكّم بهما وضبطهما (الجّعفري، والعارض، 2002، ص6).

ت- في تحليلهم للعلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، حاول بعض الاقتصاديين تقليص عجز الحساب الجاري عن طريق تقليص عجز الموازنة العامّة، لكن البعض الآخر أشار إلى أنّ عجز الحساب الجاري لا يسبّب مشكلةً في حدّ ذاته، فالحساب الجاري الأمريكي يعاني عجزاً مستمراً منذ مائة عامٍ تقريباً، ولجأ الأمريكيون للاقتراض الخارجي لاستيراد السلع الرّأسماليّة اللّازمة للتّنمية والتّصنيع، ممّا ساعد في تأسيس اقتصادٍ قويٍّ بعيداً

عن مدّخراته الخاصّة، لذلك كان لابدّ من التّمييز بين أسباب عجز الحساب الجاري إنّ كانت تعود لسياسات التّوسّع في عرض النّقود، أم نتيجة العجز في الميزان التّجاري، فإذا كانت الأسباب تتعلّق بزيادة عرض النّقود، فإنّ تقليص العجز في الموازنة العامّة سوف يساهم في تقليص العجز في الحساب الجاري، أمّا إذا كانت الأسباب تتعلّق بعجز الميزان التّجاري، فإنّ العجز في الحساب الجاري لا يسبّب مشكلة، طالما أنّ الواردات متركّزة على السّلع الرّأسماليّة اللاّزمة للتّمية والتّصنيع (الكسواني، 2001، ص13-14).

ث- يساهم تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامّة والميزان التّجاري في كشف أوجه قصور الإنتاج المحلّي عن تلبية احتياجات المجتمع من السّلع الاستهلاكيّة والاستثماريّة، وقصور تصريف الفائض من هذه السّلع، وذلك من خلال تحليل العناصر المكوّنة لهذين العجزين (X,M,T,G)، فانخفاض قدرة الصّادرات على تغطية الواردات يعطينا مؤشراً على الاعتماد المفرط على الخارج في تلبية الطّلب الاستهلاكي المحلّي، وارتفاع نسبة الإيرادات الجمركيّة إلى الإيرادات العامّة يعطينا مؤشراً أيضاً على الاعتماد المفرط على الخارج في تمويل الخزينة، كما أنّ زيادة نسبة الواردات إلى الإنفاق الاستهلاكي يعطينا مؤشراً على تزايد الحاجة إلى موارد ماليّة لتمويل هذه الواردات، وممّا لا شكّ فيه أنّ تحليل هذه المؤشّرات سوف يساهم في تحديد أدوات السّياسات الماليّة والتّجارية التي يمكن أن تُستخدم في صياغة سياساتٍ فعّالةٍ كفيلةٍ بإزالة التّشوّهات والاختلالات التي تعاني منها الاقتصادات النّامية، والتي يمثّل التّزامن بين العجزين أحد أهمّ مظاهرها (أحمد، 2007، ص5).

ج- تتّضح أهميّة دراسة وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامّة والميزان التّجاري في الاقتصادات النّفطيّة أكثر منها في الاقتصادات غير النّفطيّة، فالاقتصادات النّفطيّة تتسم بسماتٍ محدّدة ترسم طبيعة العلاقة بين العجزين من جهة، وبين العناصر المكوّنة لهذين العجزين (X,M,T,G) من جهةٍ ثانيةٍ، فعجز الموازنة العامّة هنا لا ينجم عن تخفيض الضّرائب على الدّخل، بل ينجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، وعدم قدرة الحكومة على ضبط هذا الإنفاق، فالنسبة الأكبر من الإيرادات العامّة تتحصّل من العائدات النّفطيّة، التي لا تتحدّد بعواملٍ داخليّةٍ، بل تتأثّر بقوى العرض والطّلب الخارجي، ولذلك فإنّ العلاقة بين العجزين في الاقتصادات النّفطيّة تتحدّد من خلال الإنفاق الحكومي (G)، والواردات (M)، بحيث أنّ زيادة الإنفاق الحكومي (G) سوف يزيد عجز الموازنة (Bd= T-G)، وبالتالي

سوف يزداد الدّخل (غير النفطى) بفعل مضاعف الإنفاق الحكومى ، وبتزادة الدّخل تزداد الواردات، ويزداد العجز فى الميزان التّجارى (الكسونى، 2001، ص 13-14).

ح- وقد اعتبر دليل صندوق النقد الدّولى أنّ الميزان التّجارى من المقاييس المهمّة المشتقّة كموازين فى الحسابات الدّوليّة، وهى ليست معاملات أو تدفّقات أخرى، وإنّما هى افتراضات اقتصاديّة تُحسب بطرح مجمل أو أكثر من مجمل، أو مجموعة مجملاتٍ أخرى، وهى أداة تحليليّة مهمّة تلخّص قيم تدفّقاتٍ محدّدة تمّ قيد كلٍّ منها بصورةٍ منفردةٍ فى الحسابات الدّوليّة، وتتضمّن المقاييس المشتقّة قدرًا كبيراً من المعلومات، وتشمل بعض أهمّ القيود فى الحسابات الدّوليّة، إلّا أنّ فهمها يكون أفضل، وفائدته التحليليّة أكبر، إذا تمّ تناولها مقترنةً بالمجملات التي تمّ اشتقاقها منها (صندوق النقد الدّولى، 2009، ص48).

يتّضح ممّا سبق أنّ أهميّة تحليل العلاقة بين الميزانين المالى والتّجارى تكمن فى مساهمة هذا التحليل فى استشراف الخيارات المثلى، والبدائل الممكنة لإعادة صياغة السياسات المالىّة والتّجارىة الكفيلة بمعالجة التّشوّهات الهيكلية فى الاقتصادات التي تعاني من عجزٍ مستمرٍ فى هذين الميزانين، وتحفيز النّمو والتّتمية المستدامة، وذلك من خلال تفعيل الآليات المناسبة لضبطهما والتحكّم بهما، أو على الأقلّ تخفيف الآثار الاقتصادية الناجمة عنهما وانعكاسها على كافّة المؤشّرات الاقتصادية الكليّة.

ويضيف الدّارس أنّ أهميّة تحليل الميزانين المالى والتّجارى، والعلاقة المفترضة بينهما، تبرز من خلال تقاطع تأثير وتأثر كلٍّ منهما بالأسواق المالىّة الدّاخلية والخارجية، وخاصّةً أسواق أسعار الصّرف وأسواق السّنّدات التي تتأثر بشكلٍ مباشرٍ فى العجوزات التي تحدث لهذين الميزانين، هذا فضلاً عن أنّ كلا العجزين يُعتبر من العوامل الرّئيسة التي تتسبّب فى نشوء المديونية الخارجيّة وتفاقمها فى معظم الدّول، وبالتالي فإنّ تحليل الميزانين المالى والتّجارى سيمكّن صانعي السياسات الاقتصادية من تخفيف الآثار السّلبية الناجمة عنهما.

الفصل الثالث

تطور وتحليل عجز الموازنة العامة والميزان التجاري الفلسطيني

المبحث الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الفلسطيني

المبحث الثاني: تحليل عجز الموازنة العامة الفلسطينية

المبحث الثالث: تحليل عجز الميزان التجاري الفلسطيني

الفصل الثالث: تطوّر وتحليل عجزى الموازنة العامة والميزان التجاري الفلسطيني

المبحث الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الفلسطيني:

لم يتمتع الاقتصاد الفلسطيني بالاستقلال الكامل في أيّ فترةٍ من تاريخ المنطقة الطويل، ومن ثمّ فهو لم ينمّ أو يتطوّر في ظروفٍ طبيعيّةٍ تتوفّر فيها مقومات التطوّر والنّماء، فمنذ اللحظات الأولى لاحتلالها الأراضي الفلسطينيّة (الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة)، أعطت إسرائيل لنفسها السّلطة للسيطرة على تنظيم النّشاط الاقتصادي في هذه الأراضي المحتلّة، وتمّ ذلك عن طريق مجموعةٍ كبيرةٍ من الأوامر والمراسيم العسكريّة، عمل بعضها على تعديل القوانين الأردنيّة والمصريّة التي كانت سارية في الضّفة وغزّة قبل الاحتلال، وبما يحقّق أهداف الاحتلال، في حين كان معظمها يمثّل لوائح جديدة فُرِضت عقب الاحتلال، وقد أخضعت تلك الأوامر العسكريّة نطاقاً عريضاً من الأعمال والمرافق ذات الأهميّة الحيويّة لإبقاء الاقتصاد الفلسطيني خاضعاً لقيودٍ قاسيةٍ.

وبصفةٍ عامّةٍ يعكس الرّخم الرّئيسي لتلك التّدابير التّوجّهات الأساسيّة للسياسة الإسرائيليّة، وتكفل قبل كلّ شيءٍ ألاّ يتعارض النّشاط الاقتصادي الفلسطيني مع المصالح الاقتصاديّة الإسرائيليّة أو يضرّ بها، ممّا أدّى إلى إلحاق اقتصاد الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة بالاقتصاد الإسرائيلي في ظلّ علاقةٍ غير متوازنةٍ حيث لا يوجد تكافؤٌ بين الاقتصادين (الأونكتاد، 1989، ص1).

سنقدّم في هذا المبحث استعراضاً موجزاً لنشأة وتطوّر الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، ثمّ نتعرّض بالتّحليل لتطوّر الاقتصاد الفلسطيني بعد اتّفاق أوسلو وقيام السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، من خلال تحليل الحسابات القوميّة الفلسطينيّة وتطوّراتها في ظلّ بروتوكول باريس الاقتصادي.

أولاً: نشأة وتطوّر الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994):

هدفت سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني (الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة)، وجعله تابعاً بصورةٍ تامّةٍ للاقتصاد الإسرائيلي، وحرمانه من التطوّر وإقامة علاقاتٍ طبيعيّةٍ مع دول العالم الأخرى، ولقد شملت هذه الممارسات جميع أوجه النّشاط الاقتصادي.

بيد أن هذه التبعية التي فرضت على الاقتصاد الفلسطيني، كما يشير أحد الخبراء، هي تبعية خطيرة، مترامية المدى ومرهقة، وهي ذات صفة متميزة وغير نمطية، حيث تصل إلى ما هو أبعد من حدود محتوى مصطلح التبعية السائد في أدبيات التنمية، بحيث أن مفهوم هذا المصطلح ينبغي أن يُحاط بالاستدراكات لكي لا يكون استعماله مضللاً، ذلك أن التبعية في أماكن أخرى، ليست مفروضة قسراً على الأقطار، وليست استلابية، ولا هي تتميز بالاستيلاء البدائي على الموارد والممتلكات (صايغ، 1989، ص265).

إن تجريد الفلسطينيين من سلطة ممارسة حقوقهم في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي هو أحد أبرز أوجه التبعية، فالفلسطينيون في ظل الاحتلال أصبحوا غير قادرين على ممارسة حقوقهم الاقتصادية بما فيها الحق في إدارة واستغلال مواردهم الطبيعية وخاصة الأرض والمياه، وحُرموا من تخطيط وتنفيذ البرامج الكفيلة بتنمية مجتمعهم واقتصادهم.

لقد وضعت سلطات الاحتلال منظومة كاملة من المعوقات لضمان حالة التبعية واستمرارها، تتجاوز المعوقات المتعلقة بحظر التبادل التجاري المباشر مع العالم الخارجي، ومنع إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية، وإغلاق المصارف الوطنية، إلى تشكيل حالة ضعيفة وممزقة جغرافياً وسياسياً داخل الأراضي المحتلة، بسبب تغلغل المستوطنات الصهيونية بين مراكز السكان وعبر خطوط المواصلات، والسيطرة على المياه والطرق، ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي، وتضييق مجال التكتلات الكبيرة، سواءً أكانت منشآت تسعى لأن تصبح شركات ذات إمكانات اقتصادية مهمة، أم تجمعات عمالية ومهنية، عكست هذا التمزق القيود التي قللت من التكامل القطاعي والتفاعل المتبادل والمكثف، بما في ذلك الصعوبات التي تواجه إقامة الصناعات الزراعية، والبنوك التي تستطيع دعم وتمويل الاستثمارات، وإقامة المرافق العامة الضرورية، ناهيك عن أن الاحتلال قد عزل الضفة الغربية وقطاع غزة عن محيطها العربي وامتدادها العالمي، ومن ثم فقد أصبح الاقتصاد ضعيفاً وتابعاً بشكل كامل (صايغ، 1989، ص273)⁽¹⁾.

يؤكد البنك الدولي في دراسة موسعة من ستة أجزاء أعدّها حول تنمية الأراضي المحتلة في ظل السلام عام 1993، على هشاشة وضعف الاقتصاد الفلسطيني بعد سنوات الاحتلال الطويلة، حيث تصف الدراسة اقتصاد الأراضي المحتلة بأنه اقتصاد خدماتي بشكل رئيسي، تشكل

1 أنظر كذلك:

– أنطوان منصور، اقتصاد الصمود (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984) ص162 وما بعدها.
– دائرة الشؤون الاقتصادية، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، مجلة صامد الاقتصادي العدد 577 تموز 1989، ص 9 وما بعدها.

الخدمات فيه 50% من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة 8%، والبناء 12%، والزراعة 30%، والصفة البارزة لاقتصاد الأراضي المحتلة اندماجه الوثيق واعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي، فحوالي ثلث القوى العاملة في الأراضي المحتلة تعمل في إسرائيل (على أساس يومي)، وساهمت عائدات أعمالهم بأكثر من ربع الناتج القومي الإجمالي للأراضي المحتلة، كما تستحوذ إسرائيل على 90% من تجارة الأراضي المحتلة (World Bank, 1993, p1). نتيجة لاستمرار هذه التبعية الخطيرة طوال فترة الاحتلال، فقد ظهرت مجموعة من الاختلالات الهيكلية لاقتصاد المناطق المحتلة في عدة مجالات (World Bank, 1993, p5):

- الاعتماد الكبير على المصادر الخارجية لتوظيف قوة العمل الفلسطينية.
 - درجة التصنيع المنخفضة بشكل غير عادي.
 - سيطرة العلاقات التجارية مع إسرائيل على الهيكل التجاري بشكل كبير مع عجز تجاري متزايد.
 - عدم ملاءمة البنية التحتية والخدمات العامة.
- وفيما يلي استعراض موجز لكل بند:

أ- أسواق العمل:

شهدت الفترة (1967-1987) زيادة توظيف العمالة الفلسطينية في اتجاهين، حيث اتجهت العمالة غير الماهرة للعمل داخل إسرائيل، بينما اتجهت العمالة الماهرة إلى دول مختلفة في أنحاء العالم، وخاصةً دول الخليج، فقبل حرب 1967 لم يكن للصفة الغربية وقطاع غزة أية علاقات اقتصادية مع إسرائيل، وقد تغير ذلك بشكل سريع بعد الاحتلال وبصورة قسرية، فارتفع عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل تدريجياً ليصل إلى 75 ألف عامل عام 1980، وإلى 109 آلاف عامل بحلول العام 1987، وهذا العدد يمثل 35% من السكان العاملين في الضفة، و45% في قطاع غزة، لكن هذا العدد انخفض بشكل ملموس بعد الانتفاضة الأولى عام 1987، حيث تشير دراسة للأونكتاد أن حوالي 40% من هذا العدد قد فقد وظائفه بحلول عام 1990 (UNCTAD, 1989, p29).

كانت الغالبية الساحقة للتوظيف في القطاعات التي لا تتطلب عمالة ماهرة، مثل قطاع البناء الذي استوعب حوالي 50% من العمالة الفلسطينية في إسرائيل، بينما لم يعمل في وظائف حرفية وفنية وكتابية سوى 2% فقط من العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وقد كانت مساهمة دخول هؤلاء

العمال في الناتج القومي كبيرة ومؤثرة، حيث وصل حجمها إلى 350 مليون دولار عام 1980، ثم ارتفعت إلى 675 مليون دولار عام 1987، وعموماً فقد بلغت نسبة عوائد عناصر الإنتاج من الخارج حتى 1987 حوالي 35% في المتوسط من الناتج القومي الإجمالي (UNCTAD, 1987, p4,18).

وبعد حرب الخليج الأولى وفي ظل استمرار انتفاضة 1987، نشأ وضع حرج في الأراضي الفلسطينية نتيجة تعاظم البطالة والعمالة الناقصة وظهور الفقر وخاصة في قطاع غزة، وإن كان هذا نابعاً أساساً من تدني فرص العمل للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل وفي دول الخليج، وإغلاق إسرائيل لأبوابها بصورة متكررة لأسباب أمنية، فإن ثمة عوامل محلية تسببت في هذا الوضع الحرج كذلك، وخاصة فيما يتعلق بعجز قطاعات الاقتصاد الفلسطيني المحلي (باستثناء الزراعة) عن استيعاب العمال الفلسطينيين، الذين فقدوا فرص عملهم في إسرائيل (وعددهم لا يقل عن 40 ألف عامل منذ عام 1988)، وكذلك الداخلين الجدد إلى سوق العمل (حوالي 13 ألف عامل سنوياً)، والعائدين من الكويت وبلدان الخليج منذ عام 1990 (حوالي 15 ألف عامل)، بالإضافة إلى الذين أصبحوا بمثابة عمالة زائدة بسبب هبوط مستويات الإنتاج في القطاعات المحلية.

من الطبيعي والحال كذلك، أن تتزايد معدلات البطالة لتصل إلى 25% من قوة العمل البالغة 350 ألف عامل وذلك في نهاية عام 1993، حسب مصادر دولية، بينما قدرتها المصادر الفلسطينية بنسبة 40% (UNCTAD, 1994, p14).

ب- هيكل الإنتاج :

نجم عن الاعتماد الكبير على أسواق العمل الخارجية لاستيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية، ضعف القطاعات الاقتصادية، وخاصة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، إذ أن نصيب الإنتاج الصناعي في الأراضي المحتلة من الناتج المحلي الإجمالي أقل من 8% في المتوسط وهي لم تزد عن 9% خلال الفترة 1967-1993 (الأونكتاد، 1994، ص4) ، وهذا أقل بكثير من بلدان أخرى بمستويات دخل مماثلة، كما أن القطاع السياحي، وهو صناعة ذات إمكانات كبرى في الأراضي المحتلة، ظلت راكدة أيضاً وربما تناقصت بالفعل، بسبب النقص في البنية التحتية مثل الفنادق ووكالات السفر وغيرها (World Bank, 1993, p6).

أما قطاع الخدمات فتسيطر على الإنتاج فيه المشاريع الصغيرة المتخلفة، رغم أنّ المبادرة الفردية والإبداع، على مستوى الشركات بارزان تماماً في الأراضي المحتلة -حسب البنك الدولي- فإنّ هذا لم يؤدّ إلى أداءٍ قويّ، فقد ظلّ الاقتصاد قائماً وبشكلٍ كبيرٍ على صناعاتٍ صغيرةٍ وصغيرةٍ جداً وعلى الملكية الفردية، ففي القطاع الصناعي هناك 5% من الشركات فقط توظّف أكثر من عشرين شخصاً، وحوالي ثلثي الشركات توظّف أقلّ من خمسة أفراد، ولم يحدث تطوير للقطاع الصناعي خلال الفترة، فضلاً عن إهماله، ممّا عرقل تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، كما أنّ صغر حجم الشركات، وتخلّف خدمات التسويق، وغياب البنية التحتية ونظم التوزيع، يقيد المنتجين بالبيع مباشرةً إلى المستهلكين في منطقةٍ جغرافيةٍ صغيرةٍ (غالباً بلدة أو قرية واحدة)، وهذا يقلّل المنافسة ويضّر بشكلٍ حادٍ بالكفاءة ويمنع تكامل الأسواق (Gharaibeh, 1985, p83⁽¹⁾).

لقد ظلّ استثمار القطاع الخاصّ في الأصول الإنتاجية منخفضاً إلى أقصى حدّ، فمع أنّ التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وصل حوالي 27% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1968-1992)، إلّا أنّ البناء (وخاصةً الإسكان) ساهم بأكثر من 80% من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، لذلك لم يعوّض الاستثمار في الصناعة غالباً، معدّل تآكل رأس المال المخزون (العجلة، 2010، ص45).

ويرى البنك الدولي أنّ هناك عدّة عوامل تسببت في انخفاض مستوى الاستثمار، تتمثّل في عدم الاستقرار السياسي، وحواجز التنقّل التي تعيق الحركة بين المدن والمناطق الفلسطينية، والنظم التقليدية، والمناخ الضريبي، وغياب النظام المالي الداعم، إضافةً إلى المستوى المنخفض للوساطة المالية الرسمية، وغياب المؤسسات المالية اللازمة لحشد وتخصيص الأموال، لذلك فإنّ استثمارات القطاع الخاص محدودةً بمدخرات الأفراد وبتوليد الأموال داخلياً.

أما على صعيد القطاع الزراعي، الذي أشرنا مسبقاً أنّه ساهم بحوالي 30% من الناتج المحلي خلال الفترة (1967-1993)، فقد ظلّت إمكانية نموّ هذا القطاع مقيدةً بتناقص موارد الأرض والمياه، وبالعلاقات التجارية مع إسرائيل، حيث تشير الدراسات أنّه بحلول العام 1992، ونتيجة لاستمرار سياسة نزع ملكية الأراضي الفلسطينية، أصبح أكثر من 53.7% من الأراضي

1 أنظر كذلك:

أبو كشك، بكر، التنمية الصناعية والسياسات في المناطق المحتلة، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989) ص 181 وما بعدها.

الفلسطينية المحتلة خاضعة لسيطرة السلطات العسكرية الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين (UNCTAD, 1991, p11)، أما موارد المياه فقد خضعت لسيطرة صارمة، فمعظم الموارد المائية للضفة الغربية حوّلت لاستخدام إسرائيل ومستوطناتها، وتم تخصيص 120 مليون متر مكعب للاستخدامات الفلسطينية مقابل تخصيص 560 مليون متر مكعب للاستخدام الإسرائيلي (UNCTAD, 1989, p19).

إن القيود التي فرضت على موارد المياه، بما في ذلك القيود الإدارية على استغلال المياه السطحية، والتكاليف العالية للمياه بسبب تجديد الآبار القديمة، ومنع حفر آبار جديدة إلا في حالات نادرة، كل ذلك أدى إلى انخفاض المساحة المروية في الزراعة الفلسطينية، بينما في قطاع غزة أدت مستويات الملوحة المتزايدة في مياه الآبار إلى المزيد من القيود على الإنتاج الزراعي (العجلة، 2010، ص45).

ت - التجارة:

لعل أكثر التطورات أهمية التي طرأت على تجارة الأراضي المحتلة خلال الفترة 1967-1993، تمثلت في إعادة توجيه التجارة نحو إسرائيل بشكل أساسي، وحدث عجز تجاري ضخم ومستمر، كما أن القيود القانونية والأمنية على التجارة مع الأردن وعبره، إلى جانب العقوبات المتنوعة أمام التجارة مع باقي العالم، قد ساهمت في تشويه قطاع التجارة الخارجية، فبعد أن كانت العلاقات التجارية معدومة قبل الاحتلال، أصبحت إسرائيل الشريك التجاري الوحيد عملياً للأراضي المحتلة، حيث فرضت إسرائيل على الأراضي المحتلة وضعاً غير متكافئ يسمح بدخول البضائع الإسرائيلية إليها بحرية تامة، بينما يضع قيوداً على دخول البضائع الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية، وبصفة عامة كانت أكثر من 90% من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، وأكثر من 75% من الصادرات تذهب إلى إسرائيل، ترافق ذلك مع عجز تجاري كبير وصل إلى 675 مليون دولار عام 1987، تطوّر إلى 800 مليون دولار سنة 1993 بنسبة 23% من الناتج القومي الإجمالي (النقيب، 1997، ص27).

ولا شك أن دخل العمالة الفلسطينية كان يساهم في تغطية هذا العجز بشكل كبير، وهناك عدّة عوامل ساعدت في تسهيل تدفق السلع من إسرائيل إلى الأراضي المحتلة وبالعكس، منها حرية دخول هذه السلع دون رسوم جمركية، وعدم ارتفاع تكاليف النقل، والتعامل بالعملة المحلية

الإسرائيلية (الليرة ثم الشيكل ثم الشيكل الجديد) في عمليات الشراء والبيع، ثم الاستفادة من العملات الصعبة الناتجة عن التصدير (منصور، 1984، ص122).

جعل هذا الوضع اقتصاد المناطق الفلسطينية هشاً ومنكشفاً على الخارج وضعيفاً أمام الصدمات، وهذا ما تأكد بعد ذلك خلال السنوات اللاحقة، إذ انخفض حجم العمل في إسرائيل إلى حدٍ كبير، وكذلك الصادرات والواردات، فأدى ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي وتحقيق معدلات نموٍ سالبةٍ في الناتج المحلي الإجمالي، كما سنرى.

ث - البنية التحتية والخدمات العامة:

يُعتبر قطاع البنية التحتية من أكثر القطاعات تعرضاً للتشوّه، فهو يتّصف بوضعٍ غير ملائمٍ تماماً، حيث تمّ تغطية الخدمات الرئيسية، وخاصةً في المناطق الحضرية الكبرى، ولكن بنوعيّةٍ لا تلبي حاجاتٍ كثيرةً مطلوبةً، وإذا نظرنا إلى ذلك في ضوء المالية العامة للأراضي المحتلة، فإنفاق الإدارة المدنية للاحتلال والبلديات كان محدوداً، حيث وصل إنفاق القطاع العام الرأسمالي حوالي 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1970-1990، وهذا أدنى بكثيرٍ من متوسط البلدان النامية، ففي الأردن مثلاً، كان متوسط نسبة الإنفاق الرأسمالي للحكومة المركزية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9% في تلك السنوات (World Bank, 1993, p9,10)، وتشير دراسات الأونكتاد إلى أنّ حجم المصروفات التي أنفقها الاحتلال كنسبةٍ من الناتج القومي الإجمالي انخفضت من 15% سنة 1968 إلى 8% سنة 1990 في الضفة الغربية، ومن 14% سنة 1968 إلى 10% سنة 1990 في قطاع غزة، في حين أنّ هذه النسبة في دولٍ متقاربة المستوى مع الضفة تصل إلى 27% (UNCTAD, 1993, p29).

وتشير دراسة البنك الدولي المشار إليها سابقاً، إلى أنّ هناك عدّة أسبابٍ للاستثمار المتدنّي في البنية التحتية في الأراضي المحتلة، منها ما يتعلّق بعدم توفّر إمكانيّة الاقتراض لتمويل نفقات الاستثمار، سواءً للإدارة المدنية للاحتلال أو للبلديات، مع أنّ هذا التمويل صفةٌ مشتركةٌ في كثيرٍ من البلدان النامية، وقد تمّ تمويل أغلب الاستثمارات في المرافق من الإيرادات الجارية بعد تحويل جزءٍ من هذه الإيرادات لتغطية الخدمات البلدية المجانيّة، ومنها ما يتعلّق بعدم استدامة إيرادات الإدارة المدنية والهيئات المحليّة، لأنّ الضرائب التي يدفعها سكّان الأراضي المحتلة لا تذهب كلّها لميزانيات الإدارة المدنية أو البلديات، وتتعلّق الإيرادات المفقودة أساساً بالتجارة مع إسرائيل أو عبرها، والنقص ما بين الإيرادات التي تجمعها الإدارة المدنية وكميّة الضرائب التي

دفعها الفلسطينيون فعلاً، يؤدي إلى عنصر الضَّغط المالي ومن ثمَّ انخفاض حجم تمويل الاستثمار للمرافق العامَّة.

ويضيف الدَّارس هنا أنَّ حالة البنية التَّحتيَّة المادِّيَّة السيئة، وتردِّي مستوى جودة خدماتها المقدَّمة، يعود أساساً إلى سياسة الإهمال التي ينتهجها الاحتلال في تطوير الحياة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة عموماً، والبنى التَّحتيَّة بشكلٍ خاصِّ، ومما يجدر الإشارة إليه في نهاية هذا التَّحليل، أنَّ معظم الخدمات العامَّة تعاني من نقصٍ أو تخلفٍ، سواءً في مجال إمدادات المياه والكهرباء، أو الهاتف والتَّعليم والصَّحة والصَّرف الصَّحي، نتيجة الإهمال وعدم التَّطوير.

ثانياً: تطوُّر وتحليل الحسابات القوميَّة الفلسطينيَّة:

نشأت السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة بموجب اتِّفاق السَّلام المرهلي "اتِّفاق أوسلو" عام 1993، الذي حدَّدت المادَّة الأولى منه هدف المفاوضات الإسرائيليَّة - الفلسطينيَّة من خلال عمليَّة سلام الشُّرق الأوسط الجارية بأنَّه "من بين أشياءٍ أُخرى، تأسيس سلطة حكومة ذاتيَّة فلسطينيَّة انتقاليَّة لفترة انتقاليَّة لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338" (منظمة التَّحرير الفلسطينيَّة، 1994)، واستكمالاً لهذا الاتِّفاق تمَّ التَّوقيع على عدَّة ملاحق من ضمنها الملحق الاقتصادي "بروتوكول باريس الاقتصادي"، الذي وُقِّع في باريس في 29 نيسان 1994، لينظِّم العلاقات الاقتصاديَّة بين مناطق السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة من جهةٍ، وإسرائيل وغيرها من جهةٍ أُخرى، وجاء في ديباجته أنَّه يهدف إلى تقوية القاعدة الاقتصاديَّة للجانب الفلسطيني، وإعطائه الفرصة لممارسة حقِّه في اتِّخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطِّته الخاصَّة للتنمية، وخلق مناخٍ اقتصاديٍّ أفضل للشَّعبين" (عورتاني، ومكحول، 1995، ص71).

من أبرز ما تضمنه "بروتوكول باريس الاقتصادي" أنَّه حوَّل العلاقات الاقتصاديَّة التي كانت قائمةً قبل توقيع اتِّفاق أوسلو، من حالة أمرٍ واقعٍ، إلى حالة تعاقدية متَّقي عليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد أبقى على نظام الاتِّحاد الجمركي بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي، الذي يقوم على أساس حريَّة حركة التَّجارة بينهما، والتزام الطرفين بسياسةٍ تجاريَّةٍ واحدةٍ تجاه الدَّول الأخرى مع بعض الاستثناءات (الشَّعبي، 2013، ص7).

تعرَّض "بروتوكول باريس الاقتصادي" لانتقاداتٍ شديدةٍ من قبل الاقتصاديين الفلسطينيين، الذين اعتبروا أنَّ تنمية الاقتصاد الفلسطيني، لا يمكن أن تتحقَّق في إطار البنود المجففة التي

تضمّنتها، وخاصةً فيما يتعلّق بالمسائل التّقدّيّة والصّرائب والتّأمين وتسوية النزاعات، ولكنّ مع تدهور الوضع السّياسي وفشل العمليّة السّلميّة، نتيجة مواقف إسرائيل التّفاوضيّة المتعنّنة، وسياسة الإغلاق والحصار الّتي اتّبعتها الحكومات الإسرائيليّة، والإمعان في سياسة الاستيطان وتوسّعه، تزايد عبء "بروتوكول باريس الاقتصادي" على الاقتصاد الفلسطيني، خاصّةً بسبب انتقائيّة التّنفيذ من قبل إسرائيل، وعدم التزامها بتطبيق الكثير من البنود (الشّعبي، 2013، ص37).

في ظلّ هذه التّطورات السّياسيّة، وهذه البيئّة الاقتصاديّة غير المستقرّة، الّتي ينظّمها بروتوكول باريس الاقتصادي، سنقدّم عرضاً وتحليلاً للحسابات القوميّة الفلسطينيّة وتطوّراتها، لما لهذه الحسابات من أهميّة في التّحليل الاقتصادي، فالبيانات الهامّة الّتي توفرها السّلاسل الزّمنيّة للحسابات القوميّة، تُستخدم في بناء النّمادج الاقتصاديّة لأغراض التّنبؤ بالتّطورات الاقتصاديّة، وتحليل الأسعار، وتقدير الآثار الاقتصاديّة للسياسات الحكوميّة، وتُعتبر المؤشّرات المستمدّة من الحسابات القوميّة مفيدةً بدرجةٍ كبيرةٍ لرصد الأداء العام للاقتصاد وقوّته، ومواطن الضّعف فيه، كما أنّ هذه المؤشّرات تتيح أيضاً إجراء مقارنة مع دولٍ أخرى على نفس مستوى التّنمية (الأمم المتّحدة، 2005، ص12).

أ- معدّل نموّ إجماليّ الناتج المحليّ الحقيقي:

شهد معدّل نموّ إجماليّ الناتج المحليّ الحقيقي تذبذباً واضحاً خلال الفترة 1995-2018، انعكاساً للاضطراب الحادّ في أداء الاقتصاد الكلّي الفلسطيني، وتأثره بحالة عدم الاستقرار السّياسي في فلسطين، الّتي حدّت من توفير بيئّة استثماريّة ملائمةٍ لدفع عجلة نموّ الاقتصاد الكلّي.

وعلى الرّغم من حالة عدم اليقين السّياسي، وعدم الاستقرار الاقتصادي، إلّا أنّ إجماليّ الناتج المحليّ الحقيقي نما بنسبة (261%) خلال الفترة 1995-2018، ولكنّ تقييم هذا النّموّ يجب أن يتمّ عبر مقارنة معدّلات النّموّ بين الفترات مختلفة الطّروف الّتي مرّ بها الاقتصاد الفلسطيني، وربطها بمؤشّراتٍ أخرى تحدّد طبيعة وجدوى هذا النّموّ، لذلك تمّ تقسيم الفترة محلّ الدّراسة إلى عدّة مراحلٍ، وفقاً للتّحسّن أو التّراجع الّذي شهده الاقتصاد الفلسطيني.

- نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-1) أنّ إجماليّ الناتج المحليّ الحقيقي نما بنسبة (43.7%) خلال الفترة 1995-1999، بمتوسّط سنويّ بلغ (7.7%)، ويمكن أن نعزو هذا

النمو إلى تدفق المساعدات الدولية والقروض والمنح المالية للسلطة الفلسطينية، التي تزامنت مع بداية عملية السلام والتسوية بين الجانبين الفلسطيني الإسرائيلي، وما رافقها من برامج ومشاريع تنموية تهدف إلى تأهيل البنية التحتية، وبناء المؤسسات الفلسطينية (عطيان، 2008، ص 143).

- وبشكل عام تشير البيانات أن أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995-1999 كان أفضل حالاً من بعض الدول العربية المجاورة، ففي الأردن مثلاً بلغ المتوسط السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1989-1998 حوالي (2.7%)، بينما تراجع في لبنان بالمتوسط خلال نفس الفترة بنسبة (0.1%)، في حين حققت كل من مصر والسودان نمواً في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ متوسطه السنوي (3.7%)، (2.6%) على التوالي خلال نفس الفترة (صندوق النقد الدولي، 2008، ص 247).

جدول رقم (3-1)

نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة

الفترة	متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي %
1999-1995	7.7
2002-2000	-10.1
2005-2003	11.7
2006	-3.9
2013-2007	7.2
2014	-0.2
2018-2015	3.7

المصدر: بيانات الملحق رقم (1)

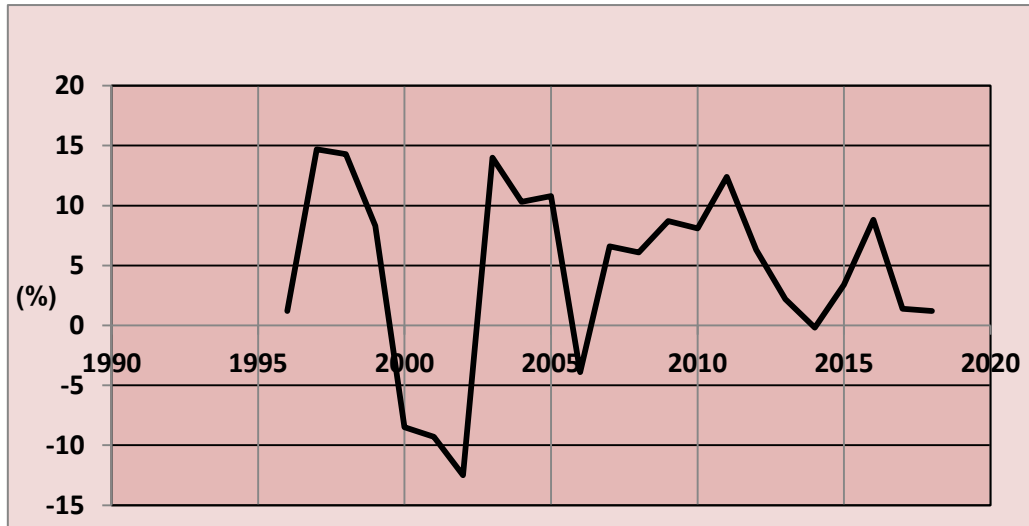
- ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية العام 2000، تراجع النشاط الاقتصادي بشكل كبير، حيث تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2000-2002 بنسب متفاوتة، بلغت بالمتوسط (10.1%)، إلا أن العام 2002 كان الأكثر خسارة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، حيث تراجع بنسبة (12.5%) مقارنةً بالعام 2001، وبنسبة (27.4%) مقارنةً بالعام 1999، ويعود السبب في هذا التراجع الحاد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العام 2002 إلى تزايد الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية الطويلة والمنتكرة على الأراضي

الفلسطينية، وما رافقها من تدمير للبنى التحتية، وشلل كبير لحركة الاقتصاد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، ص31).

- ورغم أن بيانات الشكل رقم (3-1) تشير إلى أن متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ خلال الفترة 2003-2005 حوالي (11.7%)، إلا أن ارتفاع معدل النمو إحصائياً كان بسبب مقارنته بمعدلات متدنّية جداً أو سالبة، ومن ثمّ يتزايد المعدل نتيجة هذه المقارنة من الناحية الإحصائية، والدليل أن ما تحقّق من متوسط نموّ خلال هذه الفترة، بقي متراجعاً عن متوسط النموّ الذي تحقّق خلال العام 1999 بنسبة (8.2%) تقريباً، ولكن هذه المقارنة لا تدفعنا لإغفال حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني بدأ يتلمّس شيئاً من التعافي خلال هذه الفترة، نتيجة الآثار المحدودة للإجراءات الاقتصادية التي تمّ تنفيذها لإصلاح ما دمره الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2002، وما التذبذب في النموّ إلا إشارة واضحة على أن زخم تلك الإجراءات الإصلاحية كان أقلّ نسبياً من حدة الإجراءات التدميرية التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي.

شكل رقم (3-1)

تطور نمو الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين خلال الفترة 1995-2018



المصدر: بيانات الملحق رقم (1)

- كان من المتوقع أن يستمرّ النموّ المضطرد الذي شهدته الفترة 2003-2005، بشكلٍ يستعيد فيه النشاط الاقتصادي الفلسطيني عافيته التي كان عليها في العام 1999، ولكن ما حدث عام 2006 كان مغايراً لكلّ التوقعات، حيث تعرّضت المناطق الفلسطينية إلى حصارٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ خانقٍ نتيجة التطوّرات السياسية التي طرأت آنذاك، والتي تمثلت في فوز

حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، فقد تسبب عدم اعتراف المجتمع الدولي بهذه النتائج في انحسار الدعم المالي الدولي للحكومة الفلسطينية، وامتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية⁽¹⁾، وما نتج عنها من توقّف رواتب الموظفين الذين بلغ عددهم حينها (160 ألف) موظف، وتعطل مؤسسات القطاع العام (بشكل نسبي) عن تقديم خدماتها، وشلّ كبير في حركة الأشخاص والبضائع (ماس وآخرون، 2008، ص7).

- نتج عن هذه التطورات تراجع الأداء الاقتصادي الفلسطيني، فتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (3.9%) خلال العام 2006، وتلاشت مع هذا التراجع الآثار الإيجابية لتحسن النمو خلال الفترة 2003-2005، بسبب تعرّض الاقتصاد الفلسطيني حينها لأزمة عميقة ومركّبة فاقمت التثوّه الكبير في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، ويظهر هذا التراجع في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي جلياً إذا ما قورن بذلك المعدل الذي تحقّق خلال العام 2006 بإسرائيل، التي شهد اقتصادها نمواً في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (5.1%)، وكذلك الحال إذا عقدنا المقارنة مع كلٍّ من الأردن ومصر والسودان التي حققت نمواً في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (6.8%)، (6.0%)، (12.2%) على التوالي خلال نفس العام.

- أما الفترة 2007-2013 فقد شهدت انتعاشاً ملحوظاً بعد فترة من الركود والتذبذب في أعقاب انتفاضة الأقصى، حيث شهدت هذه الفترة كما تشير البيانات ارتفاعاً تصاعدياً للناتج المحلي الإجمالي، بلغ ذروته في العام 2011 محققاً معدّل نموّ (12.4%) عن العام 2010، قبل أن يتراجع النموّ إلى (6.3%) عام 2012، ثمّ إلى (2.2%) عام 2013، ويُعزى النموّ المتحقّق في الفترة 2008-2011 إلى الإصلاحات الاقتصادية والمالية والأمنية التي أجرتها الحكومة الفلسطينية في الضفّة الغربية، والتي كانت مدعومةً بمساعداتٍ ماليةٍ خارجيةٍ مرتفعةٍ أسهمت في تحسين البيئة والمناخ الاستثماري، يُضاف إلى ذلك تخفيف القيود المفروضة على استيراد السلع الاستهلاكية، وعلى مدخلات الإنتاج الخاصة بالمشاريع التي تخضع للإشراف الدولي في قطاع غزة، إلى جانب تزايد تدفق السلع من مصر عبر الأنفاق الحدودية بين مصر وقطاع غزة (سلطة النقد الفلسطينية، 2012، ص22)، في حين ارتبط تراجع النموّ

1 تقوم إسرائيل، وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، بجباية الضرائب الجمركية والقيمة المضافة على الواردات الفلسطينية من خلال الموانئ الإسرائيلية، ثمّ تسلّمها للفلسطينيين أول كلّ شهر، مقابل رسوم 3% من قيمة ما يتمّ جبايته.

خلال العامين 2012-2013 بتراجع مستوى تدفق السلع عبر الأنفاق الحدودية مع مصر، جزءاً تدهور الأوضاع الأمنية في سيناء، وكذلك تراجع المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، وضعف القطاع الخاص، وعدم قدرته على دفع عجلة النمو في ظل تراجع أداء القطاع العام (سلطة النقد الفلسطينية، 2014، ص4).

- وبشكل عام تشير البيانات أن المتوسط السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي تحقق في مناطق السلطة الفلسطينية، والذي بلغ خلال الفترة 2007-2013 حوالي (7.2%)، يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بذلك المعدل الذي تحقق في بعض الدول العربية كالسودان ومصر والأردن، التي بلغ متوسط النمو فيها (2.6%)، (4.3%)، (4.5%) على التوالي خلال نفس الفترة (صندوق النقد الدولي، 2016، ص173).

- عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014 ظروفاً صعبةً للغاية، فلأول مرة منذ العام 2006 يسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة نموٍ سالبةٍ (-0.2%)، ويُعزى هذا التراجع إلى الأحداث السياسية والأمنية التي مرت بها المناطق الفلسطينية خلال العام 2014، وخاصةً قطاع غزة الذي تعرض إلى عدوانٍ كبيرٍ من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ألحق أضراراً جسيمةً في البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية، انعكست آثارها على أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عامٍ (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص15)، وتؤكد بعض الدراسات أن تقلب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1995-2014، يُعزى إلى تأثير النمو بعاملين خارجيين بعيدين عن سيطرة السلطة الفلسطينية، ولم تستطع التنبؤ بهما، وهما الأحداث السياسية والأمنية ودعم المانحين، ويبدو تأثير النمو الاقتصادي بالأحداث السياسية والأمنية جلياً كون الفترة 1995-1999 التي اتسمت باستقرارٍ سياسيٍ نسبيٍّ، شهدت أقوى أداءً اقتصادياً، بينما سبقت جميع الفترات التي شهدت انكماشاً اقتصادياً 2000-2002، 2006، 2014، مواجهاتٍ سياسيةٍ وعسكريةٍ (الأونكتاد، 2015، ص26).

- أما الفترة 2015-2018 فقد شهدت تحسناً طفيفاً في أداء الاقتصاد الفلسطيني مقارنةً بالعام 2014، حيث تشير البيانات أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نما بمتوسطٍ سنويٍّ (3.7%) خلال تلك الفترة، ولعل هذا التحسن مرتبطٌ بشكلٍ مباشرٍ بالتعافي النسبي الذي حدث في قطاع غزة نتيجة بدء عملية إعادة الإعمار للبيوت والمنشآت المدمرة، التي انطلقت برعاية ورقابةٍ دوليةٍ (سلطة النقد الفلسطينية، 2016، ص12)، ومع ذلك يُعتبر هذا التحسن في نمو

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين مقبولاً إذا ما قورن بالنمو المتحقق في مصر (4.5%)، بل وفاق النمو الذي تحقق في كلٍّ من الأردن (2.1%)، ولبنان (0.4%)، والسودان (1.4%) (صندوق النقد الدولي، 2020، ص146).

وكخلاصة فقد تبين لنا أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كان متقلّباً ومتذبذباً بشكل كبير خلال الفترة 1995-2018، متأثراً بالأحداث السياسية والأمنية التي مرّت بها المناطق الفلسطينية طوال هذه الفترة، وللوقوف على نوعيّة هذا النمو إن كان نمواً استهلاكياً أم استثمارياً (مصدره الإنفاق الاستهلاكي أم الإنفاق الاستثماري)، فلا بدّ لنا من إجراء مقارنة بين حجم الاستثمار الذي تحقق في نهاية الفترة 1995-1999، وتحديدًا في العام 1999، مع حجم الاستثمار الذي تحقق خلال الفترات اللاحقة محلّ الدراسة، وإجراء المقارنة نجد أن حجم الاستثمار الذي تحقق في نهاية العام 1999 بلغ حوالي (39.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما لم يتحقق خلال أيّ عامٍ من الأعوام اللاحقة للعام 1999، ممّا يدفعنا لاعتبار أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي تحقق في كافة الأعوام التي تلت العام 1999، كان نمواً استهلاكياً وليس استثمارياً، وبالتالي لم يكن هذا النمو تشغيلياً، أي لم ترافقه زيادة كافية في التشغيل، باعتبار أن زيادة التشغيل مرتبطة بشكل مباشر بالزيادة في حجم الإنفاق الاستثماري الموجّه نحو المشاريع الإنتاجية، القادرة على استيعاب العمالة الوافدة إلى سوق العمل.

ب- المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية تغييرات عديدة منذ العام 1995، حيث تأثرت الأهميّة النسبيّة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بعوامل عديدة، منها انتعاش حركة البناء في بداية إقامة مؤسسات السلطة الفلسطينية، وعودة الحياة للقطاع المالي الفلسطيني، وتحسّن وضع الاستثمار بسبب تدفق رؤوس الأموال من الخارج، وبشكل عامّ تشير البيانات المتوفرة أنّ مساهمة مجمل قطاع الخدمات⁽¹⁾ في الناتج المحلي الحقيقي شهدت استقراراً نسبياً خلال الفترة 1995-2018، مقابل تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية، وتستحوذ الأنشطة الخدمية على الحصّة الأكبر من إجمالي القيمة المضافة التي تولّدها مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث بلغت نسبة هذه الحصّة حوالي 61.0% من إجمالي القيمة المضافة خلال العام 2018 (سلطة النقد الفلسطينية، 2019، ص9).

1 يشمل قطاع الخدمات: الخدمات الإنتاجية كتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين، والأنشطة المالية والتأمين، والمعلومات والاتصالات، والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، والأنشطة العقارية، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية.

- على صعيد قطاع الخدمات، تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2-3) أنّ هذا القطاع يشكّل النسبة الأكبر في تكوين إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بمتوسط عام بلغ (60.4%)، ولعلّ هذه المساهمة العالية ناجمة بشكل مباشر عن ارتفاع المساهمة النسبية لحصّة الخدمات الاجتماعية التي بلغت بالمتوسط خلال الفترة 1995-2018 حوالي (34.0%)، محافظةً على ثباتٍ نسبيّ طوال الفترة، حيث ارتفعت هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة 2001-2006، مع زيادة ازدهار وانتشار قطاع الخدمات الماليّة والمصرفيّة في الأراضي الفلسطينية، ثمّ عادت لتتخفّف انخفاضاً طفيفاً خلال الفترة 2010-2018، متأثرةً بزيادة حدّة الإجراءات الإسرائيليّة تجاه الاقتصاد الفلسطيني، المتمثلة بتشديد الحصار الداخلي والخارجي على الأراضي الفلسطينية، في حين ساهمت الخدمات الإنتاجيّة بنسبة (26.4%) خلال نفس الفترة، حيث ساهمت تجارة الجملة والتجزئة بالنسبة الأكبر من الخدمات الإنتاجيّة محققةً أعلى نسبة لها في العام 2018 بحوالي (19.8%).

جدول رقم (2-3)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي 1995-2018

السنة	القطاع الزراعي (%)	القطاع الصناعي (%)	قطاع الإنشاءات (%)	قطاع الخدمات (%)		
				خدمات إنتاجية	خدمات اجتماعية	الإجمالي
1995	11.3	21.3	5.3	19.2	36.8	56.0
1996	13.0	17.7	6.8	18.1	35.4	53.5
1997	10.1	15.9	6.2	21.4	36.4	57.8
1998	9.8	15.3	6.9	22.3	34.3	56.6
1999	8.9	13.9	11.1	22.1	32.4	54.5
2000	8.2	13.6	6.7	24.3	35.7	60.0
2001	7.6	17.1	4.3	23.0	39.6	62.6
2002	7.1	16.6	2.8	26.0	41.2	67.2
2003	6.8	17.8	3.8	23.5	40.5	64.0
2004	6.9	16.3	5.7	21.1	39.5	60.6
2005	4.9	17.3	6.2	21.1	40.6	61.7
2006	5.2	14.0	6.3	23.0	41.2	64.2

65.8	39.9	25.9	6.1	14.5	6.1	2007
60.7	38.4	22.3	3.8	17.2	6.5	2008
58.2	34.8	23.4	6.8	16.3	6.1	2009
57.7	30.5	27.2	8.7	15.6	5.4	2010
59.6	30.7	28.9	10.6	14.0	5.9	2011
61.0	31.8	29.2	9.8	14.9	4.6	2012
60.8	32.3	28.5	10.1	15.5	4.1	2013
62.8	33.9	28.9	7.3	14.8	3.8	2014
62.9	33.2	29.7	7.4	13.5	3.4	2015
61.8	32.8	29	7.9	11.7	3.5	2016
59.9	29.9	30	8.2	13.2	3.2	2017
59.9	28.9	31	7.1	12.9	3.3	2018

المصدر: بيانات الملحق رقم (2)

- وينجم عن تركّز النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى آثاراً سلبيةً عديدةً على الاقتصاد، فقطاع الخدمات يُعتبر أقلّ ديناميّةً من القطاعات الإنتاجية، وبالتالي فإنّ المجال سيكون محدوداً أمام هذا القطاع لتحقيق مزيداً من التوسّع والنمو، ممّا سيحدّ من قدرته على خلق فرص العمل والابتكار التكنولوجي (الأونكتاد، 2014، ص5).
- وتشير بعض الدّراسات إلى أنّ الزيادة النسبية لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج، لا تعود إلى زيادة الطلب على الخدمات، بل هي انعكاسٌ لنموّ الجزء غير الرسمي من قطاع الخدمات، الذي يمثّل تشوّهاً آخرًا يُضاف إلى التشوّهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني (الأونكتاد، 2009، ص9).
- **أما على صعيد القطاع الزراعي**، الذي يمثّل مصدراً رئيساً للتشغيل في الأراضي الفلسطينية، ويساهم بأكثر من (17.0%) من هيكل الصادرات الفلسطينية (Bouzerger, 2004, p4)، فإنّ البيانات تشير إلى تراجع كبيرٍ في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدّراسة، حيث تراجع مساهمة القطاع الزراعي من (10.6%) خلال الفترة 1995-1999 إلى (3.4%) خلال الفترة 2014-2018، ويعود السبب في هذا التراجع إلى عدّة عوامل، أهمّها مصادرة قوّات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي وموارد المياه، والقيود التي تفرضها على حركة العمالة الزراعيّة إلى مواقع العمل، بالإضافة إلى عدم توفّر المدخلات،

وزيادة تكاليف الإنتاج، والقيود المفروضة على الصادرات الزراعيّة نتيجة الإغلاق (الأونكتاد، 2012، ص8).

- وتؤكد بعض الإحصاءات الرّسميّة أنّ المزارعين الفلسطينيين في الصّفّة الغربيّة محرومون من الوصول إلى أكثر من (60.0%) من الأراضي الزراعيّة، وفي قطاع غزة يتعذّر على المزارعين الوصول إلى نصف الأراضي الزراعيّة، و(85.0%) من موارد صيد الأسماك، وتصادر إسرائيل ما نسبته (82.0%) من المياه الجوفيّة الفلسطينيّة، وقدّر البنك الدّولي أنّ حرمان الفلسطينيين من استغلال هذه الموارد، يُفقد الاقتصاد الفلسطيني ما نسبته (10.0%) من النّاتج المحلّي الإجمالي (الأونكتاد، 2016، ص14).

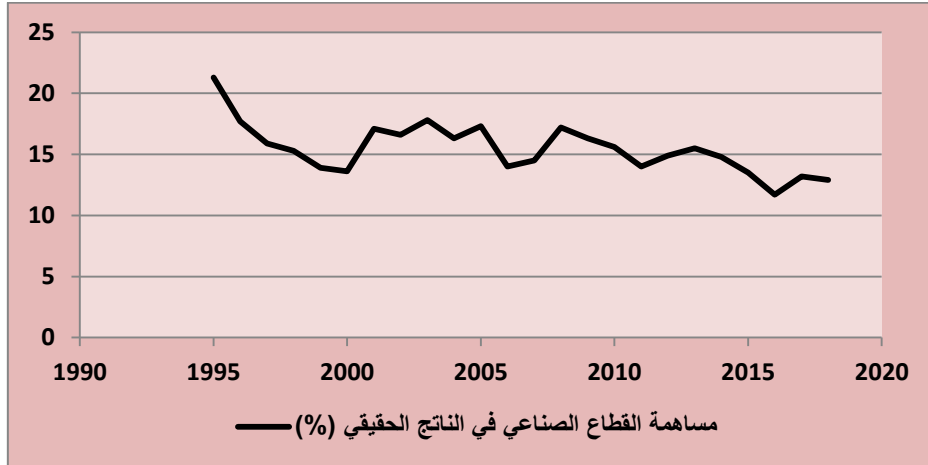
- ولم يكن أداء القطاع الصّناعي أفضل حالاً من القطاع الزراعي، فالشكل رقم (3-2) يبيّن أنّ مساهمته في النّاتج المحلّي الحقيقي انخفضت من 21.3% خلال العام 1995 إلى 13.6% عام 2000، شهد بعدها تحسناً طفيفاً خلال الفترة 2001-2005 حيث ارتفعت النّسبة بالمتوسّط إلى 17.0%، ثمّ عاد ليتراجع خلال الفترة 2006-2018 إلى 14.4%، حيث سجّل القطاع الصّناعي أدنى مساهمة له في العام 2016 ليبلغ حوالي (11.7%)، ويرتبط تراجع مساهمة القطاع الصّناعي في النّاتج المحلّي الحقيقي بالتراجع الحادّ في أداء القطاع الصّناعي في قطاع غزة، بسبب استمرار التّدور في مستويات الاستثمار نتيجة استمرار الحصار والإغلاق المفروض منذ عام 2006، والعدوان الإسرائيلي المتكرّر على قطاع غزة، حيث دمّرت قوّات الاحتلال الإسرائيلي المئات من المنشآت والورش الصّناعيّة في قطاع غزة، وتراجع الدّعم الخارجي للمشاريع التّطويريّة ولبعض المؤسّسات الحيويّة مثل الأونروا، ممّا انعكس سلباً وبشكل كبيرٍ على أداء القطاع الصّناعي وعلى كافّة القطاعات الاقتصاديّة (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2019، ص7).

- كما يُعزى التّراجع في القطاع الصّناعي بشكلٍ عامٍّ إلى تراجع الصّناعات التّحويليّة على خلفيّة ارتفاع تكاليف الإنتاج، جزاء ارتفاع أسعار مواد الإنتاج، الأمر الذي دفع العاملين في هذا القطاع إلى التّحوّل إلى قطاعاتٍ أكثر ربحيّة (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2011، ص17)، وفضلاً عن ذلك فقد أدّى عدم الوصول إلى المدخلات والأسواق بسبب سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل، وتدمير العديد من الزّراعات والقاعدة الإنتاجيّة، إلى حدوث تراجعٍ كبيرٍ في

النشاط الصناعي، هذا بالإضافة إلى سياسة إغراق الأسواق الفلسطينية بسلع إسرائيلية الصنع تنافس المنتج الفلسطيني في الجودة والسعر (الأونكتاد، 2012، ص10).

شكل رقم (2-3)

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين 1995-2018



المصدر: بيانات الجدول رقم (2-3)

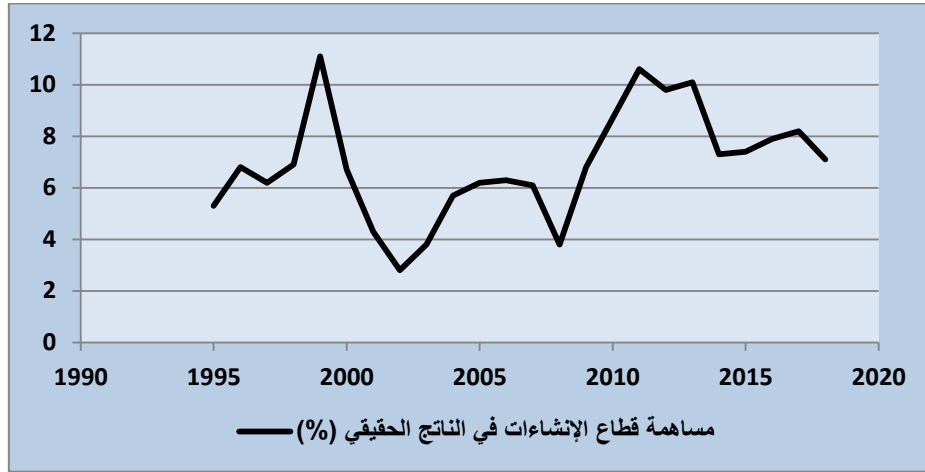
- أما على صعيد قطاع الإنشاءات، فتشير البيانات الواردة في الشكل رقم (3-3) إلى انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1995-2015، بمتوسط عام بلغ (7.0%)، حيث كانت أكبر مساهمة لهذا القطاع في العام 1999 بنسبة (11.1%)، بينما حقق أدنى مساهمة له في الناتج عام 2002 بنسبة (2.8%)، وارتبط هذا التراجع بتوقف المشروعات والاستثمارات بهذا القطاع التي انطلقت في السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير المباني السكنية والمؤسسات والبنى التحتية خلال الانتفاضة الثانية (مكحول، وعطياني، 2002، ص7)، ثم تحسنت نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2011-2013، نتيجة النشاط الكبير في بناء المدن السكنية والإنشاءات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها بقيت دون المستوى الذي تحقق في العام 1999 (سلطة النقد الفلسطينية، 2011، ص17).

وكخلاصة يمكن القول أن هيكلاً مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، عكس خطورة التدهور الحاصل في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، وتجلّى هذا التدهور في تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والإنشاءات، مقابل تقدم قطاع الخدمات، وخاصة الخدمات الاجتماعية، وهذا يدل على أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاداً خدمياً

بالدرجة الأولى، إذ استحوذ قطاع الخدمات على ما يقرب من ثلثي الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة 1995-2018، في حين ساهمت القطاعات الإنتاجية مجتمعة بأقل من الثلث خلال نفس الفترة.

شكل رقم (3-3)

نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين 1995-2018



المصدر: بيانات الجدول رقم (2-3)

ويضيف الدارس أنّ تشوّه العلاقة بين اتجاهات النمو في القطاعات الإنتاجية السلعية، والقطاعات الخدمية في الاقتصاد الفلسطيني، تعكس مدى تشوّه البنيوي الذي يعاني منه هيكل الاقتصاد الفلسطيني، فالعلاقة بين اتجاهات النمو في القطاعات الإنتاجية السلعية والقطاعات الخدمية يُفترض أنّ تكون تبادلية، بمعنى أنّ ضعف النمو في القطاعين الزراعي والصناعي يُفترض أنّ يؤدي إلى ضعف الطلب على خدمات التسويق والنقل والتخزين والاتصالات وغيرها، ولكن ما خلاص إليه تحليلنا السابق هو استحواد قطاع الخدمات على المساهمة الأكبر في الناتج المحلي الحقيقي، في ظلّ تراجع مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي بالناتج، وهذا يشير إشارة واضحة إلى خصوصية تشوّه البنيوي الذي يعاني منه هيكل الاقتصاد الفلسطيني.

ت-مكونات الإنفاق الأساسية للناتج المحلي الحقيقي:

يُعتبر هذا المؤشر من مؤشرات الحسابات القومية الهامة، التي تعكس مدى التوازن أو الاختلال الحاصل على مستوى الاقتصاد الكلي، فتوازن التركيبة الاقتصادية لاستخدامات الناتج الأساسية دلالة على تحسّن أداء الاقتصاد وتعافيه.

- تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنّ النموّ في مختلف مكوّنات الإنفاق كان استمراريّاً وتصادعيّاً خلال الفترة (1995-1999)، حيث كان أعلى معدّل نموّ من نصيب التكوين الرأسمالي الإجمالي بنسبة (80.0%) تقريباً، بينما كان أقلّها من نصيب الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة (35.0%)، ثمّ تراجعت مكوّنات الإنفاق في نهاية العام 2000 مع اندلاع انتفاضة الأقصى، واستمرّ هذا التراجع حتّى نهاية العام 2000، ثمّ شهدت تحسّناً ملحوظاً خلال الفترة (2003-2005)، لتعود وتترجع في نهاية العام 2006، ثمّ استعادت مكوّنات الإنفاق نموّها بشكلٍ متذبذبٍ خلال الفترة (2007-2015)، حيث نما الاستهلاك النهائي بنسبة (52.0%) خلال تلك الفترة، في حين نما التكوين الرأسمالي الإجمالي بمتوسّطٍ عامٍ (36.0%) خلال نفس الفترة مقارنةً بالعام 2006، وقد كان النموّ في صافي الصادرات دائماً في الاتجاه السّالب، ممّا يدلّ على استمرار وجود العجز في الميزان التجاري الفلسطيني.

- وتشير البيانات أيضاً أنّه لم يطرأ تغييرٌ كبيرٌ على نموّ مكوّنات الإنفاق العام خلال الفترة 2016-2018، فقد نما الاستهلاك النهائي بنسبة (6.7%) خلال تلك الفترة، حيث شهد الاستهلاك النهائي الخاص نمواً بنسبة 10.7%، في حين تراجع الاستهلاك النهائي الحكومي بنسبة 5.0% مقارنةً بالعام 2015، وذلك جرّاء استمرار الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة منذ منتصف 2017 تقريباً، والتي تضمّنت وقف صرف بعض العلاوات لموظفي القطاع العام في غزّة (سلطة النقد الفلسطينية، 2018، ص11). أمّا التكوين الرأسمالي الإجمالي فقد نما بنسبة (21.5%) خلال هذه الفترة مقارنةً بالعام 2015.

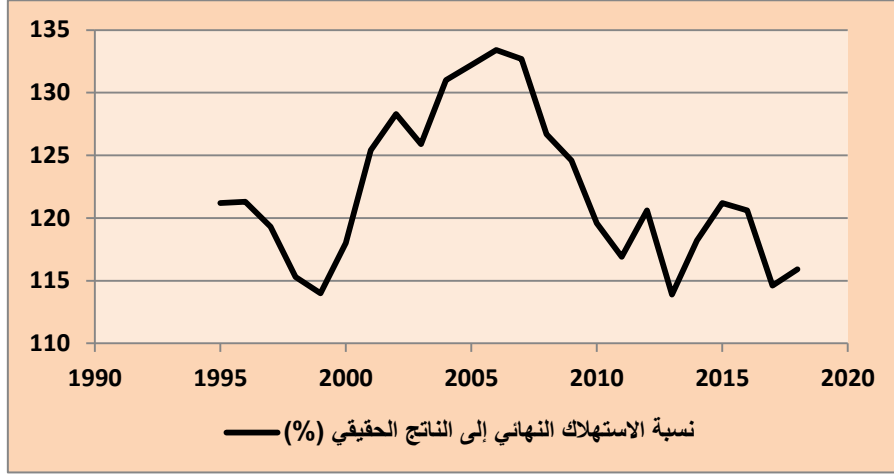
- وعند النظر للإنفاق الاستهلاكي النهائي كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي، نجد أنّ الاقتصاد الفلسطيني يتّصف بارتفاع حجم الاستهلاك النهائي باستحواده على نسبةٍ متوسّطةٍ (122.1%) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدّراسة 1995-2018، توزّعت بين الاستهلاك الخاص الذي شكّل ما نسبته بالمتوسّط (91.5%) من إجمالي الناتج، وبين الاستهلاك العام الذي شكّل ما نسبته (22.0%) بالمتوسّط خلال نفس الفترة.

- ولعلّ التطوّر الأبرز الذي يجدر الإشارة إليه خلال الفترة 2016-2018 هو انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الحكومي إلى أدنى مستوى له خلال سنوات الدّراسة محقّقاً نسبة 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا المؤشّر حجم الأزمة الماليّة التي تعاني

منها الحكومة الفلسطينية بسبب شح الموارد المالية واستمرار تراجع المنح والمساعدات الخارجية، وخاصةً تلك الموجهة لدعم الموازنة العامة (سلطة النقد الفلسطينية، 2018، ص25).

شكل رقم (3-4)

الإنفاق الاستهلاكي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين 1995-2018



المصدر: بيانات الملحق رقم (4)

- ونلاحظ من بيانات الشكل رقم (3-4) أيضاً أن ارتفاع مؤشر الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الخاص والعام، يُعتبر مؤشراً للأحداث السياسية والأمنية السائدة في الأراضي الفلسطينية، فالإنفاق الاستهلاكي العام يكون خلال تدهور الأوضاع الأمنية أعلى منه خلال فترات الاستقرار، وهذا كان واضحاً خلال العام 2006، حيث شكّل الإنفاق الاستهلاكي العام أعلى نسبةً من الناتج المحلي الإجمالي (31.3%) طوال فترة الدراسة، ثمّ عادت نسبة نموّ الاستهلاك العام إلى التباطؤ خلال الفترة (2010-2018) مقارنةً بالعام 2006، وذلك على خلفية سياسة التقشف المالي التي انتهجتها الحكومة الفلسطينية في إطار معالجتها لأزمة السيولة التي عانت منها (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص22).
- كما تشير بعض التحليلات أنّ السبب وراء تراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الفترة (2010-2018) ناجم عن تزايد المخاطر المرافقة لانعدام اليقين وغياب الأفق السياسي والاقتصادي، التي دفعت الكثير من المواطنين إلى تأجيل مخططاتهم الاستهلاكية، والاستعاضة عنها بادّخار أموالهم لتفادي تلك المخاطر المتوقعة (سلطة النقد الفلسطينية، 2014، ص11).

- وتشير البيانات أيضاً أنّ النشاط الاقتصادي الفلسطيني يتمحور حول الاستهلاك، أي أنّ الاستخدام الأساسي للنتائج المحلي يتمثل في الاستهلاك، إلى درجة تجاوز هذا الاستهلاك للنتائج المحلي بنسبة كبيرة كما أشرنا سابقاً، ففي حين أنّ نسبة الصادرات لم تتجاوز (14.8%) من الناتج المحلي الحقيقي خلال العام 2006، نجد أنّ نسبة الواردات وصلت إلى (73.1%) من الناتج، مدفوعةً بتزايد الاستهلاك الخاص الذي شكّل ما نسبته (97.6%) من الناتج، جرّاء تأثره بالتحويلات الخارجية وتعويضات العاملين (ماس وآخرون، 2008، ص8).

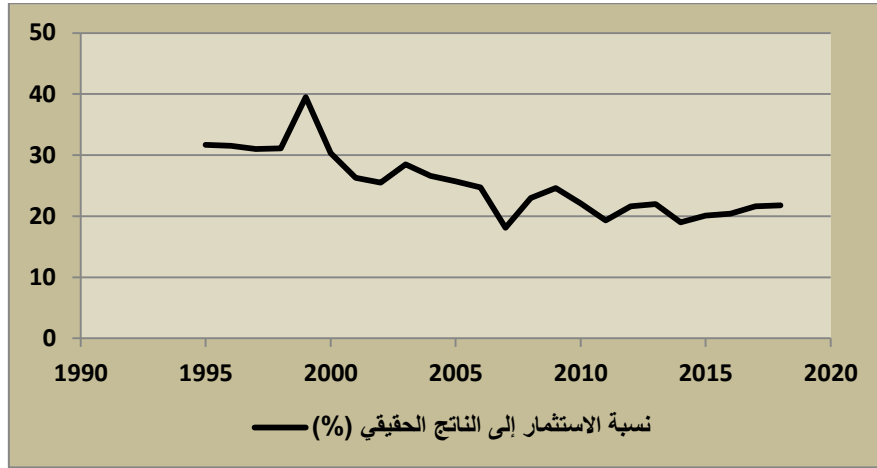
- أمّا بخصوص التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، فقد شهد تقلبات كثيرة خلال الفترة 1995-2018، مرتبطاً بشكل مباشر بعاملين رئيسيين هما: تطوّر الأحداث السياسية والأمنية، وتدقّق المنح والمساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، حيث تشير البيانات الواردة في الشكل رقم (3-5) أنّ نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي بلغت بالمتوسط (25.2%) من الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة، ارتفعت هذه النسبة بشكلٍ مضطربٍ خلال الفترة 1995-1999، حتّى بلغت ذروتها في العام 1999 لتصل إلى (39.5%)، ثمّ انخفضت بعد ذلك بشكلٍ متذبذبٍ بسبب التطوّرات الأمنية والسياسية الخطيرة التي سادت الأراضي الفلسطينية، وما نجم عنها من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وهروب رأس المال المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى عدم التزام الدول المانحة بدفع المعونات بشكلٍ دوريّ، وما نتج عنه من ضغوطٍ ماليةٍ واجهت الحكومة الفلسطينية، ممّا جعل الأولوية في الإنفاق الحكومي تتحوّل للإنفاق الجاري، وخاصةً فاتورة الرواتب التي تزايدت بشكلٍ كبيرٍ نتيجة تضخّم القطاع العام، وارتفاع مستوى الأجور فيه (سلطة النقد الفلسطينية، 2014، ص17).

- ومن الملاحظ أنّ الإنفاق الاستثماري الذي تحقّق في العام 1999 لم يتحقّق بعدها في أيّ سنةٍ من سنوات الدراسة، ووصل أدنى نسبة من الناتج المحلي الحقيقي في العام 2007 (18.1%)، متأثراً بالحصار الشديد الذي فرض على الأراضي الفلسطينية، وبامتناع الدول المانحة عن الوفاء بالتزاماتها للسلطة الفلسطينية، بسبب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وحدث ما يُسمّى بالانقسام السياسي بين الضفّة الغربية وقطاع غزة، واستمرّ الاستثمار كنسبة من الناتج بالتراجع بشكلٍ متذبذبٍ دون المتوسط العام طوال الفترة 2008-2018،

متأثراً بالأوضاع السياسيّة والأمنيّة غير المستقرّة، والقيود والمعوقات المفروضة من قبل إسرائيل منذ عام 2006، حيث تسببت هذه العوامل، وبشكلٍ متراكمٍ عبر السّنوات، في إضعاف القطاع العام، والحدّ من قدرة القطاع الخاص على العمل كرافعةٍ للاقتصاد نتيجة انعدام الحافزيّة لدى المستثمرين (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2019، ص11).

شكل رقم (3-5)

التكوّن الرأسمالي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين 1995-2018



المصدر: بيانات الملحق رقم (4)

وكخلاصة نجد أنّ الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية زاد على الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدّراسة 2018-1995 بنسبةٍ متوسّطةٍ بلغت (122.1%)، وهذا يعني أنّ الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصادٌ استهلاكيٌّ، يستهلك أكثر ممّا ينتج، وهو ما تتمّ موازنته بالاستيراد، ممّا تسبّب في زيادة حجم الواردات بنسبةٍ أعلى بكثيرٍ من نسبة زيادة حجم الصادرات، وهو ما أدّى إلى استمرار العجز في الميزان التجاري الفلسطيني طوال فترة الدّراسة.

كما تبين لنا أنّ حجم الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني متواضعاً جداً إذا ما قورن بحجم الاستهلاك، حيث لم تشكّل نسبة الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي الحقيقي بالمتوسط سوى (25.2%) خلال فترة الدّراسة، ممّا يعكس بصورةٍ واضحةٍ هروب رؤوس الأموال المحليّة والأجنبيّة خارج الأراضي الفلسطينية، التي لم تعدّ تشكّل مناخاً استثمارياً آمناً، بسبب غياب الأفق السياسي، وتعثّر العمليّة السّلميّة بعد تنصّل إسرائيل من تطبيق اتفاقية أوسلو، وتشديدها الحصار والإغلاق المحكم على الأراضي الفلسطينية، ممّا تسبّب في خنق الاقتصاد الفلسطيني، وتعرّضه لحالةٍ من الشّلل الكبير في كافّة قطاعاته.

ث. الناتج المحلي وفجوة الإنتاج:

هناك ثلاث طرقٍ رئيسيةٍ غالباً ما يتم استخدامها لتحديد حجم الإنتاج ككلّ، وهي إجمالي الناتج المحلي الإسمي، وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وإجمالي الناتج المحلي المحتمل، وقد انتهينا حالاً من استعراض تطوّرات الناتج المحلي الحقيقي، الأكثر شهرةً في القياس، بينما سنقدّم في هذه الفقرة تحليلاً لأحوال الناتج المحتمل، نظراً لأهميّة التعرّف على مستويات هذا الناتج وتحديد مدى اقترابه من الناتج المحلي الفعلي في المدى الطويل، أي أنّ الاهتمام لا يقتصر على معرفة ما إذا كان إجمالي الناتج المحلي في حالة صعودٍ أو هبوطٍ وإتّماً، أيضاً، ما إذا كان أعلى أو أقلّ من إمكانيّاته، ولتحقيق ذلك، فإنّ هذا البند سيقدّم أولاً استعراضاً نظرياً مكثفاً لمعنى الناتج المحتمل ثم نستعرض واقعه في فلسطين.

• مفهوم الناتج المحلي المحتمل وفجوة الإنتاج:

يُعرّف الناتج المحتمل بأنه "الحدّ الأقصى للسّلع والخدمات التي يمكن لاقتصادٍ ما إنتاجها عندما يكون في أوج كفاءته، أي عندما يكون بكامل طاقته، وفي الغالب يُشار إلى الناتج المحتمل بأنه الطّاقة الإنتاجيّة للاقتصاد" (جاهان ومحمود، 2013، ص 38)، ويمثّل الناتج المحتمل الاتّجاه العام لإجمالي الناتج المحلي، وتركّز بعض الآراء على علاقة الناتج المحتمل بالمستوى العام للأسعار، نظراً لكونه يمثّل حالةً من التّوظيف الكامل أو قريباً منها، وما يترتّب على ذلك من ضغوطٍ على الموارد الاقتصاديّة قد تودّي إلى زيادة معدّلات التّضخّم إذا استمرّ الطلب عليها في الزيادة، ومن هنا فإنّ الناتج المحتمل يُعرّف عند البعض بأنه "الحدّ الأقصى من الإنتاج الذي يمكن أن يحقّقه الاقتصاد المحلي دون تعرّض السّعر لأيّ ضغوطٍ إلى أعلى" (رزق، 2006، ص3).

وحيث أنّ العرض الكليّ يمثّل الإنتاج عموماً، فهو يلعب دوراً رئيسياً في تحديد الناتج المحتمل، ويمكن التّمييز في ذلك بين المدى الطّويل والقصير، ففي المدى الطّويل يُعبّر منحنى العرض الكليّ عن العلاقة بين كمّيّة الإنتاج المحليّ الحقيقي ومستوى الأسعار عندما يكون الناتج المحليّ الحقيقي يساوي الناتج المحتمل، أمّا المدى القصير فهو الفترة التي ينخفض أو يزيد فيها الناتج المحليّ الحقيقي عن الناتج المحتمل (خليل، 1994، ص 78)، ويزداد الناتج المحتمل عندما تزداد القوى العاملة أو يزيد رصيد الآلات والمعدّات وكذلك عندما تزداد الإنتاجيّة، وهو يزيد عن الناتج الفعليّ عموماً في أوقات الانتعاش الاقتصاديّ للدّورة الاقتصاديّة، وينخفض عنه عند

الرّكود حيث تظهر البطالة وينخفض الناتج عمّا يمكن أن يُنتج بالموارد والتّقنيّة المتوفّرة، بمعنى آخر فإنّ عدم تساوى الناتج الفعلي مع المحتمل يرجع إلى وجود المعوقات الطّبيعيّة والتّقنيّة والمؤسّسيّة (خليل، 1994، ص 58).

يتّضح ممّا سبق أنّ الحالة المثلى للعلاقة بين الناتجين هي التّساوي وليس وجود فجوة بينهما، ومن هنا فإنّ البنوك المركزيّة والهيئات ذات العلاقة تحاول الحفاظ على مستوى الإنتاج الذي يتساوى عنده الناتجان أو قريباً منه مستخدمةً في ذلك أدواتها من السّياسة الماليّة والنقدية، وعليه، فإنّ وجود فجوة بينهما "تُسمّى فجوة الناتج" لا يمثّل الوضع الأمثل، فما هو المقصود بهذه الفجوة؟ فجوة الناتج ببساطة، هي قياسٌ اقتصاديٌّ للفرق بين الناتج الفعلي لاقتصادٍ ما وناتجه المحتمل، والفجوة يمكن أن تتشكّل في اتجاهين (وفقاً لاتّجاهات الناتج المحتمل) الأوّل موجب والثاني سالب، وعموماً يشير حدوث الفجوة إلى أنّ الاقتصاد يعمل بمعدّل غير كفءٍ، أي أنّه إمّا يفرط في استخدام موارده أو لا يستخدمها بالقدر الكافي، لذلك تكون الفجوة مؤشراً موجزاً لعناصر العرض والطلب النسبيّة في النّشاط الاقتصادي، وهي على هذا النّحو تقيس درجة الضّغوط التّضخّميّة في الاقتصاد (جاهان ومحمود، 2013، ص 38).

ويمثّل الاتّجاه الموجب الفجوة الموجبة وهي التي ينخفض فيها إجمالي الناتج الفعلي عن الناتج المحتمل، وتشير إلى وجود مواردٍ اقتصاديّةٍ غير موظّفةٍ وإلى عدم كفاءة الأداء الاقتصادي، ويترتّب على ذلك ارتفاع معدّل البطالة، ويحدث العكس عندما تتشكّل فجوةٌ سالبةٌ بسبب زيادة الناتج المحتمل عن الفعلي حيث يزيد معدّل التّضخّم نتيجة زيادة الطلب على عناصر الإنتاج وتجاوزه معدّل الطلب الكلي (رزق، 2006، ص 3).

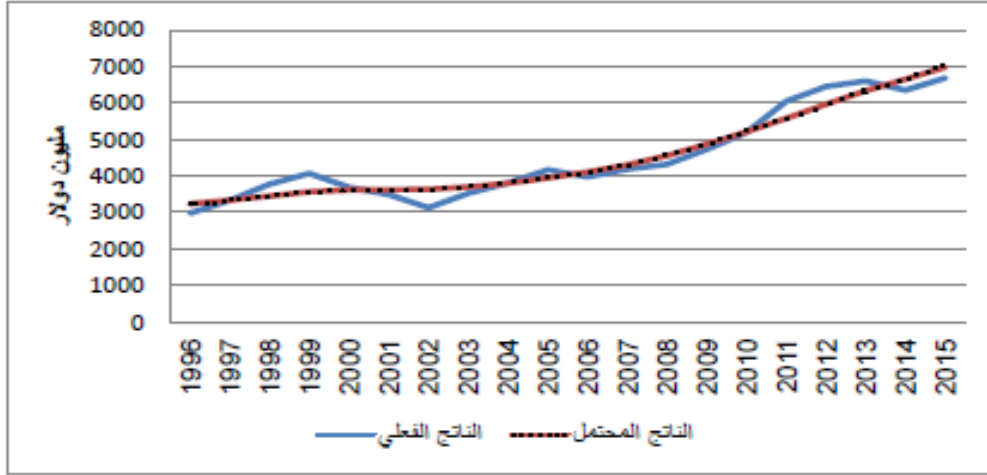
• الناتج المحتمل وفجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني:

أشرنا في سياق تعريف الناتج المحتمل إلى ارتباطه الوثيق بحالة التّوظّف الكامل، أي عندما يكون بكامل طاقته، وحيث أنّ الوصول إلى هذه الحالة في الاقتصاد الفلسطيني دونه العديد من القيود الطّبيعيّة والمؤسّسيّة والفنيّة نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي والسّياسي، فإنّ سلطة النّقد الفلسطينيّة أضافت لتعريف الناتج المحتمل في الحالة الفلسطينيّة عبارة "في ظل البيئة المتاحة" (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2015، أ، ص 1)، ومن هنا يمكن فهم طبيعة الزيادة في الناتج المحتمل مقارنةً بالفعلي في بعض السّنوات.

يوضّح الشّكل رقم (3-6) حجم النّاتج الفعلي الحقيقي ونظيره المحتمل خلال الفترة 1996-2015، ويمكن قراءة اتّجاهات العلاقة بينهما وفقاً لما يلي:

الشّكل رقم (3-6)

حجم النّاتج الحقيقي الفعلي والنّاتج المحتمل في فلسطين 1996-2015 سنة الأساس 2004



المصدر: سلطة النّقد الفلسطينيّة، النّاتج المحتمل وفجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، رام الله، 2015، ص 3

- يُلاحظ أنّ النّاتج المحتمل يتزايد بمعدّلٍ مضطربٍ سنوياً، في الوقت الذي يتعرّض فيه النّاتج الفعلي الحقيقي للتقلّبات حول المحتمل، وتندرج عادةً هذه التقلّبات تحت ما يُعرف بدورات النّشاط الاقتصادي، التي تتأثّر بعوامل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وباعتبار أنّ تحقيق النّاتج المحتمل زيادةً سنويّةً يعكس ارتفاعاً في القدرة الإنتاجيّة، فإنّ عدم تحقّق هذه الزيادة فعلياً يدلّ على وجود انحرافاتٍ غالباً نحو الخارج (رزق، 2006، ص 3).

- يشير الرّسم البياني إلى تفوّق النّاتج المحلي الفعلي على النّاتج المحتمل خلال ثلاث فتراتٍ أهمّها من حيث حجم الانتعاش الاقتصادي وتأثيراته الفترة (1997-2000)، وهي الفترة الأكثر انتعاشاً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغ متوسط معدّل النّمّو لهذه الفترة 7.2% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص 88)، وإذا تأملنا إحصاءات القوى العاملة سنجد شدّة الارتباط بين الفجوة الموجبة لهذه الفترة وانخفاض معدّلات البطالة، حيث حقّقت الأخيرة أقلّ معدّلاتها على الإطلاق طوال فترة الدّراسة، فقد بلغت في المتوسط 15%، مقارنةً بمتوسطٍ قدره 27.2% للسّنوات الأربع اللاحقة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، ص 49)، كذلك زاد الرّم القياسي لأسعار المستهلك بمعدّل 24% خلال

نفس الفترة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، الموقع الإلكتروني) متأثراً بزيادة الطلب الكلي التي صاحبت الانتعاش الاقتصادي لهذه الفترة.

- كذلك زاد الناتج الفعلي عن المحتمل خلال العامين 2004، 2005، وخلال الفترة (2011-2013)، ورغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة للفترة الأولى بلغت 10% لكلٍ منهما، ومعدل نمو بلغ متوسطه 6.8% للفترة الثانية، إلا أن تأثيرات هذا النمو على البطالة كانت ضعيفة مقارنةً بفترة 1997-2000، إذ بلغ متوسط معدل البطالة 25%، 23% لكلا الفترتين على الترتيب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، ص49)، وذلك رغم زيادة الطلب الكلي بدلالة ارتفاع الرقم القياسي للأسعار بمعدل 9.8% لعامي 2004، 2005، وبمتوسط 13% للفترة (2011-2013)، وقد يُعزى ذلك إلى عدم وجود ارتباط قوي بين معدلي النمو والبطالة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة هيكلية البطالة وتجذرها المرتبط غالباً بضعف القطاعات الإنتاجية، وتأثر النمو الاقتصادي بالمساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي.

- باستثناء العامين 2004، 2005، فقد بدأ الإنتاج الفعلي في الانخفاض لمستوى أقل من المحتمل منذ العام 2001 وحتى العام 2010، حيث حقق في بعض السنوات معدلات نمو سالبة، إذ بلغ متوسط معدل النمو للفترة كلها 2.2% فقط، في حين وصل متوسط معدل البطالة خلال هذه الفترة إلى حوالي 26%، والغريب أن الزيادة في الرقم القياسي للأسعار بلغت لهذه الفترة حوالي 50%، ويشير ذلك إلى تشوهات نظام الأسعار وزيادة حجم السلع المهزبة من الأنفاق، إضافةً إلى تحقيق معدلات نمو متذبذبة خلال هذه الفترة ذات تباين حاد ما بين سالبة جداً إلى مرتفعة.

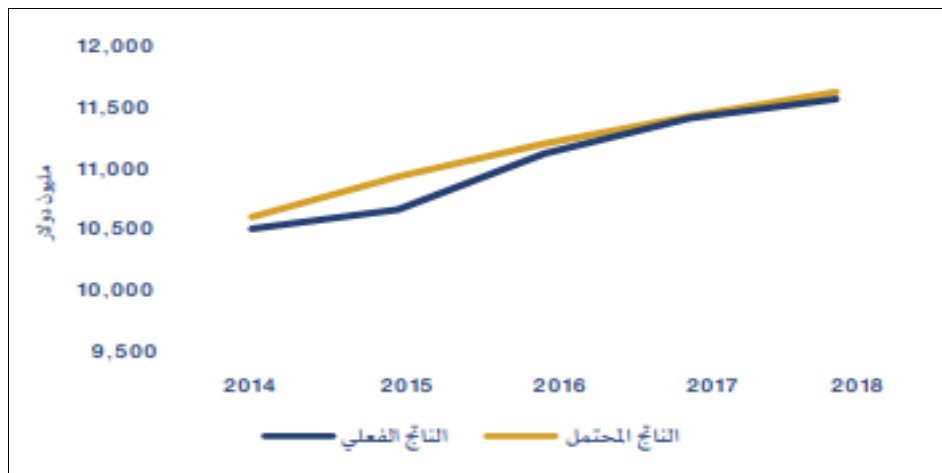
- تشير البيانات أيضاً إلى أن حجم فجوة الإنتاج الموجبة للفترة 1996-2015 بلغت قيمتها في المتوسط وخلال فترات الاستقرار حوالي 275.5 مليون دولارٍ ونسبة 6.2% من الناتج المحتمل، في حين بلغت للفجوة السالبة حوالي 232.7 مليون دولارٍ ونسبة 5.1% من الناتج المحتمل وفقاً لتقديرات سلطة النقد الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص4).

- أما تحليل فجوة الإنتاج خلال الفترة 2016-2018 فقد أظهر تزايداً واضحاً في حجم هذه الفجوة، كما تشير البيانات الواردة في الشكل (3-7) إلى أن الناتج المحتمل قد حقق نمواً

متناقصاً (3.3%)، (3.1%)، (1.7%) للأعوام 2016، 2017، 2018 على التوالي، بمتوسط سنوي (2.7%) خلال الفترة. وفي ذات الوقت فإن نمو الناتج الحقيقي بنسبة (3.8%) خلال نفس الفترة، أدى إلى ارتفاعه إلى ما دون مستوى الناتج المحتمل، وبقيت الفجوة سالبة للعام الخامس على التوالي. وبالتالي فإن ما تحقق من إنتاج فعلي خلال هذه الفترة كان أيضاً أقل مما يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يحققه لو عمل بظروف اقتصادية وسياسية مستقرة (سلطة النقد الفلسطينية، 2019، ص8).

الشكل رقم (3-7)

حجم الناتج الحقيقي الفعلي والناتج المحتمل في فلسطين 2014-2018 سنة الأساس 2015



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2018، رام الله، 2019، ص8.

في نهاية هذا البند من المهم الإشارة إلى أن إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني الكامنة، بما فيها تلك التي تمنع إسرائيل استغلالها، تتيح للاقتصاد الفلسطيني تحقيق أداء أفضل مقاساً بالمؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة تطورات الناتج المحلي الفعلي والمحمّل، وتشير دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن تقديرات نصيب الفرد في الناتج (كمؤشر رئيس) في حال عدم وجود المعوقات الناجمة عن عدم الاستقرار بسبب الظروف السياسية، إلى أنها من الممكن أن تصل إلى مستويات أعلى كثيراً مما هو عليه الآن، وقد قامت دراسة صندوق النقد بجمع بيانات النمو الاتجاهي لمجموعة من البلدان التي يماثل نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فيها نظيره في الأراضي الفلسطينية عام 1994، وفي حال كان أداء النمو في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-2014) أكثر اتساقاً مع نظيره في البلدان المقارن بها (3.4%)، لكان نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقاساً على أساس تعادل القوى الشرائية في فلسطين قد وصل إلى مستوى أعلى بنسبة 83% عن مستواه الحالي (صندوق النقد الدولي،

2016 أ، ص 17)، وتؤكد هذه النتائج كافة التقارير الدولية الصادرة عن المؤسسات الدولية ذات العلاقة وخاصةً البنك الدولي والأونكتاد، حيث يشير البنك الدولي في تقرير له صدر عام 2014 إلى أنّ الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين سيزيد بحوالي 3.4 مليار دولار لو استطاعت السلطة الفلسطينية أن تمارس سيادتها على المنطقة ج في الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية وفقاً لاتفاق أوسلو، وتستغل كافة الموارد المتاحة فيها (Niksic, Orhan & others, 2014).

وكخلاصة نجد أنّ أداء الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بشكل كبير في مدى تطوّر الأحداث السياسيّة والأمنيّة التي تمرّ بها الأراضي الفلسطينيّة، فالفجوات السالبة التي تحققت خلال الفترات (2001-2003)، (2006-2010)، (2014-2018) عكست بشكل واضح تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني وعدم كفاءته، الذي يُعزى بشكل مباشر إلى إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، من قيودٍ وحصارٍ وإغلاقٍ وتدميرٍ وهيمنةٍ وسيطرةٍ على معظم مفاصل الاقتصاد الفلسطيني ومكوناته، وما هذه الفجوات في الإنتاج إلا تعبيرٌ واضحٌ عن تشديد هذه الإجراءات والقيود، أو تخفيفها بعض الشيء، وفقاً للتطوّرات السياسيّة والأحداث الأمنيّة السائدة.

المبحث الثاني: تحليل عجز الموازنة العامة الفلسطينية 1995-2018:

انعكست التطورات السياسية والاقتصادية، مدّاً أو جزراً، على الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها في العام 1994، حيث تسببت الظروف الاستثنائية التي عمل خلالها الاقتصاد الفلسطيني في اختلالات هيكلية عميقة على صعيد المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، انعكست هذه الاختلالات على جانبي الموازنة العامة الفلسطينية، المتمثلة في الإيرادات العامة، والتنفقات العامة، ممّا أفضى إلى حدوث عجز مستمر في الموازنة العامة الفلسطينية طوال فترة الدراسة 1995-2018.

ورغم أنّ قصور الإيرادات المحليّة عن تغطية حجم التنفقات المتزايد، يمثّل السبب الرئيس في إفراز حالة العجز التي عانت منها الموازنة العامة الفلسطينية، إلا أنّ أسباباً أخرى ساهمت في تزايد هذا العجز واستمراره، تتعلق بالعلاقات المتقاطعة لجانبي الموازنة العامة (الإيرادات العامة والتنفقات العامة) مع باقي القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.

بناءً على ما سبق، فإنّ هذا المبحث يختصّ في تحليل مكونات الموازنة العامة (الإيرادات العامة والتنفقات العامة)، ويتتبع تطوّر عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، كما يستعرض بالتّحليل الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذا العجز.

أولاً: تطوّر الموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-2018:

تُعرّف الموازنة العامة الفلسطينية بأنها برنامجٌ مفصّلٌ لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معيّنة، ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصّلات الأخرى لها والتنفقات والمدفوعات المختلفة (قانون رقم 7 بشأن تنظيم الموازنة، 1998).

وتُعتبر الموازنة العامة بما تشمله من إيراداتٍ ونفقاتٍ أداةً هامّةً من الأدوات الماليّة التي تستخدمها في رسم السياسات، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

شهدت فترة الدراسة 1995-2018 تقلّباتٍ كبيرةً ومتسارعةً في مكونات الموازنة العامة الفلسطينية، بسبب اتّساع الصّلاحيات التي منحتها السّلطات الإسرائيليّة للسلطة الفلسطينية بعد

توقيع اتفاق أوسلو، والاتفاقيات اللاحقة المنبثقة عنه، وما ترتب على ذلك من بناء للوزارات والمؤسسات الحكومية، والتوسع في حجم التوظيف الحكومي في الشقين المدني والعسكري (عبد الرزاق، 2002، ص 14).

وفيما يلي توضيح لأهم التطورات التي حدثت في البنود الرئيسية للموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة، مقسمة إلى خمسة مراحل، وفقاً للتطورات الاقتصادية التي مرت بها السلطة الوطنية الفلسطينية:

1. تطور الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-2018:

تتقسم إيرادات السلطة الفلسطينية إلى قسمين رئيسيين هما: إيرادات الجباية المحلية، وإيرادات المقاصة⁽¹⁾، حيث يتم بالعادة تصنيفها بشكل منفصل بسبب اختلاف مصدر الجباية لكلٍ منهما.

- يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (3-3) أن الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية قد ازدادت بشكل كبير خلال فترة الدراسة، حيث قفزت من (411.3) مليون دولار عام 1995 إلى (3462.9) مليون دولار عام 2018، أي بنسبة زيادة وصلت إلى (742%)، ومن الواضح أن هذه الزيادة ناجمة عن زيادة مكونات الإيرادات العامة، حيث نمت إيرادات المقاصة بنسبة (541%)، بينما نمت إيرادات الجباية المحلية بنسبة (358.2%)، ولعل هذه الزيادة الكبيرة في الإيرادات ناجمة عن الزيادة الكبيرة والمتتالية لحجم الواردات، التي تمثل المصدر الرئيس لإيرادات المقاصة، وكذلك اتساع الرقعة الجغرافية التي تولت فيها السلطة الفلسطينية الصلاحيات الاقتصادية، بالإضافة إلى التطور الكبير الذي ميّز عمل إدارة الإيرادات العامة الفلسطينية (أبو زعيتر، 2012، ص 104).

- تشير البيانات أيضاً أن السلطة الفلسطينية استطاعت زيادة إيراداتها العامة بشكل مستمر خلال الفترة 1995-1999 بنسبة (129%) تقريباً، وبمتوسط زيادة بلغت (29.5%)

¹ إيرادات الجباية المحلية: تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية التي تحصلها وزارة المالية مباشرة في حساب الخزينة الموحد.

إيرادات المقاصة: هي عبارة عن الإيرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية وغير التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، ويتم تحويلها إلى وزارة المالية وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية، وتشمل الجمارك (على المستوردات للسلطة الوطنية الفلسطينية أو نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ وتحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية)، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المحروقات، وضريبة الشراء. (سلطة النقد الفلسطينية، 2017، ص ٣).

سنوياً، وذلك بسبب تطوّر صلاحيّات السّلطة الفلسطينيّة واتّساع مؤسّساتها ، وتزايد معدّلات النّشاط الاقتصادي (الخصري، 2015، ص67).

جدول رقم (3-3)

تطوّر الإيرادات العامّة الفلسطينيّة (مليون دولار) خلال الفترة 1995-2015

السنة	الإيرادات العامة	معدّل النّمو (%)	إيرادات جباية محليّة	معدّل النّمو (%)	إيرادات المقاصة	معدّل النّمو (%)
1995	411.3	-	-	-	-	-
1996	645.5	56.9	293.7	-	351.7	-
1997	807.2	25.1	331.3	12.8	475.9	35.3
1998	868.4	7.6	324.5	2.0-	543.9	14.3
1999	941.5	8.4	361.8	11.5	579.7	6.2
2000	939.0	0.3-	352.0	2.7-	587.5	1.3
2001	273.0	70.9-	275.0	22.4-	0	100
2002	290.0	6.2	223.0	18.3-	72.0	72
2003	747.0	157.6	291.0	30.5	472.0	555.5
2004	1050.0	40.6	337.0	15.8	713.0	51.1
2005	1370.0	30.5	476.0	41.2	894.0	25.4
2006	722.0	47.3-	378.0	20.6-	344.0	61.5-
2007	1616.0	123.8	324.0	14.3-	1318.0	283.1
2008	1779.7	10.1	759.0	134.3	1137.0	13.7-
2009	1548.6	13.0-	585.1	22.9-	1090.0	4.1-
2010	1845.4	19.2	693.5	18.5	1234.2	13.2
2011	2177.0	18.0	701.6	1.2	1488.9	20.6
2012	2240.1	2.9	715.3	1.9	1574.4	5.7
2013	2319.9	3.6	851.5	19.0	1690.5	7.4
2014	2791.2	20.3	874.5	2.7	2054.3	21.5
2015	2891.4	3.6	912.8	4.4	2046.9	0.36
2016	3551.9	22.8	1316.9	44.3	2332.4	13.9
2017	3651.5	2.8	1221.6	7.2-	2483.0	6.4
2018	3462.9	5.2-	1345.9	10.2	2255.3	9.2-

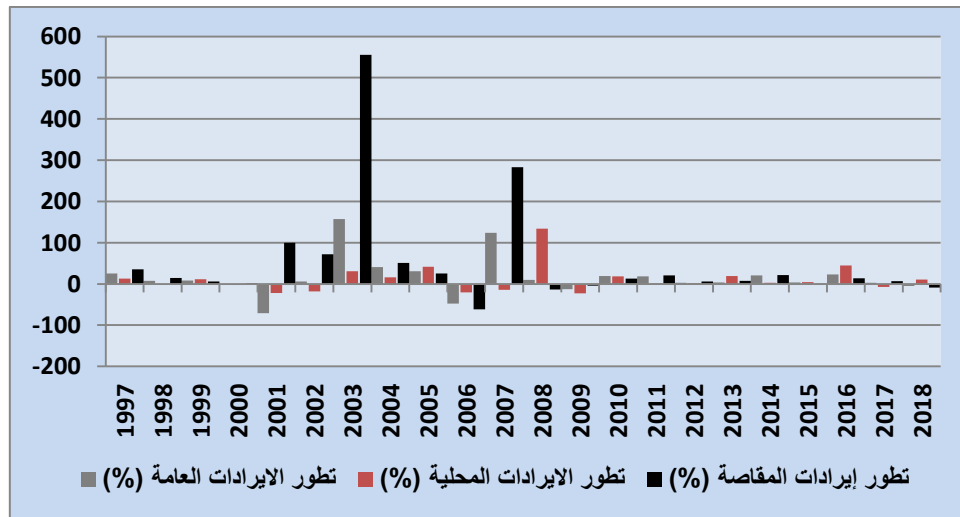
المصدر: بيانات الملحق رقم (6)

ومن الملاحظ خلال هذه الفترة زيادة نسبة مساهمة إيرادات المقاصة لترتفع من (54.5%) عام 1996 إلى (62.5%) من الإيرادات المحليّة عام 1999، بينما انخفضت نسبة إيرادات الجباية المحليّة خلال نفس الفترة من (45.5%) إلى (38.4%) من الإيرادات المحليّة.

- ولكن هذه الزيادة لم تدم طويلاً، حيث تراجعت معدّلات نموّ الإيرادات العامّة ومكوّناتها خلال الفترة 2000-2002 مع بداية الانتفاضة الفلسطينيّة الثّانية، ففي حين أنّ العام 2000 لم يشهد تغيّرات تُذكر على الإيرادات العامّة ومكوّناتها، نجد أنّ الإيرادات العامّة تراجعت خلال العام 2001 بنسبة (70.9%) عن العام 2000، ثم شهدت تحسّناً طفيفاً عام 2002 بنسبة (6.2%) عن العام 2001، ولكنّها بقيت متراجعةً عن المعدّل الذي تحقّق في العام 1999 بنسبة (68.6%). ومن الواضح أنّ التراجع الكبير في حجم الإيرادات العامّة خلال الفترة 2000-2002، ناجمٌ بشكلٍ أساسيٍّ عن توقّف إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصة لخزينة السّلطة الفلسطينيّة في العام 2001، فالشكل رقم (3-8) يوضح أنّ إسرائيل لم تحوّل إيرادات مقاصة في العام 2000، في حين حوّلت جزءاً بسيطاً منها في العام 2002.

شكل رقم (3-8)

تطوّر الإيرادات العامّة الفلسطينيّة ومكوّناتها الأساسيّة 1995-2018



المصدر: بيانات الملحق رقم (7)

- بدأ الوضع المالي للسّلطة الفلسطينيّة بالتّحسن خلال الفترة 2003-2005، ومع أنّ الزيادة في الإيرادات المحليّة التي تحقّقت في العام 2003 بنسبة (157.6%) عن العام 2002، لم تصل إلى حجم الإيرادات الذي تحقّق في العام 1999، إلّا أنّ الزيادة التي تحقّقت في العامين 2004-2005 فاقت حجم الإيرادات المحقّق عام 1999، وممّا ساعد في زيادة

حجم الإيرادات العامة في هذه الفترة توجّه السلّطة بجديّة نحو إصلاح وضعها المالي، وتحسّن الإدارة الضّريبية، وتوسّع قاعدتها الضّريبية، والأهمّ من ذلك عودة إسرائيل لتحويل أموال المقاصة المحتجزة من قبلها، والتي شكّلت بالمتوسّط (65.5%) من الإيرادات العامة خلال الفترة 2003-2005 (قباجة، 2012، ص 18).

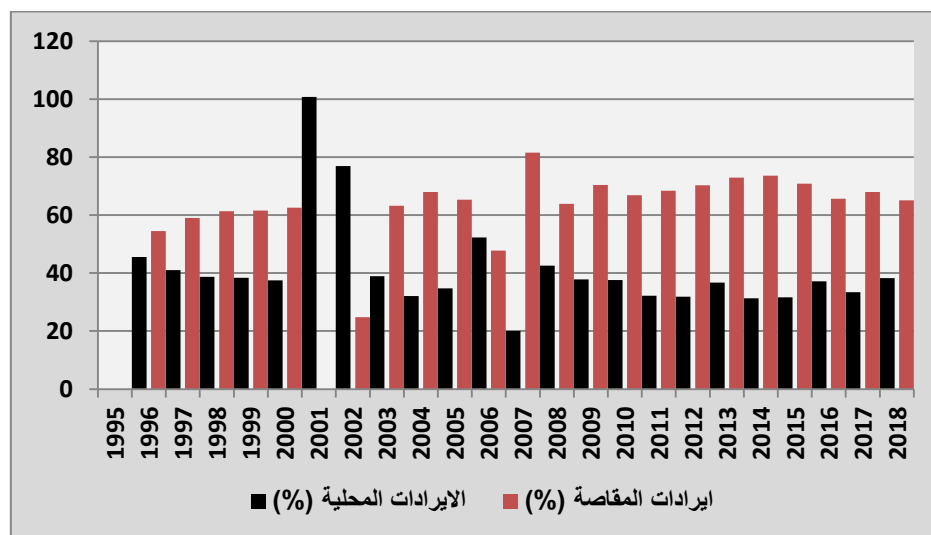
- مرّة أخرى لم يستمرّ هذا التّحسّن في الإيرادات العامة طويلاً، فمع حلول العام 2006، وفوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية، عادت الإيرادات العامة للتراجع بسبب سياسة الحصار والإغلاق التي فرضتها إسرائيل على مناطق السلّطة الفلسطينية واحتجازها لأموال المقاصة، حيث تراجعت الإيرادات العامة عام 2006 بنسبة (47.3%) عن العام 2005، ولعلّ هذا التراجع ناجم عن تراجع إيرادات المقاصة بنسبة (61.5%) عن العام 2005، في حين تراجعت إيرادات الجباية المحليّة في العام 2006 بنسبة (20.5%) عن العام 2005، علماً أنّ إسرائيل لم تحوّل خلال العام 2006 سوى (344) مليون دولار من إيرادات المقاصة، وامتنعت عن تحويل (1100 مليون دولار)، قبل أن تعود إيرادات المقاصة للتدفّق مرّة أخرى عام 2007 (كنعان وآخرون، 2011، ص 18)، حيث شهد العام 2007 تحويل مبلغ (1318) مليون دولار من إيرادات المقاصة، مشكّلاً ما نسبته (81.5%) من الإيرادات العامة، وهي أعلى نسبة حقّقتها إيرادات المقاصة من الإيرادات العامة طوال فترة الدّراسة.

- شهدت الفترة الأخيرة محلّ الدّراسة (2008-2018) ارتفاعاً مستمراً في الإيرادات العامة للسلّطة الفلسطينية، ارتبط بخطط الإصلاح والتّتمية التي أطلقتها السلّطة الفلسطينية، وباستمرار تدفّق أموال المقاصة، تخلّلت هذه الفترة تراجعاً في الإيرادات العامة في العام 2009 بنسبة (13%)، بسبب انخفاض إيرادات الجباية المحليّة بنسبة (22.9%) عن العام 2008، وانخفاض إيرادات المقاصة بنسبة (4.1%) عن العام 2008، استمرّت بعدها الإيرادات العامة بالزيادة بشكلٍ متفاوتٍ حتّى العام 2017، ثمّ عادت لتتخفّف في العام 2018 بنسبة (5.2%)، بسبب انخفاض إيرادات المقاصة بنسبة (9.2%) عن العام 2017، رغم الرّيادة التي تحقّقت في إيرادات الجباية المحليّة بنسبة (10.2%). ويدلّ الشّكل رقم (3-9) أنّ إيرادات المقاصة شهدت خلال هذه الفترة تزايداً مستمراً حيث شكّلت في العام 2018 ما نسبته (65.1%) من الإيرادات العامة، في حين شكّلت إيرادات الجباية المحليّة ما نسبته (38.9%) من الإيرادات العامة خلال نفس العام، ولعلّ انخفاض نسبة مساهمة

إيرادات الجباية المحليّة في الإيرادات العامّة مقارنةً بإيرادات المقاصة يعود إلى ضعف القطاعات الإنتاجيّة كما أشرنا في المبحث السابق، إلّا أنّ صندوق النّقد الدولي عزا ضعف إيرادات الجباية المحليّة للسلطة الفلسطينيّة إلى ضعف الامتثال الضريبي من جهة، وسخاء الإعفاءات الضريبيّة من جهة ثانية (ديونفالد، وكوك، 2013، ص 2).

شكل رقم (3-9)

إيرادات الجباية المحليّة وإيرادات المقاصة كنسبة من الإيرادات العامّة 1995-2018



المصدر: بيانات الملحق رقم (7)

- ورغم أنّ عدم استقرار إيرادات السلطة الفلسطينيّة يُعزى إلى عدّة عوامل، كضعف مستوى النّشاط الاقتصادي النّاجم عن سياسة الإغلاق الإسرائيليّة، وتقلّب القاعدة الضريبيّة، إلّا أنّ السّبب الرّئيس لعدم الاستقرار المالي يكمن في سيطرة إسرائيل على إيرادات المقاصة التي تجمعها نيابةً عن السلطة الفلسطينيّة، فالبيانات الواردة في الشكل رقم (3-9) تشير إلى أنّ إيرادات المقاصة شكّلت بالمتوسّط ما نسبته تقريباً (63.9%) من الإيرادات العامّة للسلطة الفلسطينيّة خلال الفترة 2018-1995، وهذا الأمر ينطوي على مخاطرٍ عديدةٍ، فاحتجاز إسرائيل لهذه الضرائب على ارتفاع نسبتها، تجعل السلطة الفلسطينيّة غير قادرةٍ على التنبؤ بحجم إيراداتها، وبالتالي عدم قدرتها على التّخطيط المالي، كما أنّ عدم استقرار إيرادات السلطة الفلسطينيّة، يتسبّب في عدم استقرار الإنفاق الحكومي، ممّا ينعكس سلباً على مستوى الاستثمارات العامّة، وعلى نموّ الناتج المحليّ الإجمالي للسلطة الفلسطينيّة (الأونكتاد، 2011، ص 12).

وخلاصة القول، فإنّ التّحليل السّابق لتطوّر الإيرادات العامّة الفلسطينيّة أظهر حجم الاختلال في هيكل هذه الإيرادات، حيث تبين لنا انخفاض نسبة إيرادات الجباية المحليّة لصالح إيرادات المقاصة، إذ شكّلت هذه الأخيرة القسم الأكبر من الإيرادات العامّة المحليّة (حوالي 63.9%)، وبالتالي استطاعت هذه الإيرادات تغطية (60%) من النّفقات الجارية، وأكثر من (100%) من بند الرّواتب والأجور بالمتوسّط خلال الفترة موضوع الدّراسة، وهذا يعكس مدى ارتهان السّياسات الاقتصاديّة للسلطة الفلسطينيّة، خاصّة السّياسات الماليّة، للسّياسات الإسرائيليّة وتقلّباتها، ويحول دون استقرار إيرادات السلّطة الفلسطينيّة كمرتكز رئيسيّ نحو الاستقرار والاستدامة الماليّة.

2. تطوّر النّفقات العامّة الفلسطينيّة خلال الفترة 1995-2018:

تنقسم النّفقات العامّة لدى السلّطة الفلسطينيّة إلى قسمين رئيسيين همّا: النّفقات الجارية والنّفقات التّطويريّة، وتشمل النّفقات الجارية: نفقات الرّواتب والأجور، نفقات غير الأجور، وصافي الإقراض، بينما تُقسّم النّفقات التّطويريّة إلى نفقاتٍ تطويريّة مموّلة من الخزينة، ونفقاتٍ تطويريّة أخرى مموّلة من المانحين (صبيح وآخرون، 2008، ص 259).

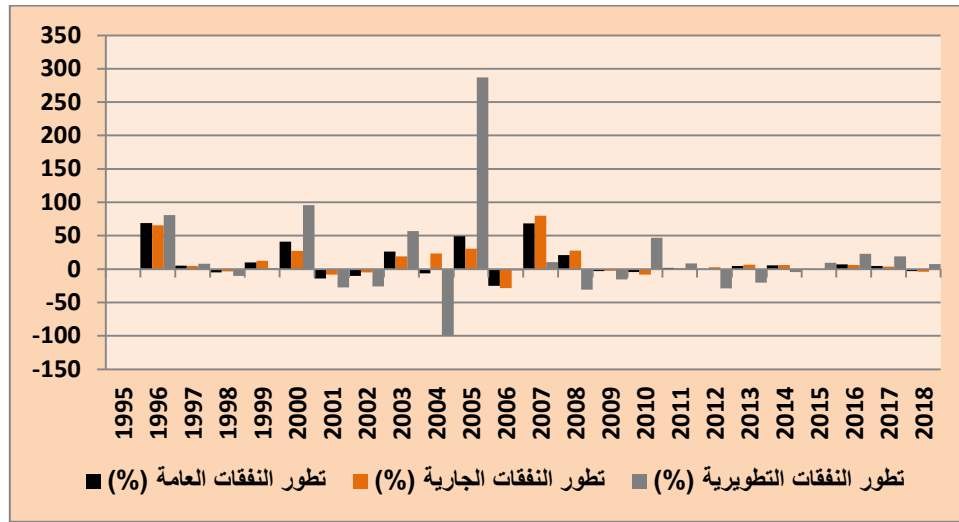
- تشير بيانات الشّكل رقم (3-10) أنّ النّفقات العامّة للسلّطة الفلسطينيّة زادت باستمرار خلال فترة الدّراسة 1995-2018، حيث قفزت من (635.1) مليون دولارٍ عام 1995 إلى (3930.7) مليون دولارٍ عام 2018، بنسبة زيادةٍ بلغت (519%)، ولعلّ هذه الزّيادة مرتبطة بشكلٍ مباشرٍ بالزّيادة التي طرأت على النّفقات الجارية التي تستحوذ على الحصّة الأكبر من النّفقات العامّة بنسبةٍ متوسّطةٍ بلغت (91.6%) خلال فترة الدّراسة، حيث بلغت نسبة الزّيادة في النّفقات الجارية خلال العام 2018 حوالي (629%) عن العام 1995، وهذه الزّيادة أيضاً مرتبطة بشكلٍ مباشرٍ بالزّيادة الحاصلة في بند الأجور الذي يستحوذ بدوره على الحصّة الأكبر من النّفقات الجارية بنسبةٍ متوسّطةٍ بلغت (53.5%) تقريباً خلال فترة الدّراسة، حيث ازداد بند الأجور من (403.1) مليون دولارٍ عام 1996 إلى (1657.8) مليون دولارٍ عام 2018، بنسبة زيادةٍ بلغت (311.3%).

- وتشير البيانات أيضاً أنّه رغم زيادة النّفقات الجارية خلال الفترة 1995-1999 بنسبة (88%) إلا أنّها لم تتجاوز حاجز المليار دولارٍ، ولقد كان السّبب الرّئيس في هذه الزّيادة هو ارتفاع فاتورة الرّواتب والأجور، التي شكّلت في العام 1999 ما نسبته (55%) من النّفقات الجارية كما تشير البيانات الواردة في الشّكل رقم (3-11)، ويُعزى ارتفاع فاتورة الأجور

والرؤاتب خلال هذه الفترة إلى توظيف السلطة الفلسطينية عدداً كبيراً من الموظفين في القطاع الحكومي، عندما بدأت ممارسة صلاحياتها على المناطق الفلسطينية (قباجة، 2012، ص21)، ومن الملاحظ أن انخفاضاً طفيفاً طرأ على النفقات الجارية خلال العام 1998، ناجم عن انخفاض النفقات الأخرى غير الأجور بنسبة (603%) عن العام 1997، ويتضح من الشكل رقم (3-10) أيضاً أن النفقات التطويرية قد تضاعفت خلال الفترة 1995-1999، إلا أن تأثير هذه الزيادة بقي محدوداً على النفقات العامة، كونها لم تشكل بالمتوسط سوى (21.0%) منها خلال هذه الفترة.

شكل رقم (3-10)

تطور النفقات العامة ومكوناتها الأساسية خلال الفترة 1995-2018



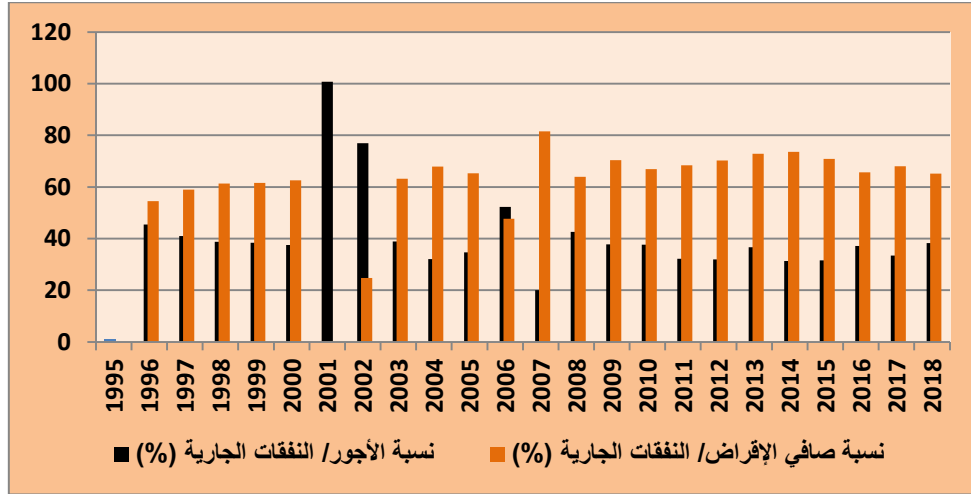
المصدر: بيانات الملحق رقم (8)

- استمرت النفقات العامة للسلطة الفلسطينية في الزيادة والارتفاع في بداية الفترة 2000-2002، التي شهدت انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث ارتفعت النفقات العامة في العام 2000 بنسبة (41.1%) عن العام 1999، بسبب زيادة كل من النفقات الجارية والنفقات التطويرية بنسبة (27.2%)، (95.9%) على التوالي، إلا أن النفقات العامة انخفضت خلال العامين 2001-2002 بنسبة (13.8%)، (10.0%) على التوالي، بسبب الانخفاض في النفقات الجارية، وخاصة في بند نفقات غير الأجور الذي انخفض بنسبة (27.7%)، (8.4%) خلال العامين 2001-2002، وكذلك انخفاض النفقات التطويرية بنسبة (27.5%)، (25.8%) خلال نفس العامين.

- أما في الفترة 2003-2005، فتشير البيانات أنّ العام 2003 شهد استمراراً في زيادة النفقات العامة، نتيجة زيادة النفقات الجارية بنسبة (19.0%) عن العام 2002، وتُعزى هذه الزيادة إلى زيادة النفقات التطويرية بنسبة (56.7%) عن العام 2002، وكذلك ظهور بند صافي الإقراض في الموازنة العامة الفلسطينية لأول مرة بمبلغ (137) مليون دولار، الذي شكّل (13.9%) من النفقات الجارية كما تشير البيانات الواردة في الشكل رقم (3-11)، وإلى البدء في تطبيق الشقّ المالي من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 في مطلع أيلول 2003 (صبيح، 2008، ص290)، ثم شهدت نهاية هذه الفترة (أي العام 2005) ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات الجارية بلغت نسبته (49.3%) عن العام السابق، حيث ارتفعت خلال هذا العام النفقات التطويرية، وصافي الإقراض، ونفقات غير الأجر (التشغيلية والتمويلية)، ونفقات الرواتب والأجور بنسبة (287%)، (119%)، (29.5%)، (15%) لكلٍ منهم على التوالي، وتأتي هذه الزيادة في النفقات العامة بشكلٍ عامٍ رغم أنّ هذه المرحلة شهدت بداية الإصلاح المالي، وخفض النفقات، وتجميد التوظيف (قباجة، 2012، ص22).

شكل رقم (3-11)

نسبة الأجر وصافي الإقراض من النفقات الجارية 1995-2018



المصدر: بيانات الملحق رقم (8)

- شهدت مؤشرات الإنفاق خلال العام 2006 تراجعاً ملحوظاً، متأثراً بالحالة السياسية والاقتصادية التي مرّت بها مناطق السلطة الفلسطينية، جراء الحصار الذي فرضته إسرائيل عليها، عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية

العاشرة، وما أعقب ذلك من حصارٍ ماليٍّ دوليٍّ من إسرائيل بحجزها إيرادات المقاصة، ومن الدّول المانحة بوقف دعم الموازنة العامّة الفلسطينيّة، واقتصارها على المعونات الإغاثيّة والطّارئة (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2008، ص 34). وتوضّح بيانات الشّكل رقم (3-10) تراجع النّفقات العامّة بنسبة (25.2%) عن العام 2005، وذلك بسبب تراجع كلّ من بند الأجر والرواتب، ونفقات غير الأجر بنسبة (31.5%)، (39.6%) على التّوالي.

- أمّا بالنّسبة للعام 2007، فقد كانت التّطوّرات التي طرأت على النّفقات العامّة خلاله منسجمةً إلى حدٍّ ما مع التّطوّرات التي طرأت على الإيرادات العامّة، حيث ارتفعت بنسبة (68.5%) عمّا كانت عليه في العام 2006، تركّز الجزء الأكبر منها في النّفقات الجارية بنسبة (89.2%)، حيث ارتفعت نسبتها من النّفقات العامّة إلى (80%)، في حين لم تتعدّ النّفقات التّطويريّة نسبة (10.8%) من النّفقات العامّة، وتُعزى هذه الزيادة في النّفقات العامّة إلى شروع حكومة الطّوارئ الفلسطينيّة التي تشكّلت في النّصف الثّاني من عام 2007 بتطبيق خطة إنعاشٍ قصيرة المدى، للخروج من الأزمة التي خلفها الانقسام السّياسي بين قطاع غزة والضّفة الغربيّة، والذي نجم عنه تزايد الضّغوط الإنفقاويّة المتمثّلة بتسديد رواتب الموظّفين، ومتأخّرات القطاع الخاص (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2008، ص 35).

- لم تشهد الفترة 2008-2018 تغييراتٍ كبيرةً في حجم النّفقات العامّة الذي تحقّق في بداية هذه الفترة، والذي بلغ في العام 2008 حوالي (3487.7) مليون دولارٍ، حيث تشير البيانات أنّ النّفقات العامّة تذبذبت بعد ذلك ارتفاعاً أو تراجعاً في حدودٍ بسيطةٍ لم تتعدّ حاجز (7.1%)، وتوضّح البيانات الواردة في الشّكل رقم (3-10) أنّ التّطوّرات الملحوظة في مكّونات النّفقات والجديرة بالتّحليل تتمثّل في انخفاض صافي الإقراض عام 2011 بنسبة (42.8%) عمّا كان عليه في العام 2010، ليلبغ (139.0) مليون دولارٍ، وهو أقلّ مستوى وصل له هذا البند خلال فترة الدّراسة، ولعلّ هذا الانخفاض كان إشارةً واضحةً إلى تحسّن أداء المجالس المحليّة في تحصيل فواتير المرافق العامّة (الكهرباء والمياه)، حيث تشير بعض البيانات أنّ حجم الإنفاق الفعلي على هذا البند كان أقلّ بنحو (20) مليون دولارٍ من المستهدف في الموازنة العامّة للعام 2011 (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2012، ص 43).

- والتّطوّر الآخر الذي يحتاج إلى تسليط الصّوء عليه هو زيادة حجم الإنفاق على الرواتب والأجر في العام 2013 بنسبة (16.4%) عن العام 2012، حيث شكّل بند الأجر

والرّواتب ما نسبته (55.8%) من النّفقات الجارية خلال هذا العام، ويُعزى ارتفاع حجم الإنفاق على هذا البند بشكلٍ أساسيٍّ إلى التّفاهات التي أبرمتها الحكومة الفلسطينيّة مع النّقابات العماليّة، وما نصّت عليه من صرفٍ لعلاوات غلاء المعيشة، والاستحقاقات الماليّة للتّريقات، التي كانت متوقّفة منذ عامين (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2014، ص41).

- ومن الملاحظ أيضاً من خلال البيانات أنّ معدّل نموّ الإنفاق العام انخفض خلال العام 2017 بنسبة (2.6%) عن العام 2016، وذلك بسبب انخفاض معدّل نموّ النّفقات الجارية خلال العام 2017 بنسبة (2.7%) عن العام 2016، ويُعزى هذا الانخفاض إلى قيام الحكومة الفلسطينيّة في الرّبع الأوّل من العام 2017 بوقف صرف بعض العلاوات على رواتب موظفي القطاع العام في قطاع غزّة قُدّرت بنحو (30%) من قيمة الرّاتب (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2018، ص7). وتواصل انخفاض الإنفاق الحكومي خلال العام 2018 عقب تثبيت الإجراءات المشار إليها أعلاه، حيث انخفض بند الأجر والرواتب خلال العام 2018 بنسبة (15.1%) عن العام 2017، ولكن في المقابل زادت المتأخّرات المتراكمة على الحكومة الفلسطينيّة، حيث شكّلت متأخّرات الأجر والرواتب حوالي (23%) من إجماليّ المتأخّرات عام 2018 (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2019، ص33).

نستنتج من تحليلنا لمكوّنات الإنفاق العام، أنّ الخلل الرّئيس في هيكل النّفقات العامّة، يتمثّل في هيمنة النّفقات الجارية على النّفقات العامّة، على حساب النّفقات التّطويريّة، حتّى النّفقات الجارية نفسها تعاني من خللٍ هيكليٍّ كبيرٍ يتمثّل في استحواذ بند الرّواتب والأجر منفرداً على أكثر من نصف النّفقات الجارية، بينما لم تستطع البنود الأخرى مجتمعةً تشكيل (50%) من النّفقات الجارية، والتّطوّر الأهمّ الذي حدث للنّفقات الجارية خلال فترة الدّراسة هو ظهور صافي الإقراض كبنديٍّ من بنود النّفقات الجارية، ومصدراً آخرّاً لاستنزاف موارد الموازنة العامّة.

لقد ساهم ارتفاع بند الأجر والرواتب، باعتباره نفقاتٍ جاريةٍ لا تحتمل تأجيل سدادها، لأسبابٍ اجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ في الحدّ من مرونة السّياسة الماليّة، وتقويض قدرتها على تحقيق قدرٍ من التّوازن بين مكوّنات النّفقات المختلفة، ممّا حال دون تحقيق وفرٍ في الإيرادات العامّة لتمويل النّفقات التّطويريّة.

وعليه يمكن القول أنّ الموازنة العامّة الفلسطينيّة - كأداةٍ للسّياسة الماليّة - عجزت عن تحقيق الأهداف الإنمائيّة للاقتصاد الفلسطيني، وأصبحت أداةً لإدارة الأزمات، والتّخفيف من الآثار

السلبية التي تسببت بها الأزمة المالية الخانقة، الناجمة عن سياسات الإغلاق والحصار المالي والاقتصادي التي فرضتها إسرائيل على مناطق السلطة الفلسطينية.

كما يشير الدّراس هنا أنّ ارتفاع فاتورة الرّواتب والأجور، النّاجمة عن زيادة التّوظيف في القطاع العام، تدلّ على عجز القطاع الخاص عن خلق فرص عملٍ، متأثراً بالسياسات الإسرائيليّة التي كبلته وحدّت من قدرته على النّمو والتّطور، وبالتالي لم يقم الدّارس بإجراء مقارناتٍ بين فاتورة الرّواتب والأجور كنسبةٍ من النّاتج المحليّ الفلسطيني، مع مثيلاتها من الدّول الأخرى، لأنّ مثل هذه المقارنة تتجاهل الآثار المترتبة على سياسات الاحتلال، وبالتالي من الممكن أن يرشح عنها نتائج أو توصياتٍ غير دقيقةٍ ومضلّلةٍ، كونها لم تأخذ بالحسبان عدم فرض السلطة سيادتها الكاملة على حدودها ومواردها الطّبيعيّة، وحرمانها من تطبيق سياساتٍ نقديةٍ خاصّةٍ بها لاعتمادها على العملة الإسرائيليّة، وحرمانها أيضاً من رسم وتنفيذ سياساتٍ تجاريةٍ وماليةٍ تخدم قطاعها الإنتاجية، وتقلّ من اعتمادها الكبير على المعونة والمساعدات الدّولية.

ثانياً: تطوّر عجز الموازنة العامة⁽¹⁾ في فلسطين للفترة 1995-2018:

تشير البيانات الماليّة أنّ السلطة الفلسطينية عانت من عجزٍ مستمرٍ في موازنتها طوال فترة الدّراسة، وتفاوتت نسبة العجز من عامٍ لآخرٍ لأسبابٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ واجتماعيةٍ، انعكست في تطوّر الضغوط الماليّة على السلطة الفلسطينية، ولأغراض التّحليل تمّ تقسيم سنوات الدّراسة إلى عدّة فتراتٍ، وذلك بسبب التّفاوت الكبير في حجم عجز الموازنة بين تلك الفترات.

- تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3-4) أنّ عجز الموازنة العامة في فلسطين، لم يشهد خلال الفترة الأولى من عمر السلطة الفلسطينية 1995-1999 (وتُسمّى فترة التأسيس)، تطوّراتٍ كبيرةً فيما يتعلّق بحجم العجز، الذي لم تتعدّ نسبة زيادته في العام 1999 عن العام 1995 سوى (7.4%) فقط، ورغم الزيادة الكبيرة التي شهدتها العجز خلال العام 1996 بنسبة (90.6%) عن العام 1995، إلّا أنّ الحكومة استطاعت السيطرة على هذا العجز بفعل النّجاحات التي حققتها إدارة الإيرادات العامة في زيادة الإيرادات المحليّة (أبو زعيتر، 2012، ص111)، حيث وصل العجز خلال العام 1998 إلى (206.3) مليون دولار، وهو الحجم الأقلّ الذي بلغه العجز خلال فترة الدّراسة 1995-2018.

¹ المقصود هنا العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) الذي يبيّن درجة تغطية الموارد المحلية للنفقات العامة [إيرادات عامة (إيرادات جباية محلية + إيرادات المقاصة) - نفقات عامة (نفقات جارية + نفقات تطويرية)]

- تشير البيانات أيضاً أنّ عجز الموازنة العامة قد ازداد خلال العام 1996 ليصل إلى (426) مليون دولار، مشكلاً ما نسبته (12.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع (223.8) مليون دولار، أو ما نسبته (6.8%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1995، ويُعزى هذا التزايد إلى نموّ النفقات العامة بنسبة (68.8%) عن العام 1995 محققةً ما نسبته (32.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين نمت الإيرادات العامة بنسبة (56.9%) عن العام 1995، محققةً ما نسبته (19.3%) من الناتج المحلي الإجمالي (سلطة النقد الفلسطينية، 1995، ص30).

جدول رقم (3-4)

تطور عجز الموازنة العامة في فلسطين خلال الفترة 1995-2018

السنة	عجز الموازنة	تطور العجز (%)	الناتج المحلي الحقيقي	العجز / الناتج (%)
1995	223.8	-	3300	6.8
1996	426.6	90.6	3340.1	12.7
1997	322.9	-24.3	3830	8.4
1998	206.3	-36.1	4379	4.7
1999	240.3	16.5	4741.6	5.1
2000	728.8	203.3	4335.9	16.8
2001	1164.6	59.8	3932.2	29.6
2002	1003.6	-13.8	3441.1	29.2
2003	888.0	-11.5	3923.4	22.6
2004	478.0	-46.2	4329.2	11
2005	911.0	90.6	4796.7	19
2006	985.0	8.1	4609.6	21.4
2007	1261.0	28.0	4913.4	25.6
2008	1708.0	35.4	5212.1	32.8
2009	1827.3	7.0	5663.6	32.3
2010	1354.7	-25.9	6122.3	22.1
2011	1077.6	-20.5	6882.3	15.6
2012	1018.0	-5.5	7314.8	13.9
2013	1099.2	8.0	7477.0	14.7
2014	815.6	-25.8	7463.4	10.9
2015	730.0	-10.5	7719.3	9.4
2016	326.3	-55.3	8398.6	3.9
2107	401.3	23.0	8516.2	4.7
2108	467.8	16.6	8618.4	5.4

المصدر: بيانات الملحق رقم (1)، ورقم (6) .. النسب من احتساب الدارس

- ولقد أدى نموّ الإيرادات العامة بنسبة (25.1%) عام 1997، ونموّ النفقات العامة بنسبة (5.4%) فقط، إلى تراجع عجز الموازنة بنسبة (24.3%) عن العام 1996، مشكلاً ما

نسبته (8.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما الانخفاض في عجز الموازنة الذي شهده العام 1998، فقد كان سببه الزيادة في الإيرادات العامة بنسبة (7.6%) عن العام 1997، في حين انخفضت النفقات العامة بنسبة (4.9%) عن معدلها في العام 1997 (سلطة النقد الفلسطينية، 1998، ص14)، وتشير البيانات أن العام 1998 شهد أقل نسبة للعجز من الناتج المحلي الإجمالي طوال فترة الدراسة 1995-2015، حيث لم تتعد النسبة (4.7%) فقط، وهي قريبة جداً من النسبة المسموح بها للعجز وفقاً لاتفاقية ماسترخت^(*).

- ورغم أن العام 1999 شهد نمواً في الإيرادات العامة بنسبة (8.4%) عن العام 1998، إلا أن نمو النفقات العامة بنسبة (10.0%)، أدى إلى زيادة العجز بنسبة (16.5%) عن العام 1998، ولكن لم يبتعد عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (5.1%) كثيراً عن الحجم المسموح به.

- وبالمحصلة نجد أنه رغم تزايد عجز الموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999، بمتوسط سنوي نسبته (11.7%)، إلا أن العجز خلال هذه الفترة لم يبلغ مستوى يهدد الاستقرار المالي الفلسطيني، بل انتهى في نهاية هذه الفترة عند المستوى المسموح به دولياً.

- أما الفترة 2000-2001، فقد شهدت تزايداً كبيراً في عجز الموازنة، عكس هذا التزايد تفاقم الضغوط المالية والإنفاقية على السلطة الفلسطينية، حيث بلغ العجز في العام 2001 (1164.6) مليون دولار، مشكلاً ما نسبته (29.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع (728.8) مليون دولار، أو ما نسبته (16.8%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000، ويُعزى هذا التزايد في العجز والذي بلغ ذروته في العام 2001 إلى تراجع الأداء الاقتصادي خلال عام 2001، وما رافقه من تقلص في إمكانات تحصيل الإيرادات، حيث انخفضت الإيرادات المالية إلى أقل مستوى خلال فترة الدراسة، والذي نجم عن قيام السلطات الإسرائيلية باحتجاز العائدات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية كوسيلة ضغط وإملاء شروطها عليها (سلطة النقد الفلسطينية، 2003، ص25).

- ورغم استمرار الضغوط المالية على السلطة الفلسطينية خلال الفترة 2002-2004، إلا أن هذه الفترة شهدت انخفاضاً في عجز الموازنة بلغ متوسطه السنوي حوالي (23.8%)، ومن المؤكد أن هذا التحسن في العجز مرده الزيادة الكبيرة في حصيله الإيرادات العامة، والتي

* راجع الفصل الثاني من الدراسة، ص51.

تأثرت بالإجراءات التي قامت بها الحكومة الفلسطينية المتعلقة بالإصلاح المالي، ومكافحة التهرب الضريبي، والإفراج عن جزء كبير من مستحقات إيرادات المقاصة من الجانب الإسرائيلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2005، ص43).

- أما الفترة 2005-2009، فقد شهدت تزايداً كبيراً في عجز الموازنة بلغ متوسطه السنوي حوالي (33.8%)، ولعلّ زيادة النفقات الجارية في عام 2009 بنسبة (108.8%) عن العام 2004، هو السبب المباشر في تزايد العجز، فهذه الفترة شهدت مزيداً من الضغوط الإنفاقية على الحكومة الفلسطينية، نتيجة الزيادة التي طرأت على رواتب موظفي القطاع العام، وزيادة النفقات الاجتماعية، واستنزاف صافي الإقراض لمزيد من الموارد المالية، وفي المقابل لم تكن جباية الإيرادات بالقدر الكافي لمواجهة هذه الضغوط الإنفاقية المتزايدة، ممّا وضع الحكومة أمام أزمة تمويل حقيقية، بسبب القيود المفروضة على مصادر التمويل الخارجية، وانخفاض حجم الدين العام الداخلي من المصارف المحلية، علماً أنّ مديونية القطاع المصرفي تراجعت من (570) مليون دولار عام 2005، إلى (484) مليون دولار عام 2006، ثمّ إلى (429) مليون دولار عام 2007، كما ارتفعت متأخرات القطاع الخاص عام 2006 إلى (494) مليون دولار (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص36). ومن الملاحظ من بيانات الشكل رقم (3-12) أنّ موازنة العام 2009 شهدت أكبر عجزاً خلال فترة الدراسة 1995-2018، حيث بلغ حجم العجز حينها (1827.3) مليون دولار، علماً بأنّ أعلى نسبة للعجز من الناتج المحلي الإجمالي كانت في العام 2008، حيث بلغت حينها (32.8%).

- أما الانخفاض في عجز الموازنة بنسبة (17.3%) سنوياً، الذي شهدته الفترة 2010-2012، فقد كان سببه الجمع بين ضوابط الإنفاق، وخاصةً فيما يتعلّق بالعمالة والأجور الحكومية، بشكلٍ متزامنٍ مع تحسّن جمع الإيرادات (الأونكتاد، 2011، ص10)، ولكن هذا التحسّن في العجز لم يعطِ أيّ مؤشرٍ إيجابيٍّ في النّقد نحو الاستدامة المالية، فالضعف المالي مستمرٌّ وفقاً للعديد من المؤشّرات، فكافة الإيرادات المحلية التي جمعتها السلطة الفلسطينية لم تغطّ سوى أقلّ من (60%) من النفقات العامة خلال هذه الفترة (2010-2012)، كما أنّ الإنفاق على الاستثمارات العامة ظلّ منخفضاً جداً خلال نفس الفترة (أقلّ من 8% من إجمالي النفقات)، ورغم أنّ الإيرادات المحلية زادت من (1845.4) مليون دولار عام 2010، إلى (2240.1) مليون دولار عام 2012، بنسبة زيادة حوالي (21.4%)، إلّا

أنّ هذه الإيرادات كانت أقلّ من المتوقع، والسبب في ذلك هو نموّ الناتج المحلي الإجمالي دون تأثير في الإيرادات في قطاع غزة، وتحقيق نموّ أبطأ ممّا كان متوقّعاً في الضفّة الغربيّة (الأونكتاد، 2012، ص8).

- تشير بيانات الشكل رقم (3-12) أيضاً أنّ عجز الموازنة ارتفع خلال العام 2013 بنسبة (8.0%) عن العام 2012، ليلبغ رصيد الموازنة في نهاية العام 2013 حوالي (1099.2) مليون دولار، مشكّلاً ما نسبته (14.7%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويُعزى هذا الارتفاع بالعجز إلى الارتفاع الملحوظ في حجم الإرجاعات الضريبيّة وفي الإنفاق على الأجور والزوّاتب، وذلك بالرغم من انخفاض النّفقات التّطويريّة في العام 2013 عن العام 2012 بنسبة (20%) (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2013، ص42).

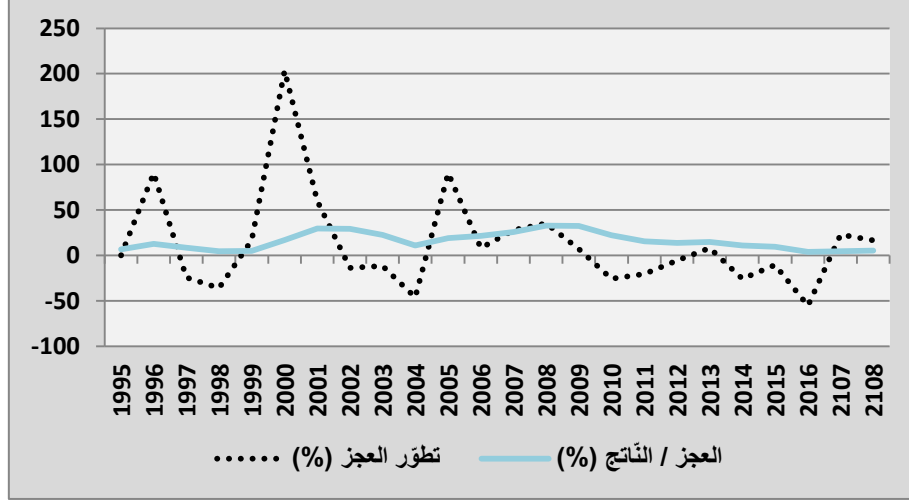
- أمّا العامين 2014، 2015، فقد شهدا انخفاضاً في عجز الموازنة، ليصل إلى (730) مليون دولار أمريكيّ عام 2015، مقارنةً مع (815.6) مليون دولار عام 2014، ويُعزى هذا الانخفاض إلى زيادة الإيرادات العامّة بنسبة أعلى من الزيادة في النّفقات الحكوميّة، حيث ازدادت الإيرادات العامّة بنسبة (20.3%)، (3.6%) خلال العامين 2014، 2015، في حين زادت النّفقات الحكوميّة بنسبة (5.5%)، (0.4%) فقط خلال نفس العامين، ومن الواضح من البيانات أنّ العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفض خلال العامين 2014، 2015، إلى (10.9%)، (9.4%) على التّوالي، وهذه النسبة، وإن كانت أعلى من النسبة المسموح بها وفق المعايير الدّوليّة، إلّا أنّها تقترب منها، وتشكّل حافزاً لمزيد من الإصلاحات التي يمكن أن تتّخذها الحكومة لتقليل هذا العجز، والتّخفيف من آثاره الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

- ومن الملاحظ من خلال البيانات أنّ العام 2016 شهد انخفاضاً كبيراً في عجز الموازنة بلغت نسبته (55.3%)، مقارنةً بالعام 2015، وكذلك تراجعت نسبة العجز إلى الناتج من (9.4%) عام 2015 إلى (3.9%) عام 2016، ويعود هذا الانخفاض في العجز إلى زيادة الإيرادات العامّة (22.8%) بنسبة أكبر من الزيادة في النّفقات العامّة (7.1%). ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا الانخفاض في العجز ليس مؤشراً على تحسّن في استدامة الوضع المالي للحكومة، وإنّما سببه الزيادة غير الطّبيعيّة في الإيرادات العامّة، نتيجة الاتّفاقيّات التي

وقَّعتها وزارة الماليَّة خلال العام 2016، والتي نتج عنها تدفَّقات ماليَّة كبيرةٌ ولكنَّها غير متكرِّرة (سلطة النِّقد الفلسطينيَّة، 2017، ص30).

شكل رقم (3-12)

تطوُّر عجز الموازنة العامَّة الفلسطينيَّة خلال الفترة 1995-2018



المصدر: بيانات الجدول رقم (3-4)

- وكذلك نجد أنّ الزيادة التي طرأت على العجز بنسبة (23.0%) خلال العام 2017 مقارنةً بالعام 2016، كان سببها المباشر زيادة التَّفقات العامَّة (4.5%) بنسبة أكبر من الزيادة في الإيرادات العامَّة (2.8%)، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للعام 2018 الذي شهد زيادةً في عجز الموازنة بنسبة (16.6%) عن العام 2017، حيث انخفضت خلال هذا العام الإيرادات العامَّة بنسبة (5.2%) عن العام السَّابق، في حين انخفضت التَّفقات العامَّة بنسبة (3.0%) عنه، ويُعزى الانخفاض في الإيرادات العامَّة بشكلٍ رئيسٍ إلى انخفاض إيرادات المقاصة بنسبة (9.2%) مقارنةً بالعام السَّابق، أمّا الانخفاض في الإنفاق العام فكان سببه المباشر انخفاض التَّفقات الجارية بنسبة (3.7%) النَّاجم عن انخفاض الإنفاق على بند الرّواتب والأجور بنسبة (15.1%) مقارنةً بالعام 2017، وذلك نتيجة الإجراءات الحكوميَّة المتعلِّقة بإحالة بعض الموظفين للتقاعد، والتَّقاعد المبكّر، بالإضافة إلى وقف صرف بعض البدلات والعلاوات عن موظفي القطاع العام في قطاع غزّة، والتي تراوحت نسبتها من (30-50%) من إجمالي الرّاتب (سلطة النِّقد الفلسطينيَّة، 2019، ص25).

وكخلاصة يمكن القول أنّ السبب الرّئيس والمباشر لاستمرار وتزايد عجز الموازنة العامَّة، هو التوسُّع في الإنفاق العام، النَّاتج عن تزايد الضَّغوط الإنفائيَّة على السُّلطة الفلسطينيَّة، لتلبية

الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ورغم قيام السلطة الفلسطينية في السنوات الماضية بإجراء إصلاحات مالية صارمة، لمراقبة العجز في الموازنة، وتحسين الانضباط والاستدامة الماليين، وتقليل الاعتماد على المنح والمساعدات، إلا أن السيطرة على عجز الموازنة، أو تخفيضه إلى مستوى يمكن تحمله، سيظل هدفاً بعيد المنال، ما لم تتوفر للسلطة الفلسطينية فرص الوصول إلى كافة مواردها الطبيعية بدون قيود، وما لم تبسط السلطة سيطرتها على كافة المعابر التجارية، لذلك يرى الدّراس أنه من الخطأ اعتبار عجز الموازنة سبباً في ضعف النشاط الاقتصادي الفلسطيني، فالعجز المالي هو نتيجة وليس سبباً للضعف الاقتصادي، الذي يتسبب به الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وبالتالي علاج عجز الموازنة سيظل مرهوناً بعلاج جوانب الضعف الأساسية، والتشوهات الهيكلية التي تجذرت في الاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات الاحتلال الطويلة.

ثالثاً: أسباب عجز الموازنة العامة الفلسطينية:

أتضح لنا من التحليل السابق لجانبي الإيرادات والنققات العامة، بأن قصور الإيرادات العامة من جهة، وتزايد الضغوط الإنفاقية من جهة أخرى، هما المحددان لعجز الموازنة، وهناك عدة أسباب ساهمت في استمرار وتزايد عجز الموازنة العامة، منها ما يتعلق بانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، وضعف قدرة السلطة على وضع سياسة مالية ملائمة، ومنها ما يتعلق بخصائص النظام المالي الفلسطيني، وانخفاض القدرات الفنية للإدارة المالية:

1. أسباب عجز الموازنة العامة التي تتعلق بجانبي الإيرادات والنققات:

أ- ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب، حيث شكّلت ما نسبته (53.5%) من النققات الجارية خلال فترة الدّراسة، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بتلك المتعلقة بالاقتصادات المشابهة، حيث لا تتعدى هذه النسبة (30%) في الدول المجاورة (العجلة، 2013، ص32)، ورغم أن الحكومة شرعت منذ العام 2008 في تطبيق مجموعة من الإجراءات بهدف احتواء الزيادة المتكررة في فاتورة الرواتب والأجور، كتطبيق آلية صافي التعيين الصّفري (أي التعيين على شواغر التقاعد فقط)، وتجميد حركة الترقيات، وترشيد منح العلاوات الإدارية للموظفين، إلا أن تأثير هذه الإجراءات بقي محدوداً للأسباب التالية (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص 15):

– استحقاقات الزيادة الطبيعية في فاتورة الرواتب، التي لا تستطيع الحكومة تجاهلها، باعتبارها تمسّ الظروف المعيشية للموظفين.

- تطبيق قانون التقاعد العام، وما ترتب عليه من تبعاتٍ ماليّةٍ كبيرةٍ، نتيجة زيادة حصة مساهمة الحكومة في الادخار التقاعدي.

- تراجع دور القطاع الخاص في التشغيل، ممّا أدّى إلى ارتفاع عدد الموظّفين في القطاع العام.

ب- انخفاض حصة النفقات التّطويريّة من النفقات العامّة، حيث انخفضت هذه النسبة من (21.1%) تقريباً في العام 1995، إلى ما يقرب من (7.0%) في العام 2018، وقد ساهم هذا الخلل في تدهور القطاعات الإنتاجيّة الرّئيسة في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تأكلت القاعدة الإنتاجيّة بفعل انخفاض الاستثمار فيها والإنفاق على تطويرها، فتراجعت مساهمة هذه القطاعات الهامّة في الناتج المحلي، وتراجعت قدرتها على استيعاب العمالة، وتراجعت أيضاً قدرتها على زيادة حصيلّة الضّرائب نتيجة انخفاض حجم الإنتاج، فكان ذلك سبباً مباشراً في استمرار عجز الموازنة العامّة وتزايد (الأونكتاد، 2012، ص10).

ت- زيادة حجم النفقات التّشغيليّة والتّحويليّة التي تستنزف الوفورات التي قد تحقّقها الحكومة في جانب الإيرادات العامّة، حيث بلغ حجم هذه النفقات في العام 2018 ما نسبته (42.8%) من النفقات العامّة، و(46.1%) من النفقات الجارية، وترتبط الزيادة في حجم النفقات التّشغيليّة والتّحويليّة بشكلٍ مباشرٍ بتنامي الأعباء التي تتسبّب بها احتياجات المجتمع الفلسطيني المتزايدة، والتي يفرضها استمرار الاحتلال السّياسي والاقتصادي لمناطق السّلطة الفلسطينيّة (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2019، ص31-32).

ث- ارتفاع حصة النفقات الأمنيّة التي تنفقها وزارة الدّاخلية والأمن الوطني، فرواتب العسكريين الفلسطينيّين تستحوذ على ما نسبته (47%) من فاتورة الرّواتب والأجور (العجلة، 2017، ص6).

ج- الخلل الكبير في هيكل الإيرادات، حيث تعتمد السّلطة الفلسطينيّة اعتماداً كبيراً على الضّرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة والضّرائب على الواردات)، إذ تمثّل هذه الضّرائب ما نسبته (80-90%) من مجموع الإيرادات الضّريبية، ونحو (10-15%) من الناتج المحلي الإجمالي، وحقيقة الأمر أنّ النسبة الأكبر من الإيرادات الضّريبية هي ضريبة القيمة المضافة، وهي ضريبةٌ نسبيّةٌ، وبالتالي فهي تكون تنازليّةً بطبيعتها، في حين لا تمثّل الضّرائب المباشرة على الأرباح سوى (1-2%) من الناتج المحلي الإجمالي، وممّا لا شكّ

فيه أنّ هذا الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة يقوّض كفاءة السياسات الماليّة ويحول دون الاستقرار الاقتصادي والمالي (الأونكتاد، 2009، ص12).

2. أسباب عجز الموازنة التي تتعلّق بمحدوديّة قدرة السّلطة على وضع السياسات الماليّة الملائمة:

أ- تُعتبر سيطرة إسرائيل على إيرادات المقاصة (تقديراً وتحصيلاً نيابةً عن السّلطة الفلسطينيّة) من أهمّ الأسباب التي ساهمت في حالة العجز المالي التي عانت منها السّلطة الفلسطينيّة، خاصّةً عندما كانت تلجأ إسرائيل إلى حجز هذه الضرائب لاعتباراتٍ سياسيّة، وممارسة الضغوط على السّلطة الفلسطينيّة (العجلة، 2013، ص33).

ب- البنود المجحفة في اتّفاق باريس الاقتصادي، الذي حدّد من قدرة السّلطة الفلسطينيّة على وضع سياسة ماليّة ملائمة، فمعظم التعريفات الجمركيّة بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة مرتبطةً بمستواها السائد في إسرائيل (مع خيار زيادتها أو خفضها بنسبة 2% على بعض السلع)، والبروتوكول يسمح بتحديد معدّلات ضرائب الدّخل والتّعريفات على عددٍ من السلع المستوردة، وهذا الوضع لا يمكن السّلطة الفلسطينيّة من اختيار نظامٍ ماليٍّ شاملٍ يلبي الاحتياجات الإنمائيّة للاقتصاد الفلسطيني، يُضاف إلى ذلك أنّ عدم وجود سياسةٍ نقديّةٍ فلسطينيّةٍ يُقلّص قاعدة الإيرادات الحكوميّة، وذلك بحرمان السّلطة الفلسطينيّة من إيرادات سكّ العملة الوطنيّة (الأونكتاد، 2009، ص11)، وبالمجمل فإنّ اتّفاق باريس حرم السّلطة الفلسطينيّة من صياغة سياساتها الماليّة، خاصّةً في جانب الإيرادات.

ت- تسرب جزءٍ مهمٍّ من الإيرادات الضريبيّة إلى إسرائيل، والتي تتسبب في خسارة الخزينة الفلسطينيّة مورداً هاماً من الموارد الماليّة التي من شأنها تقليص عجز الموازنة العامّة أو حتى التخلّص منه، وتتعدّد أشكال هذه الخسائر بتعدّد مصادرها، مثل الخسائر الناجمة عن التلاعب بقيم فواتير البضائع المستوردة، والخسائر الناجمة عن عدم تطبيق قواعد المنشأ المحدّدة من قبل منظمة التجارة العالميّة على السلع التي تُصنّع في إسرائيل، والخسائر الماليّة المتعلّقة بمستوردات القطاع العام، وقد أشارت دراسة للأونكتاد أنّ حجم هذه الخسائر يبلغ حوالي (305) مليون دولارٍ سنويّاً، وهو ما يمثّل (17%) من إجمالي الإيرادات العامّة الفلسطينيّة، وحوالي (3.6%) من الناتج المحليّ الفلسطيني (الأونكتاد، 2014، ص39).

3. أسباب عجز الموازنة العامة التي ترتبط بانخفاض مستوى النشاط:

أ- ممارسة إسرائيل لسياسة الإغلاق تجاه الأراضي الفلسطينية، بمعنى فرض رقابة صارمة على الحدود بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وإغلاق الحدود الداخلية والخارجية (الدولية) للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أدت هذه السياسة إلى خسارة ثلث الأصول المادية في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي الانخفاض الكبير في القاعدة المالية وإيرادات السلطة الفلسطينية (الأونكتاد، 2009، ص12).

ب- يرتبط ضعف النشاط الاقتصادي الفلسطيني بحرمان الفلسطينيين من السيطرة على أراضيهم ومواردهم الطبيعية، وبالتالي سيطرة إسرائيل على هذه الموارد ومنع الفلسطينيين من استغلالها والانتفاع منها، يجرمهم رافداً كبيراً من الروافد المالية، وهذه الموارد كثيرة ومتنوعة، وتقدير الخسائر الناجمة عن فقدانها قد يحتاج لدراسات معمقة ومتخصصة، ولكن ما يجدر الإشارة إليه هنا أن البنك الدولي أجرى دراسة عام 2013 عن الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي يتكبدها الفلسطينيون جراء حرمانهم من استغلال المنطقة (ج) في الضفة الغربية (تمثل حوالي 61% من مساحة الضفة الغربية)، وكانت حجم الخسائر المقدرة حوالي (3.4) مليار دولار (البنك الدولي، 2013، ص1-8).

ت- تأكل القاعدة الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وهذا التآكل ناجم أساساً عن استهداف السياسات الإسرائيلية لهذه القطاعات بالحصار والتدمير، وكما أشرنا سابقاً، أدى هذا التآكل إلى تراجع القيمة المضافة لهذه القطاعات، وتراجع قدرتها على استيعاب العمالة الوافدة إلى سوق العمل.

4. أسباب عجز الموازنة التي ترتبط بانخفاض القدرات الفنية للإدارة المالية:

ينتج عن انخفاض القدرات الفنية للإدارة المالية، تزايد النفقات وعدم القدرة على السيطرة عليها وضبطها، وتراجع الإيرادات وعدم القدرة على تنميتها وزيادتها، وتتمثل أوجه الضعف الإداري والمالي في:

- وجود خلل في الهيكل الإداري، والنظم والإجراءات المتبعة في إعداد الموازنة.
- ضعف الإدارة الضريبية وتخصيص النفقات وعمليات الخزينة.
- ضعف النظام المالي الفلسطيني، وتراجع مؤشرات الانضباط المالي الشامل لديه، وخاصة فيما يتعلق بالاشتغال المالي والعمق المالي والاستقرار المالي (العجلة، 2011، ص53).

وخلاصة القول أنّ هذه الأسباب مجتمعة أدّت إلى استمرار عجز الموازنة العامّة الفلسطينيّة، بل وأدّت إلى تفاقم الآثار الناجمة عنه، وإنّ تعدّد الأسباب واختلّفت شكلاً وتأثيراً، إلّا أنّ مضمونها يصبّ في قناة واحدة، وهي تأثير السياسات الإسرائيليّة على الاقتصاد الفلسطيني، التي أحكمت السيطرة عليه، وأخضعته لمصالحها، وجعلته رهيناً لإيرادات المقاصّة التي تتحصّل من خلالها، ممّا يشكّل تهديداً مستمراً للاستقرار المالي والاقتصادي الفلسطيني، ويجعله اقتصاداً تابعاً يروح تحت الاحتلال، ويحول دون بنائه على أسسٍ متينة وقواعدٍ صلبة، تدفعه نحو الاعتماد الذاتي والنمو المستدام.

والتحليل السابق يدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ معالجة عجز الموازنة العامّة لن يتحقّق بمزيد من التخفيضات في جانب النفقات العامّة فقط، وإهمال تأثير الأسباب الحقيقيّة الأخرى التي تسببت بالعجز، بل إنّ خفض النفقات من الممكن أن تكون له آثاراً عكسيّة من الناحية الماليّة، لأنّه سيؤدّد ضغطاً على جانبي الموازنة العامّة، وسيتسبّب تراجع النشاط الاقتصادي الناجم عن ذلك في تقليص عائدات الضرائب، وزيادة النفقات الاجتماعيّة للسلطة الفلسطينيّة، لاحتواء معدّلات الفقر المترنّبة على ذلك.

كما يعتقد الدّارس أنّ سعي السلطة الفلسطينيّة لتقليص هذا العجز من خلال إصلاحات ماليّة جادّة أمرٌ مهمّ، ولكن في نفس الوقت عدم تحميل الفقراء ومحدودي الدّخل تكلفة هذه الإصلاحات لا يقلّ أهميّة، فالسلطة قامت بجهودٍ فاعلةٍ لترشيد النفقات وتعبئة الإيرادات وتمييزها بهدف تخفيض العجز المالي، إلّا أنّ أسباب العجز التي أشرنا إليها في التحليل السابق تشير إلى أنّ هذه الجهود غير كافية، فهي على أهمّيّتها تحتاج إلى إطارٍ سياسيٍ واقتصاديٍّ مستقرٍّ لكي تنجح وتأتي أكلها، وهذا الإطار لا يتوفّر إلّا بتحرير الاقتصاد الفلسطيني من سطوة الاحتلال الإسرائيلي، وإعادة صياغة العلاقات الماليّة والتجاريّة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة (بعيداً عن اتّفاق باريس) بما يسمح لها بتوجيه سياساتها الماليّة والتجاريّة وفقاً لمصالحها الاستراتيجيّة، ويؤكّد الدّارس مرّةً أخرى أنّ معالجة العجز المالي، وتحقيق التّمية والاستدامة الماليين، سيظلّ ضرباً من الوهم ما لم تتوفّر للسلطة الفلسطينيّة فرص الوصول إلى مواردها الطّبيعيّة دون قيود، وما لم تسيطر السلطة سيطرتها على حدودها ومعابرها.

المبحث الثالث: تحليل عجز الميزان التجاري الفلسطيني 1995-2018:

رغم أهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية، وخاصةً في الاقتصادات صغيرة الحجم كالاقتصاد الفلسطيني، إلا أن التجارة الخارجية الفلسطينية عانت بسبب الاحتلال من خلل هيكلي مزمن، تمثل في زيادة مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالصادرات، حيث ارتبط ضعف مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بتحكّم إسرائيل في منافذ وطرق التجارة الخارجية الفلسطينية، وفرضها الكثير من القيود على حركة الحركة والعبور، وكذلك ضعف القاعدة الإنتاجية الناتج عن التدمير الإسرائيلي المتعمد للبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

يحظى تحليل الميزان التجاري الفلسطيني بأهمية كبيرة، باعتباره المكون الأهم والمسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري الفلسطيني، والذي بدوره يُعتبر الحساب الأكبر في ميزان المدفوعات الفلسطيني، كونه الأداة الرئيسة التي تقيس أداء الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي، ويعكس قدرته على التكيف مع المتغيرات الدولية، كما يبيّن هيكل الصادرات والواردات، والعوامل المؤثرة فيها، الأمر الذي يجعله الأداة الأساسية التي تساعد صانعي السياسات الاقتصادية على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية.

بناءً عليه، فإنّ الهدف الرئيس لهذا المبحث هو تسليط الضوء على تطوّر حجم مكونات الميزان التجاري (الصادرات والواردات)، ومن ثمّ تحليل تطوّر عجز الميزان التجاري الفلسطيني، والعوامل التي تؤثر في هذا الميزان، إضافةً إلى تتبّع مصادر تمويل هذا العجز، وبيان تأثيرها في تقليص حجم العجز، أو التخفيف من آثاره على الاقتصاد الفلسطيني.

أولاً: تطوّر حجم الواردات والصادرات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2018:

منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، فرضت إسرائيل نظامها التجاري الخارجي على الفلسطينيين، من خلال اتّحادٍ جمركيٍّ قسريٍّ، أو شبه اتّحادٍ جمركيٍّ، شوّه أنماط التجارة لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي، حيث استفاد التجار الإسرائيليون من إعانات حكومية مرتفعة، وفرض حصص استيراد، كما أنّ الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل أو إلى بقية بلدان العالم، ووجهت بحواجز غير تعريفية، وبصعوبات النقل البري وإجراءات الأمن، يُضاف إلى ذلك أنّ معظم المواد الخام يتم استيرادها من إسرائيل بأسعارٍ مرتفعة، ممّا تسبّب في خسارة المصدرين الفلسطينيين

ميراثهم التنافسيّة، في الوقت الذي تصل فيه السلع الإسرائيليّة إلى الأسواق الفلسطينيّة دون قيود، أمّا بالنسبة للواردات، فقد تسببت التدابير الإسرائيليّة في ارتفاع تكاليفها بشكل ملحوظ، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى حظر الاستيراد من بعض البلدان التي تتميز بأسعار تنافسيّة (الأونكتاد، 2009، ص27).

وحقيقة الأمر أنّ المشكلة الرئيسيّة بالنسبة للتجارة الفلسطينيّة تتمثل في كون إسرائيل هي أكبر شريك تجاريّ قسريّ لها، حيث بلغت نسبة الصادرات الفلسطينيّة إلى إسرائيل خلال الفترة 1967-1994 حوالي 80-85% من إجماليّ الصادرات، وبلغت نسبة الواردات الفلسطينيّة من إسرائيل (أو من خلالها) حوالي 80-90% من إجماليّ الواردات خلال تلك الفترة، واستمرّ هذا النمط بعد توقيع بروتوكول باريس، الذي شرّع تحكّم إسرائيل باللوائح التجاريّة الفلسطينيّة، إذ بلغت نسبة التجارة الفلسطينيّة مع إسرائيل حوالي 64% من إجماليّ التجارة الفلسطينيّة خلال الفترة 1999-2004، ثمّ ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 79% عام 2008 (الأونكتاد، 2012، ص10).

وبهدف رصد وتحليل أداء الصادرات والواردات الفلسطينيّة خلال الفترة 1995-2018، تمّ تقسيم هذه الفترة إلى عدّة مراحل رئيسيّة لخصوصيّة كلّ مرحلة من الناحية السياسيّة والاقتصاديّة، وبما تركته من آثارٍ على الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عامّ، وعلى قطاع التجارة الخارجيّة بشكلٍ خاصّ.

1. تطوّر حجم الصادرات الفلسطينيّة خلال الفترة 1995-2018:

- تشير البيانات الواردة في الملحق رقم (10) أنّ الاتجاه العام للصادرات الفلسطينيّة شهد تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة 1995-2018، شكّلت خلالها الصادرات السلعيّة بالمتوسط حوالي 67.6% من إجماليّ الصادرات، في حين شكّلت الصادرات الخدميّة بالمتوسط حوالي 32.4% من إجماليّ الصادرات.

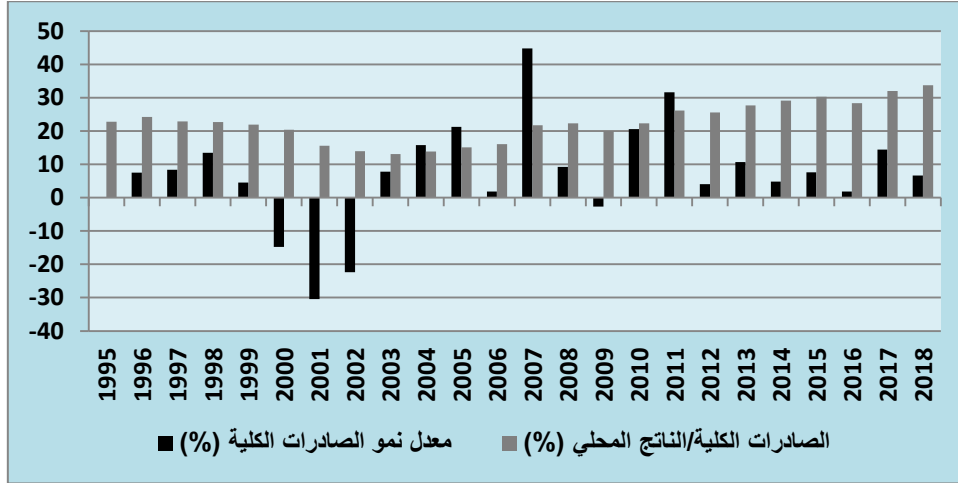
- كما تشير البيانات أيضاً أنّ قيمة الصادرات الفلسطينيّة (سلع وخدمات) تراوحت خلال الفترة 1995-1999 ما بين 751-1039 مليون دولار، بمتوسط نموّ سنويّ بلغ 8.5%، ويُعزى النّموّ في الصادرات الفلسطينيّة خلال هذه الفترة إلى النّموّ الملحوظ في صادرات الخدمات (العمل إلى إسرائيل)، وبخاصّةً خلال العامين 1998-1999، حيث بلغ متوسط النّموّ السنويّ في قيمة الصادرات الخدميّة خلال هذه الفترة حوالي 15.7%، في الوقت الذي لم

يتجاوز فيه متوسط النمو السنوي للصادرات السلعية 4.5% خلال نفس الفترة (الجعفري، والعارضة، 2002، ص 9).

- وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يتضح من الشكل رقم (3-13) أن إجمالي الصادرات الفلسطينية شكّلت بالمتوسط 22.9% خلال الفترة 1995-1999، وهي نسبة تخطت تلك التي تحققت في بعض الدول العربية مثل الأردن وسورية، التي شكّلت فيها الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 21.1%، 21.3%، على التوالي خلال نفس الفترة، في حين كانت النسب التي تحققت في كلٍ من لبنان 5.5%، السودان 6.1%، أقل من ذلك بكثير (صندوق النقد العربي، 2000، ملحق 1/2، ملحق 1/9)⁽¹⁾.

شكل رقم (3-13)

الصادرات الفلسطينية كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي 1995-2018



المصدر: بيانات الملحق رقم (10)

- أما الفترة 2002-2000، فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في حجم الصادرات عن مستواها في الفترة 1995-1999، بلغ معدّله السنوي حوالي 22.5%، ويُعزى هذا التراجع في حجم الصادرات إلى الحصار والإغلاق الإسرائيلي الداخلي والخارجي للأراضي الفلسطينية، مما تسبّب في زيادة تكاليف نقل المنتجات الفلسطينية فأصبحت أقل تنافسية، وكذلك الانقطاع المتكرّر للمنتجات الفلسطينية عن الأسواق الخارجية، مما حوّل المستوردين الأجانب إلى منتجاتٍ بديلةٍ تتمتع بدرجة أعلى من الثقة في التوريد (الأونكتاد، 2012، ص 10).

¹ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بالدول العربية من احتساب الدارس اعتماداً على البيانات الواردة في التقرير السنوي لصندوق النقد العربي المشار إليه.

- وقد شهدت هذه الفترة أيضاً تراجع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي لتصل إلى 16.6% فقط، في حين بلغت هذه النسبة في كلٍّ من الأردن وسورية 25.6%، 27.5% على التوالي خلال نفس الفترة (صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة)⁽¹⁾.

- ورغم التحسّن في حجم الصادرات الذي شهدته الفترة 2003-2005 بمتوسط نمو سنوي بلغ 14.9%، إلا أنه لم يصل إلى المستوى الذي تحقّق في العام 1999، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في حجم الصادرات خلال الفترة 2000-2002 مقارنةً بالعام 1999، وعلى الرغم من التحسّن في الصادرات إلا أنّ نسبتها إلى الناتج المحلي تراجعت بالمتوسط إلى 14% خلال الفترة 2003-2005، وذلك جراء التحسّن في معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، لتصبح أقلّ بكثيرٍ من النسب التي تحقّقت في كلٍّ من الأردن وسورية، التي شكّلت فيها الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 31%، 25.2% خلال نفس الفترة (صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة)⁽²⁾.

- أما بالنسبة للفترة 2007-2015 فتشير البيانات أنّها شهدت نمواً متصاعداً في حجم الصادرات بلغ متوسط معدّله السنوي حوالي 14.5%، وشهد العام 2011 ذروة هذا النمو، حيث نمت الصادرات بمعدّل 31.6% عن العام 2010، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بشكلٍ أساسيٍّ بالإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أطلقتها السلطة الفلسطينية منذ العام 2007، وبناء وإصلاح المؤسسات الحكومية، وكذلك إصلاح نظام وإدارة المال العام، بالإضافة إلى التخفيف النسبي في الإجراءات والقيود الإسرائيلية المفروضة على حركة والتّقل، سواءً بين الصّفّة الغربيّة والعالم الخارجي، أو بين مناطق الصّفّة الغربيّة (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص22).

- ونلاحظ من البيانات أيضاً أنّ العام 2009 شهد تراجعاً في حجم الصادرات بمعدّل 2.7% عن العام 2008، ممّا أدّى إلى تراجع نسبة الصادرات للناتج من نحو 22.3% في العام 2008 إلى نحو 20% في العام 2009، ويُعزى هذا التراجع إلى تقليص أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، إضافةً إلى استمرار الحصار والخنق الإسرائيلي المفروض على

¹ النسب الخاصة بالدول العربية من احتساب الدارس اعتماداً على البيانات الواردة في التقارير التالية:

صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2004، أبو ظبي، 2005، ملحق 1/8

صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2005، أبو ظبي، 2006، ملحق 2/2

² النسب الخاصة بالدول العربية من احتساب الدارس اعتماداً على البيانات الواردة في التقارير التالية:

صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2004، أبو ظبي، 2005، ملحق 1/8

صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2005، أبو ظبي، 2006، ملحق 2/2

صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2009، أبو ظبي، 2010، ص306، 385.

قطاع غزة، وتدمير قطاعاته الإنتاجية وقدراته التصديرية (صندوق النقد العربي، 2010، ص 267).

- وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد شكّلت الصادرات الفلسطينية خلال الفترة 2007-2015 نسبةً متوسطةً مقدارها 25%، وقد تخطت هذه النسبة تلك النسب التي تحققت في بعض الدول العربية المجاورة، كالأردن ولبنان، التي شكّلت الصادرات فيها 22%، 9.5% من الناتج المحلي خلال نفس الفترة (صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة)⁽¹⁾.

- وتشير البيانات أيضاً أنّ الفترة 2016-2018 شهدت نمواً في حجم الصادرات بلغ متوسطه السنوي (7.6%)، وقد كان النموّ الأبرز خلال هذه الفترة في العام 2017، حيث نمت الصادرات بنسبة (14.4%) مقارنةً بالعام 2016، ويعود السبب في ذلك إلى نموّ الصادرات السلعية التي شكّلت خلال هذا العام ما نسبته (79.2%) من حجم الصادرات الكلية. وإجمالاً شكّلت الصادرات الكلية (سلعية وخدمية) ما نسبته (31.3%) من الناتج المحلي خلال الفترة 2016-2018، مقارنةً بنسبة (25.0%) التي تحققت خلال الفترة 2007-2015.

- وبشكلٍ عامٍ يتّضح من الشكل رقم (3-13) أنّ حجم الصادرات الفلسطينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت بالمتوسط خلال فترة الدراسة 1995-2018 حوالي 22.5%، ويُعزى انخفاض مساهمة الصادرات في الناتج إلى سياسات الكبح المبرمجة التي اتبعتها إسرائيل خلال فترة الدراسة بحجة العديد من الدّرائع الأمنية، والتي كان لها تأثيرٌ مركّبٌ على كلّ من الصادرات والطلب المحلي بدرجةٍ أساسيةٍ، من خلال تأثيرها على التوظيف المحلي للموارد، ورغم أنّ القاعدة الإنتاجية الفلسطينية تعاني أساساً من الكثير من جوانب الضعف والقصور، إلّا أنّ تدمير البنية التحتية المادية للاقتصاد الفلسطيني، الناجم عن العدوان والاحتياح المتكرّر لمناطق السلطة الفلسطينية أضاف لها مزيداً من الضعف، وقوّض كلّ مقومات النهوض بالقطاعات الاقتصادية الفلسطينية وعلى رأسها قطاع التجارة الخارجية (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص 32)، ويعكس ضعف الصادرات تآكل القدرة الإنتاجية، والبيئة المثبّطة التي تواجه القطاع الخاص، والقيود على التنقل، وكذلك فإنّ الحصار المفروض على غزة أدّى إلى فقدانها جزءاً كبيراً من قدرتها التصديرية، لأنّ الزراعة في غزة

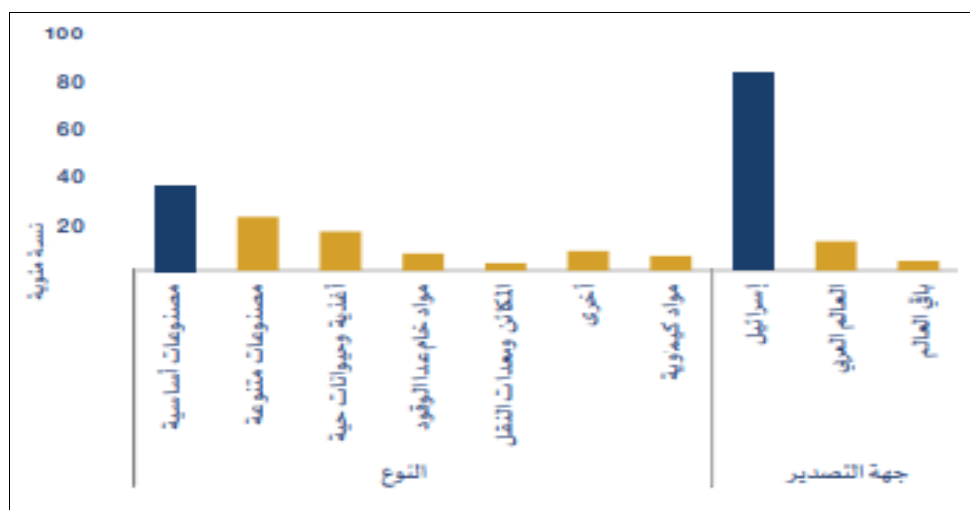
¹ النسب الخاصة بالدول العربية من احتساب الدارس اعتماداً على البيانات الواردة في التقارير التالية: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2009، أبو ظبي، 2010، ص 306، 385. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2015، أبو ظبي، 2016، ص 410، 500.

ومعظم صناعاتها موجهة نحو التصدير، وتعتمد بشكل كبير على السلع المستوردة (الأونكتاد، 2012، ص12).

- وكما أشرنا سابقاً أنّ ثمة تشوّهاً كبيراً في الهيكل التجاري الفلسطيني، يتمثل في اعتماده الشديداً على إسرائيل كمصدرٍ للواردات ووجهةٍ للصادرات، إذ كلّما تنوّعت المكونات السلعية وتوزّعت أهميّتها النسبيّة على أكبر عددٍ من السلع المصدّرة، كلّما كان ذلك مؤشراً على تطوّر الهيكل الإنتاجي، وكلّما انخفضت هذه المكونات، وارتفعت درجة تركّزها الجغرافي، دلّت على تخلف هذا الهيكل، ويظهر تحليل هيكل الصادرات الفلسطيني، بما يشمل التّركيب السلعي والتّوزيع الجغرافي، مدى تخلف الهيكل الإنتاجي، حيث استحوذت الأسواق الإسرائيليّة خلال العام 2011 على 80% من الصادرات الفلسطينيّة (الأونكتاد، 2012، ص 12)، ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 83.0% خلال العام 2018، مقابل 13.0% من الصادرات تتّجه إلى العالم العربي (التجارة البينية)، ونحو 4.0% فقط من الصادرات تتّجه إلى بقية العالم (سلطة النقد الفلسطينيّة، 2019، ص40).

الشكل رقم (3-14)

الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينيّة واتّجاهاتها 2018



المصدر: سلطة النقد الفلسطينيّة، التقرير السنوي 2018، رام الله، 2019 ص40.

- كما يشير تحليل التّركيب السلعي لهيكل الصادرات الفلسطيني المبين في الشكل رقم (3-14) أنّ معظم الصادرات هي صادراتٌ سلعيّة، وتحظى بنسبة 78.9% من إجمالي الصادرات، في حين تحظى الصادرات الخدميّة على 21.1% من إجمالي الصادرات، وقد حظيت بالنصيب الأكبر من الصادرات السلعيّة المصنوعات الأساسيّة (مصنوعات خشبيّة وورقيّة

ومنسوجات)، إذ شكّلت 36.0% من حجم الصادرات السلعية (سلطة النقد الفلسطينية، 2019، ص40).

وكخلاصة يمكن القول أنّ التدابير والإجراءات الإسرائيلية منذ عام 1967 أدت إلى تشوّه أنماط التجارة الفلسطينية وضعف أدائها، بسبب وضع عدداً من الحواجز التجارية غير التعريفية، التي تعيق التنافسية الفلسطينية، وتسببت الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي القسري بخلق تبعية لا يزال الاقتصاد الفلسطيني أسيراً لها حتى اليوم، إذ نتج عن هذه التبعية إضعاف قاعدة التصدير، وانخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكبح الجهود الفلسطينية الرامية إلى تنويع الشركاء التجاريين، وحرمان الفلسطينيين من أسواق التصدير الأكثر قدرة على المنافسة، بل وزادت من احتمال تعرض الاقتصاد الفلسطيني لدورات الأعمال التجارية، والسياسات الأمنية الإسرائيلية.

2. تطوّر حجم الواردات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2018:

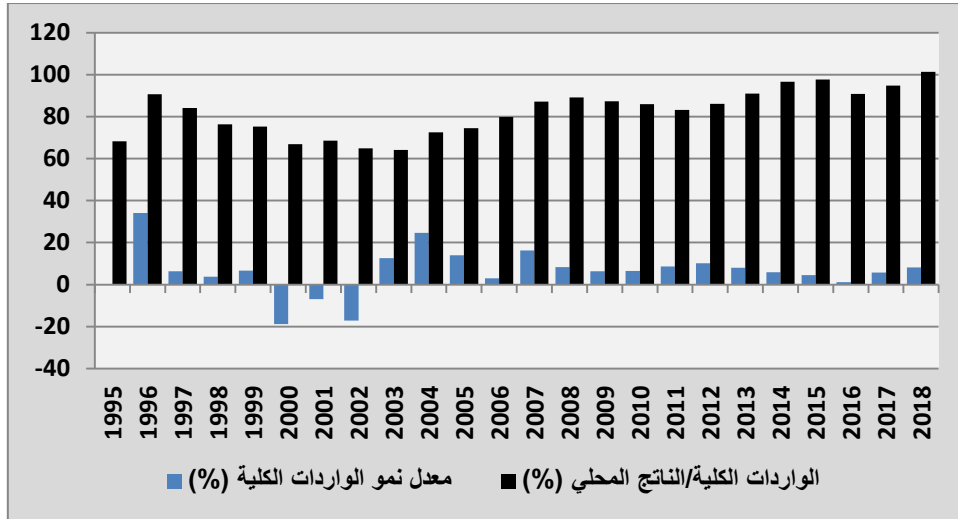
- يمكن تتبع التطوّر الذي طرأ على حجم الواردات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2018 من خلال البيانات الواردة في الملحق رقم (11)، حيث يُستدلّ من البيانات أنّ الواردات الفلسطينية ارتفعت من 2255.7 مليون دولارٍ عام 1995 لتصل إلى 3567 مليون دولارٍ عام 1999، بمتوسط نموٍّ سنويٍّ بلغ 10.2%، ويتّضح من البيانات أنّ تأثير الواردات السلعية على الحجم الكلي للواردات أكبر من تأثير الواردات الخدمية، حيث نمت الواردات السلعية في العام 1999 بمعدّل 62.9% مقارنةً بالعام 1995، في حين نمت الواردات الخدمية بمعدّل 34.7% فقط، خاصّةً وأنّ الواردات السلعية شكّلت في العام 1999 أكثر من خمسة أضعاف الواردات الخدمية، ويعبّر ارتفاع حجم الواردات خلال الفترة 1995-1999 عن قصور القاعدة الإنتاجية المحلية عن تلبية الطلب المحلي من جهةٍ، وعن ارتفاع القدرة الشرائية التي تتوفّر من خلال تحويلات العاملين في الخارج من جهةٍ أخرى، وهي عبارة عن الدخول الناتجة خارج إطار الاقتصاد الوطني (العارضة، 2000، ص15).

- وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ من الشكل رقم (3-15) أنّ الواردات الفلسطينية شكّلت خلال الفترة 1995 - 2018 حوالي 82.4%، وهي نسبة مرتفعةٌ إذا ما قورنت بتلك النسب التي تحققت في بعض الدول العربية، مثل الأردن ولبنان والسودان، التي بلغت فيها

نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة تقريباً 56.5%، 51%،
14.5% على التوالي (صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة)⁽¹⁾.

شكل رقم (3-15)

الواردات الفلسطينية كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي 1995-2018



المصدر: بيانات الملحق رقم (11)

- وتشير البيانات أيضاً أنّ الواردات الفلسطينية تراجعت خلال الفترة 2000-2002 بمعدل سنويّ بلغ 14.3%، ويُعزى الانخفاض في حجم الواردات إلى انخفاض الواردات السلعية بشكلٍ ملحوظٍ من 3048.7 مليون دولارٍ إلى 1632.2 مليون دولارٍ عام 2002، أي بمعدل 46.5%، في الوقت الذي زادت فيه الواردات الخدمية عام 2002 بمعدل 16% عن العام 1999، ويُعزى الانخفاض في الواردات السلعية خلال هذه الفترة إلى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وما ترتّب عليها من حصارٍ محكمٍ فرض على الأراضي الفلسطينية، ورقابة صارمة على الحدود والمعابر الدولية، فانخفضت التجارة الخارجية الفلسطينية حتّى مع دولتي الجوار الأردن ومصر، لتصل عام 2000 إلى 2% من حجم التجارة الخارجية مقارنةً بنحو 8% عام 1999، 17% عام 1998 (صندوق النقد العربي، 2001، ص337).

¹ النسب الخاصة بالدول العربية من احتساب الدّارس اعتماداً على البيانات الواردة في التقارير التالية:
صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1999، أبو ظبي، 2000، ملحق 1/2، ملحق 1/9.
صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2004، أبو ظبي، 2005، ملحق 1/8
صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2005، أبو ظبي، 2006، ملحق 2/2
صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2009، أبو ظبي، 2010، ص306، ص385.
صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2015، أبو ظبي، 2016، ص410، ص500.

- وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تشير البيانات أن الواردات الفلسطينية انخفضت خلال الفترة 2000-2002 إلى معدلٍ متوسطٍ بلغ 66.7%، إلا أنها بقيت مرتفعةً قياساً بالنسب التي تحققت في الأردن ولبنان، حيث بلغت 35.8%، 37.9% على التوالي خلال نفس الفترة (صندوق النقد العربي، 2005، ملحق 1/8) (صندوق النقد العربي، 2006، ملحق 2/2).

- ورغم أن الواردات زادت بمعدلٍ سنويٍّ بلغ 17.0% خلال الفترة 2003-2005، إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الحقيقي 70.4% لم تصل إلى النسبة التي تحققت خلال الفترة 1995-1999، وذلك لأن هذه الزيادة في حجم الواردات ارتبطت بالزيادة التي تحققت في الواردات السلعية، باعتبار أن الواردات الخدمية انخفضت عام 2005 بنحو 24.0% عن العام 2002.

- أما بخصوص العام 2006، فقد جاءت جميع مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني مخالفةً للتوقعات بسبب الأحداث والتطورات السياسية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية آنذاك، والتي تسببت في فرض حصارٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ خانقٍ على الأراضي الفلسطينية، لذلك لم يطرأ تغييراً ملحوظاً على حجم الواردات الفلسطينية كما تشير البيانات، حيث زادت الواردات خلال العام 2006 بمعدل 3% فقط عن العام 2005، شكّلت خلالها الواردات السلعية حوالي 87.5% من إجمالي الواردات، بينما لم تتجاوز الواردات الخدمية نسبة 12.5%، وعلى الرغم من انخفاض الواردات الفلسطينية إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى نحو 80% عام 2006، وذلك جزاء التراجع الكبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي شهدته ذلك العام (صندوق النقد العربي، 2007، ص 253).

- تشير البيانات أن الفترة 2007-2015 شهدت زيادةً متذبذبةً في حجم الواردات الفلسطينية، بلغ متوسط نموها السنوي حوالي 8.3%، وكذلك ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 80% عام 2006 إلى معدلٍ متوسطٍ بلغ 89.3% خلال الفترة 2007-2015، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بشكلٍ أساسيٍّ بارتفاع تكاليف الواردات الفلسطينية، المرتبطة بارتفاع أسعار الواردات الإسرائيلية، حيث واجهت إسرائيل الأزمة المالية العالمية بمجموعةٍ من الإجراءات والتدابير الاقتصادية، منها تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات

العالمية الأخرى، فتراجع سعر صرفها مقابل الدولار، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات الإسرائيلية (صندوق النقد العربي، 2010، ص267).

- وتعتبر نسبة الواردات الفلسطينية إلى الناتج المحلي الإجمالي 89.3%، التي تحققت خلال الفترة 2007-2015، مرتفعة إذا ما قورنت بتلك النسب التي تحققت خلال نفس الفترة في بعض الدول العربية مثل الأردن ولبنان، التي شكّلت فيها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي 67.4%، 47.3% على التوالي، في حين لم تتجاوز نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان 13.5% خلال نفس الفترة (صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة)⁽¹⁾. علماً أنّ هذا المؤشر (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) ، لا يمكن الاعتداد به كدلالة على ضعف القاعدة الإنتاجية في بلد ما دون تحليل هيكل الواردات، بما يشمل التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، فإذا كانت السلع الرأسمالية تستحوذ على جزء كبير من الواردات، فإنّ ذلك إشارة إلى قوة وارتفاع تنافسية القطاع الصناعي، أمّا إذا كانت السلع الاستهلاكية هي التي تستحوذ على الجزء الأكبر من الواردات، فإنّ ذلك إشارة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية، وقصورها عن تلبية الطلب المحلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2016، ص6).

- وتشير البيانات كذلك أنّ الفترة 2016-2018 شهدت زيادةً متذبذبةً في حجم الواردات الفلسطينية، بلغ متوسط نموها السنوي حوالي 5.0%، وكذلك ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 89.3% خلال الفترة 2007-2015، لتصل إلى 95.6% خلال الفترة 2016-2018، ولعلّ التطور الأبرز الذي طرأ على الواردات الفلسطينية كان خلال العام 2018، حيث تجاوزت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي حاجز 100%، ورغم أنّ هذه الفترة شهدت ثباتاً في نسبة الواردات السلعية إلى إجمالي الواردات عند معدّل 81.4% خلال السنوات الثلاث، إلّا أنّ نموّ الواردات السلعية، وخاصّةً خلال العام 2018 بنسبة 8.2% عن العام 2017، كان السبب الرئيس في النموّ الذي تحقّق في إجمالي الواردات خلال الفترة 2016-2018.

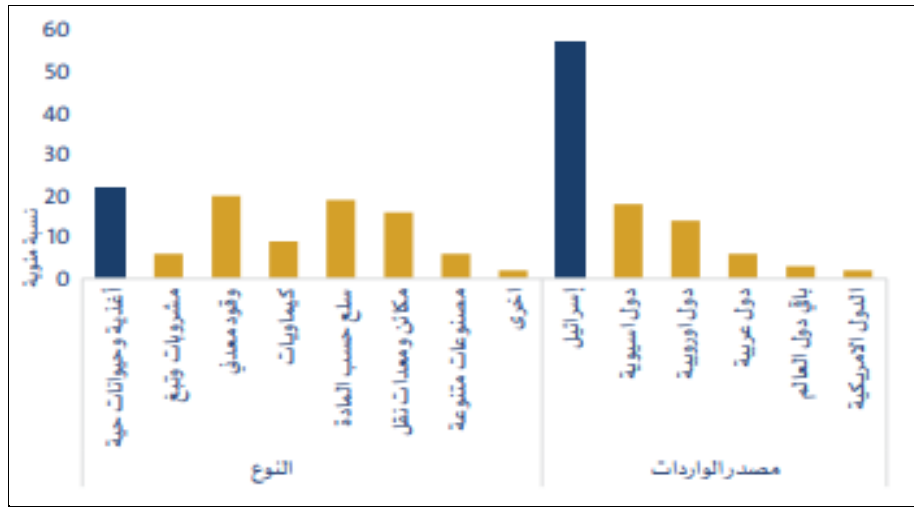
- ويشير تحليل هيكل وتركز الواردات الفلسطينية عام 2018 الموضّح في الشكل رقم (3-16)، أنّ الجزء الأكبر من هذه الواردات مخصّص لتلبية احتياجات الغذاء والطاقة، حيث

¹ النسب الخاصة بالدول العربية من احتساب الدارس اعتماداً على البيانات الواردة في التقارير التالية: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2009، أبو ظبي، 2010، ص306، 385. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2015، أبو ظبي، 2016، ص 410، 500.

استحوذت الأغذية والحيوانات الحيّة على 22.0% من حجم الواردات، واستحوذ الوقود المعدني على نسبة 20.0% منها، بينما لم يتعدّ استيراد الآلات والمعدّات 16.0% من حجم الواردات، ممّا يدلّ على تحلّف الهيكل الإنتاجي الفلسطيني، وضعف وانخفاض تنافسيّة القطاع الصّناعي الفلسطيني (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2019، ص41).

الشّكل رقم (3-16)

الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينيّة ومصادرها 2018



المصدر: سلطة النّقد الفلسطينيّة، التقرير السنوي 2018، رام الله، 2019، ص41.

- أمّا هيكل التّوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينيّة الموضّح في الشّكل رقم (3-16)، فيبيّن أنّ الواردات الفلسطينيّة من إسرائيل شكّلت خلال العام 2018 ما نسبته 57.0% من إجمالي الواردات، فيما حظي العالم العربي (التّجارة البينيّة) على 6.0% فقط من إجمالي الواردات السلعيّة الفلسطينيّة، بينما حظيت كلّ من آسيا والاتّحاد الأوروبي على 18.0%، 14.0% على التّوالي من إجمالي الواردات السلعيّة الفلسطينيّة، وهذا يدلّ على تبعيّة الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وتحكّم السياسات الاقتصاديّة والتّجاريّة الإسرائيليّة بأداء الاقتصاد الفلسطيني، باعتبارها المصدر الأساسي للسلع الاستهلاكيّة في السّوق الفلسطينيّة، والمتحكّم الرّئيس بحركة السّلع والبضائع من وإلى الأسواق الفلسطينيّة (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2019، ص41).

وكخلاصة يمكن القول أنّه نتيجة القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وخاصّة على التّجارة الخارجيّة الفلسطينيّة، لا تزال إسرائيل هي المصدر الرّئيس للواردات الفلسطينيّة بنسبة 57.0% من الواردات الفلسطينيّة، كما أنّ السّوق الإسرائيليّة لا تزال الوجهة الرّئيسة للصّادرات

الفلسطينية بنسبة 83.0% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وحرمت هذه التبعية القسرية الاقتصاد الفلسطيني من مصادر الواردات، وأسواق التصدير الأكثر قدرة على المنافسة، وزادت من احتمال تعرض الاقتصاد الفلسطيني لهزات دورات الأعمال التجارية بفعل السياسات العدوانية الإسرائيلية، وحولت التجارة الفلسطينية بعيداً عن الاقتصادات العربية وعن باقي دول العالم، لذلك فإن تحرر الاقتصاد الفلسطيني من هذه التبعية يمكن أن يعمل على تدعيم الشروط التجارية الفلسطينية، ويفيد كذلك في تنوع الصادرات وتنافسيتها.

ثانياً: تطوّر عجز الميزان التجاري الفلسطيني خلال الفترة 1995-2018:

تتبع أهمية تحليل تطوّر عجز الميزان التجاري من دوره في الكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد، ومدى قصور الطاقات الإنتاجية في تلبية احتياجاته، كما يتسبب العجز في الميزان التجاري في استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية، ويؤدي إلى الاقتراض، وزيادة معدلات البطالة بسبب ضعف القدرة التصديرية، مما يعني عدم بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات الدولة لتلبية احتياجاتها، مما يتسبب في حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة (سلطة النقد الفلسطينية، 2018، ص36).

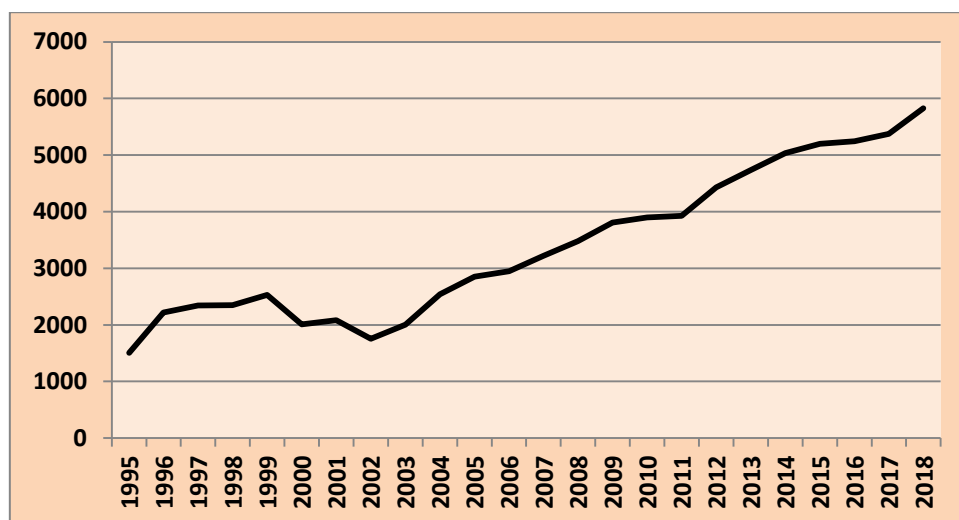
- يتضح من بيانات الشكل رقم (3-17) أنّ الميزان التجاري الفلسطيني عانى من عجزٍ مستمرٍ طوال فترة الدراسة 1995-2018، ويعكس التذبذب في معدلات تزايد أو تراجع عجز الميزان التجاري، التذبذب الذي تشهده الفجوة بين الصادرات والواردات اتساعاً أو انخفاضاً، كما يعكس أيضاً التباين والتفاوت في حجم عجز الميزانين السلعي والخدمي، حيث تشير البيانات أنّ عجز الميزان التجاري قد تزايد بشكلٍ كبيرٍ خلال الفترة 1995-1999، بمتوسط نموّ سنويّ بلغ 15.2%، مدفوعاً بالتزايد الكبير الذي شهدته الميزان السلعي خلال نفس الفترة، ويُعزى هذا التزايد إلى تحكّم إسرائيل بالتجارة الفلسطينية وسيطرتها على كافة المعابر التجارية الفلسطينية (الجعفري، والعارضة، 2002، ص 12).

- ونلاحظ من بيانات الملحق رقم (12) أنّ تصاعد الإجراءات الإسرائيلية انعكس على حالة الميزان التجاري، حيث نلاحظ أنّ العام 1996 الذي شهد تشديد الحصار على مناطق السلطة الفلسطينية، شهد أعلى نسبة زيادة في عجز الميزان التجاري بمعدّل 47.4% عن العام 1995، في حين أنّ العام 1998 الذي شهد بعض الهدوء الأمني، لم يطرأ تغييراً

ملحوظاً خلاله على عجز الميزان التجاري 0.2% مقارنةً بالعام 1997، حيث شهد العام 1998 استمرار تزايد عجز الميزان السلعي، مقابل تحسّن الميزان الخدمي، وهذا يدلّ على تأثير الهدوء الأمني على الميزان الخدمي فقط، وعدم تأثيره على الميزان السلعي، الذي يتأثر بالعوامل الاقتصادية أكثر من تأثره بالعوامل السياسية والأمنية (مسيف، 2000، ص23).

الشكل رقم (3-17)

عجز الميزان التجاري الفلسطيني للفترة 1995-2018



المصدر: بيانات الملحق رقم (12)

- تشير البيانات أيضاً أنّ الاقتصاد الفلسطيني تمكّن خلال الفترة 2000-2002 من تصدير سلع وخدمات بقيمة 1978.7 مليون دولار، قابلها مستوردات بقيمة 7825 مليون دولار، وبالتالي فإنّ قيمة ما صدره الاقتصاد الفلسطيني كفيل بتغطية 25% من فاتورة المستوردات، في إشارةٍ إلى تراجع قيمة العجز (تحسّن الميزان التجاري) بمعدّل سنويّ بلغ 10.8% خلال تلك الفترة، ليصل إلى 50.1% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بنحو 56.0% خلال الفترة 1995-1999، وذلك نتيجة انخفاض كلّ من الصادرات والواردات الفلسطينية خلال الفترة 2000-2002 (صندوق النقد العربي، 2001، ص337).

- أما بخصوص الفترة 2003-2005، فقد أظهرت البيانات خلالها ارتفاعاً في عجز الميزان التجاري ليصل إلى 56.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع 50.1% خلال الفترة 2000-2002، وقد جاء هذا الارتفاع على خلفيّة زيادة الواردات من السلع والخدمات بنسبة

أكبر من تلك الزيادة المتحققة في الصادرات، إذ ارتفعت الواردات بنسبة 17.0% في حين ارتفعت الصادرات بنسبة 14.9% مقارنةً بالفترة السابقة.

- نتيجة الأحداث السياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية خلال العام 2006، وإفرازاتها الاقتصادية، استمر عجز الميزان التجاري في الزيادة والارتفاع خلال العام 2006، ولكن بنسبة قليلة لم تتجاوز 3.4%، وذلك بسبب زيادة الواردات بنسبة 3% عن العام 2005، في حين لم ترتفع الصادرات سوى بنسبة 1.8% فقط عن العام 2005، وكذلك ارتفعت نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 59.4% عام 2005 إلى 63.9% عام 2006. وتراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات من 20.3% عام 2005 إلى 19.9% عام 2006 (صندوق النقد العربي، 2007، ص 254).

- ونتيجة لقيام إسرائيل بتخفيف نسبي للقيود المفروضة على حركة البضائع الفلسطينية خلال الفترة 2007-2015⁽¹⁾، ارتفعت الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات بمعدل أعلى من الواردات، ولكن القيمة المتدنية للصادرات مقارنةً بالواردات جعلت تأثير زيادتها محدوداً للغاية على العجز في الميزان التجاري، فارتفع العجز التجاري خلال هذه الفترة بمعدل سنوي بلغ 7.3%، مسجلاً ما نسبته 64.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير البيانات أنّ استمرار وزيادة العجز في الميزان التجاري مرتبطاً بالارتفاع الكبير والمزمن للعجز في ميزان السلع، الذي بلغ حوالي 82.7% من عجز الميزان التجاري (الكلي) خلال العام 2015، مشكلاً ما نسبته 55.7% من الناتج المحلي الإجمالي (سلطة النقد الفلسطينية، 2016، ص 40). في حين أننا نلاحظ من البيانات أنّ الميزان الخدمي اتسم بالتذبذب الشديد تحسناً وتراجعاً خلال الفترة 2007-2015، مرتبطاً بشكل أساسي بتخفيف أو تشديد القيود المفروضة على خدمات العمل من الضفة الغربية إلى إسرائيل.

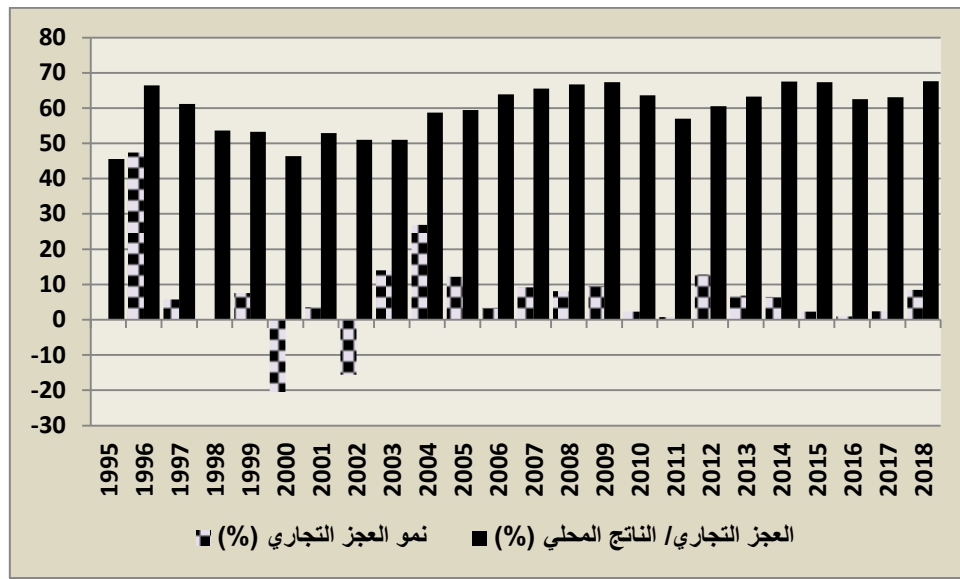
- وتشير البيانات أيضاً أنّ عجز الميزان التجاري استمر في الارتفاع خلال الفترة 2016-2018، حيث زاد العجز بنسبة 3.9% خلال هذه الفترة مقارنةً بالفترة 2007-2015، ولعلّ هذه الزيادة كانت مدفوعةً بالزيادة التي تحققت في العجز التجاري خلال العام 2018، إذ ارتفع العجز بنسبة 8.4% عن العام 2017، ويعود السبب في هذه الزيادة إلى ارتفاع

¹ شهدت هذه الفترة تراجعاً كبيراً في صادرات قطاع غزة بسبب الانقسام والحصار، حيث بلغت 122 مليون دولار عام 2005، وانخفضت عام 2006 إلى 82 مليون دولار، ومن ثم وصلت عام 2010 إلى 19 مليون دولار، ورغم ارتفاعها التدريجي بعد ذلك، إلا أنّها لم تصل حتى الآن إلى المستوى الذي كانت عليه في العام 2005 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012، رام الله، فلسطين، ص 99).

الواردات السلعية بنحو 8.2% لتبلغ (7105.1 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الصادرات السلعية بنحو 7.8% لتبلغ (2291.9 مليون دولار) (سلطة النقد الفلسطينية، 2019، ص40). كما أنّ الزيادة الطّيفة التي طرأت على العجز خلال العامين 2016-2017 كانت بسبب ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة 14.4%، والواردات السلعية بنسبة 5.7%، إلّا أنّ قيمة الصادرات السلعية المتدنية مقارنةً بالواردات جعل تأثير ارتفاعها محدوداً للغاية على عجز الميزان التجاري.

الشكل رقم (3-18)

عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج الحقيقي للفترة 1995-2018



المصدر: بيانات الملحق (12)

- ويشير ارتفاع عجز الميزان التجاري إلى أنّ اتفاق باريس، وما أعقبه من اتفاقيات تجارية عقدتها السلطة الفلسطينية مع العديد من الدول العربية والأجنبية، لم تستطع زيادة حجم الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية، أو الحدّ من تركيزها مع شريكٍ قسريٍّ مهمين بشكلٍ غير تنافسيٍّ بحكم الواقع، بل عملت على تكريس التبعية التجارية لإسرائيل، فسيطرة إسرائيل على المعابر والحدود مع دول الجوار تسبّب بتعطيل التجارة الخارجية الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص 50).

- وبشكلٍ عامٍّ فإنّ عجز الميزان التجاري يشكّل بالمتوسط ما يزيد على نصف الناتج المحلي الإجمالي كما يتّضح من بيانات الشكل رقم (3-18)، وهذا ما يدلّ على أنّ الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصادٌ استهلاكيٌّ بشكلٍ مفرطٍ، بما يشمل القطاعين العام والخاص، الأمر

الذي قد يدلّ على أنّ السّياسة التّجاريّة الحاليّة لا تتلاءم مع الأوضاع الاقتصاديّة، كما يُعتبر العجز التّجاري مؤشراً على ضعف القدرة التّنافسيّة للدّولة، ولكن في الحالة الفلسطينيّة لا يرتبط العجز التّجاري بالقدرة التّنافسيّة فقط، وإتّما هناك عوامل أخرى ترتبط بالعجز التّجاري ارتباطاً مباشراً مثل صغر حجم السّوق الفلسطينيّة، وضعف بنيتها الهيكلية، ممّا يجعلها عاجزةً عن تلبية حاجات المجتمع الأساسيّة، بالإضافة إلى ضعف الابتكار والتّكنولوجيا والبحث والتّطوير، التي تُعتبر المحرّك الرّئيس للتّنافسيّة حالياً (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2014، ص54).

وكخلاصة يمكن القول أنّ بيانات التّجارة الخارجيّة الفلسطينيّة أشارت إلى أنّ الميزان التّجاري الفلسطيني عانى من عجزٍ هيكليّ مزمنٍ طوال فترة الدّراسة 1995-2018، وذلك نتيجة نموّ الواردات بنسبة أعلى من نموّ الصّادرات خلال هذه الفترة، وهو ما يعكس النّمط الاستهلاكي للاقتصاد الفلسطيني، واعتماده على الواردات، ممّا جعله أكثر عرضةً للتأثر بعوامل خارجيّة عديدة، كالسياسات التّجارية، وأسعار الصّرف، ومستويات النّضج لدى الشّركاء التّجاريين.

ويكشف العجز التّجاري مواطن الضّعف في الاقتصاد الفلسطيني، ومدى قصور طاقاته الإنتاجيّة عن تلبية احتياجاته، مما تسبّب في زيادة الاستيراد من الخارج لتوفير هذه الاحتياجات، خاصّة تلك الحاجات الاستهلاكيّة، فنوعيّة السّلع المستوردة تكشف طبيعة الهيكل الإنتاجي، ودرجة تركّزه وتبعيته للخارج، فعلى سبيل المثال يدلّ استيراد المواد الغذائيّة على عدم المقدرة على توفير الأمن الغذائي، واستيراد الوقود والكهرباء يدلّ على عدم المقدرة على توفير الطّاقة (كما هو الحال في فلسطين)، أي أنّ العجز في الميزان التّجاري يمكن أن يكون إشارة واضحةً على عدم وجود سياسةٍ تجاريّةٍ ملائمةٍ مبنيةٍ على تعزيز الصّادرات وتطوير القطاعات الإنتاجيّة المرتبطة بها، وفي ذلك دلالة واضحةً على أنّ الاقتصاد الفلسطيني لا يعتمد على موارده الدّائميّة، كما أنّ استمرار العجز التّجاري يشير إلى انخفاض الإنتاجيّة وارتفاع معدّلات البطالة.

ويرى الدّارس أنّ تعظيم المزايا التّنافسيّة للمنتج الوطني هو السّبيل الصّحيح لإعادة التّوازن للميزان التّجاري، تلك المزايا التي تُبنى على المعرفة والبحث والتّطوير، لأنّ ضعف المنتج الوطني وعدم قدرته على تلبية الطّلب المحلي، وتعرّضه للمنافسة من قبل المنتجات الأجنبيّة البديلة، وخاصّةً الإسرائيليّة، هو السّبب الرّئيس في زيادة وتفاقم عجز الميزان التّجاري الفلسطيني.

ثالثاً: أسباب عجز الميزان التجاري الفلسطيني:

أشرنا سابقاً أنّ أسباب عجز الميزان التجاري تختلف من دولة لأخرى، باختلاف الهياكل الاقتصادية للدول، والظروف السياسيّة والاقتصاديّة التي تمرّ بها الدول خلال فترة العجز، وفي الحالة الفلسطينيّة يمكن أن نميّز بين أنواعٍ مختلفةٍ من الأسباب التي ترتبط بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ في تزايد العجز التجاري واستمراره، وذلك على النحو التالي:

1. الأسباب التي تتعلّق بالهيكل الاقتصادي:

أ- تشوّه هيكل الاقتصاد وكبح قطاع السلع القابلة للتداول التجاري:

فرضت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينيّة العديد من السياسات والتدابير أفضت إلى تآكل القاعدة الإنتاجيّة الفلسطينيّة، مثل مصادرة الأراضي، والإغلاق المتكرّر للحدود، وبناء حاجز الفصل في العام 2002، وفرض حصارٍ اقتصاديٍّ وماليٍّ على كافّة الأراضي الفلسطينيّة، والعدوان المتكرّر على قطاع غزة، وحرمان الفلسطينيين من مواردهم الطبيعيّة، وتدمير البنية التحتيّة الماديّة والممتلكات الخاصّة والعامّة، كلّ هذه التدابير أدت إلى تدمير القاعدة الإنتاجيّة، فتعطّلت تنمية قطاع السلع القابلة للتداول التجاري، ممّا أدى إلى تشويه هيكل الاقتصاد من خلال زيادة حصّة قطاع السلع غير القابلة للتداول التجاري، خاصّة الخدمات، في الناتج المحليّ الإجمالي على حساب القطاعين الزراعي والصنّاعي (الأونكتاد، 2010، ص 17).

ب- انخفاض القدرة التنافسيّة للمنتجات الفلسطينيّة:

في ظلّ النقص الحادّ في الموارد الاقتصاديّة لفلسطين، والقيود المفروضة على استيراد المواد الخام، انخفضت فرص تنويع وتعزيز الإنتاج، فانخفضت القدرة التنافسيّة للمنتجات المحليّة، هذا بالإضافة إلى ضعف الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير، التي تُعتبر المحرك الأساسي للتنافسيّة حالياً (العودة وأحمد، 2008، ص 8).

ت- صغر حجم السوق الفلسطينيّة، وعجزها عن تلبية الحاجات الأساسيّة للمجتمع، وضعف

بنيتها الهيكلية، والتي تتجلّى في استحواذ المواد الغذائيّة على الجزء الأكبر من فاتورة الواردات، ممّا يدلّ على ضعف القطاع الزراعي والصنّاعي، في حين يعكس ارتفاع واردات الأدوات والأجهزة الكهربائيّة ضعف القطاع الصنّاعي، وبالمحصّلة أدّى هذا الضعف إلى

عجز المنتجين المحليين عن مواجهة الطلب المحلي، وهذا بدوره تسبب في زيادة الاعتماد على السلع الاستهلاكية المستوردة، ومعظمها من إسرائيل (الأونكتاد، 2009، ص 30).

ث- غياب العملة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي حرم الفلسطينيين من استخدام سياسة سعر الصرف لتحفيز الصادرات، مما أدى إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص 54).

ج- الاتحاد شبه الجمركي غير المتكافئ مع إسرائيل:

تظهر الطبيعة غير المتكافئة في شبه الاتحاد الجمركي الإسرائيلي الفلسطيني، وتأثيره السلبي على التجارة الفلسطينية والعجز التجاري من خلال إحصاءات الصادرات والواردات الفلسطينية، التي استعرضناها بالتفصيل سابقاً، حيث تبين لنا أن السوق الإسرائيلية استحوذت على أكثر من 86% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، في حين شكّلت الواردات السلعية من إسرائيل أكثر من 70% من إجمالي الواردات، وفي هذه الإحصاءات إشارة واضحة إلى أن بروتوكول باريس الاقتصادي لم ينجح في تغيير العلاقة غير المتكافئة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، بل إنّه رسخ التبعية التي نشأت من خلال الاتحاد شبه الجمركي الذي كان له أثر مباشر في تزايد واستمرار عجز الميزان التجاري (الأونكتاد، 2009، ص 29).

2. الأسباب السياسية:

أ- محدودية صلاحيات السلطة الفلسطينية وعدم استقلالها السياسي:

حيث عمدت إسرائيل إلى حرمان الفلسطينيين من تنوع شركائهم التجاريين، والاعتماد على إسرائيل كمصدر للواردات ووجهة للصادرات، وهذا يُعتبر تشوهاً صارخاً في الهيكل التجاري الفلسطيني، فإسرائيل استحوذت خلال السنوات الأخيرة على أكثر من 55% من إجمالي التجارة الفلسطينية، كما شكّل العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل ما يقارب 54% من إجمالي العجز التجاري الفلسطيني، مشكلاً ضعف صافي التحويلات الجارية (الأونكتاد، 2016، ص 9).

ب- سيطرة إسرائيل على المعابر التجارية:

منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967، طبقت إسرائيل سياسة الجسور المفتوحة، كنظامٍ باتجاه واحدٍ يسمح بوصول بعض الصادرات الفلسطينية فقط للأسواق العربية، ويفرض قيوداً شديدة على الواردات من هذه الأسواق، وأخضعت التجارة الخارجية الفلسطينية نتيجة سيطرة إسرائيل على المعابر الحدودية لنطاقٍ عريضٍ من القيود الكمية والتنظيمية، مما ساهم في تفاقم

عجز الميزان التجاري الفلسطيني. وبالرغم من أنّ بروتوكول باريس كان من المتوقع أن يساهم في تنشيط العلاقات التجارية الفلسطينية الخارجية وتنويعها، إلا أن توسع إسرائيل في نظام إغلاق المعابر التجارية، أدى إلى تقييد حركة السلع والأشخاص، ليس فقط بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي، ولكن داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ذاتها (الأونكتاد، 2012، ص 14).

3. الأسباب الفنية:

أ- عدم قدرة المنتج الفلسطيني على المنافسة من حيث السعر، وذلك بسبب ارتفاع التكاليف الناتج عن ارتفاع نسبة المدخلات الإسرائيلية (عالية السعر) في المنتج الفلسطيني النهائي، وبالتالي فإن غياب الحوافز والتسهيلات التي تمكن المصدر الفلسطيني من التمتع بميزة احتكارية، والدخول إلى الأسواق الخارجية أدت إلى تراجع الصادرات الفلسطينية بشكل كبير مقابل نمو الواردات، مما تسبب في تفاقم العجز التجاري الفلسطيني (أبو عيدة، 2012، ص 35).

ب- نقص الخبرة، وقلة المعلومات لدى معظم التجار الفلسطينيين عن الاستيراد والتصدير، مما دفعهم إلى الارتكان إلى إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل، وعدم السعي للحصول على وكالات أجنبية من خارج إسرائيل، الأمر الذي ساهم في زيادة التبعية التجارية لإسرائيل، واستمرار العجز التجاري (الداية، وتنيرة، 2016، ص 5).

ت- عدم توافق المزيج التسويقي الفلسطيني مع احتياجات الأسواق الخارجية، الأمر الذي يؤثر سلباً على قدرة المصدر الفلسطيني على الدخول إلى الأسواق الخارجية، بسبب عدم الحصول على معلومات كافية عن المستهلك الأجنبي من حيث الذوق والقوة الشرائية، وبالمحصلة فإن ذلك يتسبب في تراجع الصادرات الفلسطينية، فيزداد عجز الميزان التجاري (أبو عيدة، 2012، ص 35).

وكخلاصة يمكن القول أنه أياً كانت الأسباب التي ساهمت في تزايد واستمرار عجز الميزان التجاري الفلسطيني، فإن صانعي السياسات الاقتصادية يجب أن يضعوا على سلم أولوياتهم إصلاح النظام التجاري الفلسطيني، وذلك من خلال تقليص التبعية التجارية لإسرائيل بشكل تدريجي، وتنويع الصادرات الفلسطينية، وأسواق التصدير، وتوجيه أنماط التجارة نحو منتجات عالية القيمة المضافة، إضافة إلى إعادة إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصادات العربية والإقليمية، وإقامة علاقات تجارية متنوعة مع مختلف دول العالم، وحتى نتوقع لهذه الجهود أن

تأتي أكلها، يجب أن تكون مصحوبةً بجهودٍ موازيةٍ لإعادة الرّبط الجغرافي بين الصّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، هذا فضلاً عن تكثيف الجهود لإنشاء موانئٍ بحريّةٍ وجويّةٍ تحت السّيادة الفلسطينيّة.

رابعاً: مصادر تمويل عجز الميزان التجاري:

عادةً ما تستند الدّول في تمويل عجزها التجاري على التّدفقات التّقديّة التي تدخل أراضيها بعدّة صورٍ أهمّها الدّخل المحوّل من الخارج، والتّحويلات الجارية بدون مقابلٍ، وفي حالة عدم كفاية هذه المصادر تلجأ الدّول إلى أصولها الاحتياطية لتمويل هذا العجز (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2009، ص41).

وفي الحالة الفلسطينيّة يُعتبر الدّخل المحوّل من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التّمويل الأساسيّة لعجز الميزان التجاري، وكون فلسطين مصدّرة للعمالة، فإنّ الجزء الأكبر من هذا الدّخل يتأتّى من تعويضات العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل، التي شكّلت خلال العام 2018 حوالي 93% من صافي الدّخل المحوّل من الخارج، في حين شكّل العائد على الاستثمارات الفلسطينيّة في الخارج النّسبة الباقية، والذي يُعتبر متدنياً كون الجزء الأكبر منه عبارة عن ودائعٍ في الخارج، وتتأثّر بشكلٍ كبيرٍ بمستويات الفائدة المتدنّية على المستوى العالمي. وعلى الرّغم من أهميّة تعويضات العاملين في تقليل عجز الحساب الجاري، إلّا أنّه لا يمكن التّعويل عليها كثيراً نظراً لعدم استدامتها، جرّاء ارتباطها بالظّروف السياسيّة والأمنيّة في إسرائيل، حيث ترتبط تعويضات العمّال الفلسطينيّين على وجه الخصوص بالعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، التي شهدت تزايداً نسبياً منذ العام 2010، وقد أشارت بعض الإحصاءات الرّسميّة أنّ تعويضات العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل شكّلت خلال الفترة 2014-2018 حوالي 13.3% بالمتوسّط من النّاتج المحلّي الإجمالي، وحوالي 11.7% من الدّخل القومي الإجمالي (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2019، ص42).

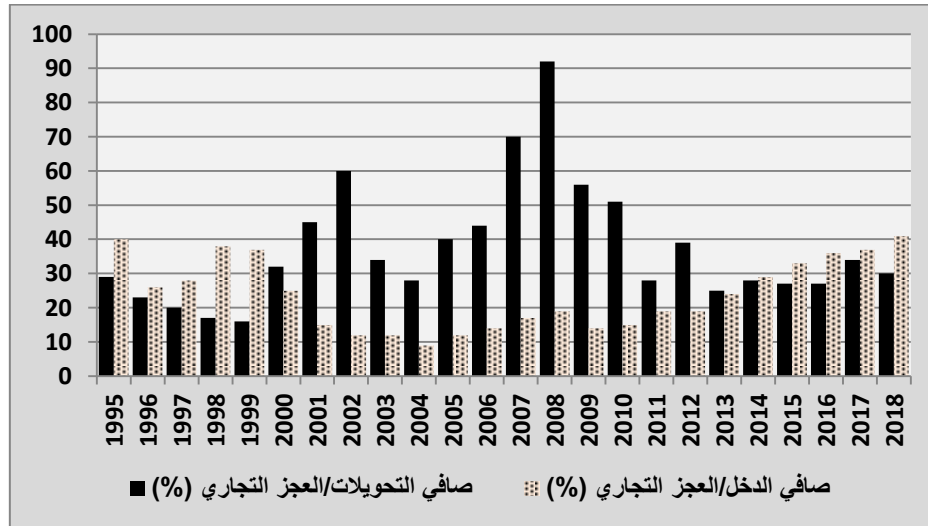
ولعلّه من الأهميّة بمكانٍ أن نشير هنا إلى أنّ هناك مجموعةً من العوامل تدفع العمالة الفلسطينيّة، الماهرة وغير الماهرة، نحو سوق العمل الإسرائيليّة، مثل محدوديّة سوق العمل الفلسطينيّة، وعدم القدرة على خلق فرص عملٍ جديدةٍ، وانخفاض مستوى الأجور. ورغم أنّ الدّخل الذي تحصل عليه العمالة الفلسطينيّة يسهم في تمويل عجز الميزان التجاري، وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، إلّا أنّ العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل تشكّل أحد مظاهر تبعيّة الاقتصاد

الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وإحدى قنوات الضَّغط التي تلجأ إليها إسرائيل لممارسة الابتزاز السياسي على الفلسطينيين (عيسى، 2013، ص86).

وبشكلٍ عام تشير البيانات الواردة في الشكل رقم (3-19) أنّ الدَّخْل المحوّل من الخارج، ممثلاً بتعويضات العاملين وعائدات الاستثمار، قد ساهم في تمويل حوالي 23.8% بالمتوسّط من العجز المتحقّق في الميزان التجاري خلال الفترة 1995-2018، تباينت هذه النسبة بين الفترات المختلفة التي مرّ بها الاقتصاد الفلسطيني وفقاً للظروف السياسيّة السائدة، حيث نلاحظ أنّ صافي الدَّخْل المحوّل من الخارج ساهم في تمويل 33.8% من العجز التجاري خلال الفترة 1995-1999، انخفضت هذه النسبة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى حتى العام 2010 إلى 17.7%، ثم ارتفعت هذه النسبة مجدداً خلال الفترة 2011-2015 إلى 24.8%، نتيجة التزايد النسبي في أعداد العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل (سلطة النقد الفلسطينيّة، 2015، ص51)، ثم استمرّت هذه النسبة بالارتفاع لتصل إلى 38.0% خلال الفترة 2016-2018، نتيجة ارتفاع عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل إلى (127.2 ألف عامل) خلال العام 2018 (سلطة النقد الفلسطينيّة، 2019، ص42).

الشكل رقم (3-19)

مصادر تمويل عجز الميزان التجاري الفلسطيني وتطورها خلال الفترة 1995-2018



المصدر: بيانات الملحق رقم (13)

- أما المصدر الثاني من مصادر تمويل عجز الميزان التجاري فيتمثل في التحويلات الجارية بدون مقابل، وهي تشمل جميع المنح الجارية التقديّة والعينيّة المقدّمة لفلسطين، سواءً تلك

الموجّهة للقطاع العام والحكومة الفلسطينية أو للقطاع الخاص، وتتبع أهميّة هذه التحويلات من كونها رافداً مهماً من العملات الأجنبية، إضافة إلى مساهمتها في الحدّ من مشكلتي الفقر والبطالة، من خلال دورها في خلق فرص عملٍ، وتتسم هذه التحويلات، وخاصّةً الموجّهة للقطاع الخاص، بالاستمراريّة، وإن كانت تزداد في الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة المضطربة، وتنخفض مع الانفراج السياسي والاقتصادي، كونها تُرسل من المغتربين إلى أهلهم وأقربائهم في الدّاخل لمساعدتهم في التّغلب على ظروف المعيشة الصّعبة (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2016، ص46).

- وتجدر الإشارة إلى أنّ التحويلات الموجّهة للقطاع الخاص (تحويلات المهاجرين) يمكن أن تتشكّل بديلاً حقيقياً للتحويلات الموجّهة للحكومة (المنح والمساعدات الدّوليّة)، كونها مصدر تمويلٍ مجانيّ، ودون تكلفةٍ للاقتصاد الفلسطيني، ولا تخضع للضّغوط السياسيّة، إضافةً إلى مساهمتها في زيادة الاستثمار المباشر من خلال تخصيص جزءٍ منها للاستثمار في الإنشاءات والأراضي (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2015، ص52).

- وبشكلٍ عامٍ يتبيّن من الشّكل رقم (3-19) أنّ الدّفقات النّقدية التي دخلت الأراضي الفلسطينيّة خلال الفترة 1995-2018 أسفرت عن تمويل 37.3% بالمتوسّط من العجز المتحقّق في الميزان التّجاري، حيث بلغت أعلى مساهمةً لهذه التحويلات في تمويل العجز التّجاري خلال العام 2008، إذ مولّت ما يقرب من 92% من العجز التّجاري، ويُعزى ذلك إلى الدّعم الخارجي السّخي الذي تلقّته الحكومة الفلسطينيّة آنذاك، والذي فاق كلّ التّوقّعات، ويُعتبر الدّعم الخارجي الأكبر خلال سنوات الدّراسة (سلطة النّقد الفلسطينيّة، 2009، ص44).

وكخلاصة يمكن القول أنّ مصادر تمويل عجز الميزان التّجاري الفلسطيني، المتمثّلة في الدّخل المحوّل من الخارج، والتحويلات الجارية للقطاعين العام والخاص، ساهمت خلال الفترة 1995-2018 بتمويل ما نسبته بالمتوسّط 61.1% من العجز التّجاري، ومع أنّ هذه المصادر لا تعبّر عن قوّة الاقتصاد، ولا تتّصف بالاستدامة، خاصّةً أنّ الجزء الأكبر منها مرهونٌ بالظروف السياسيّة، إلّا أنّها كانت بمثابة صّمام الأمان للاقتصاد الفلسطيني خلال تلك السّنوات، حيث كان تأثيرها واضحاً في تقليل عجز الحساب الجاري، وتنشيط الحركة التّجارية الفلسطينيّة.

خامساً: التحليل الوصفي للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري:

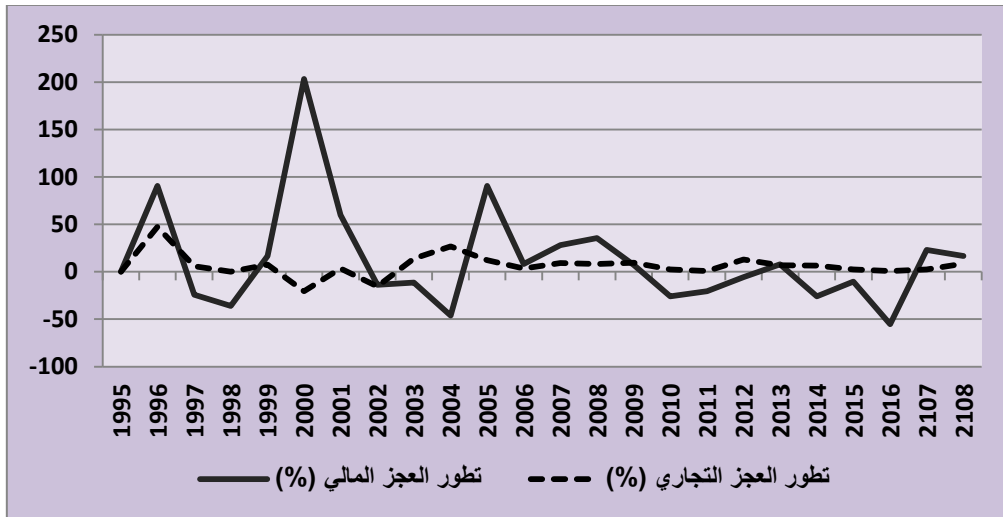
تبيّن لنا من خلال استعراض تطوّر عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الفلسطيني، أنّ كلا العجزين تحقّقا في كلّ السّنوات خلال الفترة محلّ الدّراسة 1995-2018، وهذا ما دفعنا إلى الاعتقاد بوجود علاقةٍ ما بينهما، حتّى لو كان هناك اختلافاً في معدّل واتّجاه تطوّر العجزين خلال فترة الدّراسة. ويمكن من خلال الرّسم البياني في الشّكل رقم (3-20) رصد حالتين لاتّجاه تطوّر عجز الموازنة العامة والميزان التجاري معاً:

الحالة الأولى: هناك سنوات وفترات توافق خلالها اتّجاه تطوّر العجزين (ارتفاعاً وانخفاضاً)، مثلما حدث في الأعوام 1996، 1999، 2001-2002، 2005-2009، 2013، 2017، 2018.

الحالة الثانية: هناك سنوات وفترات اختلف خلالها اتّجاه تطوّر العجزين (أحدهما زاد والثاني انخفض)، كما حدث خلال الأعوام 1997-1998، 2000، 2003-2004، 2010-2012، 2014-2016.

الشّكل رقم (3-20)

تطوّر عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في فلسطين 1995-2018



المصدر: جدول رقم (3-4)، وملحق رقم (12)

ومما يؤكّد وجود اختلافٍ في اتجاه التطوّر بين العجزين، أنّ متوسط نموّ عجز الموازنة العامّة بلغ حوالي 13.0% خلال الفترة 1995-2018، في حين بلغ متوسط نموّ العجز التجاري خلال نفس الفترة حوالي 6.4%.

إنّ ما يعزّز وجود علاقةٍ بين العجزين هو تزامنها تحقّقاً وتطوّراً خلال جميع سنوات الدراسة، ولعلّ التباين في اتجاه التطوّر بين العجزين خلال بعض سنوات الدراسة، هو ما دفعنا إلى التحقّق من طبيعة العلاقة بين العجزين، دون أن نغفل حقيقة أنّ الهيكل الاقتصادي الفلسطيني يتأثّر بمجموعةٍ من العوامل يغلب عليها الطابع السياسي، تؤثّر بشكلٍ مباشرٍ في منطقيّة العلاقات وفقاً للنظريّة الاقتصادية، ومن ضمنها العلاقة بين العجزين.

ومهما يكن من شيءٍ، فإنّ الدراسة القياسية ستحسم غالباً الاتجاه العام للعلاقة بين العجزين، للوصول إلى نتيجةٍ نهائيةٍ بهذا الشأن.

الفصل الرابع: قياس العلاقة السببية بين عجزى الموازنة العامة والميزان التجاري الفلسطيني

المبحث الأول: تقديم متغيرات وأدوات الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشة الفرضيات.

المبحث الثالث: التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية.

الفصل الرابع: قياس العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري الفلسطيني

المبحث الأول: تقديم متغيرات وأدوات الدراسة.

1. المنهجية المستخدمة:

لاستقصاء طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وتحديد اتجاهها السببي، اعتمد الباحث أسلوب التحليل القياسي مستخدماً سلسلة من الاختبارات الحديثة، مثل اختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك لجوهانسن، واختبار السببية لجرانجر. حيث تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (STATA).

2. طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحث على المصادر الثانوية للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الجانب النظري لموضوع الدراسة والبيانات المستخدمة في التحليل، وتم الحصول على هذه البيانات من خلال المصادر الآتية:

- المراجع العربية والأجنبية (الكتب والدوريات والمقالات) والدراسات والتقارير والبيانات المنشورة وغير المنشورة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- التقارير والإحصاءات الرسمية المنشورة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

3. متغيرات الدراسة:

تم تحديد متغيرات الدراسة كالتالي:

- عجز الموازنة العامة (BD): يُقصد به العجز الكلي قبل المنح والمساعدات الذي يبين درجة تغطية الموارد المحلية للتفقات العامة (سلطة النقد الفلسطينية، 2016، ص33)، ويُحتسب رصيد العجز من خلال المعادلة التالية: [الإيرادات العامة (إيرادات الجباية المحلية + إيرادات المقاصة) - النفقات العامة (النفقات الجارية + النفقات التطويرية)].
- عجز الميزان التجاري (TD): هو الرصيد الناتج عن زيادة مجموع الواردات السلعية والخدمات عن مجموع الصادرات منها (صندوق النقد الدولي، 2009، ص9).

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

أ- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

يستخدم اختبار جذر الوحدة بهدف التَّحَقُّق من استقرار السَّلاسل الزَّمنية وتحديد درجة تكامل كلِّ سلسلةٍ (درجة الاستقرار)، حيث يُعدّ شرط الاستقرار شرطاً أساسياً من شروط تحليل السَّلاسل الزَّمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقيّة. ولا بدّ من معالجة كلِّ سلسلةٍ زمنيةٍ غير مستقرّة، وذلك بأخذ الفرق من الدَّرَجَة (d) لجعلها مستقرّة (منشد، 2004، ص126). وهناك العديد من الاختبارات التي تُستخدم لاختبار سكون السَّلاسل الزَّمنية، منها اختبار ديكي فولر الموسّع (Augmented Dickey Fuller)، واختبار فيليبس بيرون المطوّر (Phillips Perron-PP)، ويعتمد هذا الاختبار على التَّحَقُّق من الفرضيتين الآتيتين:

• الفرضية العدمية التي تنصّ على عدم سكون السلسلة الزمنية: $H_0: \rho = 0$

• الفرضية البديلة التي تنصّ على سكون السلسلة الزمنية: $H_1: \rho \neq 0$

فإذا تمّ رفض الفرضية الصّفرية فهذا يدلّ على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أمّا إذا تمّ قبول الفرضية الصّفرية فهذا يدلّ على عدم سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها.

ب- اختبار التّكامل المشترك:

بعد التّأكد من سكون السَّلاسل الزَّمنية يتمّ التّأكد من وجود تكاملٍ مشتركٍ بين السَّلاسل الزَّمنية معاً، ويُقال أنّ هناك تكاملٍ مشتركٍ بين متغيّرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتّجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقةً توازنيّةً طويلة الأجل، وهناك العديد من طرق اختبار التّكامل المشترك، مثل اختبار جوهانسون (Johnson)، الذي يقوم على معرفة عدد متّجهات التّكامل المشترك بين المتغيّرات اعتماداً على إحصاء القيمة العظمى المميّزة (Max-Eigen Statistic) وإحصاء الأثر (Trace Statistic) ويتم حسابها وفق المعادلات الآتية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

حيث (t) تمثّل الزّمن وتساوي (r+1)، و (p) تمثّل الفجوات الزَّمنية، و (r) تمثّل عدد متّجهات التّكامل تحت الفرضية العدمية، وبالتالي يتمّ اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تنصّ على أنّ عدد متّجهات التّكامل المشترك أقلّ أو تساوي (r=0) متّجه، مقابل الفرضية البديلة التي تنصّ

على وجود $(r+1)$ من متجهات التكامل المشترك، ويتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة الإحصاء للقيمة العظمى (λ_{max}) وقيمة إحصاء الأثر (λ_{trace}) المحسوبتين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية مفترض (Brooks,2008,p351).

ت- اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني:

عندما قدم Sims) نموذج (VAR) لم يحدد عدد فترات التباطؤ الزمني التي يمكن تطبيقها على متغيرات النموذج، لذلك اقترح عدة معايير كمية يمكن الاستعانة بها، من أهمها:

- معيار المعلومات λ AKAIKE (AKAIKE Information Criterion)

- معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE (Final Predictor Error Criterion)

- معيار المعلومات HQIC (Hannan & Quinn Information Criterion)

مع ملاحظة أن التطبيق العملي لهذه المعايير قد ينتج عنه نتائج مختلفة، وعلى الأغلب يتم اعتماد نتيجة معيار (AKAIKE) لأنه أكثرها دقة (نقار، والعواد، 2012، ص344).

ث- اختبار سببية جرانجر (Granger Causality):

يتم التأكد من وجود علاقة سببية بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة باستخدام اختبار سببية جرانجر (Granger Causality)، حيث تتمثل الفكرة الأساسية لاختبار السببية في أن المتغير X يسبب المتغير Y حسب سببية جرانجر إذا كانت قيم X السابقة قادرة على المساعدة في تفسير Y . وبالطبع إذا ثبت صحة سببية جرانجر فإن ذلك لا يضمن أن X قد سبب Y ، وهذا هو سبب قولنا "سببية جرانجر" بدلاً من مجرد سببية، ورغم ذلك إذا كانت لقيم X السابقة قدرة تفسيرية لقيم Y الحالية، فإن ذلك يعني على الأقل أن تكون X سبباً في حدوث Y (الكسواني، 2001، ص23). ويتم التحقق من ذلك من خلال اختبار الفرضيات العدمية التالية:

$$H_{01}: X \text{ لا تسبب } Y$$

$$H_{02}: Y \text{ لا تسبب } X$$

ويتم قبول أو رفض فرضية العدم اعتماداً على قيم (F) الإحصائية، حيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة (F_c) المحسوبة أكبر من قيمة (F_t) الجدولية عند مستوى دلالة معين، أو

إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) أقل من مستوى الدلالة (عريش وآخرون، 2011، ص83).

ج- اختبار متجه الانحدار الذاتي (VAR) Vector Auto Regressive:

يستخدم هذا الاختبار للتغلب على الارتباطات المتعددة بين السلاسل الزمنية، وقياس تأثير العلاقات الدالية بينها. وتقوم فكرة هذا الاختبار الذي قدمه (Sims) عام 1981 على معاملة جميع متغيرات النموذج بالطريقة نفسها بدون أية شروط مسبقة، وإدخالها في المعادلات بعدد فترات التباطؤ نفسها.

ويتطلب بناء النموذج (VAR) أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحتوي جذر الوحدة، ثم يتم تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني التي ستعتمد في النموذج، ثم دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات (نقار، والعواد، 2012، ص340).

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشة الفرضيات:

سعت الدراسة إلى اختبار فرض التكافؤ الريكاردى القائل بعدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، واختبار الفرض الكينزي القائل بوجود علاقة سببية طردية تتجه من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري. حيث تم اختبار هذين الفرضين باستخدام اختبار السببية لجرانجر (Granger Causality Test)، والذي سبقه بعض الاختبارات مثل اختبار جذر الوحدة للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، واختبار التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وكذلك تم الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي (Vector Auto Regressive) الذي يُستخدم للتغلب على الارتباطات المتعددة بين السلاسل الزمنية، ويقاس تأثير العلاقات الذاتية، إذ أن اختبار السببية يحدّد نوع العلاقة بين المتغيرات فقط، ولا يقدم قياساً كمياً لتأثير المتغيرات، وهذا ما دفعنا إلى استخدام الاختبارين معاً لأنهما مكملين لبعضهما البعض.

أولاً: عرض نتائج الدراسة:

1- اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة كما أسلفنا إلى قياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. وقد أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع كما هو مبين في الجدول (1-4) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير ساكنة عند مستواها، مما دعا لإجراء فروق من الدرجة الأولى للمتغيرات، ومن ثم إعادة اختبار السكون مرة أخرى، حيث أشارت النتائج إلى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول، حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%).

أما نتائج اختبار فيليبس بيرون المبيّنة في الجدول (1-4)، فقد أظهرت أيضاً أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لم تكن مستقرة عند مستواها، ثم استقرت عند الفرق الأول عند مستوى معنوية (1%)، وعليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تُعتبر ساكنة عند الفرق الأول، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1~1).

جدول (1-4) نتائج اختبار جذر الوحدة

Stability test				
Variables	Augmented Dickey–Fuller test		Phillips–Perron test	
	Level	1 st Diff	Level	1 st Diff
	ADF	ADF	PP	PP
BD	-1.830	-3.517**	-2.195	-4.286***
TD	0.037	-3.098**	-1.149	-5.335***

**الاختبار معنوي عند مستوى دلالة (5%)

***الاختبار معنوي عند مستوى دلالة (1%)

2- اختبار التكامل المشترك

اعتماداً على نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية بأن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة عند مستوى دلالة (1%) كما أشارت نتائج اختبار فيليبس بيرون، تم إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك بإدخال المتغيرين كمتغيرات داخلية.

جدول (2-4): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

Trend: constant		Number of obs = 21	
Sample: 1998 - 2018		Lags = 3	
Maximum rank	Eigen value	Trace Statistic	(5%) Critical value
0	.	14.0469*	15.41
1	0.40297	3.2153	3.76
2	0.14196	.	.

حيث أشارت النتائج المبينة في الجدول (2-4) أن قيمة إحصائية الأثر (Trace Statistic) كانت أقل من القيمة الحرجة لها عند مستوى دلالة (5%)، وبالتالي لا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونرفض الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود متجه من التكامل المشترك بين المتغيرات، وبناءً عليه فإنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يستوجب استخدام اختبار متجه الانحدار الذاتي VAR.

3- اختبار عدد فترات التَّبَاطُؤِ الزَّمَنِي:

أظهرت نتائج اختبار أكايك حسب الجدول (3-4) أن العدد الأمثل لفترات التَّبَاطُؤِ الزَّمَنِي هو 3 فترات زمنيّة.

جدول (3-4) نتائج اختبار فترات التَّبَاطُؤِ الزَّمَنِي

Lag	LL	LR	FPE	AIC	HQ	SC
0	-23.7589	NA	.045063	2.57589	2.59533	2.67547
1	12.8267	73.171	.00174*	-.68266	-.624352	-.383946
2	15.2091	4.7648	.002081	-.520906	-.423717	-.23039
3	21.1578	11.897*	.001782	-.715775*	-.579711	-.018763
4	22.9139	3.5123	.002409	-.491391	-.316451	.404768

4- اختبار سببيّة جرانجر:

جدول (4-4) نتائج اختبار السببيّة

Granger Causality Test				
Equation	Excluded	chi2	df	Prob > chi2
Log TD	Log BD	16.495	3	0.001
Log TD	ALL	16.495	3	0.001
Log BD	Log TD	0.80396	3	0.849
Log BD	ALL	0.80396	3	0.849

يتضح من الجدول (4-4) عدم وجود علاقة تبادليّة ذات اتجاهين بين متغيّري الدّراسة، حيث كانت العلاقة باتجاه واحد فقط من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري، أي أنّ عجز الموازنة العامّة بعد 3 فجوات زمنيّة يؤثر في عجز الميزان التجاري ولا يتأثر به، وبالتالي نرفض فرضيّة العدم التي تشير إلى أنّ عجز الموازنة العامّة لا يسبب عجز الميزان التجاري، وهذه النتيجة تتوافق مع النظريّة الكينزيّة.

5- تقدير وفحص نموذج الانحدار الذاتي (VAR):

بالنظر إلى نتائج اختبار السببيّة جدول (4-4)، وقيم معايير تحديد عدد فترات التَّبَاطُؤِ الزَّمَنِي جدول (3-4)، ومن أجل التّوفيق بينها نختار 3 فجوات زمنيّة عند تقدير نموذج VAR كما

يشير إلى ذلك معيار (AIC)، و من خلال مخرجات برنامج (STATA) توصل الدّارس إلى تقدير معادلة نموذج VAR والتي جاءت على النحو المبين في الجدول (4-5):

جدول (4-5) المعلمات المقدّرة لنموذج VAR

Vector auto regression		
VAR LogTD LogBD, lags(1/3)		
Sample: 1998 - 2018	Number of obs = 21	
Log likelihood = 18.43812	AIC = -.4226782	
FPE = .0023686	HQIC = -.2715528	
Det(Sigma_ml) = .0005921	SBIC = .2736701	
	LogTD	LogBD
Constant	0.2643	3.2448
LogTD (-1)	0.6485	0.4666
LogTD (-2)	0.3611	-0.7934
LogTD (-3)	-0.1365	0.1876
LogBD (-1)	-0.2280	1.0140
LogBD (-2)	0.0076	-0.4296
LogBD (-3)	0.1369	0.0973

أما نموذج VAR(3) المقدّر فهو:

$$\text{LogTD} = 0.2643 + 0.6485 \text{LogTD}(-1) + 0.3611 \text{LogTD}(-2) - 0.1365 \text{LogTD}(-3) - 0.2280 \text{LogBD}(-1) + 0.0076 \text{LogBD}(-2) + 0.1369 \text{LogBD}(-3).$$

$$\text{LogBD} = 3.2448 + 0.4666 \text{LogTD}(-1) - 0.7934 \text{LogTD}(-2) + 0.1876 \text{LogTD}(-3) + 1.0140 \text{LogBD}(-1) - 0.4269 \text{LogBD}(-2) + 0.0973 \text{LogBD}(-3).$$

أ- تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

أشارت نتائج تقدير نموذج VAR في الجدول (4-5) أنّ قيمة معامل عجز الموازنة العامّة المتباطئ 3 فترات زمنيّة تساوي (0.1369 +) وهي ذات إشارة موجبة، وتعني وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامّة المتباطئ 3 فترات زمنيّة وعجز الميزان التجاري، أي كلما زاد عجز الموازنة العامّة زاد عجز الميزان التجاري، والعكس صحيح، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

كما حدّد معيار likelihood (الإمكان الأعظم) أعلى قيمة بلغت (18.43812)، أمّا معيار Akaike فقد سجّل قيمة أدنى بلغت (-.4226782) وهذه النتائج تساند النّظرية الاقتصادية، وتدعم استقلاليّة العلاقة السببيّة بين عجز الموازنة العامّة وعجز الميزان التجاريّ.

ب- تقييم النّموذج وفقاً للمعيار الإحصائيّ:

• معنويّة المعلمات المقدّرة:

أشارت نتائج تقدير نموذج VAR أنّ القيمة الاحتماليّة لمعامل عجز الموازنة العامة المتباطئ 3 فترات زمنيّة تساوي (0.003)، وهي أقلّ من مستوى المعنويّة 5%، وهذا يدلّ على معنويّة معامل عجز الموازنة العامّة، أي أنّ عجز الموازنة العامّة المتباطئ 3 فترات زمنيّة له أثرٌ معنويٌّ على عجز الميزان التجاريّ.

• جودة توفيق النّموذج (R-Squared):

أشارت نتائج تقدير نموذج VAR أيضاً أنّ قيمة معامل التّحديد تساوي 0.64 وهذا يعني أنّ المتغيّرات (عجز الموازنة العامّة المتباطئ 3 فترات زمنيّة وعجز الميزان التجاريّ) مسؤولة عن 64% من التغيّرات التي تحدث في النّموذج، والباقي 36% يرجع إلى المتغيّرات الغير مضمّنة في النّموذج، وهذه يدلّ على جودة توفيق النّموذج.

ت- تقييم النّموذج وفقاً للمعيار القياسي:

تمّ إجراء جميع الاختبارات اللّازمة للتأكد من سلامة نموذج الانحدار الدّاتي (VAR)، وكانت النّتائج كما هي موضّحة في الجدول (4-6) على النّحو التّالي:

- الارتباط الدّاتي: قبول الفرضيّة الصّفريّة التي تنصّ بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي (Serial Correlation)، حيث أنّ القيمة الاحتماليّة لاختبار (Lagrange-multiplier)

تساوي (0.38482) وهي أكبر من 5%.

- استقرار بواقي النّموذج: دلّت النّتائج أنّ جميع القيم الدّاتيّة وقعت داخل دائرة الوحدة (أقلّ من الواحد)، ممّا يدلّ على أنّ نموذج VAR مستقرٌّ.

- التّوزيع الطّبيعي للبواقي: تمّ إجراء عدّة اختبارات للتّحقّق من التّوزيع الطّبيعي للبواقي، وقد كانت جميع القيم الاحتماليّة للاختبارات أكبر من 5%، وبالتالي عدم رفض الفرضيّة الصّفريّة التي تنصّ بأنّ توزيع البواقي طبيعيّاً.

- الارتباط الخطي المتعدد: نموذج VAR يُستخدم للتغلب على الارتباطات المتعددة بين السلاسل الزمنية، لذلك لا يجرى اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

جدول (4-6): تشخيص نموذج الانحدار الذاتي (VAR)

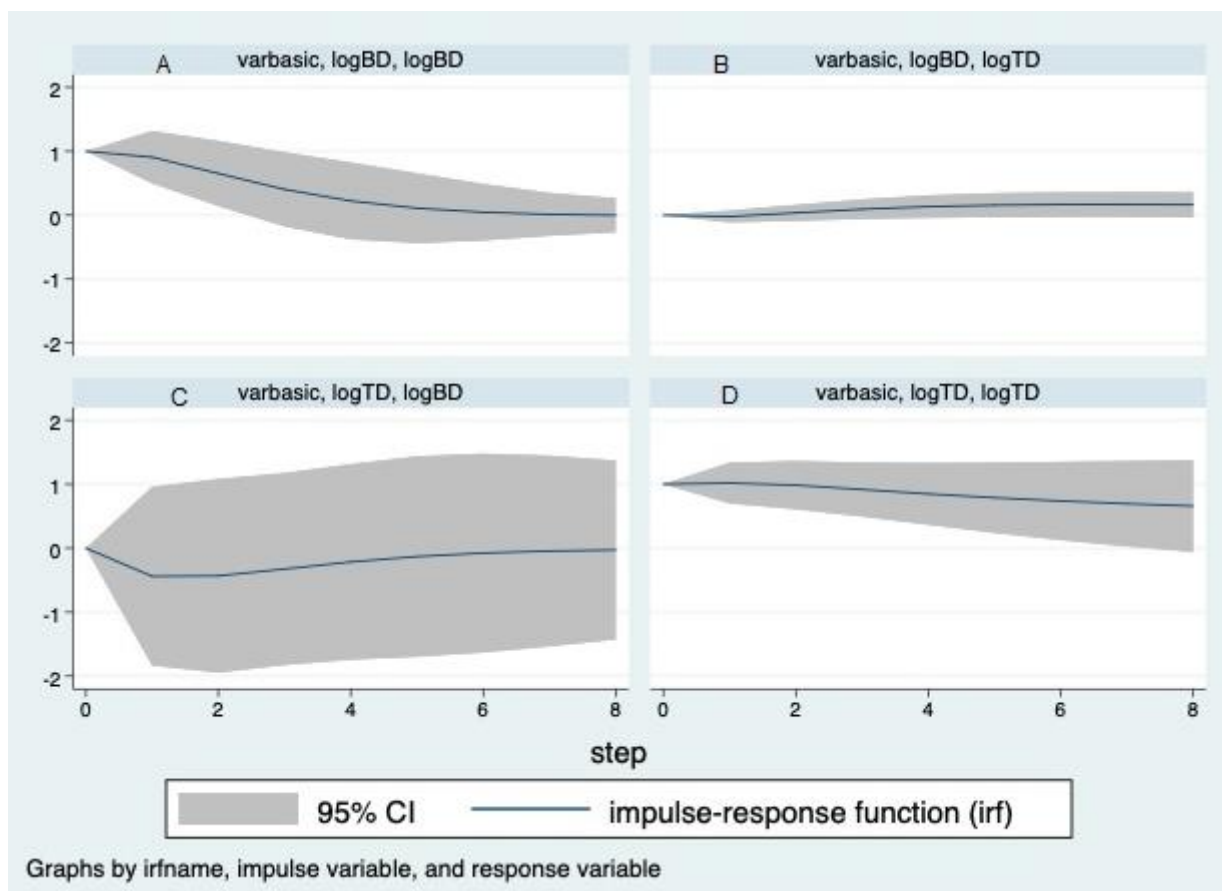
الاختبار	القيمة الاحتمالية	القرار
الارتباط الذاتي (Serial correlation)	0.38482	لا يوجد ارتباط ذاتي
استقرار بواقي النموذج (Eigenvalue stability condition)	جميع قيم الاختبار $1 >$	نموذج (VAR) مستقر
التوزيع الطبيعي للبواقي (Residual Normality Test)	0.46835 0.23364 0.72067	التوزيع طبيعي
الارتباط الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)		نموذج VAR يستخدم للتغلب على الارتباطات المتعددة بين السلاسل الزمنية لذلك لا يجرى اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

6- وصف السلوك الحركي لمتغيرات نموذج (VAR):

يتم وصف السلوك الحركي من خلال دالة الاستجابة الفورية لردّة الفعل، حيث تهتم دالة الاستجابة الفورية بقياس ردّة الفعل المحتمل لمتغير ما نتيجة حدوث صدمة عشوائية مفاجئة في أحد المتغيرات الأخرى بالنموذج، وبذلك فهي تساعد في تتبع المسار الزمني للصدّات التي قد تتعرض لها مختلف المتغيرات في النموذج، فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما، فإن دالة الاستجابة الفورية تقيس أثر تلك الصدمة على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى (حامد، 2018، ص131).

أ- تحليل دالة الاستجابة الفورية لعجز الموازنة العامة (LogBD):

شكل (1-4) نتائج تحليل دالة الاستجابة الفورية لمتغيرات الدراسة



يوضح الجزء (A) من الشكل (1-4) أن حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحرافٍ معياريٍّ واحدٍ في عجز الموازنة العامة تُحدث أثراً إيجابياً ضعيفاً في فعجز الموازنة نفسه حتى نهاية السنة الأولى، ثم يتحوّل هذا الأثر الموجب إلى أثرٍ سالبٍ ابتداءً من السنة الثانية، ويستمرّ هذا الأثر السالب حتى نهاية السنة الثامنة، ولعلّ هذه النتيجة تعيد بأنّ عجز الموازنة العامة الحالي في فلسطين لا يتأثر بمستوي عجز الموازنة السابق خلال الفترة محلّ الدراسة.

أما الجزء (B) من الشكل (1-4) فيشير إلى أنّ حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحرافٍ معياريٍّ واحدٍ في عجز الميزان التجاري، تُحدث أثراً إيجابياً ضعيفاً في عجز الموازنة العامة حتى نهاية السنة الخامسة، ثم يتحوّل إلى أثرٍ سالبٍ ضعيفٍ ابتداءً من السنة السادسة وحتى نهاية السنة الثامنة، وبهذه النتيجة نستطيع القول بأنّ التّحرّكات المستقبلية لعجز الميزان التجاري عبر الزمن، كان لها تأثيرٌ سلبيٌّ وإيجابيٌّ ضعيفٌ على عجز الموازنة العامة في فلسطين خلال فترة الدراسة.

ب- نتائج تحليل دالة الاستجابة الفورية لعجز الميزان التجاري (LogTD):

يُلاحظ من خلال الجزء (C) من الشكل (1-4) أنّ حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحرافٍ معياريٍّ واحدٍ في عجز الموازنة العامّة، تُحدث أثراً إيجابياً ملحوظاً في عجز الميزان التجاري حتى نهاية السنة الأولى، ويستمرّ هذا الأثر الإيجابي على نحوٍ أضعف ابتداءً من السنة الثانية حتى نهاية السنة السادسة، ثمّ يتحوّل إلى أثرٍ سالبٍ ضعيفٍ حتى نهاية السنة الثامنة. وتؤكد هذه النتيجة أنّ التأثير الإيجابي لعجز الموازنة العامّة على العجز التجاري يكون في الأجل القصير، في حين يتضاءل هذا التأثير ويتلاشى على المدى الطويل.

كما يُظهر الجزء (D) من الشكل (1-4) أنّ حدوث صدمة عشوائية موجبة بمقدار انحرافٍ معياريٍّ واحدٍ في عجز الميزان التجاري، تُحدث أثراً إيجابياً ضعيفاً في عجز الميزان التجاري نفسه حتى نهاية السنة الأولى، ثمّ يتحوّل هذا الأثر الموجب إلى أثرٍ ضعيفٍ سالبٍ ابتداءً من السنة الثانية ويستمرّ حتى نهاية السنة السادسة، ليحوّل بعدها إلى أثرٍ ضعيفٍ موجبٍ خلال السنتين السابعة والثامنة. وتدلّ هذه النتيجة على أنّ عجز الميزان التجاري الحالي في فلسطين يتأثر بشكلٍ ضعيفٍ بمستوى عجز الميزان التجاري السابق متأرجحاً بين الأثر الموجب والأثر السالب خلال فترة الدراسة.

بناءً على التحليل السابق فإنّ النتائج المتحصّل عليها من خلال تحليل دالة الاستجابة الفورية لردّ الفعل، وخاصةً فيما يتعلّق بالتفاعل بين متغيّري الدراسة، تشير إلى أنّه يوجد تأثيرٌ معنويٌّ إيجابيٌّ لعجز الموازنة العامّة على عجز الميزان التجاري الفلسطيني في الأجل القصير، في حين لا يوجد تأثيرٌ لأيٍّ من العجزين على الآخر على المدى الطويل، وهذه النتيجة تؤيدّ تلك النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال اختبار التكامّل المشترك واختبار سببيّة جرانجر ومتّجه الانحدار الذاتي (VAR).

ثانياً: مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى: هناك علاقةٌ معنويّةٌ تتّجه من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامّة الفلسطينية.

ثبت من خلال اختبار سببيّة جرانجر بعد 3 فجوات زمنيّة أنّ عجز الميزان التجاري لا يسبّب عجز الموازنة العامّة، وهذا يعنى رفض هذه الفرضيّة عند مستوى دلالة 5% وقبول الفرض الزيكاردي.

الفرضية الثانية: هناك علاقةً معنويةً تتجه من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري الفلسطيني.

ثبت من خلال اختبار سببية جرانجر بعد 3 فترات زمنية أن عجز الموازنة العامة يسبب عجز الميزان التجاري، وهذا يعني قبول هذه الفرضية عند مستوى دلالة 5% وقبول الفرض الكينزي. الفرضية الثالثة: هناك تأثير متبادل بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري الفلسطيني.

أشارت نتائج تقدير نموذج VAR أن القيمة الاحتمالية لمعامل عجز الموازنة العامة المتباطئ 3 فترات زمنية تساوي (0.003)، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهذا دليل على معنوية معامل عجز الموازنة العامة، أي أن عجز الموازنة العامة المتباطئ 3 فترات زمنية له أثر معنوي على عجز الميزان التجاري، بينما أشارت النتائج أن القيمة الاحتمالية لمعامل عجز الميزان التجاري المتباطئ 3 فترات زمنية تساوي (0.778)، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا دليل على عدم معنوية معامل عجز الميزان التجاري، أي أن عجز الميزان التجاري المتباطئ 3 فترات زمنية ليس له أثر معنوي على عجز الموازنة العامة، وهذا يعني أن الأثر يبين اتجاه السببية من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري فقط، وبالتالي نرفض فرضية الأثر المتبادل ونقبل الفرض الكينزي.

المبحث الثالث: التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية:

رأينا كيف أنّ الدراسة القياسية توصلت إلى وجود علاقة سببية بين متغيري الدراسة تتجه من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري، وهذه النتيجة توافقت مع الفرض الكينزي، كما بينت النتائج أنّ العلاقة بينهما طردية، أي أنّ زيادة عجز الموازنة تؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري. وبالنظر في سياقات التحليل الاقتصادي لتطورات متغيري الدراسة التي وردت في مباحث الدراسة وفصولها، ومقارنتها بنتائج الدراسة القياسية يمكن القول أنّ النتائج جاءت منسجمة مع الاتجاه العام لتلك التحليلات التي استندت إلى إحصاءات رسمية عن الاقتصاد الفلسطيني وقرائها في هدى ما أفرزته النظرية الاقتصادية من أدوات التحليل والمناقشة.

وعليه، يمكن في ضوء ما سبق تقديم التفسيرات الاقتصادية التالية عن هذه النتائج الاقتصادية:

1. إنّ تفسير اتجاه العلاقة السببية من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري يكمن في دور عجز الموازنة في النشاط الاقتصادي، حيث ينتج عجز الموازنة من زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من زيادة الإيرادات العامة. وتؤكد الكثير من التقارير أنّ معدلات النمو الاقتصادي التي يحققها الاقتصاد الفلسطيني تأتي مدفوعة بالإنفاق العام المتأثر بالمساعدات الدولية. وبذلك فإنّ هذه الزيادة في الإنفاق العام الذي يُعتبر من عناصر الطلب الفعال ستؤدي إلى زيادة الدخل، وذلك وفق آلية مضاعف الإنفاق العام، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات وبالتالي زيادة عجز الميزان التجاري. يعزّز من هذا التحليل أنّ معظم النفقات العامة تذهب للزرائب واللاجور وبنسبة تصل إلى 55%، وهذا الحجم الضخم يُوجّه أساساً إلى الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، وهي المكوّن الأكبر للاستهلاك النهائي. غني عن القول، بناءً على هذا التحليل، أنّ كبر حجم الاستهلاك يؤدي غالباً إلى تحقيق معدلات ادخار سالبة، الأمر الذي يؤثر مرّة أخرى في تعزيز عجز الميزان التجاري.

2. كذلك فإنّ الزيادة في النفقات أو تخفيض الضرائب يترتب عليها انخفاض في الادخار القومي، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة ومن ثمّ عجز في الميزان التجاري، وذلك وفق المتطابقة الكينزية التوازنية $(X - M) = (S - I) + (T - G)$. وتشير الإحصاءات إلى تحقّق ادخاراً سالباً في العديد من سنوات الدراسة، التي تزامنت مع وجود عجز في

الموازنة العامة. إن ارتباط عجز الموازنة العامة بالمتغيرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي مثل الناتج المحلي ومعدل نموه ونصيب الفرد منه، والاستثمار والادخار، يعزز العلاقة مع عجز الميزان التجاري الذي يرتبط بطريقة أو بأخرى مع هذه المتغيرات.

3. من أهم المخاطر التي خلقها عجز الموازنة العامة تخفيض حصة الموازنة التطويرية نتيجة تزايد حجم النفقات الجارية، لقد تراجع نصيب الموازنة التطويرية بشكل كبير حتى وصل إلى حوالي 4.5% خلال السنوات العشر الأخيرة. وهذا يعني تراجع مخصصات تمويل البنى التحتية وتطويرها، الأمر الذي ينعكس سلباً على القطاع الخاص، وتطوير منتجاته ذات التداول السليبي، ومن ثم تواضع معدلات نمو الصادرات مقارنة بمعدلات نمو الواردات، وهو ما يزيد من عجز الميزان التجاري. ومن الملاحظ أن هذه الحالة تكون مدعومة، أيضاً، بتأثير استمرار عجز الموازنة العامة على عدم الاستقرار الاقتصادي، وما ينتج عنه من تراجع حجم الاستثمار وتخصيص معظمه في الأبنية والإنشاءات، ومن ثم تراجع القطاعات الإنتاجية وما يترتب عليه من تراجع في الصادرات أو في معدلات نموها.

4. إن الإنفاق الاستهلاكي في فلسطين، الذي يتعزز بالإنفاق العام، زاد على الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة بنسبة بلغت في المتوسط 122%، وهذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد استهلاكي، وحيث أن الفرق يتم تعويضه بالمساعدات الخارجية، فهو أيضاً اقتصاد ريعي غير إنتاجي، الأمر الذي يعزز من زيادة الواردات واستمرار تفوق معدل نموها على معدل نمو الصادرات بفارق مهم، والمحصلة هي زيادة عجز الميزان التجاري، نتيجة زيادة الإنفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة.

5. إن التفسيرات السابقة تأتي في سياق وجود علل أساسية تتمثل في تشوهات هيكلية استقرت في نسيج النظام التجاري والمالي الفلسطيني، في ظل عدم توفر السيادة الكاملة التي تترك آثارها على عدم قدرة السلطة الفلسطينية على صياغة سياسات مالية وتجارية تخدم المصالح الاقتصادية الوطنية. يُعمق من هذا القصور زيادة حجم المساعدات الخارجية إلى فلسطين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الذي يُغطى غالباً بالواردات وليس بالمنتج المحلي، وهو ما يزيد من مستويات الأنشطة الاقتصادية في قطاع الخدمات والسلع غير القابلة للتداول "خاصة الإنشاءات"، لذلك تزايدت الضغوط على القطاعات الإنتاجية التي تُنتج سلعاً قابلة للتداول "الزراعة والصناعة" وتراجع دورها، كما رأينا، في الناتج المحلي واستيعاب القوى

العاملة. وبناءً عليه، فإن سيادة النزعة التجارية للاقتصاد الفلسطيني على حساب التنمية والاقتصاد الحقيقي هي التي جعلت العجز التجاري يتأثر بالعجز المالي وليس العكس.

6. إن توصل الدراسة القياسية إلى هذه النتيجة، يعكس قوة هذا المتغير (عجز الموازنة العامة)، في نفس الوقت الذي يترك فيه مجالاً لوجود دور لعوامل أخرى غير موجودة في النموذج الاقتصادي القياسي تحظى أيضاً بالأهمية، مثل ضعف القطاعات الإنتاجية، كما أسلفنا القول، وسيادة النزعة الاستهلاكية في الاقتصاد الفلسطيني (وصلت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي إلى 125% سنوياً في المتوسط)، والاعتماد على المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي في زيادة معدلات النمو التي أصبحت غير فاعلة في توفير فرص العمل، وتخفيض معدلات البطالة، وإحداث زيادة تراكمية في الاستثمار، التي أدت في المجمل إلى وجود اقتصاد ريعي بعيداً عن الإنتاج الحقيقي الذي يُعزز الصادرات ويزيد من المحتوى الرأسمالي للسلع المستوردة على حساب الاستهلاكي.

7. لا بدّ من التّويه أخيراً بأنّ هذه النتائج جاءت منسجمة مع بعض الدراسات السابقة، حيث أظهرت مراجعتنا للدراسات السابقة اتفاق دراستنا مع دراسة (Zengin, 2000) التي أثبتت أنّ العجز في الميزانية له تأثير مباشر على عجز الميزان التجاري في تركيا، بينما ليس لعجز الميزان التجاري أيّ تأثير على عجز الميزانية، كما اتّقت دراستنا أيضاً مع دراسة كلّ من (جديتاوي، وطراونة، 2015)، و(داغر، والشامي، 2007) اللّتين أظهرتا أنّ عجز الموازنة العامّة يسبّب تغييراً في عجز الميزان التجاري السعودي واللّيبّي، ولكنّها اختلفت معهما بأنّ تلك الدّراستين بيّنتا أنّ لعجز الميزان التجاري تأثيراً معنوياً على عجز الموازنة العامّة، في حين أثبتت دراستنا أنّه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعجز الميزان التجاري على عجز الموازنة العامّة.

الخاتمة:

أولاً النتائج:

• النتائج العامة:

1- حقّق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين نمواً متقلّباً ومتذبذباً بشكلٍ كبيرٍ خلال فترة الدّراسة 1995-2018، متأثراً بعدم الاستقرار السياسيّ النّاجم عن الأحداث السياسيّة والأمنيّة التي مرّت بها المناطق الفلسطينيّة طوال هذه الفترة، وأشارت نتائج التّحليل الوصفي للبيانات أنّ هذا النّموّ كان استهلاكياً وليس استثمارياً، وبالتالي لم يكن تشغيلياً، أي لم ترافقه زيادةً كافيةً في التّشغيل.

2- أظهرت الدّراسة وجود اختلالاتٍ هيكليةٍ في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تراجع دور القطاعات الإنتاجية، وتزايدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات لتصل إلى ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي عزّز إضفاء الطابع الخدماتي على الاقتصاد الفلسطيني.

3- خلصت الدّراسة إلى تزايد حدة التّشوّهات الهيكلية متأثرةً بعدم الاستقرار السياسي، وقد برز ذلك من خلال تزايد النّزعة الاستهلاكية للاقتصاد الفلسطيني على حساب التّوجّه الإنتاجي، حيث زاد الاستهلاك الكليّ عن الناتج المحلي الإجمالي طوال فترة الدّراسة بنسبةٍ متوسّطةٍ تجاوزت (122%).

4- بيّنت الدّراسة أنّ الاقتصاد الفلسطيني يتقاطع مع العديد من اقتصادات الدّول النّامية في استحواذ الصّرائب غير المباشرة على النسبة الأكبر من الإيرادات العامّة. إذ بلغت نسبة إيرادات المقاصة (63.9%) من الإيرادات العامّة المحليّة خلال فترة الدّراسة، الأمر الذي عزّز تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالعوامل الخارجيّة، وخاصّةً الإجراءات الإسرائيليّة التي تسيطر على حركة التّجارة الخارجيّة الفلسطينيّة بأكملها. ممّا أثر على تحقيق الاستدامة الماليّة للنّظام المالي الفلسطيني.

5- عانت التّفقات العامّة من خللٍ نادر الحدوث مقارنةً بالدّول النّامية، وهو استحواذ بند الرّواتب والأجور منفرداً على أكثر من نصف حجم التّفقات العامّة، الأمر الذي أضعف قدرة السّلطة الفلسطينيّة على تقليص التّزايد في حجم النفقات، وتسبّب في هيكله الخلل المالي، ومن ثمّ عجز الموازنة العامّة.

6- عجزت الموازنة العامة الفلسطينية - كأداة للسياسة المالية - عن تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد الفلسطيني، وأصبحت أداة لإدارة الأزمات، والتخفيف من الآثار السلبية التي تسببت بها الأزمة المالية الخانقة، الناجمة عن سياسات الإغلاق والحصار المالي والاقتصادي التي فرضتها إسرائيل على مناطق السلطة الفلسطينية.

7- عانى الميزان التجاري الفلسطيني من عجز هيكلي كبير ومزمن طوال فترة الدراسة 1995-2018، إذ بلغت نسبته بالمتوسط أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، متأثراً بضعف القطاعات الإنتاجية وضعف الصادرات، وعدم امتلاك السلطة الفلسطينية الصلاحيات الكاملة لصياغة سياسات تجارية ملائمة نتيجة القيود التي فرضها اتفاق باريس.

8- ساهمت مصادر تمويل عجز الميزان التجاري الفلسطيني، المتمثلة في الدخل المحوّل من الخارج، والتحويلات الجارية للقطاعين العام والخاص، بتمويل ما نسبته بالمتوسط 61% من العجز التجاري خلال الفترة 1995-2018.

9- ارتبط استمرار وزيادة العجز في الميزان التجاري بشكل مباشر بالارتفاع الكبير والمزمن للعجز في ميزان السلع، الذي بلغ حوالي 82.8% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2018، مشكلاً ما نسبته 55.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

10- لم تستطع اتفاقية باريس الاقتصادية زيادة حجم الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية، أو تغيير العلاقة غير المتكافئة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، بل إنها رسخت التبعية التي نشأت من خلال الاتحاد شبه الجمركي، الذي كان له أثر مباشر في تزايد واستمرار عجز الميزان التجاري.

• النتائج الخاصة:

- أظهرت نتائج التحليل القياسي للعلاقة السببية بين عجز الموازنة والميزان التجاري ما يلي:
1. أشارت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة عدم استقرارها عند مستواها، في حين كانت جميع السلاسل الزمنية مستقرة وساكنة عند الفرق الأول.
 2. أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن أنه لا توجد علاقة تكامل متزامن بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، مما دّل على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بينهما.

3. أظهرت نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو 3 فترات زمنية.

4. بينت نتائج اختبار السببية وفق جرانجر وجود علاقة سببية باتجاه واحد فقط تتجه من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري، وليس العكس.

5. أوضحت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، أي كلما زاد عجز الموازنة العامة يزداد عجز الميزان التجاري، والعكس صحيح.

6. أشارت جميع الاختبارات التي أجريت للتأكد من سلامة نموذج (VAR) أن النموذج المقدر يسمح بتحليل وقياس العلاقة بين متغيري الدراسة بشكل صحيح.

7. توافقت نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية مع نتائج اختبار السببية، كما بينت قدرة نموذج (VAR) على تحليل وقياس العلاقة بين متغيري الدراسة.

8. إن نتائج التحليل القياسي التي تم الحصول عليها جاءت متفقة مع النظرية الكينزية، التي تفترض وجود علاقة سببية طردية تتجه من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري.

ثانياً التوصيات:

إن التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه القيادة الفلسطينية تتطلب توطين الاقتصاد الفلسطيني، وبناءه على أسس متينة، وقواعد صلبة، وتحويله من اقتصاد تابع يزرع تحت الاحتلال، إلى اقتصاد دولة مستقلة، قادر على الاعتماد الذاتي، والنمو المستدام، وخلق فرص عمل دائمة ومستمرّة، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من التحرك في عدة اتجاهات على النحو التالي:

• التوصيات العامة:

1. اعتماد خطة تنموية شاملة من قبل الحكومة الفلسطينية لتقليص العجز في الموازنة، بحيث تُنفذ هذه الخطة في سياق استراتيجية تنموية عامة، تهدف إلى معالجة جميع الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

2. ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بإجراء إصلاحات مالية صارمة، لمراقبة العجز في الموازنة، وتحسين الانضباط والاستدامة الماليين، وتقليل الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية.

3. إصلاح النظام التجاري الفلسطيني، وذلك من خلال تقليص التبعيّة التجاريّة لإسرائيل بشكلٍ تدريجيّ، وتنويع الصادرات الفلسطينيّة، وأسواق التّصدير، وتوجيه أنماط التّجارة نحو منتجاتٍ عالية القيمة المضافة.
4. ضرورة صياغة سياسةٍ تجاريّةٍ فلسطينيّةٍ مستقلّةٍ، تستطيع أن تعمل بدون قيودٍ من الجانب الإسرائيلي، وذلك لتوفير الحماية للمنتجات الفلسطينيّة، وتشجيع الصادرات، بغرض تقليص العجز المزمّن في الميزان التجاريّ.
5. إعادة هيكلة سوق العمل الفلسطينيّة من خلال إعداد العمالة الماهرة المدربة بشكلٍ يؤدّي إلى رفع الكفاءة الإنتاجيّة لها، ممّا يساهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات الفلسطينيّة، ويعزّز من قدرتها التنافسيّة في الأسواق المحليّة والخارجيّة.
6. توفير البيئة الاستثماريّة الملائمة للاستثمار الوطني والأجنبي، سواءً بالاهتمام بالبنية التحتيّة، أو بتطوير القوانين والتشريعات التي تشجّع الاستثمار، ممّا يساهم في إعادة التوازن بشكلٍ تدريجيّ للميزان التجاريّ الفلسطينيّ.
7. إنشاء مكاتب تمثيلٍ تجاريّةٍ في الخارج، ومؤسساتٍ متخصصةٍ في تنظيم المعارض والشؤون التجاريّة، وذلك بهدف تعزيز التّجارة الخارجيّة الفلسطينيّة، وتطوير علاقة فلسطين التّجاريّة والاقتصاديّة مع العالم، وتوقيع الاتّفاقيّات والشراكات الدوليّة، التي من شأنها أن تسهّل التّجارة الخارجيّة الفلسطينيّة.
8. تنمية التبادل التجاريّ بين فلسطين والدول العربيّة، وذلك من خلال دعم وتفعيل مبادرة التّكامل الاقتصاديّ الفلسطينيّ العربيّ، التي أطلقها منتدى الأعمال الفلسطينيّ الدوليّ في عمّان في شهر تشرين ثاني/2015، والتي تهدف إلى تحرير الاقتصاد الفلسطينيّ من التبعيّة لإسرائيل، وبالتالي لابدّ من متابعةٍ حثيثةٍ لهذه المبادرة، ووضع تصوّرٍ من قبل الحكومة الفلسطينيّة لآليات تنفيذها، وتشخيص معيقات التبادل الاقتصاديّ الفلسطينيّ العربيّ، وتوضيح الفرص الاستثماريّة المتاحة في فلسطين.
9. إلغاء اتّفاق باريس الاقتصاديّ، وإلغاء الغلاف الجمركي الموحد بين إسرائيل والسّلطة الفلسطينيّة، ودعم ومساندة حملات المقاطعة الاقتصاديّة للسلع الإسرائيليّة محليّاً ودوليّاً.

10. ضرورة المضيّ قدماً في استعادة وحدة الأراضي الفلسطينية وإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، وبذل مزيداً من الجهود لإعادة الرّبط الجغرافي بين الصّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، هذا فضلاً عن تكثيف الجهود لإنشاء موانئ بحريّة وجويّة تحت السّيادة الفلسطينيّة.

• التّوصيات الخاصّة:

1. تعزيز دور الإيرادات المحليّة في تقليص عجز الموازنة العامّة، وذلك من خلال إجراء المزيد من الإصلاحات الضّريبية، وتفعيل السياسات الماليّة، والقوانين والأنظمة التي تساهم في تعزيز هذا الدور.
2. ضبط الإنفاق الحكومي وترشيده، خاصّة الإنفاق غير الضروري، وإجراء مراجعةٍ شاملةٍ لمكوّناته، وزيادة الإنفاق على المشاريع الإنتاجيّة المدرّة للدّخل، وذلك بهدف تغطية عجز الموازنة العامّة من إيرادات هذه المشاريع.
3. ضرورة تطبيق استراتيجيّة إحلال الواردات في بداية الأمر على السّلع غير المعمّرة، ثمّ الانتقال لإحلال الواردات للسّلع المعمّرة، مع الاهتمام بتشجيع الصّادرات التي تمتلك فلسطين فيها ميزةً تنافسيّةً.
4. زيادة القدرة الإنتاجيّة للاقتصاد الفلسطيني كمّاً ونوعاً، مع التّركيز على تعزيز جودة المنتج الفلسطيني خلال مراحل الإنتاج والتّسويق، وخاصّةً من خلال تشجيع استخدام تطبيقات التّكنولوجيا الجديدة، وخفض الرّسوم الجمركيّة على الماكينات مرتقعة التّكنولوجيا، وإحكام الإشراف على المنتجات المحليّة لضمان مطابقتها للمعايير الدّوليّة.
5. الاهتمام بتعظيم المزايا التنافسيّة للمنتج الوطني الفلسطيني كونه السّبيل الصّحيح لإعادة التّوازن للميزان التّجاري، وذلك للحدّ من عمليّة الاستيراد، وتصدير السّلع ذات القدرة التنافسيّة في الأسواق الدّوليّة، إضافةً إلى تنويع هيكل التّبادل التّجاري.

المراجع:

أولاً المراجع العربيّة

(أ) الكتب:

1. أبو شرار، علي، الاقتصاد الدّولي: نظريّات وسياسات (عمّان: دار المسيرة للنّشر والتّوزيع، 2007).
2. أبو كشك، بكر، التّمنية الصّناعية والسياسات في المناطق المحتلّة، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التّمنية في ظل احتلال مديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1989).
3. أحمد، عبد الرّحمن، الاقتصاديات الدّوليّة (الاسكندريّة: الدّار الجامعيّة، 2001).
4. اشتيّة، محمّد، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقاليّة، الطّبعة الثّانية (فلسطين: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتّمنية والإعمار، بكار، 2003).
5. الأشقر، أحمد، الاقتصاد الكلّي (عمّان: دار الثقافة للنّشر والتّوزيع، 2007).
6. الباز، محمود، اقتصاديات التّجارة الخارجيّة (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1996).
7. الحاج، طارق، المالية العامّة (عمان: دار صفاء للنشر، 2009).
8. الحبيب، فايز، مبادئ الاقتصاد الكلّي، الطّبعة الثّالثة (الرياض: جامعة الملك سعود، 1994).
9. الحجّار، بسّام، العلاقات الاقتصاديّة الدّوليّة (بيروت: المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنّشر والتّوزيع، 2003).
10. الحريري، محمّد، العلاقات الاقتصاديّة الدّوليّة، الطّبعة الخامسة (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1991).
11. الحسيني، عرفان، التّمويل الدّولي (عمّان: دار مجدلاوي، 1999).
12. الخطيب، خالد، وشاميّة، أحمد، أسس الماليّة العامّة، الطّبعة الثّالثة (عمّان: دار وائل للنّشر والتّوزيع، 2007).
13. السّعيد، برشيش، الاقتصاد الكلّي (الجزائر: دار العلوم للنّشر، 2007).
14. السويسي، فاطمة، المالية العامّة-الموازنة والضرائب (لبنان: المؤسّسة الحديثّة للكتاب، 2005).

15. الصّاوي، عبد الحافظ، موازنة ما بعد الثّورة: دعم للأغنياء ولا عزاء للفقراء (القاهرة: مكتبة الشّروق الدّوليّة، 2011).
16. العلي، عادل، الماليّة العامّة والقانون المالي الضّريبي (عمّان: إثراء للنّشر والتّوزيع، 2011).
17. العلي، عادل، الماليّة العامّة والتّشريع المالي والضّريبي (عمان: دار الحامد، 2003).
18. العناني، حمدي، اقتصاديّات الماليّة العامّة ونظام السّوق، دراسة في اتّجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الطّبعة الأولى (القاهرة: الدّار المصريّة اللّبنانيّة، 1992).
19. الفارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلدان العربيّة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1997).
20. القريشي، مدحت، تطوّر الفكر الاقتصادي، الطّبعة الأولى (عمّان: دار وائل للنّشر والتّوزيع، 2008).
21. القيسي، حمود، الماليّة العامّة والتّشريع الضّريبي (عمان: دار الثقافة للنّشر والتّوزيع، 2008).
22. المحجوب، رفعت، الماليّة العامّة (القاهرة: دار النّهضة العربيّة، 1980).
23. اللوزي، سليمان، وآخرون، إدارة الموازنات العامّة بين النظرية والتطبيق، الطّبعة الأولى (عمان: دار المسيرة للنّشر والتّوزيع، 1997).
24. المغربي، إبراهيم، الآثار الاقتصاديّة للتّمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطّبعة الأولى (الاسكندريّة: دار الفكر الجامعي، 2010).
25. الوادي، محمود، وعزام، زكريا، مبادئ الماليّة العامّة (عمان: دار المسيرة، 2007).
26. النّقيب، فضل، الاقتصاد الفلسطيني في الضّفة والقطاع (بيروت: مؤسّسة الدّراسات العربيّة، 1997).
27. النّعيمي، عدنان، إدارة العملات الأجنبيّة (عمان: دار المسيرة للنّشر والتّوزيع، 2012).
28. بشور، عصام، الماليّة العامّة والتّشريع الضّريبي، الطّبعة الخامسة (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1991).
29. بعلي، مجد الصغير، وأبو العلاء، يسري، الماليّة العامّة (الجزائر: دار العلوم للنّشر والتّوزيع، 2003).

30. بكري، كامل، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1995).
31. بكري، كامل، الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000).
32. تومي، صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).
33. حشيش، عادل، ومجدي، شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003).
34. حشيش، عادل، العلاقات الاقتصادية الدولية (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1993).
35. حمد النيل، أيمن، قياس وتحليل الآثار المالية للخصخصة على الموازنة العامة للدولة في السودان (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2011).
36. خلف، فليح، التمويل الدولي (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004).
37. خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، المفاهيم والنظريات الأساسية (الكويت: 1994).
38. خليل، سامي، الاقتصاد الدولي: ملخص وتطبيقات (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001).
39. خليل، علي، واللوزي، سليمان، المالية العامة (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2001).
40. داود، حسام، وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002).
41. دراز، حامد، وآخرون، مبادئ المالية العامة (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004).
42. دراز، حامد، وأيوب، سميرة، مبادئ المالية العامة، القسم الأول (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002).
43. راضي، عبد المنعم، اقتصاديات التجارة الدولية (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1974).
44. رجب، معين، اقتصاديات المالية العامة (غزة: جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، 2001).
45. ريان، حسين، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى (عمان: دار النعاس للنشر والتوزيع، 1999).

46. زكي، رمزي، الصّراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامّة في العالم الثّالث (القاهرة: دار سيناء للنّشر، 1992).
47. زكي، رمزي، انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامّة للدّولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التّنموي، الطّبعة الأولى (دمشق: دار المدى للثقافة والنّشر، 2000).
48. زيني، عبد الحسين، إحصاء التّجارة الدّاخلية والخارجية (عمان: دار الحامد للنّشر والتّوزيع، 2012).
49. سامويلسون، بول، ونوردهاوس، ويليام، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدّبّاغ، الطّبعة الأولى (الأردن: الأهلية للنّشر والتّوزيع، 2001).
50. شافعي، محمّد زكي، مقدّمة في العلاقات الاقتصادية الدّولية (القاهرة: دار النّهضة العربيّة، 1977).
51. شهاب، مجدي، الاقتصاد الدّولي المعاصر (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007).
52. صايغ، يوسف، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال: الاستلاب و الإفقار، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التّمية في ظل احتلال مديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1989).
53. صبيح، ماجد، وآخرون، الاقتصاد الفلسطيني (عمّان: منشورات جامعة القدس المفتوحة، 2008).
54. صبيح، ماجد، الاقتصاد الفلسطيني: المالية العامّة (عمّان: منشورات جامعة القدس المفتوحة، 2008).
55. عبد الله، إبراهيم، والعجارمة، أنور، المالية العامة (عمان: دار صفاء للطباعة والنّشر، 1997).
56. عبد الخالق، جودة، الاقتصاد الدّولي (القاهرة: دار النّهضة العربيّة، 1983).
57. عبد المطّلب، عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005).
58. عبد المطّلب، عبد الحميد، السّياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطّبعة الأولى (القاهرة: مجموعة النّيل العربيّة، 2002).
59. عبد النّاصر، جمال، المعجم الاقتصادي (عمّان: دار أسامة للنّشر والتّوزيع ودار المشرق الثّقافي، 2010).

60. عبد الواحد، السيد عطية، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000).
61. عريش، شفيق، وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات الجامعية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33)، العدد (15)، سورية، 2011.
62. عطوي، فوزي، المالية العامة (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003).
63. عطيان، نصر، الاقتصاد الفلسطيني: الحسابات القومية الفلسطينية (عمّان: منشورات جامعة القدس المفتوحة، 2008).
64. عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2004).
65. عوض الله، زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية (الاسكندرية: الفتح للطباعة والنشر، 2003).
66. عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1998).
67. عوض، فؤاد هاشم، التجارة الخارجية والدخل القومي (القاهرة: مكتبة النهضة، 1976).
68. عوض، فؤاد هاشم، التجارة الخارجية والدخل الأهلي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1960).
69. غدير، هيفاء، السياسة المالية والتقدية ودورها التتوي في الاقتصاد السوري (دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).
70. كنعان، علي، الاقتصاد المالي (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2009).
71. معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى (عمّان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2006).
72. منصور، أنطوان، اقتصاد الصمود (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984).
73. منظمة التحرير الفلسطينية، اتفاقية إعلان المبادئ، ترجمة رسمية ومعتمدة (السلطة الفلسطينية، 1994).
74. ناشد، سوزي عدلي، الوجيز في المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000).
75. نصر، زكريا، العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1953).

76. يونس، محمود، اقتصاديات دولية (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000).

ب) الرسائل الجامعية:

• رسائل دكتوراه:

1. أحمد، هناء، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980-2005، رسالة دكتوراه غير منشورة (سورية: جامعة تشرين، 2007).
2. العجلة، مازن، السياسة التجارية للدولة الفلسطينية، رسالة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: جامعة الجزائر، 3، 2011).
3. بربور، مشهور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985-2006، رسالة دكتوراه غير منشورة (عمّان: الجامعة الأردنية، 2008).
4. دردوري، لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر - تونس، رسالة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014).
5. درواسي، مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر: 1990-2004، رسالة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: جامعة الجزائر، 2005).
6. دوحة، سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015).
7. كردودي، صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014).
8. منشد، حلمي، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)، رسالة دكتوراه غير منشورة (العراق: جامعة البصرة، 2005).

• رسائل ماجستير:

1. أبو زعيتر، أحمد، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين: جامعة الأزهر بغزة، 2012).

2. أبو مصطفى، محمد، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة، 2009).
3. أبو وهدان، هارون، دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2014).
4. الأشقر، صخر، دور اتفاق باريس الاقتصادي في تعميق عجز الميزان التجاري الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا- غزة، 2016).
5. الخضري، إيمان، التداعيات الاقتصادية لعجز الموازنة العامة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين: جامعة الأزهر بغزة، 2015).
6. القدرة، ناهض، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين: جامعة الأزهر بغزة، 2013).
7. حلس، مازن، فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاضدها، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين: جامعة الأزهر بغزة، 2016).
8. سبع، حكيم، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015).
9. سعد، مروة، العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان 1992-2014 (نموذج قياسي)، رسالة ماجستير غير منشورة (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015).
10. عبد الجليل، هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد، 2012).
11. عبد النبي، نبيل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية 2000 - 2010، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين: جامعة الأزهر بغزة، 2012).

12. عثمان، منال، دور السياسة الماليّة في تعبئة الفائض الاقتصادي لتمويل التّمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، دراسة الاقتصاد السّوري، رسالة ماجستير غير منشورة (سورية: جامعة حلب، 2009).

13. عيسى، محمود، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين: جامعة الأزهر بغزة، 2013).

14. نجاح، سلامة، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - (1990-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013).

ت) الإصدارات والأوراق العلميّة:

1. إبراهيم، نيفين، أثر عجز الموازنة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التّكامل المشترك والسببية (القاهرة: مجلة بحوث اقتصاديّة عربيّة، العدد 71، 2015).

2. أبو عيدة، عمر، أداء الصّادرات الفلسطينيّة وأثرها على النّمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1994-2011 (فلسطين: مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانيّة، المجلد 15، العدد 1، 2013).

3. أبو عيدة، عمر، الدّخول إلى الأسواق الخارجيّة: العقبات والموانع (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، 2012).

4. التّويجري، حمد، العلاقة بين عجز الموازنة العامّة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربيّة السّعودية: دراسة تطبيقية باستخدام التّكامل المشترك والعلاقة السببية (السّعودية: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد 1، 2000).

5. الجبالي، عبد الفتّاح، السياسة الماليّة وعجز الموازنة (القاهرة: ملفّات الأهرام، 2004).

6. الجعفري، محمود، والعارضه، ناصر، السياسات التجاريّة والماليّة الفلسطينيّة وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة (فلسطين: معهد ماس، 2002).

7. الحاج، حسن، عجز الموازنة: المشكلات والحلول (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التّمية، العدد الثالث والسّتون، 2007).

8. الحسيني، كريمة، تزايد عبء الدين العام الداخلي في مصر وسبل مواجهته خلال الفترة 1990-2009 (القاهرة: مجلة مصر المعاصرة، الجمعيّة المصريّة للاقتصاد السياسي والإحصاء والتّشريع، العدد 499، 2010).

9. الذّاية، وائل، وتنبيرة، محمّد، التّجارة الخارجيّة في قطاع غزّة: أهمّيّة-واقع-معوقات-مقترحات علاج (رام الله: ماس، 2016).
10. الشّعبي، هالة، بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التّطبيقي (رام الله: ماس، 2013).
11. العارضة، ناصر، التّجارة الخارجيّة الفلسطينيّة الأردنيّة: واقعها وآفاقها المستقبليّة، (رام الله: ماس، 2000).
12. العجلة، مازن، الموازنة العامّة الفلسطينيّة لعام 2017 : آليات جديدة ومشكلات مستمرة، ورقة مقدّمة لورشة عمل عن موازنة 2017 (غزّة: مركز التّخطيط الفلسطيني، 2017).
13. العجلة، مازن، الاقتصاد السّياسي للدولة الفلسطينيّة (غزّة: مجلّة مركز التّخطيط الفلسطيني، العدد 12، 2013).
14. العجلة، مازن، الأزمة الماليّة للسلطة وبرامج الإصلاح: الطّريق الصّعب (غزّة: مجلّة مركز التّخطيط الفلسطيني، السّنة الثّامنة، العدد 32 ، غزّة، 2011).
15. العودة، صلاح، السّيد أحمد، رزق، البنية التّحتية للاقتصاد الفلسطيني (رام الله: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، 2008) / <http://info.wafa.ps>
16. الكسواني، ممدوح، العلاقة بين عجز الموازنة العامّة والحساب الجاري في المملكة العربيّة السّعوديّة (السّعوديّة: السّلسلة العلميّة لجمعيّة الاقتصاد السّعوديّة، المجلّد الثّالث، العدد 6، 2001).
17. جاهان، سرور ومحمود، أحمد، ما المقصود بفجوة النّاتج (صندوق النّقد الدّولي: مجلّة التّمويل والتّمتية، سبتمبر 2013).
18. جديتاوي، قاسم، وطراونة، محمّد، العجز التّوأم دراسة حالة الأردن للفترة 1980-2010 (الأردن: المجلّة الأردنيّة للعلوم الاقتصاديّة، المجلّد 2، العدد 1، 2015).
19. حامد، قريب الله، استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنّمو السّكاني في السّودان للفترة (1960-2015) (السودان: جامعة السّودان للعلوم والتّكنولوجيا، مجلّة العلوم الاقتصاديّة والإدارية، 2018).
20. دائرة الشّؤون الاقتصاديّة، الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967 (عمّان: مجلّة صامد الاقتصادي ، العدد 577 تمّوز، 1989).

21. داغر، محمود، والشّامي، سلام، تحليل العلاقة بين القطاعين العام والخارجي في ليبيا للسنوات 1985-2004 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، مجلّة بحوث اقتصاديّة عربيّة، العدد 40، 2007).
22. دليّة، عارف، عجز الموازنة وسبل معالجته (سورية: جمعيّة العلوم الاقتصاديّة السّوريّة، ندوة الثلاثاء الاقتصاديّة الثّانية عشرة، 1999).
23. ديونفالد، كريستوف، وكوك، أود، صندوق النّقد الدّولي يحثّ السّلطة الفلسطينيّة والجهات المانحة على إعادة تقييم الأولويّات (نيويورك: صندوق النّقد الدّولي، 2013).
24. رزق، جورج فهمي، مقدّمة في علم الاقتصاد الكلّي (الأكاديميّة العربيّة للعلوم والتّكنولوجيا، 2006).
- الموقع الإلكتروني www.drgeorgefahmy.com/multimedia/lecture.
25. سالم، منال، العجز في الموازنة وآثارها (اليمين: جامعة عدن، كليّة الاقتصاد، 2011).
26. شحرور، إيمان، عجز الموازنة العامّة في سورية وآثاره الاقتصاديّة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، بحوث اقتصاديّة عربيّة، العددان 63/64، 2013).
27. طارق، هزشي، والأمين، لباز، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامّة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي (الجزائر: الملتقى الدّولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي - الواقع والرّهانات المستقبليّة، 2011).
28. عبد الرّازق، عمر، هيكل الموازنة العامّة الفلسطينيّة (رام الله: ماس، 2002).
29. عورتاني، هشام، ومكحول، باسم، اتّفاقية باريس الاقتصاديّة (فلسطين: مجلة السّياسة الفلسطينيّة، العدد السّادس، ربيع 1995).
30. قباجة، أحمد، الاستدامة الماليّة للسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة: التّجربة التّاريخيّة والآفاق المستقبليّة (رام الله: ماس، 2012).
31. كردودي، صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامّة للدّولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليليّة مقارنة (الجزائر: دار الخلدونيّة، 2007).
32. كنعان، أسامة، وآخرون، الوضع الرّاهن وآفاق التّطوّرات الاقتصاديّة لكلّ من الصّفّة الغربيّة وقطاع غزّة (نيويورك: صندوق النّقد الدّولي، 2011).
33. معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي (رام الله: ماس، العدد 14، 2008).

34. مسيف، مسيف، التّجارة الخارجيّة الفلسطينيّة المصريّة: واقعها وآفاقها المستقبلية، (رام الله: ماس، 2000).
35. مكحول، باسم، وعطياني، نصر، دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التّثنية الاقتصادية الفلسطينيّة (رام الله: ماس، 2002).
36. ناصر، وزّاق، أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السّودان خلال الفترة 1996-2014 (السّودان: مجلّة الدّراسات العليا، جامعة النيلين، المجلّد 4، العدد 15، 2016).
37. نصر الله، عبد الفتّاح، التّجارة الخارجيّة الفلسطينيّة - تحليل ورؤية نقدية (فلسطين: وزارة الاقتصاد الوطني، 2003).
38. نقار، عثمان، والعواد، منذر، استخدام نماذج () في التّنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012).
39. يونس، إيهاب، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامّة في مصر (القاهرة: مجلّة التّهضة، المجلد 13، العدد الثاني، 2012).
- ث) التّقارير والمنشورات الرّسميّة المحليّة:
1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التّجارة الخارجيّة المرصودة - السّلع والخدمات لعام 2015 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).
 2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الرّقم القياسي لأسعار المستهلك (رام الله: 2016) الموقع الإلكتروني <http://www.pcbs.gov.ps/Portals>.
 3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القوميّة بالأسعار الجارية والثّابتة 2015 (رام الله: 2016ب).
 4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القوميّة بالأسعار الجارية والثّابتة (1994-2012) (رام الله: 2014).
 5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القوميّة بالأسعار الجارية والثّابتة 2000-2005 (رام الله: 2008).
 6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة: التّقرير السنوي: 2000 (رام الله: 2001).

7. سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الربعية، الربع الرابع 2016، العدد الخامس عشر (رام الله: 2017).
8. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير استدامة الحساب الجاري، الربع الرابع-2015 (رام الله: 2016).
9. سلطة النقد الفلسطينية، الناتج المحتمل وفجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني (رام الله: 2015).
10. سلطة النقد الفلسطينية، استدامة المالية العامة 2014 (رام الله: 2015 ب).
11. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2018 (رام الله: 2019).
12. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2017 (رام الله: 2018).
13. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2016 (رام الله: 2017).
14. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2015 (رام الله: 2016).
15. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2014 (رام الله: 2015).
16. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2013 (رام الله: 2014).
17. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2012 (رام الله: 2013).
18. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2011 (رام الله: 2012).
19. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2010 (رام الله: 2011).
20. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2009 (رام الله: 2010).
21. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2008 (رام الله: 2009).
22. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2007 (رام الله: 2008).
23. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2006 (رام الله: 2007).
24. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2004 (رام الله: 2005).
25. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2002 (رام الله: 2003).
26. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1997 (رام الله: 1998).
27. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الأول (رام الله: 1995).
28. قانون رقم 7 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية (فلسطين: معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، 1998).

ج) التقارير والمنشورات الرّسميّة الدوليّة:

1. الأمم المتّحدة، دليل الحسابات القوميّة: مقدّمة عمليّة (نيويورك: الأمم المتّحدة، إدارة الشّؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة، 2005).
2. الأونكتاد، التّطوّرات الاقتصاديّة الأخيرة في الأرض الفلسطينيّة TD/B/1221 (جنيف: أمانة الأونكتاد، 1989).
3. الأونكتاد، التّطوّرات في اقتصاد الأرض الفلسطينيّة المحتلّة TD/ B/41/(1)/3 (جنيف: أمانة الأونكتاد، 1994).
4. الأونكتاد، سياسات بديلة للتّمية الفلسطينيّة المستدامة وتكوين الدّولة UNCTAD/GDS/APP/2008/1 (جنيف: الأمم المتّحدة، 2009).
5. الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتّجارة في ظلّ الاحتلال UNCTAD/GDS/APP/2011/1 (جنيف: الأمم المتّحدة، 2012).
6. الأونكتاد، التّطوّرات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينيّة المحتلّة TD/B/61/3 (جنيف: أمانة الأونكتاد، 2014).
7. الأونكتاد، التّطوّرات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينيّة المحتلّة TD/B/62/3 (جنيف: أمانة الأونكتاد، 2015).
8. الأونكتاد، التّطوّرات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينيّة المحتلّة TD/B/63/3 (جنيف: أمانة الأونكتاد، 2016).
9. الأونكتاد: تقرير التّجارة والتّمية 2011 (جنيف: أمانة الأونكتاد، أيلول 2011).
10. الأونكتاد: تقرير التّجارة والتّمية 2012 (جنيف: أمانة الأونكتاد، أيلول 2012).
11. الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني : التّطوّرات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينيّة المحتلّة TD/13/59/2 (جنيف: أمانة الأونكتاد، 2012).
12. الأونكتاد، سياسات بديلة للتّمية الفلسطينيّة المستدامة وتكوين الدّولة UNCTAD/GDS/APP/2008/1 (نيويورك: أمانة الأونكتاد، 2009).
13. الأونكتاد، تسرّب الإيرادات الماليّة الفلسطينيّة إلى إسرائيل في ظلّ بروتوكول باريس الاقتصادي (نيويورك: أمانة الأونكتاد، 2014).

14. الأونكتاد، تقرير عن تقرير عن المساعدة المقدّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني : التّطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينيّة المحتلّة TD/B/57/4 (جنيف: أمانة الأونكتاد، 2010).
15. البنك الدولي، الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة: المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني (واشنطن: 2013).
16. المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة، قاموس مصطلحات الموازنة والماليّة (بيروت: 2000).
17. صندوق النّقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (واشنطن: أكتوبر 2016).
18. صندوق النّقد الدولي، الضّفة الغربيّة وغزّة: تقرير مقدّم الى لجنة الاتّصال المخصّصة (واشنطن: أغسطس 2016 أ). الموقع الإلكتروني للصندوق www.imf.org/wbg
19. صندوق النّقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطّبعة السادسة (واشنطن: 2009).
20. صندوق النّقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (واشنطن: إبريل 2008).
21. صندوق النّقد الدولي، دليل إحصاءات ماليّة الحكومة، الطّبعة الثّانية (واشنطن: صندوق النّقد الدولي، إدارة الإحصاءات، 2001).
22. صندوق النّقد العربي، التقرير السنوي 2015 (أبو ظبي: 2016).
23. صندوق النّقد العربي، التقرير السنوي 2009 (أبو ظبي: 2010).
24. صندوق النّقد العربي، التقرير السنوي 2006 (أبو ظبي: 2007).
25. صندوق النّقد العربي، التقرير السنوي 2005 (أبو ظبي: 2006).
26. صندوق النّقد العربي، التقرير السنوي 2004 (أبو ظبي: 2005).
27. صندوق النّقد العربي، التقرير السنوي 2000 (أبو ظبي: 2001).
28. صندوق النّقد العربي، التقرير السنوي 1999 (أبو ظبي: 2000).

ثانياً: المراجع الأجنبيّة

1. Beetsma, R., Giuliodori, M., & Klaassen, F. (2008). The effects of public spending shocks on trade balances and budget deficits in the

- European Union. *Journal of the European Economic Association*, 6(2-3), 414-423.
2. Blejer, M., & Cheasty, A. (1991). The measurement of fiscal deficits: analytical and methodological issues. *Journal of Economic Literature*, 29(4), 1644-1678.
 3. Bouzergan, A. (2007). The European Union and its ten Mediterranean partner countries: growing trading links. *Statistics in Focus, External Trade*, (70).
 4. Brooks, C. (2008). *Introductory Econometrics for Finance*, 2nd Edition, Cambridge University Press.
 5. Darrat, A.F. (1988). Have Large Budget Deficits Caused Rising Trade Deficits?, *Southern Economic Journal*, 54(4): 879-887.
 6. Gharaibeh, Fawzi A. (1985). *The economies of west bank and Gaza strip*. Colorado: west view press.
 7. Niksic, Orhan, Nur Nasser Eddin, and Massimiliano Cali (2014). *Area C and the Future of the Palestinian Economy*. World Bank Studies. Washington, DC: World Bank.
 8. Seater, J. J. (1993). Ricardian equivalence. *Journal of Economic Literature*, 31(1), 142-190.
 9. Tsen, W. H. (2014). External Balance And Budget In Malaysia. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 10(2), 37-54.
 10. Vamvoukas, G. A. (1999). The twin deficits phenomenon: evidence from Greece. *Applied Economics*, 31(9), 1093-1100.
 11. Zengin, A. (2000). *The Twin Deficits Hypothesis (The Turkish Case)*. Zonguldak Karaelmas University, Zonguldak, Turkey.
 12. UNCTAD, *selected statistical tables on economy of the occupied Palestinian territories*, UNCTAD/ST/SEU/4, 1987.
 13. UNCTAD, "Recent economic developments in the occupied Palestinian territory" (TD/B/1221), 1989.

14. UNCTAD, Assistance to the Palestinian People : Conference Resolutions 146 (VI) of 2 July 1983 and 169 (VII) of 3 August 1987 : TD/B/1305, 1991.
15. UNCTAD (1994)."Report on UNCTAD's assistance to the Palestinian people" TD/B/41(1)/8, 26 July 1993.
16. UNCTAD (1994)."Report on UNCTAD's assistance to the Palestinian people" TD/B/41(1)/3, 7 July 1994.
17. World Bank (1993).Developing the occupied territories: an investment in peace, Washington: world bank .

الملاحق

ملحق رقم (1) تطوّر حجم الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين للفترة 1995-2018

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة / مليون دولار	معدّل النموّ %
1995	3300	-
1996	3340.1	1.2
1997	3830	14.7
1998	4379	14.3
1999	4741.6	8.3
2000	4335.9	- 8.5
2001	3932.2	- 9.3
2002	3441.1	- 12.5
2003	3923.4	14.0
2004	4329.2	10.3
2005	4796.7	10.8
2006	4609.6	- 3.9
2007	4913.4	6.6
2008	5212.1	6.1
2009	5663.6	8.7
2010	6122.3	8.1
2011	6882.3	12.4
2012	7314.8	6.3
2013	7477.0	2.2
2014	7463.4	- 0.2
2015	7719.3	3.4
2016	8398.6	8.8
2017	8516.2	1.4
2018	8616.4	1.2

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات الحسابات القومية، البيانات التراكمية.

ملحق رقم (2) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين للفترة 1995-2018

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	القطاع الاقتصادي
4.9	6.9	6.8	7.1	7.6	8.2	8.9	9.8	10.1	13.0	11.3	الزراعة والحراة وصيد الاسماك
17.3	16.3	17.8	16.6	17.1	13.6	13.9	15.3	15.9	17.7	21.3	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
6.2	5.7	3.8	2.8	4.3	6.7	11.1	6.9	6.2	6.8	5.3	الانشاءات
10.2	11.0	11.9	14.1	11.5	11.7	10.9	12.0	12.7	11.4	12.9	تجارة الجملة والتجزئة
3.5	3.1	3.4	4.1	3.9	4.5	5.0	4.9	4.9	4.2	4.3	النقل والتخزين
5.1	3.7	4.0	3.7	3.4	3.9	3.4	2.9	2.5	2.3	1.9	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
2.3	4.3	4.2	4.1	4.2	4.2	2.8	2.5	1.3	0.2	0.1	المعلومات والاتصالات
23.7	24.4	25.6	26.3	25.5	27.0	24.5	25.7	26.4	25.0	26.8	الخدمات: التعليم والصحة والفنادق والعقارات
16.9	15.0	14.7	14.7	13.9	8.5	7.8	8.4	9.0	10.3	9.5	الإدارة العامة والدفاع
0.04	0.08	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
-3.3	-2.6	-2.8	-2.8	-2.8	-3.5	-2.6	-2.6	-2.2	-1.9	-1.1	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
5.5	4.7	5.0	3.0	5.1	7.5	7.5	6.7	5.2	3.5	2.0	الرسوم الجمركية
7.6	7.5	5.3	6.2	6.3	7.5	6.8	7.2	7.9	7.5	5.7	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

تابع ملحق رقم (2) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين للفترة 1995-2018

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	القطاع الاقتصادي
3.4	3.8	4.1	4.6	5.9	5.4	6.1	6.5	6.1	5.2	الزراعة والحراة وصيد الاسماك
13.5	14.8	15.5	14.9	14.0	15.6	16.3	17.2	14.5	14.0	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
7.4	7.3	10.1	9.8	10.6	8.7	6.8	3.8	6.1	6.3	الانشاءات
18.3	17.7	17.3	17.8	17.8	15.5	9.8	9.7	12.6	10.2	تجارة الجملة والتجزئة
2.0	1.7	1.7	1.6	1.6	1.7	2.2	1.6	2.3	2.6	النقل والتخزين
3.7	3.6	3.4	3.4	3.1	3.3	4.7	5.4	5.6	5.0	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
5.7	5.9	6.1	6.4	6.4	6.7	6.7	5.6	5.4	5.2	المعلومات والاتصالات
20.3	20.8	19.8	19.4	17.8	17.6	20.2	22.0	20.4	20.1	الخدمات: التعليم والصحة والفنادق والعقارات
12.8	13.0	12.4	12.3	12.8	12.8	14.5	16.3	19.4	21.0	الإدارة العامة والدفاع
0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.06	0.08	0.07	0.07	0.06	الخدمات المنزلية
-2.3	-2.3	-2.2	-2.2	-2.3	-2.7	-4.1	-5.3	-7.3	-4.0	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
6.3	5.8	5.2	5.1	5.3	6.3	6.2	6.4	5.8	6.2	الرسوم الجمركية
8.8	7.8	6.5	6.8	6.9	8.6	10.4	10.8	9.2	7.6	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

تابع ملحق رقم (2) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين للفترة 1995-2018

2018	2017	2016	القطاع الاقتصادي
3.3	3.2	3.5	الزراعة والحراة وصيد الاسماك
12.9	13.2	11.7	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
9.1	8.2	7.9	الانشاءات
19.8	19	17.7	تجارة الجملة والتجزئة
1.9	2.0	2.0	النقل والتخزين
4.9	4.4	4.3	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
4.6	4.6	5.0	المعلومات والاتصالات
20	19.3	20.5	الخدمات: التعليم والصحة والفنادق والعقارات
8.9	10.5	12.3	الإدارة العامة والدفاع
0.04	0.05	0.05	الخدمات المنزلية
-	-	*-	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
7.9	7.9	6.4	الرسوم الجمركية
7.6	8.2	8.6	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات الحسابات القومية، البيانات التراكمية.

* تم توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة وفقاً للأنشطة الاقتصادية التابعة لها. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الثابتة والجارية، 2019، ص28.

ملحق رقم (3) الناتج المحلي الحقيقي والإنفاق عليه في فلسطين للفترة 1995-2018: سنة الأساس 2004

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	الاستخدام النهائي
6340.2	5672.2	4937.6	4416.9	4932.3	5116.5	5403.8	5050.7	4570.6	4052.0	4000.5	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
4781.3	4270.3	3822.7	3309.9	3674.6	3881.1	4208.4	3953.7	3568.2	3103.9	3170.7	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
1364.7	1227.0	911.9	914.5	1079.4	1068.4	999.6	911.2	817.2	723.3	605.8	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
1234.0	1151.5	1117.1	877.5	1035.7	1312.2	1874.1	1361.5	1186.4	1051.6	1046.5	التكوين الرأسمالي الإجمالي
-2792.0	-2540.6	-2130.6	-1847.5	-2089.1	-2149.1	-2599.9	-2050.7	-1925.5	-1760.0	-1783.9	صافي الصادرات من السلع والخدمات
704.4	596.8	540.6	480.9	589.6	879.2	750.9	710.4	606.4	501.6	522.3	الصادرات
564.2	525.3	479.5	418.1	511.0	689.9	658.8	641.3	562.3	462.6	485.1	- السلع
140.2	71.5	61.1	62.8	78.6	189.3	92.1	69.1	44.1	39.0	37.2	- الخدمات
3496.4	3137.4	2671.2	2328.4	2678.7	3028.3	3350.8	2761.1	2531.9	2261.6	2306.2	الواردات
3161.5	2850.3	2366.2	1938.3	2254.1	2641.7	3020.3	2427.3	2241.7	2800.6	2074.1	- السلع
334.9	287.1	305.0	390.1	424.6	386.6	330.5	333.8	290.2	253.0	232.1	- الخدمات
14.5	46.1	-0.7	-5.8	53.3	56.3	63.6	17.5	-1.5	-3.5	36.9	صافي السهو والخطأ
4796.7	4329.2	3923.4	3441.1	3932.2	4335.9	4741.6	4379.0	3830.0	3340.1	3300.0	الناتج المحلي الإجمالي

تابع ملحق رقم (3) الناتج المحلي الحقيقي والإنفاق عليه في فلسطين للفترة 1995-2018: سنة الأساس 2004

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	الاستخدام النهائي
9359.0	8819.6	8516.4	8822.2	8045.8	7320.5	7059.5	6602.8	6520.2	6149.8	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
6833.9	6462.7	6246.7	6535.4	5810.6	5237.2	5044.8	4777.3	4869.7	4497.8	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
2149.3	2030.7	1957.6	1989.9	1925.6	1793.4	1700.0	1570.7	1461.4	1444.5	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
1549.1	1415.3	1644.0	1578.1	1326.0	1354.9	1393.1	1199.4	888.5	1138.2	التكوين الرأسمالي الإجمالي
-3126.7	-2765.0	-2725.8	-3084.9	-2530.5	-2523.0	-2792.6	-2545.0	-2493.3	-2687.6	صافي الصادرات من السلع والخدمات
1499.8	1461.1	1333.4	1290.4	1298.3	1031.6	1015.1	951.4	811.5	683.4	الصادرات
1315.9	1287.1	1150.0	1085.6	1111.7	863.0	784.2	753.4	649.1	589.6	- السلع
183.9	174.0	183.4	204.8	186.6	168.6	230.9	198.0	162.4	93.8	- الخدمات
4626.5	4226.1	4059.2	4375.3	3828.8	3554.6	3807.7	3496.4	3304.8	3371.0	الواردات
4199.6	3820.2	3624.1	3866.0	3360.2	3052.2	3283.9	3024.9	2774.3	2664.0	- السلع
426.9	405.9	435.1	509.3	468.6	502.4	523.8	471.5	530.5	707.0	- الخدمات
-62.1	-6.5	42.4	-0.6	41.0	-30.1	3.6	-45.1	-2.5	9.2	صافي السهو والخطأ
7719.3	7463.4	7477.0	7314.8	6882.3	6122.3	5663.6	5212.1	4913.4	4609.6	الناتج المحلي الإجمالي

تابع ملحق رقم (3) الناتج المحلي الحقيقي والإنفاق عليه في فلسطين للفترة 1995-2018: سنة الأساس 2004

2018	2017	2016	الاستخدام النهائي
9985.3	9760.8	10135.8	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
7567.1	7470	7537.8	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
2042	1903.1	2205.2	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
1882.2	1841.7	1711.6	التكوين الرأسمالي الإجمالي
3288.1-	3119.6-	3236.1-	صافي الصادرات من السلع والخدمات
1719.6	1680.9	1475.8	الصادرات
1478.8	1443.8	1269.1	- السلع
240.8	237.1	206.6	- الخدمات
4995.4	4780.3	4719	الواردات
4565.8	4340.5	4327.3	- السلع
429.6	439.8	391.7	- الخدمات
38.9	33.3	212.7-	صافي السهو والخطأ
8618.4	8516.2	8398.6	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات الحسابات القومية، البيانات التراكمية.

ملحق رقم (4) مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين للفترة

2015-1995

التكوين الرأسمالي الإجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الناتج المحلي الحقيقي (%)	الإنفاق الاستهلاكي الخاص الناتج المحلي الحقيقي (%)	الإنفاق الاستهلاكي العام الناتج المحلي الحقيقي (%)	السنة
31.7	121.2	96.1	18.4	1995
31.5	121.3	92.9	21.7	1996
31.0	119.3	93.2	21.3	1997
31.1	115.3	90.3	20.8	1998
39.5	114.0	88.8	21.1	1999
30.3	118.0	89.5	24.6	2000
26.3	125.4	93.4	27.5	2001
25.5	128.3	96.2	24.3	2002
28.5	125.9	97.4	23.2	2003
26.6	131.0	98.6	28.3	2004
25.7	132.2	99.7	28.5	2005
24.7	133.4	97.6	31.3	2006
18.1	132.7	99.1	29.7	2007
23.0	126.7	91.7	30.1	2008
24.6	124.6	89.1	30.0	2009
22.1	119.6	85.5	29.3	2010
19.3	116.9	84.4	28.0	2011
21.6	120.6	89.3	27.2	2012
22.0	113.9	83.5	26.2	2013
19.0	118.2	86.6	27.2	2014
20.1	121.2	88.5	27.8	2015
20.4	120.6	89.7	26.3	2016
21.6	114.6	87.7	22.3	2017
21.8	115.9	87.8	13.7	2018

المصدر: بيانات الملحق رقم (3).

ملحق رقم (5) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) (دول مختارة) 1995-2015

السنة	إسرائيل	الأردن	لبنان	مصر	السودان
1989-1998	5.1	2.7	-0.1	3.7	2.6
1999	2.9	3.4	-0.8	6.1	3.1
2000	8.7	4.3	1.7	5.4	8.4
2001	-0.6	5.3	4.5	3.5	6.2
2002	-0.9	5.8	3.3	3.2	5.4
2003	1.5	4.2	4.1	3.2	7.1
2004	4.8	8.4	7.0	4.1	5.1
2005	5.2	7.2	1.0	4.5	8.6
2006	5.1	6.0	-	6.8	12.2
2007	6.1	8.2	9.4	7.1	8.5
2008	3.1	7.2	9.1	7.2	3.0
2009	1.3	5.5	10.3	4.7	4.7
2010	5.5	2.3	8.0	5.1	3.0
2011	5.0	2.6	0.9	1.8	-1.3
2012	2.9	2.7	2.8	2.2	-3.4
2013	3.3	2.8	2.5	2.1	3.9
2014	2.6	3.1	2.0	2.2	3.6
2015	2.6	2.5	1.0	4.2	3.5
2016	2.1	2	1.5	4.3	3.5
2017	3.5	2.1	0.9	4.1	0.7
2018	3.6	1.9	1.9-	5.3	2.3-

المصدر :- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2008، ص 242، 247.

صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2016، ص 169، 173.

صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 202، ص 146

ملحق رقم (6) البيانات الأساسية للموازنة العامة الفلسطينية (مليون دولار) خلال الفترة 1995-2018

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان
1,370.0	1,050.0	747.0	290.0	273.0	939.0	941.5	868.4	807.2	645.4	411.3	الإيرادات العامة (المحلية)
476.0	337.0	291.0	223.0	275.0	352.0	361.8	324.5	331.3	293.7	n.a.	إيرادات جباية محلية
894.0	713.0	472.0	72.0	0.0	587.0	579.7	543.9	475.9	351.7	n.a.	إيرادات المقاصة
0	0	16.0	5.0	2.0	0	0	0	0	0	0	إرجاعات ضريبية (-)
2,281.0	1,528.0	1,635.0	1,293.6	1,437.6	1,667.8	1,181.9	1,074.7	1,130.1	1072.0	635.1	النفقات العامة
1994.0	1528.0	1240.0	1041.6	1097.6	1198.8	942.5	838.9	867.8	829.7	501.1	النفقات الجارية
1,001.0	870.0	743.0	659.1	679.8	621.8	518.6	466.8	470.1	403.1	n.a.	أجور ورواتب
649.0	501.0	324.0	382.5	417.8	577.0	423.9	372.1	397.7	426.6	n.a.	نفقات غير الأجور
344.0	157.0	173.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الإقراض
287.0	0.0	395.0	252.0	340.0	469.0	239.4	235.8	262.3	242.3	134.0	النفقات التطويرية
-911.0	-478.0	-888.0	-1,003.6	-1,164.6	-728.8	-240.3	-206.3	-322.9	-426.6	-223.8	رصيد الموازنة الكلي

تابع ملحق رقم (6) البيانات الأساسية للموازنة العامة الفلسطينية (مليون دولار) خلال الفترة 1995-2018

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان
2,891.4	2,791.2	2,319.9	2,240.1	2,176.0	1,845.4	1,548.6	1,779.7	1,616.0	722.0	الإيرادات العامة (المحلية)
912.8	874.5	851.5	715.3	702.1	693.5	585.1	759.0	324.0	378.0	إيرادات جباية محلية
2,046.9	2,054.3	1,690.5	1,574.4	1487.4	1,234.2	1,090.0	1,137.0	1,318.0	344.0	إيرادات المقاصة
68.2	137.6	222.1	49.6	13.5	82.3	126.5	116.3	26.0	0	إرجاعات ضريبية (-)
3,621.4	3,606.9	3,419.1	3,258.2	3256.9	3,200.1	3,375.9	3,487.7	2,877.0	1,707.0	النفقات العامة
3445.1	3446.0	3250.7	3047.2	2960.7	2927.3	3190.0	3272.7	2567.0	1426.0	النفقات الجارية
1,759.5	1,899.6	1,813.8	1,557.7	1,679.0	1,563.1	1,467.0	1,770.8	1,369.0	658.0	أجور ورواتب
1385.1	1,259.0	1,225.7	1,212.2	1,142.7	1,120.9	1,349.0	1,055.0	663.0	392.0	نفقات غير الأجور
300.5	287.4	211.2	277.2	139.0	243.3	374.0	446.9	535.0	376.0	صافي الإقراض
176.4	160.9	168.4	211.0	296.2	272.8	185.9	215.0	310.0	281.0	النفقات التطويرية
-730.0	-815.6	-1,099.2	-1,018.0	-1,080.9	-1,354.7	-1,827.3	-1,708.0	-1,261.0	-985.0	رصيد الموازنة الكلي

تابع ملحق رقم (6) البيانات الأساسية للموازنة العامة الفلسطينية (مليون دولار) خلال الفترة 1995-2018

2018	2017	2016	البيان
3462.9	3651.5	3551.9	الإيرادات العامة (المحلية)
1345.9	1221.6	1316.9	إيرادات جباية محلية
2255.3	2483.0	2332.4	إيرادات المقاصة
138.3	53.1	97.4	إرجاعات ضريبية (-)
3930.7	4052.8	3878.2	النفقات العامة
3653.8	3794.9	3661.7	النفقات الجارية
1657.8	1953.6	1927.2	أجور ورواتب
1727.8	1575.4	1464.7	نفقات غير الأجور
268.2	265.9	269.8	صافي الإقراض
276.9	257.9	216.5	النفقات التطويرية
-467.8	-401.3	-326.3	رصيد الموازنة الكلي

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، البيانات التراكمية، <http://www.pma.ps/>

ملحق رقم (7) تطور الإيرادات العامة الفلسطينية ومكوناتها الأساسية خلال الفترة 1995-2018

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو (%)	إيرادات جباية محلية	معدل النمو (%)	إيرادات المقاصة	معدل النمو (%)	الإيرادات المحلية/الإيرادات العامة (%)	إيرادات المقاصة/الإيرادات العامة (%)
1995	411.3	-	-	-	-	-	-	-
1996	645.5	56.9	293.7	-	351.7	-	45.5	54.5
1997	807.2	25.1	331.3	12.8	475.9	35.3	41.0	59.0
1998	868.4	7.6	324.5	2.0-	543.9	14.3	38.7	61.3
1999	941.5	8.4	361.8	11.5	579.7	6.2	38.4	61.6
2000	939.0	0.3-	352.0	2.7-	587.5	1.3	37.5	62.5
2001	273.0	70.9-	275.0	22.4-	0	100	100.7	0
2002	290.0	6.2	223.0	18.3-	72.0	72	76.9	24.8
2003	747.0	157.6	291.0	30.5	472.0	555.5	38.9	63.2
2004	1050.0	40.6	337.0	15.8	713.0	51.1	32.1	67.9
2005	1370.0	30.5	476.0	41.2	894.0	25.4	34.7	65.3
2006	722.0	47.3-	378.0	20.6-	344.0	61.5-	52.3	47.7
2007	1616.0	123.8	324.0	14.3-	1318.0	283.1	20.0	81.5
2008	1779.7	10.1	759.0	134.3	1137.0	13.7-	42.6	63.9
2009	1548.6	13.0-	585.1	22.9-	1090.0	4.1-	37.8	70.4
2010	1845.4	19.2	693.5	18.5	1234.2	13.2	37.6	66.9
2011	2176.0	18.0	701.6	1.2	1488.9	20.6	32.2	68.4
2012	2240.1	2.9	715.3	1.9	1574.4	5.7	31.9	70.3
2013	2319.9	3.6	851.5	19.0	1690.5	7.4	36.7	72.9
2014	2791.2	20.3	874.5	2.7	2054.3	21.5	31.3	73.6
2015	2891.4	3.6	912.8	4.4	2046.9	0.36	31.6	70.8
2016	3551.9	22.8	1316.9	44.3	2332.4	13.9	37.1	65.6
2017	3651.5	2.8	1221.6	7.2-	2483.0	6.4	33.4	68.0
2018	3462.9	5.2-	1345.9	10.2	2255.3	9.2-	38.3	65.1

المصدر: بيانات الملحق رقم (6). النسب من احتساب الدارس

ملحق رقم (8) تطوّر النفقات العامة الفلسطينية ومكوناتها الأساسية (مليون دولار) خلال الفترة 1995-2018

السنة	النفقات العامة	معدل النمو (%)	النفقات الجارية	معدل النمو (%)	أجور ورواتب	الأجور / النفقات الجارية (%)	نفقات غير الأجور	صافي الإقراض	صافي الإقراض/النفقات الجارية (%)	النفقات التطويرية	معدل النمو (%)
1995	635.1	-	501.1	-	-	-	-	-	0	134.0	-
1996	1072.0	68.8	829.7	65.6	403.1	48.6	426.6	0	0	242.3	80.8
1997	1130.1	5.4	867.8	4.6	470.1	54.2	397.7	0	0	262.3	8.2
1998	1074.7	4.9-	838.9	3.3-	466.8	55.6	372.1	0	0	235.8	10.1-
1999	1181.9	10.0	942.5	12.3	518.6	55.0	423.9	0	0	239.4	1.5
2000	1667.8	41.1	1198.8	27.2	621.8	51.8	577.0	0	0	469.0	95.9
2001	1437.6	13.8-	1097.6	8.4-	679.8	61.9	417.8	0	0	340.0	27.5-
2002	1293.6	10.0-	1041.6	4.8-	659.1	63.3	382.5	0	0	252.0	25.9-
2003	1635.0	26.4	1240.0	19.0	743.0	59.9	324.0	173.0	13.9	395.0	56.7
2004	1528.0	6.5-	1528.0	23.2	870.0	56.9	501.0	157.0	10.3	0	100-
2005	2281.0	49.3	1994.0	30.5	1001.0	50.2	649.0	344.0	17.2	287.0	287.0
2006	1707.0	25.2-	1426.0	28.5-	658.0	46.1	392.0	376.0	26.3	281.0	2.1-
2007	2877.0	68.5	2567.0	80.0	1369.0	53.3	663.0	535.0	20.8	310.0	10.3
2008	3487.7	21.1	3272.7	27.5	1770.8	54.1	1055.0	446.9	13.6	215.0	30.6-
2009	3375.9	3.2-	3190.0	2.5-	1467.0	46.0	1349.0	374.0	11.7	185.9	15.6-
2010	3200.1	4.3-	2927.3	8.2-	1563.1	53.4	1120.9	243.3	8.3	272.8	46.7
2011	3256.9	1.7	2960.7	1.1	1679.0	56.7	1142.7	139.0	4.7	296.2	8.6
2012	3258.2	0.04	3047.2	2.9	1557.7	51.1	1212.2	277.2	9.1	211.0	28.7-
2013	3419.1	4.9	3250.7	6.7	1813.8	55.8	1225.7	211.2	6.5	168.4	20.2-
2014	3606.9	5.5	3446.0	6.0	1899.6	55.1	1259.0	287.4	8.3	160.9	4.4-
2015	3621.4	0.4	3445.1	0.03-	1759.5	51.1	1385.1	300.5	8.7	176.4	9.6
2016	3878.2	7.1	3661.7	6.3	1927.2	52.6	1464.7	296.8	7.4	216.5	22.7
2017	4052.8	4.5	3794.9	3.6	1953.6	51.5	1575.4	265.9	7.0	257.9	19.1
2018	3930.7	3.0-	3653.8	3.7-	1657.8	45.4	1727.8	268.2	7.3	276.9	7.4

المصدر: بيانات الملحق رقم (6)، النسب من احتساب الدارس

ملحق رقم(9) صافي الحساب الجاري الفلسطيني ومصادر تمويله خلال الفترة 1995-2018

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان
-1365.4	-1587.9	-1070.6	-485.6	-827.7	-856.6	-1191.8	-1038.3	-1223.3	-1131.2	-465.6	صافي الحساب الجاري
-2594.9	-2219.5	-1677.3	-1257.3	-1592.3	-1734.0	-2483.9	-2238.6	-2122.7	-2073.7	-1393.2	صافي ميزان السلع
522.1	405.4	361.6	374.9	499.2	640.0	564.7	600.4	594.5	514.7	477.7	الصادرات، فوب
3117.0	2624.9	2038.9	1632.2	2091.5	2374.0	3048.7	2839.0	2717.2	2588.4	1870.9	الواردات، فوب
-255.7	-321.1	-324.0	-498.5	-487.9	-276.3	-43.6	-111.4	-221.6	-143.7	-110.8	صافي ميزان الخدمات
201.2	191.4	153.5	102.9	116.7	245.0	474.7	394.4	281.5	293.1	274.0	الصادرات
456.9	512.5	477.5	601.4	604.6	521.3	518.3	505.8	503.1	436.8	384.8	الواردات
348.9	228.1	244.0	218.9	319.0	505.5	937.1	901.5	651.2	578.0	603.4	صافي الدخل
384.0	262.1	246.3	227.4	334.8	545.7	960.3	931.3	683.4	598.2	625.3	المقبوضات
261.5	202.8	195.6	136.4	193.1	456.3	888.6	861.4	560.9	491.0	524.5	منها تعويضات العاملين
213.0	160.1	159.2	101.5	171.8	437.1	853.6	824.4	519.9	453.4	491.2	منها من اسرائيل
122.5	57.3	50.7	91.0	141.7	89.4	71.6	69.4	122.4	107.2	100.8	دخل الاستثمار
35.1	32.0	1.7	8.5	15.8	40.2	23.2	29.9	32.2	20.2	21.9	المدفوعات
1136.3	724.6	686.1	1051.3	933.5	648.2	398.6	410.1	469.7	508.2	435.0	صافي التحويلات الجارية
1229.5	884.5	877.2	1115.5	1000.2	746.7	572.1	544.7	591.4	598.3	519.8	التدفقات إلى فلسطين
954.6	532.2	662.3	415.2	325.3	242.8	240.1	193.4	260.9	336.9	286.0	للقطاع العام
950.9	530.5	660.4	414.1	324.2	233.6						من المانحين
274.9	316.3	214.9	700.3	674.9	503.9	332.1	351.3	330.5	261.4	233.8	للقطاعات الأخرى
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0						من المانحين
93.2	123.9	191.1	64.2	66.7	98.5	173.5	134.6	121.7	90.1	84.9	التدفقات من فلسطين

تابع ملحق رقم(9) صافي الحساب الجاري الفلسطيني ومصادر تمويله خلال الفترة 1995-2018

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان
-2065.7	-2149.0	-2383.4	-1821.0	-2069.6	-1306.9	-1143.4	380.6	-418.4	-1233.4	صافي الحساب الجاري
-4300.4	-4830.2	-4682.7	-4135.7	-3779.2	-3452.7	-3371.2	-3129.8	-2836.7	-2665.3	صافي ميزان السلع
1756.7	1383.6	1133.7	1135.3	1053.0	818.3	805.4	813.5	808.7	557.9	الصادرات، فوب
6057.1	6213.8	5816.4	5271.0	4832.2	4271.0	4176.6	3943.3	3645.4	3223.2	الواردات، فوب
-899.1	-206.5	-49.5	-293.2	-144.6	-444.3	-438.7	-350.5	-381.1	-281.7	صافي ميزان الخدمات
581.4	788.6	938.1	735.8	746.4	549.0	327.9	351.5	257.6	178.4	الصادرات
1480.5	995.1	987.6	1029.0	891.0	993.3	766.6	702.0	638.7	460.1	الواردات
1712.3	1482.5	1160.3	857.5	749.5	599.1	525.6	671.4	552.6	422.6	صافي الدخل
1803.1	1618.5	1263.8	941.4	843.7	714.1	605.2	674.6	560.4	431.1	المقبوضات
1663.9	1449.4	1140.5	823.0	736.6	578.3	487.1	498.4	385.4	309.9	تعويضات العاملين
1650.6	1435.3	1079.0	762.7	662.8	562.1	417.7	439.0	320.3	259.9	منها: من اسرائيل
139.2	169.0	123.3	118.4	107.1	135.8	118.1	176.2	175.0	121.2	دخل الاستثمار
90.8	136.0	103.5	83.9	94.2	115.0	79.6	3.2	7.8	8.5	المدفوعات
1421.5	1405.2	1188.5	1750.4	1104.7	1991.0	2140.9	3189.5	2246.8	1291.0	صافي التحويلات الجارية
1875.4	2013.2	1862.9	2331.5	1668.8	2247.1	2336.6	3312.6	2359.2	1396.0	التدفقات إلى فلسطين
487.3	614.5	735.3	643.3	709.1	1179.5	1463.4	1975.3	1597.0	1097.9	للقطاع العام
387.4	562.2	697.3	595.4	669.0	1144.0	1440.3	1967.1	1591.1	1093.4	من المانحين
1388.1	1398.7	1127.6	1688.2	959.7	1067.6	873.2	1337.3	762.2	298.1	للقطاعات الأخرى
159.2	231.0	282.4	307.4	68.3	541.2	517.7	908.9	0.0	0.0	من المانحين
453.9	608.0	674.4	581.1	564.1	256.1	195.7	123.1	112.4	105.0	التدفقات من فلسطين

تابع ملحق رقم(9) صافي الحساب الجاري الفلسطيني ومصادر تمويله خلال الفترة 1995-2018

2018	2017	2016	البيان
-1659.3	-1563.7	-1941.6	صافي الحساب الجاري
-4813.2	-4439.1	-4327.4	صافي ميزان السلع
2291.9	2155.5	1879.1	الصادرات، فوب
7105.1	6564.6	6206.5	الواردات، فوب
-1014.2	-935.1	-918.8	صافي ميزان الخدمات
611.6	567.1	501.4	الصادرات
1625.8	1502.2	1420.2	الواردات
2393.7	1991.9	1896.0	صافي الدخل
2572.5	2150.3	2014.6	المقبوضات
2278.2	1969.8	1894.5	تعويضات العاملين
2261.1	1918.6	1880.3	منها: من اسرائيل
294.3	180.5	120.1	دخل الاستثمار
178.8	158.4	118.6	المدفوعات
1774.4	1818.6	1408.6	صافي التحويلات الجارية
2143.0	2112.8	1897.4	التدفقات إلى فلسطين
614.1	592.1	448.5	للقطاع العام
-	-	-	من المانحين
1528.9	1520.7	1448.9	للقطاعات الأخرى
-	-	-	من المانحين
368.6	294.2	448.8	التدفقات من فلسطين

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، البيانات التراكمية / <http://www.pma.ps/>

ملحق رقم (10) تطور الصادرات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2018

النسبة خلال الفترات (%)	الصادرات الكلية / الناتج المحلي (%)	الصادرات الخدمية / إجمالي الصادرات (%)	الصادرات السلعية / إجمالي الصادرات (%)	النمو خلال الفترات (%)	معدل نمو الصادرات الكلية (%)	الصادرات الفلسطينية			السنة
						الكلية	الخدمية	السلعية	
22.9	22.8	36.5	63.5	8.5	-	751.7	274.0	477.7	1995
	24.2	36.3	63.7		7.5	807.8	293.1	514.7	1996
	22.9	32.2	67.8		8.4	876.0	281.5	594.5	1997
	22.7	39.6	30.4		13.5	994.8	394.4	600.4	1998
	21.9	45.7	54.3		4.5	1039.4	474.7	564.7	1999
16.6	20.4	27.7	72.3	-22.5	-14.8	885.0	245.0	640.0	2000
	15.6	19.0	81.0		-30.4	615.9	116.7	499.2	2001
	13.9	21.5	78.5		-22.4	477.8	102.9	374.9	2002
14.0	13.1	29.8	70.2	14.9	7.8	515.1	153.5	361.6	2003
	13.8	32.1	67.9		15.8	596.8	191.4	405.4	2004
	15.1	27.8	72.2		21.2	723.3	251.2	522.1	2005
16.0	16.0	24.3	75.7	1.8	1.8	736.3	178.4	557.9	2006

تابع ملحق رقم (10) تطور الصادرات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2018

النسبة خلال الفترات (%)	الصادرات الكلية / الناتج المحلي (%)	الصادرات الخدمية / إجمالي الصادرات (%)	الصادرات السلعية / إجمالي الصادرات (%)	النمو خلال الفترات (%)	معدل نمو الصادرات الكلية (%)	الصادرات الفلسطينية			السنة
						الكلية	الخدمية	السلعية	
25.0	21.7	24.2	75.8	14.5	44.8	1066.3	257.6	808.7	2007
	22.3	30.2	69.8		9.2	1165.0	351.5	813.5	2008
	20.0	29.0	71.0		-2.7	1133.3	327.9	805.4	2009
	22.3	40.2	59.8		20.6	1367.3	549.0	818.3	2010
	26.1	41.5	58.5		31.6	1799.4	746.4	1053.0	2011
	25.6	39.4	60.6		4.0	1871.1	735.8	1135.0	2012
	27.7	45.3	54.7		10.7	2071.8	938.1	1133.7	2013
	29.1	36.3	63.7		4.8	2172.2	788.6	1383.6	2014
	30.3	24.9	75.1		7.6	2338.1	581.4	1756.7	2015
31.3	28.3	21.1	78.9	7.6	1.8	2380.5	501.4	1879.1	2016
	32.0	20.8	79.2		14.4	2722.6	576.1	2155.5	2017
	33.7	21.1	78.9		6.6	2903.5	611.6	2291.9	2018

المصدر: بيانات الملحق رقم (9) . النسب من احتساب الدارس

ملحق رقم (11) تطور الواردات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2018

النسبة خلال الفترات (%)	الواردات الكلية / الناتج المحلي (%)	الواردات الخدمية / إجمالي الواردات (%)	الواردات السلعية / إجمالي الواردات (%)	النمو خلال الفترات (%)	معدل نمو الواردات الكلية (%)	الواردات الفلسطينية			السنة
						الكلية	الخدمية	السلعية	
79.0	68.3	17.1	82.9	10.2	-	2255.7	384.8	1870.9	1995
	90.6	14.5	85.5		34.1	3025.2	436.8	2588.4	1996
	84.1	13.6	84.4		6.4	3220.3	503.1	2717.2	1997
	76.4	15.1	84.9		3.8	3344.8	505.8	2839.0	1998
	75.2	14.6	85.4		6.6	3567.0	518.3	3048.7	1999
66.7	66.8	18.0	82.0	-14.3	-18.8	2895.3	521.3	2374.0	2000
	68.6	22.4	77.6		-6.9	2696.1	604.6	2091.5	2001
	64.9	26.9	73.1		-17.1	2233.6	601.4	1632.2	2002
70.4	64.1	19.0	81.0	17.0	12.6	2516.4	477.5	2038.9	2003
	72.5	16.4	83.6		24.7	3137.4	512.5	2624.9	2004
	74.5	12.8	87.2		13.9	3573.9	456.9	3117.0	2005
79.9	79.9	12.5	87.5	3.0	3.0	3683.3	460.1	3223.2	2006

تابع ملحق رقم (11) تطور الواردات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2015

النسبة خلال الفترات (%)	الواردات الكلية / الناتج المحلي (%)	الواردات الخدمية / إجمالي الواردات (%)	الواردات السلعية / إجمالي الواردات (%)	النمو خلال الفترات (%)	معدل نمو الواردات الكلية (%)	الواردات الفلسطينية			السنة
						الكلية	الخدمية	السلعية	
89.3	87.2	14.9	85.1	8.3	16.3	4284.1	638.7	3645.4	2007
	89.1	15.0	85.0		8.4	4645.3	702.0	3943.3	2008
	87.3	15.5	84.5		6.4	4943.2	766.6	4176.6	2009
	86.0	18.9	81.1		6.5	5264.3	993.3	4271.0	2010
	83.2	15.6	84.4		8.7	5723.2	891.0	4832.2	2011
	86.1	16.4	83.6		10.1	6300.0	1029.0	5271.0	2012
	91.0	14.5	85.5		8.0	6804.0	987.6	5816.4	2013
	96.6	13.8	86.2		5.9	7208.9	995.1	6213.8	2014
	97.6	19.7	80.3		4.5	7537.6	1480.5	6057.1	2015
95.6	90.8	18.4	81.4	5.0	1.2	7626.7	1420.2	6206.5	2016
	94.7	18.4	81.4		5.7	8066.8	1502.2	6564.6	2017
	101.3	18.4	81.4		8.2	8730.9	1625.8	7105.1	2018

المصدر: بيانات الملحق رقم (9). النسب من احتساب الدارس

ملحق رقم (12) عجز الميزان التجاري الفلسطيني للفترة 1995-2018

عجز الميزان الخدمي	عجز الميزان السلعي	النسبة خلال الفترات (%)	العجز التجاري / الناتج المحلي (%)	النمو خلال الفترات (%)	نمو العجز التجاري (%)	عجز الميزان التجاري	السنة
110.8	1393.2	56.0	45.6	15.2	-	1504.0	1995
143.7	2073.7		66.4		47.4	2217.4	1996
221.6	2122.7		61.2		5.7	2344.3	1997
111.4	2238.6		53.6		0.2	2350.0	1998
43.6	2484.0		53.3		7.5	2527.6	1999
276.3	1734.0	50.1	46.4	-10.8	-20.5	2010.3	2000
487.9	1592.3		52.9		3.5	2080.2	2001
498.5	1258.0		51.0		-15.6	1755.8	2002
324.0	1677.3	56.3	51.0	17.7	14.0	2001.3	2003
321.1	2219.5		58.7		26.9	2540.6	2004
255.7	2594.9		59.4		12.2	2850.6	2005
281.7	2665.3	63.9	63.9	3.4	3.4	2947.0	2006
381.1	2836.7	64.3	65.5	7.3	9.2	3217.8	2007
350.5	3129.8		66.7		8.1	3480.3	2008
438.7	3371.2		67.3		9.5	3809.9	2009
444.3	3452.7		63.6		2.3	3897.0	2010
144.6	3779.2		57.0		0.7	3923.8	2011
293.2	4136.0		60.5		12.8	4428.9	2012
49.5	4678.7		63.3		6.8	4732.2	2013
206.5	4830.2		67.5		6.4	5036.7	2014
899.1	4300.4	67.3	2.3	5199.5	2015		
918.8	4327.4	64.4	62.5	3.9	0.9	5246.3	2016
935.1	4439.1		63.1		2.4	5374.2	2017
1014.2	4813.2		67.6		8.4	5827.4	2018

المصدر: بيانات ملحق رقم (1)، ملحق رقم (9). النسب من احتساب الدارس

ملحق رقم (13) مصادر تمويل عجز الميزان التجاري الفلسطيني خلال الفترة 1995-2018

السنة	عجز الميزان التجاري	صافي الدخل	صافي الدخل / العجز التجاري (%)	صافي التحويلات الجارية	صافي التحويلات التجارية / العجز التجاري (%)
1995	1504.0	603.4	40.0	435.0	29.0
1996	2217.4	578.0	26.0	508.2	23.0
1997	2344.3	651.2	28.0	469.7	20.0
1998	2350.0	901.5	38.0	410.1	17.0
1999	2527.6	937.1	37.0	398.6	16.0
2000	2010.3	505.5	25.0	648.2	32.0
2001	2080.2	319.0	15.0	933.5	45.0
2002	1755.8	218.9	12.0	1051.3	60.0
2003	2001.3	244.0	12.0	686.1	34.0
2004	2540.6	228.1	9.0	724.6	28.0
2005	2850.6	348.9	12.0	1136.3	40.0
2006	2947.0	422.6	14.0	1291.0	44.0
2007	3217.8	552.6	17.0	2246.8	70.0
2008	3480.3	671.4	19.0	3189.5	92.0
2009	3809.9	525.6	14.0	2140.9	56.0
2010	3897.0	599.1	15.0	1991.0	51.0
2011	3923.8	749.5	19.0	1104.7	28.0
2012	4428.9	857.5	19.0	1750.4	39.0
2013	4732.2	1160.3	24.0	1188.5	25.0
2014	5036.7	1482.5	29.0	1405.2	28.0
2015	5199.5	1712.3	33.0	1421.5	27.0
2016	5246.3	1896.0	36.0	1408.6	27.0
2017	5374.2	1991.9	37.0	1818.6	34.0
2018	5827.4	2393.7	41.0	1774.4	30.0

المصدر: بيانات الملحق رقم (9). النسب من احتساب الدارس

1. Unit root test

```
. dfuller logTD, lags(1)
```

Augmented Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 22

Test Statistic	----- Interpolated Dickey-Fuller -----			
	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value	
Z(t)	0.037	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.9615

```
. dfuller d.logTD, lags(1)
```

Augmented Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 21

Test Statistic	----- Interpolated Dickey-Fuller -----			
	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value	
Z(t)	-3.098**	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0267

```
. dfuller logBD, lags(1)
```

Augmented Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 22

Test Statistic	----- Interpolated Dickey-Fuller -----			
	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value	
Z(t)	-1.830	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.3657

```
. dfuller D.logBD, lags(1)
```

Augmented Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 21

Test Statistic	----- Interpolated Dickey-Fuller -----			
	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value	
Z(t)	-3.517**	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0076

```

pperron logTD

Phillips-Perron test for unit root                                Number of obs = 23
                                                                Newey-West lags = 2

                                ----- Interpolated Dickey-Fuller -----
                                1% Critical   5% Critical   10% Critical
                                Test          Value         Value         Value
                                Statistic
-----
Z(rho)    -1.874          -17.200        -12.500        -10.200
Z(t)      -1.149          -3.750         -3.000         -2.630
-----
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.6950

```

```

. pperron d.logTD

Phillips-Perron test for unit root                                Number of obs = 22
                                                                Newey-West lags = 2

                                ----- Interpolated Dickey-Fuller -----
                                1% Critical   5% Critical   10% Critical
                                Test          Value         Value         Value
                                Statistic
-----
Z(rho)    -21.856         -17.200        -12.500        -10.200
Z(t)      -5.335***       -3.750         -3.000         -2.630
-----
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000

```

```

. pperron logBD

Phillips-Perron test for unit root                                Number of obs = 23
                                                                Newey-West lags = 2

                                ----- Interpolated Dickey-Fuller -----
                                1% Critical   5% Critical   10% Critical
                                Test          Value         Value         Value
                                Statistic
-----
Z(rho)    -7.088          -17.200        -12.500        -10.200
Z(t)      -2.195          -3.750         -3.000         -2.630
-----
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.2082

```

```

. pperron D.logBD

Phillips-Perron test for unit root                                Number of obs = 22
                                                                Newey-West lags = 2

                                ----- Interpolated Dickey-Fuller -----
                                1% Critical   5% Critical   10% Critical
                                Test          Value         Value         Value
                                Statistic
-----
Z(rho)    -20.190         -17.200        -12.500        -10.200
Z(t)      -4.286***       -3.750         -3.000         -2.630
-----
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0005

```

2. Johansen tests for cointegration

```
Trend: constant                                Number of obs = 21
Sample: 1998 - 2018                            Lags = 3
```

maximum rank	parms	LL	eigenvalue	trace statistic	5% critical value
0	10	11.414694	.	14.0469*	15.41
1	13	16.830471	0.40297	3.2153	3.76
2	14	18.438121	0.14196		

3. Lag order selection

```
varsoc logTD logBD

Selection-order criteria
Sample: 1999 - 2018                                Number of obs = 20
```

lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	-23.7589				.045063	2.57589	2.59533	2.67547
1	12.8267	73.171	4	0.000	.00174*	-.682666	-.624352*	-.383946*
2	15.2091	4.7648	4	0.312	.002081	-.520906	-.423717	-.023039
3	21.1578	11.897*	4	0.018	.001782	-.715775*	-.579711	-.018763
4	22.9139	3.5123	4	0.476	.002409	-.491391	-.316451	.404768

```
Endogenous: logTD logBD
Exogenous: _cons
```

4. Granger causality Wald tests

Equation	Excluded	chi2	df	Prob > chi2
logTD	logBD	16.495	3	0.001
logTD	ALL	16.495	3	0.001
logBD	logTD	.80396	3	0.849
logBD	ALL	.80396	3	0.849

5. Vector autoregressive

```
. var logTD logBD, lags(1/3)

Vector autoregression

Sample: 1998 - 2018                                Number of obs = 21
Log likelihood = 18.43812                            AIC = -.4226782
FPE = .0023686                                    HQIC = -.2715528
Det(Sigma_ml) = .0005921                            SBIC = .2736701
```

Equation	Parms	RMSE	R-sq	chi2	P>chi2
logTD	7	.086991	0.9628	543.9182	0.0000
logBD	7	.433355	0.6423	37.70152	0.0000

	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	

logTD						
logTD						
L1.	.6485528	.1934203	3.35	0.001	.269456	1.02765
L2.	.3611085	.2335151	1.55	0.122	-.0965726	.8187896
L3.	-.1365479	.1328462	-1.03	0.304	-.3969216	.1238258
logBD						
L1.	-.0228044	.0416316	-0.55	0.584	-.1044007	.058792
L2.	.0076865	.0542572	0.14	0.887	-.0986557	.1140286
L3.	.1369408	.0463945	2.95	0.003	.0460093	.2278723
_cons	.2643348	.406445	0.65	0.515	-.5322828	1.060952

logBD						
logTD						
L1.	.4666145	.9635461	0.48	0.628	-1.421901	2.35513
L2.	-.7934964	1.163283	-0.68	0.495	-3.073489	1.486496
L3.	.186758	.6617888	0.28	0.778	-1.110324	1.48384
logBD						
L1.	1.014099	.2073925	4.89	0.000	.6076169	1.420581
L2.	-.4296177	.2702887	-1.59	0.112	-.9593739	.1001384
L3.	.0973843	.2311195	0.42	0.673	-.3556017	.5503703
_cons	3.244826	2.024754	1.60	0.109	-.7236182	7.213271

6. Lagrange-multiplier test

lag	chi2	df	Prob > chi2
1	7.0201	4	0.13483
2	2.3412	4	0.67327
3	4.1597	4	0.38482

H0: no autocorrelation at lag order

7. Eigenvalue stability condition

Eigenvalue	Modulus
.8397865 + .1554757i	.854057
.8397865 - .1554757i	.854057
-.608221	.608221
.1535077 + .533526i	.555171
.1535077 - .533526i	.555171
.2842843	.284284

All the eigen values lie inside the unit circle.
VAR satisfies stability condition.

8. Residual Normality Tests

Jarque-Bera test				
Equation		chi2	df	Prob > chi2
logTD		2.503	2	0.28603
logBD		1.060	2	0.58866
ALL		3.563	4	0.46835

Skewness test				
Equation	Skewness	chi2	df	Prob > chi2
logTD	-.73969	1.915	1	0.16641
logBD	-.53264	0.993	1	0.31902
ALL		2.908	2	0.23364

Kurtosis test				
Equation	Kurtosis	chi2	df	Prob > chi2
logTD	3.82	0.588	1	0.44307
logBD	2.7236	0.067	1	0.79600
ALL		0.655	2	0.72067

9. Impulse Response Function:

